

الدولة والفرد فى مصر

ظاهرة الهروب من الوطن فى عصر الرومان

تأليف

دكتور أبو اليسر فرح

كلية الآداب - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٩٩٤



مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES



الناشر :

عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية
EÏN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

٦ شارع يوسف فهمى - اسبائن - الهرم - تليفون : ٢٨٥١٢٧٦

المشرف العام : دكتور قاسم عبده قاسم

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

٥	الإهداء
٩	مدخل
٢٩	تمهيد ..
	الفصل الأول :

٢٣	أولاً : معنى كلمة أنا خوريسيس
٤١	ثانياً : مفهوم الموطن " إيديا "
٥٣	ثالثاً : الاناخوريسيس فى عصر البطالمة
	الفصل الثانى :

٨١	مظاهر الانا خوريسيس فى عصر الرومان
٨١	أولاً : وثائق القرن الأول
١٠١	ثانياً : وثائق القرن الثانى
١١٤	ثالثاً : وثائق القرن الثالث
١٢٤	رابعاً : وثائق القرن الرابع
١٣٠	خامساً : استعراض عام للوثائق
	الفصل الثالث :

١٣٩	أسباب ظاهرة الاناخوريسيس
١٤١	أولاً : الضرائب
١٤١	١ - تعدد الضرائب وتنوعها
١٤٨	٢ - استخدام أساليب القهر فى جباية الضرائب
١٥٢	٣ - الضرائب والهروب
١٥٤	ثانياً : الخدمات الإلزامية .
١٥٤	١ - نظام الخدمات الإلزامية

١٦٠ ٢ - الخدمات الإلزامية والهروب

١٦٤ ثالثاً : المسئولية الجماعية .

١٦٦ رابعاً : قوة جذب المدن .

١٦٨ خامساً : أسباب أخرى .

١٧٠ سادساً : استعراض عام لأسباب الهروب

الفصل الرابع :

١٧٥ محاولات علاج هذه الظاهرة.

١٧٧ أولاً : أنواع المحاولات لعلاج ظاهرة الاناخورييسيس

١٧٧ ١ - تضيق الخناق على الهاربين

١٧٧ أ) إخطارات الإبلاغ عن الهاربين .

١٧٨ ب) إقرارات أصحاب المنازل .

١٧٩ ج) إقرارات جماعات الحرف .

١٨٠ د) منع أصحاب الأعمال من إستخدامهم .

١٨٠ هـ) فرض غرامات على من يؤن الهاربين

١٨٠ ٢ - الضغط على أقارب الهاربين

١٨٢ ٣ - الحصول على ضمانات بعدم الهروب.

١٨٢ أ) إقرارات بقسم .

١٨٣ ب) ضمانات مادية.

١٨٣ ٤ - إصدار قرارات تقضى بعودة الهاربين إلى مواطنهم.

١٩٦ ٥ - معاقبة الهاربين الذين لا يمتلكون للقرارات .

١٩٧ ٦ - مطاردة الهاربين الذين لا يعودون إلى مواطنهم.

٢٠٣ ٧ - تشجيع الهاربين على العودة

٢٠٣ ٨ - تخفيف الأعباء التي كانت تؤدي إلى الهرب.

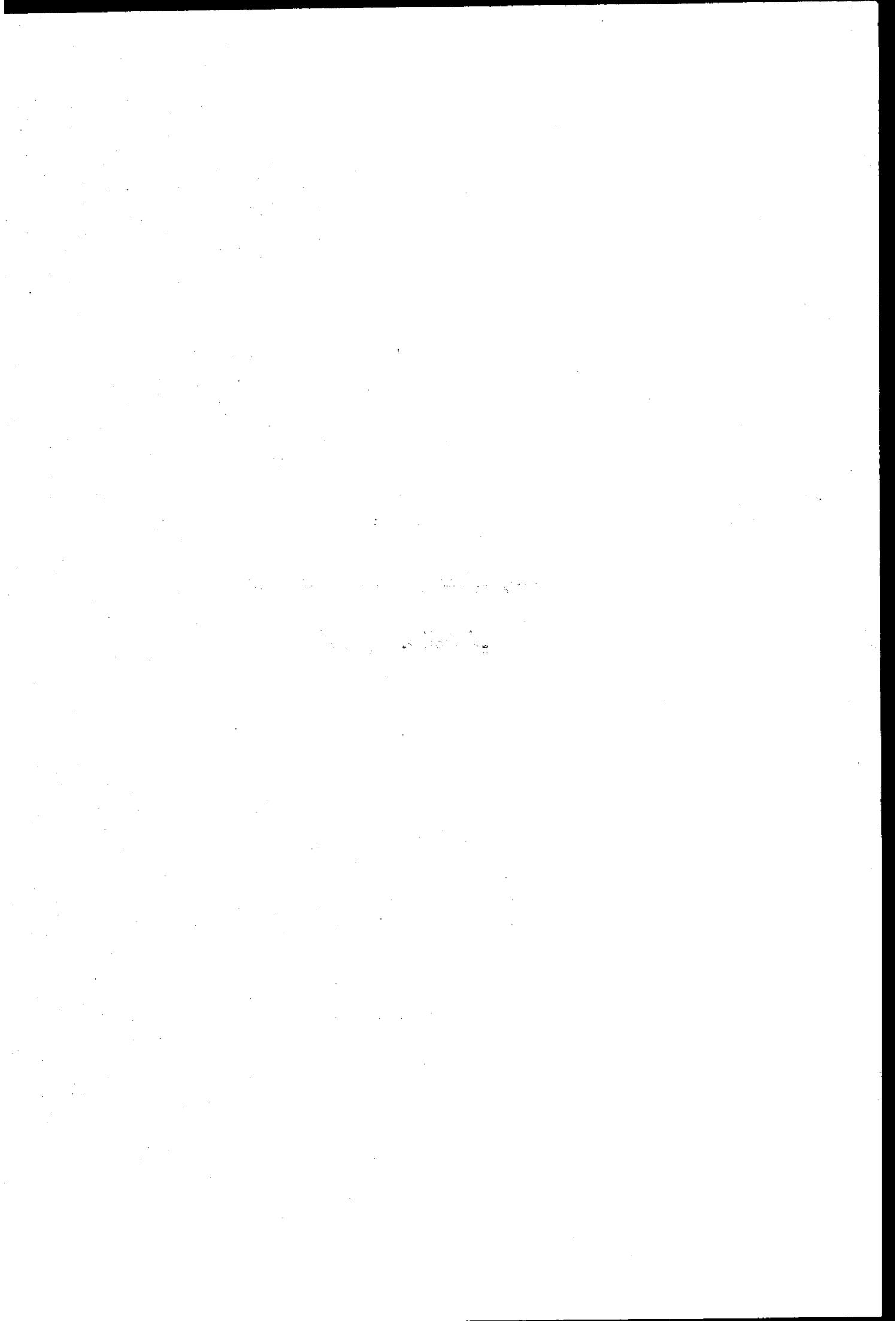
٢١٣ ثانياً : جدوى المحاولات لعلاج ظاهرة الاناخورييسيس

٢٢٥ المصادر والمراجع

إهداء

إلى ذكرى شقيقتى الغالية إبتسام

أهدي هذا الكتاب



تقديم

موضوع هذا الكتاب هو بحث كنت قد تقدمت به لنيل درجة الدكتوراه فى التاريخ اليونانى الرومانى ، وذلك بعنوان " انا خوريسييس . دراسة وثائقية لهذه الظاهرة فى مصر فى عصر الرومان " ، وقد أجزيت هذا البحث بمرتبة الشرف الأولى، وقد اقتضى إعداد هذا البحث للنشر حذف النصوص المكتوبة باللغة اليونانية والتي قد يشكل وجودها إثقالاً على القارئ غير المتخصص، أما القارئ المتخصص فيمكنه مراجعة هذه النصوص فى أماكن نشرها، كما هو مبين فى هوامش الكتاب، كما اقتضى الأمر اختيار عنوان آخر أثرت أن يكون " الدولة و الفرد فى مصر ظاهرة الهروب من الوطن فى عصر الرومان " وقد تطلب هذا العنوان بدوره إعداد مقدمة عن العلاقة بين الدولة والفرد.

ولا يفوتنى أن أتوجه بالشكر إلى كل من الأستاذ الدكتور إبراهيم نصحى رائد دراسات التاريخ اليونانى الرومانى فى مصر، والأستاذ الدكتور آلان بومان A. K. Bowman الأستاذ بجامعة أكسفورد، اللذين أعددت هذا البحث تحت إشرافهما. كما أعبر عن امتنانى للمساعدات القيمة التى قدمها لى الأساتذة جون راي J. Rea، وكولز R. A. Coles وبارسونز P. Parsons بجامعة أكسفورد، وكذلك العاملين بمتحف الأشمويان باكسفورد. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الأساتذة الذين تكرموا بالرد على رسائلى وقدموا إلى نصائح طيبة أفادتني كثيراً وهم Prof. H. Maehler والدكتورة D. J. Thompson الأستاذة بجامعة كمبردج، والدكتورة D. Hobson الأستاذة بجامعة يورك بكندا. والأساتذة ناشور موسوعة Worterbuch بجامعة ماربورج بألمانيا الغربية.

أما أصدقائى الذين لم يدخروا وسعاً فى معاونتى فإننى أتقدم إليهم بعظيم امتنانى وأخص بالذكر الأخوة محسن الدمرداش المدرس بكلية الألسن وأحمد عبد الباسط حسن المدرس بأداب سوهاج ومحمد فهمى عبد الباقي بأداب القاهرة.

جزاهم الله عنى خير الجزاء.

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that proper record-keeping is essential for transparency and accountability, particularly in financial matters. The text suggests that organizations should implement robust systems to track income, expenses, and assets, ensuring that all data is up-to-date and easily accessible.

2. The second part of the document addresses the challenges of managing large volumes of data. It notes that as organizations grow, the amount of information they generate increases significantly, making it difficult to manage manually. The text recommends the use of automated tools and software to streamline data collection, storage, and analysis. It also highlights the importance of data security and privacy, advising organizations to implement strong security protocols to protect sensitive information from unauthorized access.

3. The third part of the document focuses on the role of technology in improving operational efficiency. It discusses how various technologies, such as cloud computing, artificial intelligence, and data analytics, can be leveraged to optimize processes and reduce costs. The text provides examples of how these technologies have been successfully implemented in different industries, demonstrating their potential to transform traditional business models and create new opportunities for growth.

4. The fourth part of the document explores the importance of continuous learning and innovation. It argues that in a rapidly changing environment, organizations must stay ahead of the curve by constantly updating their skills and knowledge. The text encourages a culture of learning, where employees are encouraged to seek out new information and share their insights with colleagues. It also discusses the importance of innovation, suggesting that organizations should invest in research and development to create new products and services that meet the needs of the market.

5. The fifth part of the document discusses the importance of effective communication and collaboration. It notes that clear communication is essential for ensuring that all team members are on the same page and working towards common goals. The text recommends the use of various communication tools, such as email, instant messaging, and video conferencing, to facilitate collaboration and information sharing. It also emphasizes the importance of active listening and open-mindedness, encouraging team members to share their ideas and feedback freely.

6. The sixth part of the document discusses the importance of ethical leadership and corporate social responsibility. It argues that organizations have a responsibility to their stakeholders, including employees, customers, and the community, to act ethically and responsibly. The text provides guidance on how to implement ethical practices, such as establishing a code of conduct, promoting transparency, and engaging in social and environmental initiatives. It also discusses the importance of monitoring and evaluating the organization's impact, ensuring that it is aligned with its values and mission.

7. The seventh part of the document discusses the importance of strategic planning and goal setting. It notes that having a clear vision and strategy is essential for long-term success. The text recommends that organizations develop a strategic plan that outlines their goals, objectives, and the actions they will take to achieve them. It also emphasizes the importance of regular communication and reporting, ensuring that all team members are aware of the organization's progress and the steps they need to take to stay on track.

المدخل

الدولة والفرد*

تمثل العلاقة بين الدولة والفرد مجالاً لامتمام الباحثين فى عديد من العلوم. فهى موضع اهتمام رجال القانون، والعلوم السياسية، وعلم الاقتصاد. كما أنها تقع فى دائرة اهتمام المؤرخين، فالمؤرخ يعنى برصد التجربة الإنسانية من كافة جوانبها فى إطار زمنى محدد، وفى حدود جغرافية بعينها، وعند الحديث عن علاقة الدولة بالفرد نجد أنفسنا مسوقين إلى تناول مجالات متعددة لإظهار الجوانب المختلفة فى تلك العلاقة. فمن الناحية السياسية هى دراسة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم. ومن الناحية الاقتصادية هى مسئولية الحاكم عن توفير حاجات رعاياه. وإذا كان مجال السياسة والاقتصاد هو من أبرز المجالات فى الحديث عن العلاقة بين الدولة والفرد، فإن هناك مجالات أخرى لا تقل أهمية عن تلك المجالات. فهناك مجال الدين والعقيدة. باعتبار أن الدين - وبخاصة فى العالم القديم - لعب دوراً حيوياً فى تحديد شكل العلاقة بين الدولة والفرد. فقد كانت العقيدة أساساً لنشأة الكثير من الدول ومبرراً لبقائها. وقد لجأ الحكام فى كثير من الأحيان إلى الدين من أجل تبرير سلطتهم المطلقة أمام رعاياهم. فمنهم من ادعى انحدره من صلب الآلهة. ومنهم من ادعى بأن الآلهة قد فوضته لحكم البشر نيابة عنها. ومن ثم فإن طاعتهم هى طاعة للآلهة فى الوقت نفسه. وخير مثال على ذلك حكام مصر القديمة ومن سار على دربهم مثل الإسكندر الأكبر والبطالمة من بعده.

وهناك أيضاً مجال الفنون والآداب باعتبارهما مفتاحاً لقلوب الجماهير. بالإضافة إلى كونهما الوسيلة المباشرة لمخاطبة الأفراد. لذلك حرص الحكام على تشجيع الفنون والآداب حتى تكون أبواباً تردد دعايتهم.

* أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور عزت قرنى الذى اقترح على بعض الكتب والأبحاث التى تتناول العلاقة بين الدولة والفرد. والتى أفدت منها فائدة كبرى عند تناول هذا الموضوع.

وليس من الغريب أن عصور الطغاة فى العالم القديم كانت فى الوقت نفسه أزهى عصور الفنون والآداب. وكانت المنشآت التى يقيمها الملوك والحكام مجالاً يبدع فيه الفنانون من أجل إظهار عظمة الحاكم وبيان فضائله.

وقد أحسن البعض الاستفادة من الأدباء والفنانين فى نشر أفكارهم بين الناس. فرعوا رجال الأدب والفن وأجزلوا لهم العطاء. وخير مثال على هؤلاء الحكام فى العالم القديم الإمبراطور أغسطس. وفى عهده لقى الأدباء والفنانون رعاية فائقة فلا عجب أن أبدعوا فى الإشادة بعظمة هذا الإمبراطور وإظهار فضائله على الأمة الرومانية. فظهرت فى عهده جلائل الأعمال ويكفى أن نشير إلى ملحمة الإنيادة التى صاغها شاعر الرومان العظيم فرجيل من أجل الإشادة بعظمة أغسطس.

وفى الاتجاه المقابل. هناك الأدب الشعبى الذى يعكس رأى الشعوب فى حكامها ويكون هذا الرأى صريحاً فى أحيان قليلة، ورمزياً فى أغلب الأحيان. وخير مثال على ذلك فى مجال دراستنا ماحملته لنا أوراق البردى من العصر الرومانى فى مصر ونعنى بها تلك المجموعة التى يطلق عليها العلماء أعمال السكندريين Acta Alexandrinorum أو أعمال الشهداء الوثنيين. والتى تعكس بشكل واضح مدى كراهية السكندريين للرومان وصنائعهم من اليهود الذين عاشوا فى مصر آنذاك. وتختلف طبيعة العلاقة بين الدولة والفرد من عصر إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى فهناك أنظمة الحكم الملكية العشائرية التى يستمد فيها الملك سلطته من كونه أباً للجميع. وهناك أنظمة الحكم الأوتوقراطية. التى تنشأ فى ظروف معينة وتعطى لأحد الأفراد الحق فى أن ينفرد بالحكم. وهناك أنظمة الحكم الثيوقراطية التى يدعى الحاكم فيها بأنه يستمد سلطته من الآلهة. وهناك أنظمة أخرى لا يكون الحكم فيها لشخص واحد بل لجماعة تستمد سلطتها من كونها تمثل الأرستقراطية فى المجتمع بسبب استحواذها على قدر أكبر من الثروة. ويطلق على حكم تلك الجماعة صفة الحكم الأوليجاركى - أى حكم الأقلية. وأخيراً هناك نظام الحكم الديموقراطى وهو الذى يقوم على اشتراك الشعب فى إدارة شئون البلاد عن طريق ممثليه المنتخبين فى المجالس التشريعية.

ويكتسب الحديث عن العلاقة بين الدولة والفرد فى مصر القديمة طابعاً خاصاً. ومرد

ذلك إلى العلاقة الخاصة بين الطرفين عبر تاريخ مصر الضارب في القدم. فلم يكن حاكم مصر مجرد بشر أجلسه الظروف على عرش البلاد. وإنما في نظر رعاياه ينحدر من صلب الآلهة. وهو حورس الحى الذى يعيش بين البشر. فمن الناحية الدنيوية فأنه يقوم نيابة عن الآلهة بتوزيع الخيرات بين البشر. ومن ثم فإنه إذا ما تعرض للخطر عم الخراب الديار وشاع الفساد. وبالنسبة للحياة الأخره فقد كان الفرعون هو الذى يضمن استمرار الحياة فى العالم الآخر عن طريق تقديم القرابين. ونحن ندرك الأهمية التى كان المصرى القديم يوليها لفكرة البعث والخلود ومن هنا ندرك الأسباب الكامنة وراء نظرة التقديس التى كان المصريون ينظرون بها إلى حكامهم الوطنيين وعندما آل أمر البلاد إلى حكام أجنبى أدركوا أهمية هذا الجانب فى العلاقة بين الحاكم ورعاياه. فساروا على نهج الفراعنة القدامى. فنرى الإسكندر الأكبر يدعى أنه ينحدر من الإله أمون. ويقوم بتتويج نفسه فى منف جريا على سنة الملوك السابقين. وقد حذا حذوه بطليموس الأول وخلفاؤه من بعده. وعندما أصبحت مصر ولاية رومانية صور الأباطرة على هيئة الفراعنة فى المعابد المصرية كما كان والى الرومانى حريصا على أن يسلك سلوك الملوك السابقين فى القيام بالطقوس الدينية.

الدول والفرد فى مصر فى عصر الرومان

أولا : كيف أصبحت مصر ولاية رومانية ؟

بدخول أوكتافيانوس إلى الإسكندرية فى عام ٣٠ ق.م وانتحار كليوباتره السابعة سقطت مملكة البطالمة التى عمرت حوالى ثلاثة قرون من الزمان. فبعد وفاة الإسكندر الأكبر فى عام ٣٢٣ ق.م. تفككت إمبراطوريته إلى ثلاث ممالك كبرى. هى مقدونيا فى شمال بلاد الإغريق ومملكة السلوقيين فى سوريا ومملكة البطالمة فى مصر.

وبعد عام ٢١٧ ق.م حذا فاصلا فى تاريخ دولة البطالمة. فهو يفصل بين عهدين فالعهد الأول وهو ما يسبق عام ٢١٧ ق.م يمثل عهد القوة والإزدهار. فقد جلس على عرش البلاد ملوك أقوياء تمكنوا من تدعيم المملكة بل فرضوا نفوذها وسلطانها على مناطق أخرى خارج مصر مثل إقليم قورينائية فى الغرب، وجزيرة قبرص، وإقليم جوف سورية فى الشرق. كما بسط البطالمة الأوائل سلطانهم على مناطق فى آسيا الصغرى وبحر إيجه.

ووصلت إمبراطورية البطالة فى عهد بطليموس الثالث إلى اقصى اتساع لها. وبعد وفاته ترك بطليموس الثالث على عرش البلاد ابنه بطليموس الرابع الذى حكم البلاد تحت تأثير زمرة فاسدة. وعلى الرغم من أن عام ٢١٧ ق.م هو العام الذى وقعت فيه معركة رفع بين الملك السلوقى أنطيوخس الثالث وبطليموس الرابع. وكان النصر فيها حليفا لهذا الأخير، فإن هذا النصر لم يكن دليلا على قوة مصر. بل كان وليد الصدفة. فقد كانت تلك هى المرة الأولى التى يتم إشراك المصريين فى قوات البطالة. وقد أحرزوا نصرا لم يكن متوقعا بالمرّة. وكان لهذا الأمر عواقب وخيمة على حكم البطالة.

أما الشطر الثانى من عصر البطالة ونعنى به الفترة التى أعقبت موقعة رفع عام ٢١٧ ق.م فإنها تمثل عصر الضعف والاضمحلال. فقد تكاثفت عدة عوامل على دولة البطالة أدت إلى إضعافها مما سهل سقوطها فى يد الرومان فى النهاية وهذه العوامل منها ما هو داخلى وما هو خارجى فبالنسبة للعوامل الداخلية فإن انتصار رفع الذى أحرزه المصريون أيقظ فيهم الروح القومية. وتفتحت عيونهم على ما يقع عليهم من ظلم وأدركوا أنهم لا يفلتون بحال من الأحوال عن الأغريق الذى يتسبون عليهم ويسومونهم سوء العذاب. ومن ثم فقد هبوا ثائرين فى موجات متتالية أرهقت البطالة واستنزفت قواهم وليس أدل على سيطرة الروح القومية على تلك الثورات من أن مدينة طيبة عاصمة مصر الخالدة ومعقل القومية المصرية ومركز عبادة آمون كانت هى بؤرة الثورة. كذلك فقد تولى عرش البلاد ملوك صغار لم يكونوا مؤهلين لتولى مسئولية الحكم فوقعوا فريسة لأوصياء غير أمناء فساقوهم وساقوا البلاد معهم إلى هاوية سحيقة. وفى خلال هذا الشطر أيضاً تفشت الصراعات بين أبناء البيت المالك وشهدت البلاد جولات قاسية مريرة من تلك النزاعات وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى تدهور مرافق البلاد وانعدام هيبة الدولة على الصعيد الداخلى والخارجى. فأهمل الملوك الجيش والأسطول. فلم تعد مصر دولة مهيبة الجانب. بل صارت مطمعا للطامعين حتى إنها فقدت إمبراطوريتها الخارجية تماما فى عصر بطليموس الخامس.

وأما بالنسبة للعوامل الخارجية فقد كانت تتربص بمصر عدة قوى خارجية وتتحين الفرصة للانقضاض عليها. فقد تربع على عرش مقدونيا ملك قوى طموح هو فيليب الخامس. وكان يسعى إلى استعادة مجد مقدونيا لذا فقد كان يتطلع إلى ممتلكات مصر

القريبة من مملكته للاستيلاء عليها. وفي سورية كان على عرش البلاد ملك لا يقل طموحا عن فيليب الخامس ولا رغبة منه في الانقضااض على ممتلكات مصر الخارجية فلم يستسلم لهزيمته أمام بطليموس الرابع في عام ٢١٧ ق.م وأخذ يمضى قدما في تقوية دولته. وعلى الرغم من التنافس بين هذين الملكين إلا أنهما إتفقا على انتهاء فرصة ضعف الملك البطلمي للاستيلاء على ممتلكات مصر الخارجية. وبالفعل قاما بالاستيلاء على تلك الممتلكات فأخذ كل منهما ما هو قريب منها من ممتلكات ففقدت مصر ممتلكاتها الخارجية إلى الأبد في عهد بطليموس الخامس

وإلى جانب تلك القوى الهلينيستية ونعنى بها مملكتى سورية ومقدونيا، ظهرت فى غرب البحر المتوسط قوة جديدة قدر لها أن تلعب الدور الحاسم فى شئون شرق البحر المتوسط وهى دولة روما فإن تلك المدينة التى قامت فى وسط إيطاليا على ضفاف نهر صغير هو نهر التايبر استطاعت بعد صراع مرير أن توحد شبه الجزيرة الإيطالية تحت زعامتها فأصبحت بذلك قوة دولية. ولا أدل على ذلك من أن مملكة البطالمة فى أوج مجدها سعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها وفى عام ٢٧٣ ق.م أرسل الملك بطليموس الثانى فيلادلفوس بعثة إلى روما من أجل هذا الغرض ولم تلبث الجمهورية الرومانية أن اصطدمت بدولة قرطاجة القوية وجرت بين الطرفين أحداث حرب ضروس عرفت بالحرب البونية وكان النصر فيها فى النهاية حليفا للرومان الذين دمروا قرطاجة وحولوها إلى ولاية رومانية وأصبح لروما اليد العليا فى غرب البحر المتوسط وبدأت تولى وجهها شطر الشرق وكان عليها أن تصفى حساباتها مع فيليب الخامس الذى تحالف مع أعدائها خلال الحروب البونية. وقد عبرت روما فى نفس الوقت عن امتنانها لمصر التى رفضت محاولات البعض لتوريثها فى حلف ضد روما خلال الحرب. وقامت بين فيليب الخامس والرومان سلسلة حروب عرفت بالحروب المقدونية وتمكنت روما من أن تحرز نصرا باهرا على فيليب الخامس فى عام ١٩٧ ق.م. فى موقعة كينوس كيفالاي cynoscephalae وبعد تلك الهزيمة لم تعد مقدونيا تمثل تهديدا لروما. وبينما كانت روما منهمكة فى حربها مع فيليب كان أنطيوخس الثالث يسعى إلى تحقيق أطماعه فى ممتلكات مصر وأغعضت روما عينيه عن نشاط أنطيوخس حتى تتفرغ لحربها مع فيليب ولكنها بعد ذلك بدأت تظهر قلقها من نشاط أنطيوخس ضد الملك البطلمي وأراد أنطيوخس الثالث أن يفوت على روما الفرصة فى

التدخل بينه وبين مصر فأستجاب لسعى العرش البطلمي إلى عقد معاهدة بين الطرفين وعقدت معاهدة صلح بين الطرفين فى عام ١٩٨ ق.م تم بمقتضاها زواج الملك البطلمي بطليموس الخامس من كليوباترة ابنة أنطيوخس الثالث .

وفى ذلك الوقت نجحت روما فى التخلص نهائيا من فيليب الخامس ولم يبق أمامها سوى أنطيوخس الثالث الذى بات نشاطه فى بلاد الإغريق وأسيا الصغرى مصدر إزعاج للرومان. فوجهت إليه روما إنذارا فى ١٩٦ ق.م بأن يكف عن التدخل فى بلاد الإغريق وأسيا الصغرى ثم شنت عليه الحرب وأوقعت به هزيمة فى عام ١٨٩ ق.م فى موقعة ماجنيسيا magnesia وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عرفت بمعاهدة أباميا وذلك فى عام ١٨٨ ق.م وبمقتضى هذه المعاهدة تم حرمان أنطيوخس من كافة ممتلكاته شمال وغربى جبال طوروس وعاقبت روما مصر على توقيعها معاهدة مع أنطيوخس بأن رفضت أن تعيد إليها ممتلكاتها التى سبق أن استولى عليها أنطيوخس من قبل. وقد غيرت معاهدة أباميا الخريطة السياسية للعالم الهلينستى وصارت لروما الكلمة العليا فى شئونهم فعملت على تقوية حلفائها فى المنطقة مثل رودس وبرجام وفى مقدونيا ورث عرش البلاد برسيوس ابن فيليب الخامس الذى لم يكن يقل كراهية للرومان عن والده لذلك حاربه روما وانتصرت عليه فى موقعة بودنا pydna عام ١٦٨ ق.م وقامت روما بتقسيم مقدونيا إلى أربع جمهوريات تتمتع بالاستقلال الذاتى وعقب محاولة قام بها أحد الأشخاص لإعادة توحيد مقدونيا قامت روما بتحويل مقدونيا إلى ولاية رومانية فى عام ١٤٧ ق.م.

ومما هو جدير بالذكر أن أنطيوخس الثالث وخلفاءه حرصوا على احترام بنود صلح أباميا فقصرروا نشاطهم على الشرق. غير أن بعض الظروف الداخلية أدت إلى إضعاف المملكة السلوقية منها مسألة الصراع على العرش بين البيت المالك. وكذلك سعى الأقليات القومية التى كانت تنضوى تحت لواء الدولة السلوقية إلى الاستقلال. غير أن أنطيوخس الرابع استأنف النشاط الحربى ضد مصر. فقام بغزو مصر بينما كان يجلس على عرشها بطليموس السادس فيلوميتور. إلا أن الظروف الداخلية فى مملكته اضطرتة إلى العودة مرة أخرى. ولكنه لم يلبث أن عاود الكرة. فوصل إلى مشارف الإسكندرية وحاصرها فى عام ١٦٨ ق.م وبينما الأمر كذلك أرسلت روما بعثة استجابة لطلب الملك البطلمي. وحدثت المقابلة الشهيرة بين أنطيوخس الرابع والسفير الرومانى جايوس بوبىوس لايناس الذى

نجح فى إخراج أنطيوخوس من مصر .

وفى ذلك الوقت اشتدت النزاعات بين أمراء البيت السلوقى على العرش. وراح كل منهم ينشد مساعدة الرومان فى إقامته على عرش سوريا. ولم يبق من المملكة السلوقية إلا شبح لا يخيف أحدا. وانتهى الأمر بقيام القائد الرومانى بومبى بتحويل سورية إلى ولاية رومانية فى عام ٦٤ ق.م ولم يتبق على مائدة روما فى الشرق سوى مصر والحقيقة أنه لم يحل دون سقوط مصر فى إيدي الرومان سوى الصراع الحزبى الذى إستعر فى روما بين الأحزاب السياسية. وكانت مسألة ضم مصر من الأمور التى تصارع حولها الحزبان الشعبى والمحافظ وحانت فرصة الرومان لمزيد من التدخل فى شئون مصر عندما ثار السكندريون على ملكهم. وأقاموا على العرش ملكا آخر عرف بإسم بطليموس نيوس دينوموس إلا أنه اشتهر بلقب الزمار لأنه كان يهوى العزف على المزمار ولكن روما رفضت الإعتراف بالملك الجديد وروجت دعاية مفادها أن بطليموس الحادى عشر ترك وصية أوصى فيها بأن تؤول مصر إلى الرومان بعد وفاته. ولما كان بطليموس أضعف من أن يقف ضد الرومان. فإنه أراق ماء وجهه فى سعيه إلى الحصول على اعتراف الرومان به ملكا على مصر إلى أن تمكن من إستصدار قانون من السناتو يقضى بالاعتراف به ملكا على مصر وصديقا للشعب الرومانى.

وفى اطار الصراع الحزبى فى روما استولى الرومان على قبرص دون أن يحرك بطليموس الزمار ساكنا مما أهاج السكندريين فثاروا عليه ففر هاربا إلى روما. حيث نزل فى ضيافة بومبى. وسعى إلى شراء ذمم رجال السناتو عن طريق المال لكى يعيده إلى عرشه. واضطر إلى استدانة مبالغ كبرى لهذا الغرض. ولما طال الجدل فى روما حول إعادة الزمار إلى عرشه لجأ إلى جابينيوس حاكم سورية الرومانى ووعد به مبلغ كبير إذا أفلح فى إعادته على عرشه مرة أخرى. وفى ربيع عام ٥٥ ق.م تقدم جابينيوس إلى الحدود المصرية فسلمت له الحامية اليهودية فى بيلوزيون. ثم تقدم إلى الإسكندرية وأجلس الزمار على عرشه مرة أخرى. وعاد إلى سورية تاركا حامية صغيرة لشد أزر بطليموس الزمار.

وكان من الممكن أن تصبح مصر منذ ذلك الحين ولاية رومانية. إلا أنه قد حال دون ذلك إشتداد الصراع الحزبى فى روما. وفى الإسكندرية أخذ الزمار يعيث فى البلاد فسادا فنكل بخصومه وأعدم الكثيرين منهم. كما قام بتعيين أحد دائنيه من الرومان وزيرا للمالية.

وعندما مات بطليموس الزمار ترك خلفه ابنتين هما كليوباتره وأرسينوى. وولدين هما بطليموس الثالث عشر وبطليموس الرابع عشر وكانت كليوباتره تبلغ من العمر الثامنة عشرة. وقد أوصى الزمار بأن تخلفه عل العرش كليوباتره على أن تتزوج من بطليموس الثالث عشر وأن يشترك معها فى الحكم وكان يبلغ آنذاك العاشره من عمره وعهد بطليموس الزمار إلى الشعب الرومانى بمهمة الإشراف على تنفيذ الوصية.

ولم يلبث الصراع أن نشب بين كليوباتره وأخيها بعد أن نجح رجال القصر فى إيفار صدره عليها وفى إثارة السكندريين ضدها فأضطرت إلى الفرار من الإسكندرية. ثم استطاعت أن تجمع جيشا من الأعراب كى تتمكن من إستعادة عرشها. هنا قرر أوصياء الملك الصغير الخروج لملاقاتها فخرج الملك على رأس جيشه وعسكر إلى الشرق من بيلوزيون. بينما كان الأخوان يعسكران بقواتهما استعدادا للنزال، كان الصراع الحزبى فى روما على أشده ووصل الأمر إلى حد الإحتكام إلى السلاح. وكان يقود جيش المحافظين بومبى بينما كان جيش الشعبيين بقيادة يوليوس قيصر وفى عام ٤٨ ق.م وقعت المعركة الفاصلة بين الطرفين فى فارسالوس pharsalus حيث أحرز يوليوس قيصر إنتصارا على غريمه. فر بومبى واتجه بسفينته إلى حيث كان يعسكر بطليموس الثالث عشر. وأرسل يلمس ضيافة الملك البطلمى. إلا أن رجال الحاشية أقنعوا الملك بضرورة التخلص منه حتى لايعطى يوليوس قيصر ذريعة لاحتلال مصر. وبالفعل تم قتل بومبى قبل أن تطأ أقدامه الأرض.

وفى أكتوبر من نفس العام وصل قيصر إلى الأسكندرية وعندما علم بما حدث لبومبى بكاه وأمر بإقامة جنازة تليق بذلك القائد الرومانى العظيم. ولم يرحل قيصر من الإسكندرية كما كان متوقعا. بل نزل فى القصر الملكى وأخذ يسير فى طرقات المدينة تحف به شارات الحكم الرومانية مما أثار عليه ثائرة السكندريين. وبعث رسائل إلى كليوباتره وأخيها لتسريح جيوشهما والحضور إلى الإسكندرية لكى يتولى التوفيق بينهما تنفيذ الوصية أبيهما. وقد امتثلت كليوباتره لمطلب قيصر وحضرت إلى الإسكندرية خفية. إذ تمكن أحد رجالها من إدخالها إلى القصر الملكى ملفوفة فى سجادة وما أن خرجت من السجادة أمام يوليوس قيصر حتى ظهر تأثيرها على القائد الرومانى.

وعندما وصل بطليموس الثالث عشر أدرك مدى إنحياز قيصر إلى أخته بالإضافة إلى قيام رجال القصر البطلمي بإذكاء نار الفتنة وإثارة السكندريين الذين ضاقوا زرعاً بالوصاية الرومانية على بلدهم مما أدى إلى ثورة المدينة ضد قيصر وشد أزرها. زحف جيش الملك الصغير الذي كان يربط في الشرق ونشبت بين الطرفين تلك الحرب التي عرفت بحرب الإسكندرية والتي تخرج خلالها موقف يوليوس قيصر وكاد أن يدفع حياته ثمناً لرغبته في البقاء إلى جوار كليوباتره. وخلال هذه الحرب احترقت مكتبة الإسكندرية العظيمة وانتهت بانتصار يوليوس قيصر بفضل الامدادات التي وصلت إليه من أصدقائه ولقى بطليموس الثالث عشر حتفه غرقاً.

وأعقب ذلك قيام قيصر بتزويج كليوباتره من أخيها الأصغر بطليموس الرابع عشر. وبعد أن ظل إلى جوار كليوباتره ثلاثة شهور غادر مصر عائداً إلى روما في عام ٤٧ ق.م. ولم تحاول كليوباتره إخفاء علاقتها بقيصر فأطلقت على الطفل الذي أنجبته منه إسم بطليموس يوليوس قيصر. إلا أن السكندريين أطلقوا عليه اسم قيصرين. وفي العام التالي ذهبت إلى روما بدعوة من قيصر ومعها أخوها بطليموس الرابع عشر وقيصرين. غير أن الرومان نظروا إليها باعتبارها مجرد خلية ليوليوس قيصر وليست زوجته الشرعية. لأن زوجته كانت ماتزال على قيد الحياة. كما أغضبت الرومان مظاهر الترف الشرقي التي أحاطت بكليوباتره والتي كانت غير مألوفة لديهم. ومن ناحية أخرى فإن المحافظين من رجال روما رأوا في سلوكيات يوليوس قيصر ما جعلهم يعتقدون بأنه يسعى إلى إعادة الملكية مرة أخرى إلى روما. وإلى تنصيب نفسه ملكاً. وقد عزز لديهم هذا الإحساس علاقته بكليوباتره. ومن ثم سعوا إلى التخلص منه ونجحوا في تنفيذ المؤامرة التي أودت بحياته في مارس ٤٤ ق.م وإزاء انهيار آمال كليوباتره بعد مصرع يوليوس قيصر لم تجد أمامها غير العودة إلى مصر مرة أخرى.

ولم تكد روما تلتقط أنفاسها من الحرب الأهلية حتى قامت جولة أخرى للصراع. وكان طرفها في هذه المرة أنصار يوليوس قيصر من ناحية، ورجال الحزب الجمهوري الذين نفذوا إغتياله والمتعاطفين معهم من ناحية أخرى. فقد حمل ماركوس أنطونيوس قميص قيصر وأخذ يطالب بثأره. وقد شاركه في زعامة رجال قيصر شاب سطع نجمه في

أفق السياسة الرومانية فى تلك الفترة وسوف يقدر له أن يلعب دورا عظيما فى مستقبل هذه الأمة. ونعنى به أوكتافيانوس الذى ألفت الأقدار فى حجره باسم يوليوس قيصر وثروته. فإن قيصر لم يكن له ذرية. ومن ثم فقد أوصى بأن يخلفه ويحمل اسمه حفيد شقيقته أوكتافيانوس.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها. وتمكن رجال قيصر من القصاص من قتلته. اتفق القائدان على تقسيم العالم الرومانى بينهما فعهد إلى أنطونيوس بتنظيم شئون الشرق. بينما ظل أوكتافيانوس للإشراف على الغرب. وفى عام ٤٢ ق.م وصل أنطونيوس إلى إفيسوس. وأرسل فى إستدعاء الحكام الذين وقفوا موقفا متخاذلا إبان الصراع بين أنصار قيصر وقتلته. وبعد تردد ذهبت كليوباتره إلى لقاء أنطونيوس. وفى اللقاء الأول وقع أنطونيوس فى حبال كليوباتره. وعندما عادت إلى الإسكندرية ذهب فى أثرها. حيث قضى معها أياما أسهب المؤرخون فى الحديث عنها وفى عام ٤٠ ق.م اضطّر أنطونيوس إلى الذهاب إلى أسيا الصغرى. حيث يوجد مقر قيادته. وأخذت العلاقات بين أنطونيوس وأوكتافيانوس تتدهور. إلا أن بعض عقلاء الرومان نجحوا فى إحتواء هذا الخلاف. وتم توقيع الصلح بين القائدین فى عام ٤٠ ق.م هو الصلح الذى عرف بصلح برنديزى وأسفر عن زواج أنطونيوس من أوكتافيا شقيقة أوكتافيانوس. وفى تلك الأثناء أنجبت كليوباتره توائما من أنطونيوس وفى عام ٣٧ ق.م ذهب أنطونيوس إلى أنطاكية واستدعى كليوباتره حيث أعلن زواجه منها وإعترافه بالتوأم كأبناء شرعيين له.

وبإقدام أنطونيوس على تلك الخطوة فإنه قطع آخر حبل كان يربطه بأوكتافيانوس كما أن الرومان رفضوا الاعتراف بزواجه من كليوباتره. لأن زوجته الشرعية كانت ماتزال على قيد الحياة. وهى أوكتافيا التى أنجبت منه ابنة اسمها أنطونيا ولأن القانون الرومانى كان يحظر اتخاذ زوجتين فى آن واحد وكانت كليوباتره تحلم بإعادة الإمبراطورية البطلمية. وقد أعاد إليها أنطونيوس الكثير من المناطق التى كانت بحوزة البطالمة فى أيام مجدهم الغابر مثل قبرص وجانبا كبيرا من سوريا وفلسطين وفينيقيا لذلك أطلقت كليوباتره على ابنها الذى أنجبتة من أنطونيوس فى عام ٣٦ ق.م اسم بطليموس فيلادلفوس تيمنا باسم جدّها العظيم بطليموس الثانى.

وقد أقدم أنطونيوس على ارتكاب بعض الحماقات التي أخذت تقلل من رصيده لدى الرومان. فبالإضافة إلى سوء معاملته لزوجته الوفية أوكتافيا وإهماله لها. فإنه في عام ٢٤ ق.م حين نجح في فتح أرمينيا أقام مهرجان إنتصاره في الإسكندرية وليس في روما كما جرى العرف بذلك مما جعل الرومان يصدقون تلك الإشاعة التي راجت بأن أنطونيوس يسعى إلى نقل عاصمة الدولة إلى الإسكندرية بدلا من روما كما أقام أنطونيوس حفلا ضخما أعلن فيه أن كليوباتره كانت زوجه شرعية ليوليوس قيصر وأن قيصرين هو ابنه الشرعى. ويقصد من وراء ذلك الإشارة إلى أن أوكتافيانوس اغتصب اسم وثروة يوليوس قيصر بينما ابنه الحقيقى مازال حيا يرزق. وفى هذا الحفل نادى كليوباتره باسم ملكة الملوك وقام بتنصيب أبنائه ملوكا فأعلن الإسكندر هليوس ملكا على أرمينيا وبطليموس فيلادلفوس ملكا على سورية وفينيقيا وكليوباترا سلىنى ملكة على قورينائية.

وقد وصلت العلاقات بين أنطونيوس وأكتافيانوس إلى نقطة اللاعودة. وأخذ كل منهما يستعد لمحاربة الآخر وشجعت كليوباتره أنطونيوس على المضى قدما فى الحرب. ونشط أوكتافيانوس فى تصوير أنطونيوس بمظهر القائد الرومانى الذى أحنى رأسه لسيدة أجنبية وصار ألعوبة فى يديها وأخذ يبيث فى جنوده دعاية مفادها أنه يحارب كليوباتره الملكة التى يكرها الرومان كراهية مقبلة ولايحارب أنطونيوس لأنه مواطن رومانى.

وقد أتت هذه الدعاية أكلها فأخذ بعض جنود أنطونيوس يهجرونه وينضمون إلى عدوه. والتقى الطرفان فى معركة بحرية فاصلة عند رأس أكتيوم على الشواطئ الغربية لبلاد الاغريق. وكان ذلك فى عام ٢١ ق.م حيث لقي أنطونيوس وحليفته كليوباترة هزيمة ساحقة فرا على أثرها عاندين إلى الإسكندرية وحاولت كليوباترة إيهام شعب الإسكندرية بأنها عادت منتصرة. وحاول أنطونيوس أن يستجمع قواه إستعدادا لوصول أوكتافيانوس بين لحظة وأخرى. وفى صيف عام ٢٠ ق.م استطاع كورنيليوس جالوس أحد رجال أوكتافيانوس الوصول إلى برايتونيون (مرسى مطروح). وفى نفس الوقت إستولى أوكتافيانوس على بيلوزيون. وعندما وصلت قوات أوكتافيانوس إلى مشارف الإسكندرية خاض معها أنطونيوس معركة فاشلة. عندئذ أدركه اليأس فإنتحر ولفظ أنفاسه الأخيرة بين يدي كليوباترة. ولما فشلت كليوباترة فى محاولتها لإقناع أوكتافيانوس بأن تتنازل عن

العرش لأحد أبنائها، وتيقنت من أن الفاتح الرومانى يسعى إلى أخذها حية إلى روما، لكى تساق فى موكب نصره، أقدمت على الانتحار عن طريق لدغة الأفعى. وماتت وهى ترتدى ثيابها الملكية. وبموت كليوباترة السابقة تلاشت إلى الأبد دولة البطالة.

ثانيا : وضع مصر كولاية رومانية

فى الأول من شهر أغسطس من عام ٣٠ ق.م سقطت مصر فى يد الرومان. وأصدر السناتو قرارا باعتبار هذا اليوم عيدا قوميا. وأبدى أوكتافيانوس إحتراما لمدينة الإسكندرية. إكراما منه لذكرى مؤسسها. فمنع جنوده من نهبها. وألقى فى شعبها خطابا باللغة اليونانية. وأعطى الإسكندر ما يستحقه من تكريم إلا أنه رفض أن يزور مقابر البطالة. وقال إنه يرغب فى أن يشاهد ملوكا حقيقيين لا مجرد أموات.

أراد أوكتافيانوس من ذلك أن يفهم السكندريين بأن ملكهم قد زال. وأنهم وإن كانوا بالأمس القريب مواطنى عاصمة دولة مستقلة. فإنهم من الآن فصاعدا أصبحوا مجرد رعايا إحدى الولايات فى الدولة الرومانية. وعزز موقفه الرامى إلى إذلال السكندريين برفضه مطلبهم حينما تقدموا إليه يلتمسون أن يكون لمدينتهم مجلسا للشورى Boule بينما سمح لليهود بأن يكون لهم مثل هذا المجلس وهو مجلس الشيوخ Gerousia ذلك عملا بمبدأ فرق تسد. وهو المبدأ الذى أحسن الرومان استغلاله. بالاضافه إلى حرمان السكندريين من ممارسة أى نشاط سياسى فإنه أراد أن يرهبهم فوضع فرقة عسكرية فى ضاحية نيكوبوليس بالقرب من المدينة.

ووضع أوكتافيانوس فرقا عسكرية فى الأماكن الاستراتيجية فى مصر. فوضع فرقة فى بابلون (مصر القديمة). أما الفرقة الثالثة فقد جعل مقرها بالقرب من طيبة. عاصمة مصر الخالدة ومعقل القومية المصرية وهى المدينة التى اقضت مضاجع البطالة بثوراتها المتكررة. وكذلك رابطت كتائب من القوات الرومانية فى المناطق الهامة. مثل أسوان التى تمثل الحدود الجنوبيه للولاية وكبتوس (قفط الحالية) لأهميتها التجارية وفى إقليم أرسينوى (الفيوم)، وهومربوليس مجنا (الأشمونين) ومناطق الحدود الأخرى مثل بيلوزيون (شرق بور سعيد)، برايتونيون (مرسى مطروح).

وقد أولى أوكتافيانوس مصر اهتماما كبيرا فعمل على إصلاح مرافقها التي أهملت أو دمرت خلال الحروب والنزاعات التي وقعت فى عصر البطلمة. ودفعت شدة اهتمام أوكتافيانوس بمصر الكثيرين إلى الاعتقاد بأن مصر لم تكن ولاية رومانية بالمعنى المألوف. وإنما كانت من الأملاك الخاصة للإمبراطور. ومن الجدير بالذكر أنه فى عام ٢٧ ق.م عقد أوكتافيانوس مع السناتو إتفاقاً تم بمقتضاه تقسيم ولايات الإمبراطورية إلى ولايات سناتورية وولايات إمبراطورية. أما الأولى فيتولى السناتو إدارتها بطريقته المألوفة. بينما يتولى الإمبراطور إدارة الولايات الإمبراطورية. وفى هذا العام منح السناتو أوكتافيانوس لقب أغسطس أى الجليل وهو اللقب الذى صار يعرف به فيما بعد.

وقد استشهد القائلون بأن مصر لم تكن ولاية رومانية بالمعنى المألوف بما ذكره أغسطس فى سجل أعماله المعروف بأثر أنقره. حيث جاء ذكر مصر دون أن تقرن بكلمة ولاية. بينما يستند أصحاب الرأى الآخر والذين يرون بأن مصر كانت ولاية رومانية شأنها شأن الولايات الأخرى. إلى عبارة وردت فى ذلك النص نفسه. حيث يقول أغسطس " لقد ضمنت مصر إلى سلطان الشعب الرومانى ". وما يدل على أن مصر أصبحت تحت سلطان الشعب الرومانى. وقد أذكى ذلك الجدل الذى ثار حول وضع مصر فى الإمبراطورية الرومانية ما وضعه أغسطس من نظم اختص بها تلك الولاية فقط . فقد حرص على أن يكون واليها من طبقة الفرسان وليس من طبقة السناتو الذين كان يعهد إليهم عادة بإدارة ولايات الإمبراطورية الرومانية. فلم يكن الإمبراطور يؤمن جانب أفراد هذه الطبقة خوفاً من أن يفكر أحدهم فى الاستقلال بها. وهى ولاية " عسيرة المدخل " كما أشار أحد المؤرخين. بمعنى أنه يسهل الدفاع عنها. وعندئذ يستطيع أن يعتمر روما بالمجاعة. فقد كانت إيطاليا دائماً فى حاجة إلى إستيراد القمح. وتشير المصادر إلى أن مصر كانت تمد روما بثلاث احتياجاتها السنوية من الغلال. لذلك حرص أغسطس على أن يضعها تحت إشرافه المباشر وأن يقيم عليها أقرب رجاله إليها. وإمعانا فى حرص أغسطس على ولاية مصر فإنه أصدر أوامره ألا يدخل تلك الولاية واحد من رجال طبقة السناتو أو أحد البارزين من رجال الدولة إلا بإذن خاص منه. وقد استمر العمل بتلك القاعدة فى عصر خلفائه من بعده. وحسبما لذلك الجدل الدائر حول وضع مصر فى الإمبراطورية الرومانية فإنه يمكن القول بأن مصر لم تكن فعلا ولاية رومانية بالمعنى المألوف. كما إنها فى الوقت نفسه لم تكن من أملاك الدولة الرومانية. ولكن نظرا لأهميتها

ثالثا : الدولة والفرد فى مصر كولاية رومانية

يرى رجال (١) القانون الدستورى أن الدولة تتكون من ثلاثة عناصر هى :

١ - الحكومة .

٢ - الأمة أو الجماعة الشعبية .

٣ - فكرة الصالح المشترك .

وإذا ما حاولنا إستعراض تلك العناصر الثلاثة فى مصر فى عصر الرومان فإنه يتبين لنا ما يلى . بالنسبة للعنصر الأول :

١ - الحكومة :

أو بتعبير آخر الهيئة الحاكمة. فإنه يأتى على رأس تلك الهيئة الوالى. الذى ذكرنا أنفا أن الإمبراطور كان يختاره من طبقة الفرسان. وهى الطبقة التى كان رجالها يدينون بالولاء لأغسطس. وكان الإمبراطور هو الذى يمتلك سلطة تعيين الوالى وبالتالى عزله. ويستطيع الوالى أن يحتفظ بموقعه طالما احتفظ برضاء الإمبراطور عنه. وتشير المصادر إلى أن بعض الولاة لم يفقدوا مناصبهم فحسب بل حياتهم أيضا. لأنهم أثاروا مخاوف الإمبراطور.

وكان يراعى ألا يظل والى مصر شاغلا لمنصبه لفترة طويلة حتى لا يتحول إلى مركز قوة. ويعد منصب والى مصر أرفع المناصب فى سلك طبقة الفرسان. ويفوق مكانة قائد الحرس البريتورى (الحرس الإمبراطورى) فى روما. إلا أنه فيما بعد وبعد أن تضائلت أهمية مصر الإقتصادية بالنسبة لروما لم يعد الأمر كذلك. وفقد مركز والى مصر أهميته. وكان لقب الوالى الرسمى هو والى الإسكندرية ومصر *Peacfectus Alexandria et Aygpti* فقد كانت الإسكندرية ينظر إليها فى ذلك الحين باعتبارها متاخمة لمصر *Aygptum* ويتمتع الوالى بكل السلطة فى الولاية. ولم يكن يحد من تلك السلطة سوى وجود الإمبراطور فى مصر، وكذلك حق الاستئناف ضد قرارات الوالى لدى الإمبراطور.

(١) أنظر : نعيم عطية . فى الروابط بين القانون والدولة والفرد، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٨٦.

فقد ورث والى مكانة الملك البطلمي. فهو يتمتع بسلطة الإمبريوم Imperium التى منحها له الإمبراطور بشكل إستثنائى. لأن تلك السلطة لم تكن تمنح إلا لرجال طبقة السناتو. وتعطى تلك السلطة لحاملها حق قيادة القوات الرومانية. ومن ثم فإن القوات الرومانية الموجودة فى مصر كانت تأتمر بأمر والى. ومن الناحية الدينية، فقد كان يسلك سلوك الفراعنة القدامى. فلم يكن يركب النيل فى زمن الفيضان. وهو تقليد مصرى قديم. وكانت المعابد تستعد لزيارته بإقامة الزينات والمهرجانات. كان يصدق على قرارات تعيين الكهنة فى مناصبهم. من الناحية القضائية. كان والى يتأمر الجهاز القضائى فى الولاية. ومن حقه إصدار كافة الأحكام ومنها الحكم بالإعدام والحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة. وكان والى يقوم بجولات تفتيشية فى أنحاء البلاد. ويعقد مجلسه القضائى الذى يعرف باسم Conventus ثلاث مرات فى السنة. مرة فى بيلوزيون للنظر فى قضايا منطقة شرق الدلتا. وذلك فى شهر يناير. ومرة فى منف للنظر فى قضايا منطقة مصر الوسطى والعليا. وذلك فى الفترة الممتدة ما بين شهرى فبراير وإبريل. أما المجلس الثالث فكان يعقد فى الإسكندرية للنظر فى قضايا منطقة غربى الدلتا. وذلك فى شهرى يونيو ويوليو. فى خلال تلك الجلسات كان والى يستمع إلى شكايات الأهالى. يحيط به كبار معاونيه فى الجهاز القضائى وبعد أن يتم عرض القضية أمام والى والاستماع إلى مرافعة المحامين يصدر والى الأحكام.

وفى خلال تلك الجولات التفتيشية كان والى يمارس مهامه فى الاشراف على الجهاز الإدارى والمالى. فتعرض عليه التقارير عن سير العمل فى المديريات المختلفة. وجداول الضرائب وبيان المبالغ المستحقة على كل مديرية على حده. وكذلك التقارير الخاصة بنظام الخدمة الالزاميه. وإلى جانب تلك المهام المتعددة. كان والى يصدر تصاريح السفر إلى خارج البلاد. فلم يكن مسموحا لأى شخص بمغادرة الولاية دون الحصول على إذن منه ويعاون والى فى القيام بأعباء وظيفته مجموعة من المساعدين يقيمون إلى جانبه فى الإسكندرية وينتقلون معه إلى الأقاليم خلال زيارته لها بالإضافة إلى جيش من الموظفين ينتشرون فى كافة الأرجاء. فى النجوع القرى والمراكز وعواصم المديريات. بشكل كل منهم ترسا فى آلة الإدارة الرومانية الضخمة فى مصر. ومن الجدير بالذكر أن الإدارة الرومانية احتفظت إلى حد بعيد بالتقسيم الإدارى الذى كان معمولاً به فى عصر البطالمة. حيث

كانت البلاد مقسمة إلى ثلاثة أقاليم هي الدلتا ثم إقليم مصر الوسطى والمديريات السبع. ثم مصر العليا (إقليم طيبيا). وينقسم كل إقليم من تلك الأقاليم إلى مجموعة من المديريات تنقسم بدورها إلى مراكز وتنقسم المراكز إلى مجموعة من القرى وكان الشغل الشاغل لهذا الجيش البيروقراطي في مصر. هو كيفية الحفاظ على مصالح الدولة ومن أجل هذا أولت الإدارة الرومانية في مصر نظام جباية الضرائب عناية قصوى. وهو النظام الذي سنعالجه بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وكان الهم الأكبر لوالى مصر هو أن يضمن وصول الغلال إلى روما حسب مقدارها المقرر سنويا.

٢ - الأمة أو الجماعة الشعبية :

ربما يكون استعمال تعبير الجماعة الشعبية في حالتنا هذه أفضل من استعمال اصطلاح الأمة فإن مفهوم الأمة ينصرف إلى الحديث عن شعب يجمع بين أفراده عناصر جنسية وتاريخية وحضارية واحدة. وهو ما لا ينطبق بأى حال من الأحوال على ذلك الخليط الأثنولوجى الذى يتكون منه سكان مصر فى ذلك العصر. فإذا كانت الغالبية العظمى لهؤلاء السكان ونعنى بها المصريين تنتمى فعلا إلى أصول عنصرية وحضارية واحدة تقريبا، فإننا لا نستطيع إنكار أهمية العناصر الوافدة والتي أصبحت جزءا من النسيج السكانى فى ذلك العصر ونعنى بها الإغريق ثم الرومان بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى. ومن ثم فإننا نفضل استعمال لفظة الجماعة الشعبية.

يذكر المؤرخ جوزيفوس أن سكان مصر فى نهاية القرن الأول الميلادى كان عددهم حوالى سبعة ملايين نسمة وهو يقصد بذلك سكان مصر دون مدينة الإسكندرية. ويقدر البعض سكان العاصمة بنصف مليون نسمة. إلا أننا ينبغي ألا تأخذ ذلك الرقم مقياسا على عدد السكان فى الفترات التالية. بل يجب أن نأخذ فى الاعتبار الظروف الاقتصادية وانتشار الأوبئة والمجاعات التى كان لها أثرها المباشر فى تقليل عدد سكان مصر.

ويتخذ البناء الاجتماعى لمصر فى تلك الفترة شكلا هرميا. يمثل قمته المواطنون الرومان. يليهم مواطنو مدينة الإسكندرية. أما قاعدة هذا الهرم فهي الغالبية العظمى. والتي يطلق عليها إجمالا المصريون. وهو وصف يطلق على كافة السكان فى القرى والمراكز وعواصم المديريات حتى لو لم يكونوا من أصول مصرية. ويمكن أن نضم إلى تلك الفئة من

حيث الوضع الاجتماعي للأقليات العنصرية الأخرى مثل اليهود. وكان أساس التمييز بين تلك الطبقات هو دفع ضريبة الرأس. فقد أعفى من دفعها المواطنون الرومان ومواطنو الإسكندرية. كما كان يدفعها بشكل مخفف سكان عواصم المديريات من الإغريق. أما المصريون ومن على شاكلتهم فقد كانوا يدفعونها كاملة.

وقد حرصت الإدارة الرومانية كل الحرص على بقاء التمييز بين الطبقات فكان من الصعوبة على أى فرد أن يرتقى من طبقة دنيا إلى طبقة أعلى إلا فى أضيق نطاق. ويكون الحصول على المواطنة الرومانية على سبيل المثال عن طريق الخدمة فى الجيش الرومانى لمدة تصل إلى ربع قرن. أو بإذن خاص من الإمبراطور شخصيا. فى حالات خاصة.

والآن نتناول بالحديث كل طبقة على حدة. فيأتى الحديث عن طبقة المواطنين الرومان أولا. وكان أفراد هذه الطبقة يتمتعون بكبر قدر من الامتيازات. ويأتى على رأس المواطنين الرومان الوالى وكبار مساعديه. ورجال الأعمال الرومان الذين كانوا يتقاطرون على الولاية. ويمكننا أن نضيف إلى هؤلاء أغنياء الرومان الذين كانوا يأتون إلى مصر لبعض الوقت من أجل السياحة والاستشفاء. أما العدد الأكبر من الرومان والذين كانوا أكثر تعاملًا مع الأهالى فهم جنود الحامية الرومانية. التى كان يتراوح عدد أفرادها ما بين ١٧ إلى ٢٢ ألفا. وقد خفض هذا العدد فى القرن الثانى إلى ما يزيد قليلا عن ١١ ألفا. ومن المعروف أنه لم يكن يسمح بالخدمة فى صفوف الفرق الرومانية Legio إلا لمن يتمتعون بالمواطنة الرومانية. أما الفرق المساعدة Auxilia فكان يسمح لمواطنى الولايات بالالتحاق بتلك الفرق. ويمكن للفرد بعد خدمة ٢٥ عاما فى الفرق المساعدة أن يصبح مواطنا رومانيا. ومن هنا فقد أمكن لعدد لا بأس به من إغريق مصر الحصول على الجنسية الرومانية.

ولم يكن جنود الحامية الرومانية منغلقيين على أنفسهم فى معسكراتهم. بل كانوا يمارسون دورا هاما فى الحياة الاقتصادية. فكانوا يستثمرون أموالهم فى شراء الأراضى وإقراض الأهالى بفائدة ونظرا لطول بقاء الجندى فى مصر ولحاجته إلى اتخاذ زوجة. فانهم كانوا يلجأون إلى الزواج من مصريات. ولما كان الزواج محرما على الجنود أثناء الخدمة العسكرية. فكانت مثل تلك الزيجات تظل من الوجهة القانونية غير معترف بها. حتى يتم تسريح الجندى وعندئذ يتم الاعتراف بهذا الزواج وبحقوق الأبناء بشكل قانونى.

وكان الكثيرون من أبناء الولايات الأخرى الذين خدموا في الفرق المساعدة في مصر يفضلون البقاء فيها بعد تسريحهم من الخدمة وذلك نظرا لطول ارتباطهم بمصر.

وأخذ عدد أفراد الجالية الرومانية في مصر يتزايد باضطراد. فقد سعى عدد كبير من أبناء إغريق مصر إلى الالتحاق بالجيش الروماني. ومن ثم اكتسبوا الجنسية الرومانية بعد تسريحهم. كما أن هناك نفراً من أغنياء مدينة الإسكندرية سعوا إلى الحصول على المواطنة الرومانية. بشتى الوسائل. وذلك لما يمثلته الحصول على تلك المواطنة من مكانة رفيعة. بالإضافة إلى تمتع صاحبها بالإعفاء من دفع ضريبة الرأس. والإعفاء من عبء القيام بالوظائف الإلزامية وولى طبقة الرومان من حيث المكانة الاجتماعية، مواطنو مدينة الإسكندرية. الذين كانوا يتمتعون بالإعفاء من دفع ضريبة الرأس ويقع في قاعدة الهرم الاجتماعي سائر سكان مصر الذين كان يطلق عليهم "المصريون". ويمكن تقسيم هذه الفئة إلى طبقتين الغالبية العظمى وهم الوطنيين المصريين. أما الطبقة الثانية فهم الإغريق. الذين كانوا يحتلون مرتبة وسطى بين الطبقتين فهم أدنى مرتبة من الرومان والسكندريين. ولكنهم أعلى شأنًا من المصريين وأساس التمييز هنا هو دفع ضريبة الرأس. فقد فرض على المصريين أن يدفعوها كاملة بينما كان الإغريق من سكان عواصم المديرية يدفعونها بشكل مخفف. وكان من بين هؤلاء فئة أكثر تميزًا وهم خريجي معاهد الجمنازيوم. بالإضافة إلى قيام المصريين بدفع ضريبة الرأس كاملة فقد كان عليهم القيام بأعباء الخدمات الإلزامية. وهو ذلك النظام الجائر الذي اعتمدت عليه الإدارة الرومانية في مصر والذي سنعرضه في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

ولايفوتنا أن نشير إلى اليهود باعتبارهم أكبر الجاليات الأجنبية في مصر في هذا العصر. وإن كنا لا نقبل ما ذكره الكتاب اليهودي فيلون من أن عددهم في مصر في بداية الحكم الروماني كان مليوناً فهو قول يحتوى على الكثير من المبالغة وكان اليهود يسكنون الحى الرابع المعروف باسم "دلتا" وإن كانوا قد إنتشروا بعد ذلك في الأحياء الأخرى للمدينة. وقد عمل الرومان منذ البداية على استمالة اليهود من أجل إستخدامهم لصالحهم. فسمح لهم أغسطس منذ البداية بحرية العبادة وأقر لهم تنظيماتهم. وقد أدى هذا إلى

كراهية السكندريين لهم ومضى اليهود إلى مدى أبعد حين سعوا إلى الحصول على المواطنة السكندرية وأخذوا يقحمون أنفسهم فى مؤسسات الأغريق. بما كان سببا فى اندلاع سلسلة من النزاعات المسلحة بين الطرفين وينبغى أن نذكر أن اليهود كانوا شائهم المصريين يدفعون ضريبة الرأى كاملة.

٣ - فكرة الصالح المشترك :

يبقى بعد ذلك الحديث عن العنصر الثالث من عناصر الدولة وهو عنصر الصالح المشترك الذى يجمع بين الهيئة الحاكمة والجماعة الشعبية. والذى لابد من توافره حتى تكتمل حلقة العلاقة بين عناصر الدولة. وبعبارة أخرى العلاقة بين الدولة والفرد وهو حجر الزاوية فى بحثنا هذا. فقد عرضنا أولا للهيئة الحاكمة التى كانت تدير البلاد فى ذلك العصر وهى الإدارة الرومانية. فالإدارة الرومانية هى وريثة أقدم دولة فى التاريخ. فمن المعروف أنه قام على ضفاف النيل أقدم جهاز إدارى فى العالم. فقد ورث الرومان فى مصر الإدارة البيروقراطية المصرية عن البطالة ومن المعروف إن البطالة لم يدخلوا على هيكل الإدارة المصرية إلا القليل من التعديلات مثل إطلاق مسميات جديدة على بعض الوظائف وإستحداث نظم لم يكن للمصريين ها عهد من قبل مثل نظام المحاسبة الإغريقى وكان الهم الأكبر لرجال الإدارة فى عصر البطالة تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح للملك دون أخذ مصلحة الشعب فى الاعتبار فى أغلب الأحيان.

وقد ورثت الإدارة الرومانية عن البطالة ذلك المفهوم. ومما زاد الأمر سوءا إن الضرائب التى كان يجرى تحصيلها لم تكن تتفق فى مصر كما كان الحال فى عصر البطالة. بل كانت ترسل إلى روما كما إن الإدارة الرومانية طورت بعض النظم لكى تلقى عن كاهلها كافة الأعباء المتعلقة بإدارة الولاية. وكان نظام الضرائب والخدمات الإلزامية من أشد النظم ظلما على سكان مصر وحتى تتمكن الإدارة الرومانية من الحصول على حقوقها كاملة. فإنها ألزمت كل فرد بالبقاء فى موطن بعينه لا يبيارحه إلا بإذن من السلطات. وإذا أقدم على مغادرة موطنه دون الحصول على ذلك الإذن. فإنه يصبح خارجا عن القانون ويجوز إلقاء القبض عليه. وسنعرض لفكرة المواطن وتطورها فى الفصل الأول من هذا الكتاب.

فإذا كانت الإدارة الرومانية قد حرصت أشد الحرص على انتزاع حقوقها من الأفراد كاملة. فإلى أى مدى قامت بواجبها نحوهم؟ وإذا ما رجعنا إلى مصادر تاريخ مصر فى عصر الرومان من نصوص البردى وغيرها. فى محاولة للإجابة على هذا السؤال. فإنه يمكننا بسهولة أن ندرك بسهولة الظلم الذى وقع على سكان البلاد. وإذا كانت الطبقة الدنيا هى التى كانت فى البداية أكثر عرضة لمثل هذا الظلم. فإن نظام الخدمات الإلزامية جاء لكى يقضى على الطبقة الوسطى بعد ذلك

فالهيئة الحاكمة حريصة كل الحرص على استنزاف الجماعة الشعبية. وكان جيش الاحتلال الرومانى يمثل أداة القهر. المثبتة لإخماد أى معارضة. كما أن الجماعة الشعبية لم تكن متحدة فى نظرتها إلى الهيئة الحاكمة. فكانت هناك شريحة رأت مصلحتها فى التقرب من الإدارة الرومانية. ووضعت نفسها فى خدمتها. بل سعى الكثيرون من أفرادها إلى الاندماج فى الهيئة الحاكمة بالحصول على المواطنة الرومانية.

ومن هنا يمكننا القول بأن فكرة الصالح المشترك تكاد أن تكون منعدمة عند الحديث عن العلاقة بين الهيئة الحاكمة. والغالبية العظمى من الجماعة الشعبية فى مصر فى ذلك العصر. النتيجة الحتمية لانعدام هذه الحلقة هو قيام تعارض بين أهداف الطرفين. فالطرف الأول يسعى إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من دخل مصر وإرساله إلى روما. والطرف الثانى يئن تحت وطأة مطالب الإدارة الرومانية التى يجد نفسه عاجزا عن الوفاء بها. فكان لابد من أن يلجأ إلى المقاومة. وقد أثبتت الظروف أن المقاومة المسلحة تبدو أمرا مستحيلا لأسباب كثيرة. ومن ثم فإنه لم يكن أمام الغالبية المقهورة سوى اللجوء إلى السلاح المصرى الخالد. ونعنى به المقاومة السليبية. والتى تعبر عن نفسها فى حالات الهروب من الوطن. وهى الظاهرة المعروفة لدى المتخصصين باسمها الأغريقى " أنا خوريسيس ".

تمهيد

يتناول هذا البحث دراسة ظاهرة هروب الأفراد من مواطنهم في مصر خلال عصر الرومان. والتي اصطلح الدارسون على تسميتها بظاهرة الاناخورييسيس. ويجب أن ننوه إلى أن هدف هذا البحث هو دراسة الهجرة غير المشروعة من الوطن. وعلى الرغم مما زخرت به مصادر العصر الروماني من إشارات إلى ظاهرة الاناخورييسيس فإنها لم تحظ بدراسة خاصة بل أشار إليها بعض الدراسين خلال دراساتهم لموضوعات أخرى. وإذا كان براونيرت^(١) قد تناول في مؤلفه القيم حركة السكان بشكل عام في ذلك العصر في إطار دراسته لهذه الحركة في عصور البطالة والرومان والبيزنطيين فإنه لم يول عناية خاصة إلى هذه الظاهرة التي تعد دراستها امرا بالغ الحيوية لأنها تقتصل اتصالا وثيقا بالنظم المختلفة التي وضعها الرومان في مصر وتعكس رد فعل سكان البلاد تجاه هذه النظم. ويمكن القول بأنها تعد دراسة لعلاقة الدولة بالفرد في ذلك العصر.

وإذا كان المحور الرئيسي لهذا البحث هو دراسة ظاهرة الاناخورييسيس اعتبارا من بداية عهد أوغسطس حتى بداية عهد دقلديانوس. فإن استيفاء الدراسة اقتضى المضي فيها إلى منتصف القرن الرابع. للدلالة على أنه برغم الإصلاحات فقد ظلت أهداف الإدارة الرومانية في مصر كما هي. من حيث توجيه جل اهتمامها إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من دخل ولاية مصر لإرساله إلى عاصمة الإمبراطورية. ومن ثم فقد استمر سكان البلاد في إشهار سلاحهم التقليدي ضد الظلم الواقع عليهم والمتتمثل في الهروب من مواطنهم بغرض التهرب من أداء التزاماتهم للدولة.

وقد توقفنا في دراستنا لظاهرة الاناخورييسيس عند منتصف القرن الرابع وذلك لأن هناك فجوة زمنية في مصادرنا عن هذه الظاهرة تمتد إلى أوائل القرن الخامس. حيث يبدأ بعد ذلك عصر جديد نو ملامح مختلفة تتجلى في ظهور المسيحية باعتبارها عاملا مؤثرا في حياة البلاد.

(1) Braunert, Die Binnenwanderung. Studien zur Sozialgeschichte Agyptens in der Ptolemaer und Kaiserzeit.

وسوف نشير إلى هذا الكتاب الاختصار التالي : BW

وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول وينقسم الفصل الأول بدوره إلى ثلاثة أجزاء يتناول أولها شرح معنى كلمة اناخورييسيس والتطورات المختلفة التي طرأت على معنى هذه الكلمة. ويتناول الجزء الثانى بحث مفهوم الموطن خلال عصرى البطالة والرومان باعتبار أن محور هذه الدراسة هو علاقة الفرد بموطنه أما الجزء الثالث من الفصل الأول فإنه يعالج ظاهرة الاناخورييسيس خلال عصر البطالة حتى يمكن أن نتبين إلى أى مدى اختلفت هذه الظاهرة فى عصر الرومان عنها فى عصر البطالة.

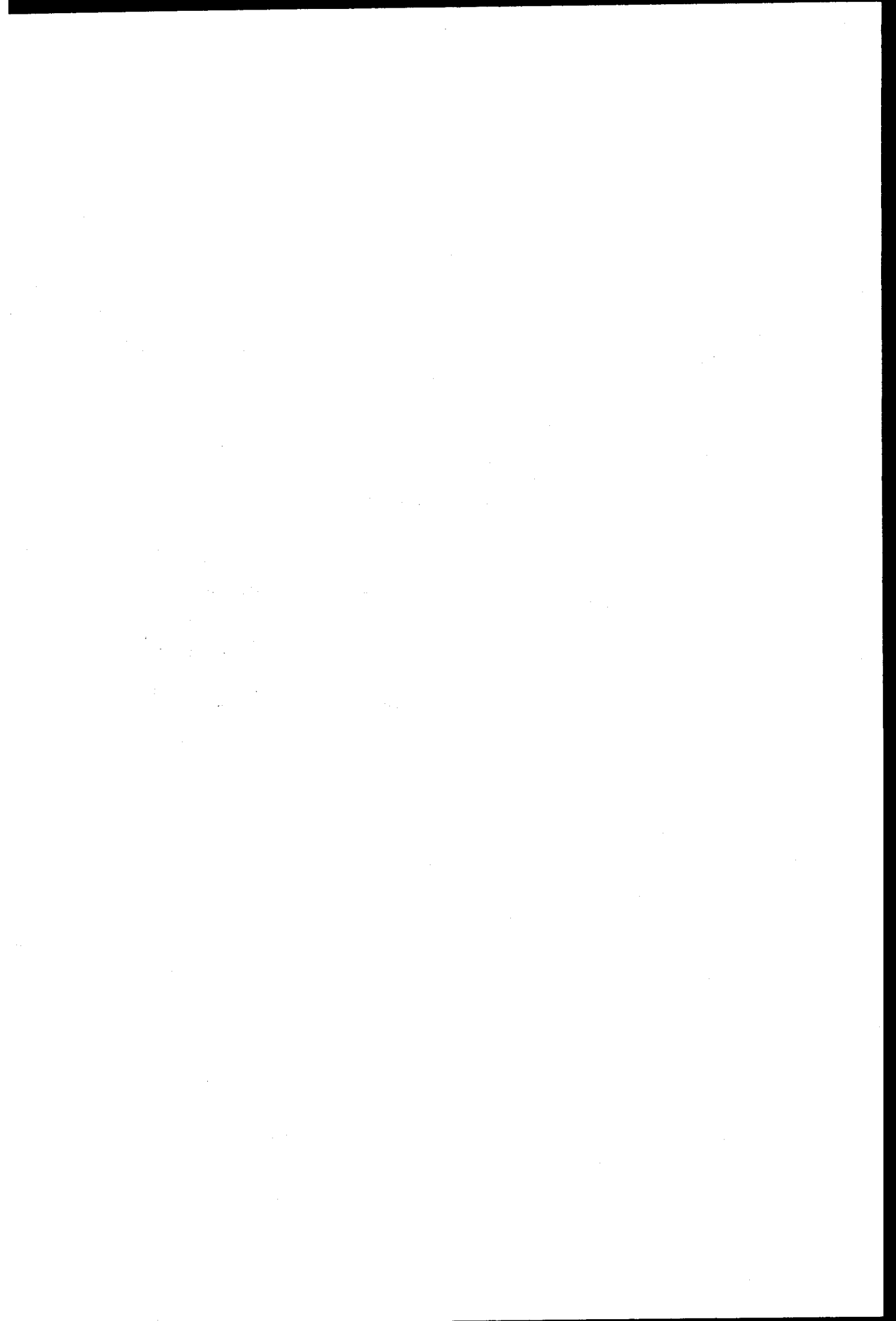
ويتناول الفصل الثانى عرض لمظاهر الاناخورييسيس خلال عصر الرومان كما بيئتها وثائق هذا العصر. ويناقش الفصل الثالث الأسباب التى كانت تدفع الأفراد إلى الهروب من مواطنهم. أما الفصل الرابع والأخير فإنه يتناول دراسة لمحاولات الإدارة الرومانية لعلاج ظاهرة الاناخورييسيس وجبوى هذه المحاولات.

الفصل الأول

أولا : معنى كلمة أنا خوريسيس.

ثانيا : مفهوم الموطن .

ثالثا : الانا خوريسيس فى عصر البطالة.



أولا : معنى كلمة أناخوريسيس

إن البحث في ظاهرة الأناخوريسيس في مصر الرومانية يقتضي أن نبحت أولا في معنى هذا الاصطلاح anachoresis (وهو مشتق من الفعل anachorew) وفي التطور الذي طرأ عليه عبر العصور حتى اتخذ معنى محدداً في لغة الإدارة في عصرى البطلمة الرومان. وهذا الاستقصاء يتطلب العوده قليلا إلى ما قبل هذين العصرين لإلقاء نظره عاجلة على استخدام هذا الاصطلاح في التراث الكلاسيكى.

وقد ورد هذا الاصطلاح عند هوميروس في موضع بمعنى العوده (١)، وفي موضع آخر بمعنى الرحيل (٢)، وفي مواضع عدة بمعنى الفرار من المعارك (٣). استخدم هيرودوتوس وثوكوديديس هذا الاصطلاح بمعنى التراجع أو الانسحاب (٤) ونجد هذا الاصطلاح عند لوسياس وأفلاطون مستخدما للتعبير عن التخلص من مأزق جدلى وكذلك الانسحاب من موقف حرج. (٥)

ويشير Henne (٦) إلى أن الفعل anachorew كان يستعمل في اللغة الكلاسيكية الدارجة ليعنى اللجوء إلى الجبل أو الاختباء في الغابات، ولكن نون أن ينطوى ذلك على مدلول الهروب من المضرائب. ويلاحظ أيضاً أن استعمال هذا الفعل عندئذ بهذا المعنى كان مصحوباً عادة بعبارة تدل عما تم الانسحاب منه مثل العمل.

(1) Iliad. X 210. : Odyss. XVII 461

(2) Odyss. XXII 270.

(3) Iliad. IV 305.

(4) Herodot. IV 185.3, V 94. : Thucydides, VIII 15.1.

(5) Lysias. XIV 6. : Plato. Symb. 221.a.

(6) Henne, Documents et travaux sur l' Anachoresis. Akten des VII Internationalen Kongresses fur Papyrologie. Wien. 1955.p.

وسنمهد لعرض رأينا عن الفعل *anachorein* من حيث معناه الإدارى بعرض وثائق العصرين البطلمى والرومانى وعرض آراء الباحثين فى هذا الصدد ومناقشة ذلك كله.

وقد تضمنت وثيقة (١) من عهد يورجتيس الأول طلبا مقدما من أحد قباطنة السفن يطلب فيه سرعة تحميل سفينته الراسية فى الميناء مشيرا إلى قلقه من تأخر هذه العملية وخوفه على سفينته الكبيرة من انحسار الماء مستخدما عبارة *hodatos anachorountos* :

وجلى أن انحسار الماء معناه تراجع. وهذا المعنى نفسه نجده فى وثيقة أخرى (٢) من القرن الثالث ق.م.

كذلك فإن وثيقة (٣) من عام ٤٠٧ ق.م تتضمن التماسا تقدم به كهنة معبد الإله سوكنو بايوس فى قرية سوكنو بايونيسون *Socnopaiou Nesos* لمراعاة الظروف المحيطة بهم لأن سكان القرية إعتادوا أن يتركوها فى الصيف إلا أنهم - أى الكهنة - يضطرون إلى البقاء من أجل الوفاء بمتطلبات العبادة وقد استعمل كاتب التماس كلمة *anachoretēs* لوصف تلك الهجرة الموسمية التى يقوم بها سكان القرية فى كل عام دون أية إشارة أو دلالة على أن هذه الهجرة كانت تعنى هروبا من الضرائب أو أية التزامات أخرى .

وتتضمن وثيقة (٤) - من القرن الثالث الميلادى محضر جلسات إحدى المداكم حيث ترد فى مرافعة أحد المحامين الذى يوجه حديثه إلى الطرف الآخر قائلا بأنه قد يكون من الأفضل له أن ينسحب *anachorein* من هذه الجلسة على أن يحضر مرة أخرى حينما يكون مستعدا .

وفى وثيقة أخرى (٥) من عام ٢٥٨ - ٢٥٩ نجد استخدام الكلمة بمعنى الرحيل بمعناه العام وهى عبارة عن شكوى تقدم بها شخصان إلى الاستراتيجوس قائلين إنه عندما كان والدهما على قيد الحياه رحل كلاهما إلى حيث يعيشان ولكن بعد عودتهما إثر

(1) P. Lille. II 11.1 15.

(2) P. Petrie. II 13 (19).

(3) C.P.R. IV 1.

(4) P. Oxy. 3117.

(5) P. Oxy. 3289.

وفاة الأب اكتشفا سرقة بعض الأوراق والمحتويات الأخرى من المنزل. ونلاحظ أن الفعل هنا يعنى الرحيل بمعناه العام.

وتعطينا وثيقتان من أوراق أوريليوس ايزيدوروس Aurelius Isidoros استعمالين مختلفين للفعل. والوثيقة الأولى (١) عبارة عن شكوى من عام ٣١٥ ميلاديه تقدم بها أوريليوس ايزيدوروس إلى الإستراتيجوس وفحواها أن خلافا نشب بينه وبين رجلين آخرين وأنه حاول أن يسلك الطرق الودية لحل هذا الخلاف بأن أحضر مجموعة من الشهود وأمامهم طالب هذين الشخصين بمستحققاته لديهما لكنهما أنكرا عليه حقوقه فما كان منه إلا أنه انسحب anechoresa من الاجتماع لكي يلجأ بعد ذلك إلى الطرق القانونية فقدم هذه الشكوى.

وفى الوثيقة الثانية (٢) تقدم هذا الشخص نفسه بشكوى إلى المسئولين عام ٣١٦ لأن بعض الأشخاص تهاجموا على منزله أثناء غيابه بالرغم من أنه ليس بينه وبين أحد فى القرية عداوة وأنه رجل منطو على نفسه.

وإذا كانت كلمة anachoresis قد استخدمت فى الوثيقة الأولى بمعنى الانسحاب من مكان فإنها استخدمت فى الوثيقة الثانية بمعنى نفسى هو انطواء الشخص على ذاته وهو المعنى الذى تطور فيما بعد. (٣)

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن الوثائق التى استعملت أفعالا أخرى للدلالة على الهروب

(1) P.Merton. II 91

P. Cairo - Isidoros. 74

أعيد نشر هذه الوثيقة مرة أخرى فى مجموعة :

وقد ترجم ناشر المجموعة الجديدة عبارة anechoresa بجملة I took to flight مما قد يعطى انطبعا بأن هذا الشخص قد هرب. ولما كنا نعرف من الوثائق الأخرى أن مقدم الشكوى قد استمر فى قريته ولم يهرب فإننا نرى أن هذه الترجمة غير دقيقة وتفضلها ترجمة الناشر الأول بجملة . withdrew .

(2) P. Cairo - Isidoros. 75.

(3) حملت هذه الكلمة فى الديانة المسيحية معنى الزهد فى أمور الدنيا وأصبحت كلمة anchorettes تعنى الناسك أو المنسحب من الحياة الدنيوية انظر على سبيل المثال :

P. Lond. VI 1925. Bell, Chrestians in Egypt

فإننا نجد أن العديد من برديات زينون قد أشارت إلى مثل هذه الحالات . فقد وصفت إحدى الوثائق (١) هروب عبيد اشتراهم زينون بلفظ diaphogosin وفي خطاب (٢) مرسل إلى زينون يطلب كاتب الخطاب منه منع أحد المحاسبين من الهرب استعمل كاتب الخطاب كلمة apelthwn وهذا الفعل نفسه استخدمه أحد صانعي الحبال في رسالة (٣) منه إلى زينون لإبلاغه عن حالة هروب زملائه في العمل. وفي خطاب آخر (٤) إلى زينون أرسله اثنان من الموظفين ليحيطاه علما بهرب أحد زراع الكروم استخدموا كلمة pepheogota وقد استخدمت إحدى الوثائق (٥) الفعل apechoresen للتعبير عن هرب شخص واحتمائه بالمعبد لخوفه من المحاكمة. وتحدثت وثيقة (٦) عن اضطرابات بين المزارعين في ضيعة أبولونيوس وهرب المزارعين واحتمائهم المعبد مستخدمة الفعل ekchorein

كذلك فقد أمدتنا وثائق من مجموعات أخرى بخلاف برديات زينون باستعمالات لأفعال أخرى تدل على الهروب غير الفعل anachorein وذلك برغم أن تاريخ تلك الوثائق يرجع إلى فترة تالية لتلك الفترة التي أصبح فيها لهذا الفعل معنى محددا في لغة الإدارة كما سنوضح فيما بعد. فقد ذكر تقرير (٧) كتبه أحد الموظفين عام ١١٨ ق.م حالة هروب للمزارعين مستخدما الفعل ekchorein وفي وثيقة أخرى (٨) ترجع إلى عام ١١٣ ق.م تقدم بعض المزارعين بشكوى أشاروا فيها إلى هرب أحدهم بكلمة phoge

في وثائق العصر الروماني نجد أن وثيقة (٩) من عام ٢١ ميلادية استخدمت كلمة apekchoreke في وصف هروب أحد دافعي الضرائب وجاءت في وثيقة (١٠) أخرى

(1) P. Cairo - Zenon. 59015 (verso) col. I l.36.

(2) P. Cairo - Zenon. 59209.

(3) P. Cairo - Zenon. 59472.

(4) P. Cairo - Zenon. 59329.

(5) P. Cairo - Zenon. 59466.

(6) P.S.I. 502.

(7) P. Tebt. 707

(8) P. Tebt. 48.

(9) P. Princeton.9.

(10) P. Mick. 354.

فى عام كلمة *aphaneis* للدلالة على الهروب. فى وثيقة (١) ترجع إلى أواخر القرن الأول استخدم أحد الموظفين كلمة للإشارة إلى الهروب. ونلاحظ فى القرار (٢) الذى أصدره الوالى ماركوس بترونيوس مامارتينوس عام ١٢٤ استخدمه للفعل *katalepein* لوصف حالات الهروب من الخدمات الإلزامية. وقد ورد فى إحدى الوثائق (٣) من عام ١٦٦ ثلاثة أفعال للدلالة على الهروب فى سطر رقم ٩ من الوثيقة وردت كلمة *epeexelthousan* وفى سطر ٢٨ كلمة *apostantes* ، وفى سطر رقم ٢٤ استخدم الفعل *apchorein*

وعند الحديث عن استعمال الفعل *anachorein* للتعبير عن الهروب من الوطن فإننا نطالع ذلك فى عدد وفير من برديات زينون (٤) فضلا عن وثائق أخرى (٥) كثيرة ترجع إلى القرن الثالث وأوائل القرن الثانى ق.م وأشهر هذه الوثائق التى استخدمت كلمة *anachorein* للتعبير عن هروب الأفراد وثيقة قرار العفو (٦) الذى أصدره الملك يورجيتيس الثانى والملكتان كليوباترة الثانية والثالثة (عام ١١٨ ق.م) ويبدو أنه منذ ذلك الوقت أصبحت الوثائق الرسمية تستعمل كلمة أنا خوريسيس بمعناها الإدارى المحدد للتعبير عن حالات هروب الأفراد من الأعباء المفروضة عليهم من قبل النولة ولم يشذ عن هذا الاستعمال سوى وثيقة واحدة من الوثائق الرسمية من العصر البطلمى هى P. Tebt. 707 التى أشرنا إليها.

والآن ننتقل إلى عرض آراء الباحثين حول معنى كلمة أنا خوريسيس. فى رأى "هن" Henne (٧) أن استخدام الفعل *anachorein* فى وثائق العصرين البطلمى والرومانى كان يرد إما بشكل مطلق، وإما مقرونا بعبارة لا تتم عن مكان الانسحاب وإنما عن مكان اللجوء ويستطرد هذا الباحث مؤيدا وجهة نظره بقوله إننا لو عثرنا على النصوص الأولى التى

(1) P. Oxy. 44.

(2) P. Oslo. 79.

(3) P. Oxy. 2182.

(4) P. Cairo - Zenon. 59133, 59230, 59245, 59310, 59335, 59442, 59466, 59484, 59590, 59613, 59620, 59782 (b) col. IV, 59837, P.S.I. 667, P. Petrie. II 5 (a).

(5) B.G.U. 1215, 1245, : P. Hib. 113. : P. Lille. 3. : P. Rein. II 97. : P. Tebt. 703, 774, 895, 1008. : P. Hib 198, 242.

(6) P. Tebt. 5 1.6 ff.

(7) Henne. op. cit. p. 61.

استخدمت هذا الفعل فى العصر البطلمى لوجدناها متأثرة بالاستعمال الكلاسيكى وذلك بقرنها بما يدل على المكان الذى حدث منه الانسحاب (١)

ويعتقد " أوتس " Oates (٢) أن المدلول العام للفعل خلال العصرين البطلمى والرومانى فى مصر يعنى " الذهاب إلى النهر " . ويشير روستوفتزف (٣) إلى أن معنى هذا الفعل يرتبط ارتباط وثيقاً بعلاقة الفرد بموطنه، ولذلك فإنه لا يمكن تفسير هذا المدلول بالهروب إلا إذا كان للهارب ارتباط وثيق بالمكان الذى يتركه. وأما مارتين (٤) فيرى أن الأنا خوريسيس تعنى هروب الأفراد والجماعات من الواجبات المفروضة عليهم من قبل الدولة. ويناقش براونيرت (٥) آراء كل من مارتين وروستوفتزف فى إطار دراسته عن الوطن التى سنعرض لها بعد قليل، فيقول إن رأى وستوفتزف قد يصدق فيما يخص الوثائق التى ترجع إلى ما بعد أواخر القرن الثانى ق.م عندما تبلور آنذاك فقط مفهوم الوطن ، بيد أن وثائق القرن الثالث وأوائل القرن الثانى ق.م قد أشارت إلى وقوع حالات أنا خوريسيس مما يجعل من المتعذر قبول رأى روستوفتزف.

وأما بالنسبة لرأى مارتين فإن براونيرت يرى أيضاً أن الوثائق لا تؤيده حيث استعمل هذا الفعل لينم عن هروب العبيد من أسيادهم (٦)، أو هروب العمال من أصحاب العمل. (٧)

وعند حديث وسترمان westermann (٨) عن الأنا خوريسيس ميز بين نوعين من

من بين كل وثائقنا لا توجد سوى وثيقة واحدة تشير إلى المكان الذى حدث منه الهروب وهى وثيقة P. Tebt.707

(2) Oates, Fugitives from Philadelphia. American Studies in Papyrology. vol. I. Essays in the honour of C.B. Welles. P. 93.

(3) Rostovtzeff. Studien zur Geschichte des Kolonats. P. 74.

(4) Martin. Les Papyrus et l'histoire administrative de L' Egypte grecoromaine. Münchener Beiträge zur Papyrusforschung und Antiken Rechtsgeschichte. 1934. vol. 19. p. 144.

(5) Braunert, IAI, Studien zur Bevölkerungsgeschichte des ptolemaischen und römischen Ägypten, JJP. vol. IX-X. 1955- 1956. P. 244.

(6) P. Cairo - Zenon. 59335, 59613.

(7) P. Cairo - Zenon. 59133, 59230, 59310, 59782 (b).

(8) Westermann, The Ptolemies and the welfare of their subjects. American Historical Review. XLIII. 1938. p. 277.

الهروب أحدهما هو الهروب إلى المعبد وترجم ذلك بعبارة ، going up والآخر هو الهروب من الموطن إلى مكان آخر وترجم ذلك بعبارة walk out وقد وافق روستووتزف (١) وسترمان على هذا الرأي .

ومما يستوقف النظر أن وثيقة P.S.I.502 وهى أول وثيقة استخدمها وسترمان فى الوصول إلى رأيه ويشير إليها الباحثون عادة عند دراستهم للاناخورييس لم يستخدم فيها الفعل anachorein للدلالة على الهروب إلى المعبد وإنما استخدم فيها الفعل ekchorein وفى إحدى وثائق زينون (٢) نجد أن الفعل الذى الذى استخدم لوصف هجرة أحد الأشخاص من موطنه واحتمائه بأحد المعابد هو الفعل anachorein وفى حالات أخرى كثيرة (٣) نجد أن الفعل anachorein قد استخدم للتعبير عن هروب أفراد أو جماعات برغم أننا لا نعرف على وجه التحديد إلى أين ذهبوا . وبرغم الإشارة الصريحة فى وثائق أخرى (٤) إلى هروب أفراد أو جماعات إلى أماكن أخرى - وليس إلى المعبد - فإن الفعل anachorein هو الذى استعمل للتعبير عن الهروب فى هذه الحالات . كذلك فقد أشارت إحدى الوثائق (٥) إلى عودة الغرباء الذين كانوا يعيشون فى إحدى القرى إلى قراهم الأصلية مستعملة الفعل anachorein .

أما بالنسبة للفعل ekchorein الذى يعبر حسب رأى وسترمان عن الهروب إلى أماكن أخرى . فقد يكون من الجائز أن بعض الأفراد أو الجماعات تركوا قريرتهم أو مديريتهم إلى أماكن أخرى ولكننا لانستطيع أن نتبين على وجه التحديد وجهتهم النهائية . فقد يكون الغرض من الذهاب إلى قرية أخرى الاحتماء بمعبد تلك القرية حيث لا يوجد فى قريرتهم معبد يتمتع بحق الإيواء كما حدث عندما خرج مزارعو قرية كركيوسيريس Kerkeosiris وذهبوا للاحتماء بمعبد آخر فى قرية نارموثيس Narmouthis الذى يعد

(1) Rostovtzeff. Social and Economic History of the Hellenistic world. pp. 291, 898. 1549.

(2) P. Cairo - Zenon. 59466.

(3) P. Cairo - Zenon. 59310, 59484, 59590, P : Lond. 2011. : P. Hib. 113. : P. RRein. 97. : P. Tebt. 1008. : B.G.U. 1815.

(4) P. Hib. 242. : P. Stras. 111. : P. Tebt. 41, 61, 24.

(5) B. G.U. 1843.

أقرب معبد إلى قريتهم من حيث تمتعه بحق الإيواء (١). ومن ثم فإننا لا نستطيع الأخذ برأى وسترمان.

ويتبين مما عرضناه أوران، أحدهما هي أن وثائق القرن الثالث وأوائل القرن الثاني ق.م لجأت في التعبير عن حالات الهروب من الوطن إلى استعمال الفعل anachorein وأفعالا أخرى. غير أن هذا لا يستتبع حتما أن الهروب كان دائما هروبا من أعباء الدولة، فقد كان في بعض الحالات هروب العبيد من أسيادهم وفي حالات أخرى هروب العمال من أصحاب العمل.

والأمر الآخر هو أنه منذ أواخر القرن الثاني ق.م أخذ الفعل anachorein في لغة الإدارة معنى محددا هو هروب الأفراد من مواطنهم نتيجة الضغوط المفروضة عليهم من قبل الدولة. ومعنى ذلك أن الإدارة البطلمية هي التي أعطت هذا المعنى المحدد. وقد أخذت به الإدارة الرومانية فيما بعد كما سوف يتضح من عرضنا لوثائق الينا خوريسييس خلال العصر الروماني.

والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه هنا هو لماذا فضلت الإدارة البطلمية استعمال هذا الفعل دون سائر الأفعال الأخرى التي تعبر عن الهرب. (٢)

في رأي " هن " (٣) أن مرد هذا الاختيار إلى طبيعة مصر الطبوغرافية المتمثلة في الوادي chora والجبال والصحراء المحيطة به ومن ثم فإن ترك الوادي إلى الجبال يعتبر صعودا ana. ويؤكد رأيه هذا بقوله إن الممالك الهلينيسية الأخرى أو ولايات الإمبراطورية الرومانية الأخرى لم تعرف ظاهرة مشابهة لظاهرة الينا خوريسييس.

ويمكننا أن نخلص في نهاية حديثنا عن معنى كلمة anachoresis وتطور مفهومها إلى أن الينا خوريسييس هو ذلك العمل الذي يقوم به شخص بمفرده أو جماعة تاركين موطنهم للاختفاء عن أعين رجال الدولة من أجل التخلص من واجباتهم تجاه الدولة وأن الإدارة البطلمية هي التي أعطت هذه الكلمة مفهومها السالف. وقد أخذته عنها الإدارة الرومانية. وقد ارتبط تطور مفهوم الينا خوريسييس بتطور مفهوم الوطن وهذا ما سوف نناقشه في الصفحات التالية.

(1) P. Tebt, 26.

(2) Martin, op. cit. p. 114 : أورد مارتين الأفعال الأخرى الدالة على الهروب في اللغة اليونانية انظر :

(3) Henne, op. cit. p. 66.

ثانيا : الإيديا idia

ولما كانت ظاهرة الانا خورييسيس فى مصر الرومانية ترتبط ارتباط وثيقا بالإيديا فى تلك الفترة فإن دراسة هذه الظاهرة تقتضى محاولة تحديد مفهوم الإيديا، إذ أن الإيديا كانت قوام حلقة الاتصال المكانى بين الدولة ورعاياها، وأنه عن طريق هذه الحلقة كانت الدولة تمارس علاقاتها مع رعاياها. سواء من حيث التزامات الدولة تجاههم أم من حيث واجباتهم تجاه الدولة مثل أداء الضرائب والقيام بالأعمال الإلزامية التى كانت الدولة تفرضها على البعض. وتبعاً لذلك فإنه إذا انفصلت حلقة الاتصال المكانى بين الدولة والأفراد فإن الدولة كانت تفقد كل رابطة بينها وبينهم. ومن هنا كان اهتمام الإدارة، سواء فى العصر البطلمى أو العصر الرومانى، بقيام هذه الرابطة بل والحرص عليها وهو ما ظهر واضحاً فى ممارسات هذه الإدارة على نحو ما سوف نوضحه فى فصول هذه الدراسة. وإزاء ذلك فإن البحث فى تحديد مفهوم الإيديا عبر العصور يبدو أمراً حيويًا لهذا البحث الذى يدور محوره أساساً حول علاقة الفرد بالإيديا (١)، وهو ما يعنى فى نهاية الأمر علاقته بالدولة.

وعند البحث عن الإيديا تطالعنا عدة تساؤلات عن كيفية نشأة هذا المفهوم وتطوره خلال عصرى البطالمة والرومان إلى أن وصل إلى ذلك الشكل المحدد لدى الدولة والأفراد كما هو وارد فى وثائق هذين العصرين.

وسبيلنا إلى الإجابة عن هذه التساؤلات هو تتبع كلمة idia حسب ورودها فى الوثائق وكذلك الاستفادة من الدراسات الحديثة التى تناولت هذا الموضوع واختلفت عن بعضها بعضاً إلى حد بعيد أو قريب فى ترجمة كلمة إيديا. (٢).

(١) لعل من الدقة القول بأن علاقة الفرد بالإيديا تكون إما بالقبول إما بالرفض، وفى الحالة الأولى - وهى الشكل الطبيعى لهذه العلاقة على الأقل من وجهة النظر الرسمية - يظل الفرد مرتبطاً بالإيديا. وفى الحالة الثانية يرفض الفرد هذه العلاقة ويكون سبيله إلى الإعلان عن ذلك بالهروب. وهذا الشكل الأخير للعلاقة هو ما تنور حوله هذه الدراسة.

(٢) على سبيل المثال وردت عند روستوفتزنز بمعنى Wohnungsart وذلك فى Kolonates.p.74.

وبمعنى dewling فى : Social and Economic History of the Hellenistic World. II p. 879.

وفى موضع آخر من هذا الكتاب بمعنى place of residence. p. 898.

= وعند Johnson بمعنى place of residence. place of origin

وفى تتبعنا لكلمة إيديا حسب ورودها فى الوثائق سنراعى فى ذلك التسلسل الزمنى لتلك الوثائق حتى يتسنى لنا ان نعرف متى نشأ هذا المصطلح ومدى تطوره. ولعل من أوائل النصوص التى وردت فيها كلمة إيديا وثيقة من وثائق (١) بردى زينون يرجع تاريخها إلى عام ٢٥٧ ق.م. والمفهوم الذى جاء فى هذه الوثيقة عن الإيديا يمثل وجهة نظر بعض الإغريق الذين جاؤا إلى مصر فى تلك الفترة لانجاز بعض أعمالهم وأشاروا إلى مدينتهم الأم بأنها " إيديا " مما يدل على أن مفهوم الإيديا لدى هؤلاء الزائرين كان هو الموطن الأصلي.

ويرى براونيرت (٢) أن مفهوم هذه الكلمة لدى كاتبى هذه الوثيقة السابقة لا يختلف عن مفهومه لدى سكان مدن مصر الإغريقية مثل الاسكندرية ونقراطيس ويطوليميس، هنا يطرح السؤال نفسه عن مدى الخلاف فى هذا المفهوم فيما يخص ريف مصر الذى نستمد منه الغالبية من وثائقنا ويدور حوله بحثنا.

ولما كانت وثائق القرن الثالث ق.م لا تسعفنا إطلاقا فى التعرف على وجهات نظر إغريق مصر فى هذا الصدد، فإننا سننقل أمرها ونقوم بدراسة نصوص الفترة التى تبدأ

idenc. = وذلك فى Roman Egypt to the reign of Diocletian. pp.250 أما عند Wallace فقد جاءت بمعنى place of origin, place of enrolment

Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian. pp. 106 . 398 n. 29

كذلك ترجمها Martin إلى residence legal

Recensement periodique et reintegration du domicile legal. Atti del IV Congresso Internazionale di Papyrologie. Milano. 1936. p. 225.

وبمعنى domicile officiel لنفس المؤلف فى :

Les papyrus et l'histoire administrative de L'Egypte greco-romaine. Munchener Beitrage zur Papyrusforschung und Antiken Rechtsgeschichte. 1934. vol. 19.p. 144.

أما Westermann فى مقدمة 22. P. Cornell ترجمها إلى domicile. native village وجاءت بمعنى birth place عند Crawford, J.E.A.55. 1969.P. 189 ثم أخيرا propriو فى La Pa-Montevicchi, pyrologia.p.

(1) P. Col. Zenon.11.1.9.

فى هذه الوثيقة نجد ثلاثة من الإغريق يحضرون من كلونوس Caunus فى آسيا الصغرى من أجل تسوية بعض الحسابات مع ليوپولونيوس وزير المالية. وقد جاؤا إلى زينون أولا حتى يسعى لهم لدى الوزير وكتبوا فى نهاية خطبتهم إلى زينون انهم ان ينسوا له هذا الفضل عند عودتهم إلى موطنهم.

(2) Braunert, op. cit.p.219

منذ أوائل القرن الثانى ق.م وقبل البدء فى هذه الدراسة نود أن نشير إلى أننا سنقسم هذه النصوص إلى قسمين، يشمل أحدهما تلك النصوص الرسمية التى تعبر عن وجهة نظر الدولة، بينما يشمل الآخر تلك الوثائق التى تعبر عن وجهة نظر الأفراد وذلك حتى نتبين مدى تفاوت أو تقارب وجهتى النظر الرسمية والخاصة.

وأول النصوص الرسمية هو نص حجر رشيد (١) عام ١٩٦ ق.م الذى ترد بين ثناياه كلمة إيديا بمعنى عام قد يشمل مكان العمل أو مكان الاقامه أو مكان الممتلكات فإنه يصعب أن نستخلص منه المقصود على وجه التحديد لكلمة إيديا .

أما قرار العفو (٢) الذى صدر فى عهد الملك بطليموس يورجيتيس الثانى عام ١١٨ ق.م ووردت فيه كلمة إيديا فإنه يعدنا بأول تعبير رسمى بشكل مباشر عن مفهوم محدد للإيديا فقد ورد فى هذا القرار " وقد قرروا أنه بالنسبة للأشخاص الذين فروا بسبب اتهامهم بارتكاب جرائم السرقة أو لأنهم مطلوبون بسبب اتهامات أخرى، فإنه يجب على هؤلاء أن يعودوا إلى مواطنهم وأن يعودوا لشغل وظائفهم السابقة كما أن ممتلكاتهم المتبقية لن تتعرض للمصادرة ".

ولما كان يعنى الدولة فى المقام الأول عودة مختلف وجوه الإنتاج إلى حالتها الطبيعية فإنه من الواضح أن المقصود من الأمر الملكى بعودة الفارين إلى مواطنهم هو عودتهم إلى أماكن الإقامة التى كانوا يمارسون فيها أعمالهم أو كانت لهم فيها ممتلكات.

وتحدثنا وثيقة (٣) يرجع تاريخها إلى وقت يلى صدور قرار الملك يورجيتيس الثانى بأربعة شهور عن فرار بعض مزارعى الملك من مواطنهم وهذه الوثيقة عبارة عن تقرير أعده أحد موظفى الدولة فى إحدى قرى مديرية أرسينوى ورفعها إلى " الابيستاتائى " والمسألة

(1) O.G.I.S.90 11.19-20.

إذا كان هذا النص يعبر عن وجهة نظر خاصة وهى وجهة نظر الكهنة الذين تقدموا بالشكر إلى الملك بطليموس الخامس على العطايا التى أسبغها عليهم فإنه يستند إلى قرارين أصدرهما هذا الملك نص فيهما على عودة الأفراد إلى مواطنهم بعد الاضطرابات التى سادت البلاد إبان الثورة التى تشبت فى عهد هذا الملك . انظر :

نصحي : تاريخ مصر فى عصر البطالمة ج ٤ ص ١٩٤

(2) P. Tebt.5 11.6 ff.

(3) P. Tebt.707.

هنا تخصص قطاعا من السكان يرتبط ارتباط وثيقا بالدولة وهم مزارعو الملك الذين لم تكن لهم حرية الانتقال من مكان إلى آخر أثناء موسم الزراعة ^(١) ولكنهم اضطروا إلى هجرة موطنهم بعد أن ساءت أحوال الأرض الزراعية وتدهورت وسائل الري كما أشار التقرير ^(٢) وكاتب هذا التقرير كان يعنى بشكل أساسى بالزراعة. ومن ثم فإنه حين يتحدث عن فرار هؤلاء الأشخاص من موطنهم فإنما يعنى فرارهم من مكان إقامتهم وعملهم مما كان يترتب عليه إهمال أعمالهم الزراعية التى كلفوا بها من قبل الدولة.

هذا فيما يتعلق بالوثائق التى تعكس وجهة النظر الرسمية. فماذا عن تلك التى تمثل وجهة النظر الخاصة؟ والوثائق التى بين أيدينا فى هذا المجال محدودة العدد أيضا ولكننا نحاول أن نستخرج منها ما يعيننا على محاولة تفهم وجهة نظر الأفراد ومفهوم الإيديا لديهم.

ففى وثيقة ^(٣) ترجع إلى عام ١١٦ ق.م تحمل شكوى تقدم بها شخص يعمل محنطا إلى الابيستاتيس متضررا فيها من ظلم وقع عليه من قبل شريك له. ونعرف من سطور الشكوى أنه كان قد تم إبرام اتفاق بين هذين الشخصين عام ١١٩ ق.م ولكنه يبدو أن الأخير أخل بشروط الاتفاق. ونستشف من فحوى هذه الشكوى أن الإيديا بالنسبة لهذين الشخصين هى موطن زبائنهما أى المكان الذى يمارسان فيه عملهما أى مقر الاقامة ومورد الرزق.

وتحدثنا وثيقة ^(٤) ترجع إلى القرن الأول ق.م عن شكوى بعض المزارعين الذين اضطروا إلى هجر موطنهم بسبب عصابات اللصوص التى دأبت على الاعتداء عليهم، وهم يرجون فى شكواهم العمل على ردع هؤلاء اللصوص حتى يتمكنوا من العودة إلى موطنهم. ونفهم من شكوى هؤلاء المزارعين أن الإيديا بالنسبة لهم هى مكان العمل وبطبيعة الحال مكان الاقامة.

وقد ذكرت وثيقة ^(٥) ترجع إلى عام ٥٠ - ٤٩ ق.م أن بعض المزارعين قد تركوا

(1) Wilcken, Grundzuge. p. 27, 275.

(2) P. Tebt. 707. 11.10 ff.

(3) U.P.Z. 196.=P. Tor.8.

(4) B.G.U. 1858.

(5) B.G.U. 1843.

مواطنهم بسبب تدهور انتاجية الأرض في قراهم وذهبوا إلى قرى أخرى فأدرجوا في قائمة الغرباء وهذه الوثيقة تدل على أن الموطن في مفهوم رجال الإدارة هو ذلك المكان الذي يقيم فيه الناس ويمارسون فيه عملا مستديما. ولما كان قد تبين من الوثائق السابقة أن الموطن يرتبط ارتباط عضويا بمكان الاقامه وممارسة عمل له طابع الدوام فإنه لا يمكن تفسير وصف هؤلاء المزارعين بالغرباء إلا إذا كانوا بعد تركهم لقراهم قد أصبحوا مزارعين أجراء أى يمارسون عملا تنتفى عنه صفة الدوام.

وثائق العصر الرومانى التى تشير إلى الإيديا أكثر وفرة وتنوعا من مثيلتها فى العصر البطلمى. ومن هنا فإن الباحث يكون أوفر حظا عند معالجة هذا الموضوع. وكما فعلنا من قبل عند تقسيم وثائق العصر البطلمى إلى قسمين يعبر أحدهما عن وجهة النظر الرسمية والآخر عن وجهة النظر الخاصة. فإننا سنتناول هذا النحو أيضا فى عرضنا لوثائق العصر الرومانى. والقسم الأول (١) من هذه الوثائق يتمثل عادة فى قرارات الولاة لحض الناس على العودة إلى الإيديا أو البقاء فيها. أما القسم الثانى (٢) فهو ما تمثله تلك الالتماسات التى كان الأفراد يرفعونها إلى المسئولين وتحمل تلميحات إلى أن الملتمس قد يضطر إلى ترك موطنه وأنه إزاء المصاعب التى يلاقيها فى موطنه قد لا يجد أمامه إلا الفرار.

ونتناول أولا قرارات الولاة وهى تماثل القرارات الملكية التى كانت تصدر فى عصر البطالمة. والوثائق التى بين أيدينا فى هذا المجال تغطى قرنا من الزمان تقريبا من عام ١٣٥ - ٢١٦ ميلادية (٣). وسنناقش فى الفصل الرابع رأى القائل بأن "الدافع إلى إصدار هذه القرارات لم يكن - فى العادة - حالات الفوضى التى كانت تعقب الاضطرابات كما كانت الحال فى العصر البطلمى. ولكن غالبا ما كان الغرض من صدور مثل هذه القرارات هو عودة السكان إلى مواطنهم من أجل إجراء

(1) P. Oslo. 79.: B.G.U.15 col. 1., 288., 372.P. Fay. 24. :P. Cattaoui. II=SB. 4284: P.Flor.6.: B.G.U.159

(2) P. Oxy. 487.: 1117.: P. Tebt. 327.: P. Lond. 924. : P. Flor. 91. : p. Oxy. 488

(3) P.Oslo. 79 : الوثيقة الأولى :
B.G.U.159 : الوثيقة الأخيرة

التعداد وتحديد التزامات الأفراد (١).

وقد تضمنت وثيقة (٢) من عام ١٣٥ قرارا أصدره الوالى ماركوس بترونيوس مامارتينوس Marcus Petronius Mamertinus أثناء انعقاد محكمته فى منف فى شتاء هذا العام وأشار فيه إلى هؤلاء الذين تركوا مواطنهم تحت ضغط الأعمال الإلزامية. ولكن قرار الوالى لم يحدد المقصود بكلمة موطن . كما أننا نظرا لسوء حالة هذه البردية لا نستطيع أن نعرف المزيد من التفاصيل عن هذا القرار.

وأما قرار الوالى سمبرونيوس ليبراليس Sempronius Liberalis (٣) الذى صدر عام ١٥٤ فإنه يعد من أكثر القرارات وضوحا فيما يتعلق بمفهوم الإيديا. ونعرف من سياق هذا القرار أن البلاد كانت تمر بظروف تماثل تلك لظروف التى أصدر فى ظلها ملوك البطالمة قرارات العفو، وأنه بسبب هذه الظروف اضطر الكثيرون إلى هجر مواطنهم . فقد أشار الوالى إلى أن البعض قد هربوا بسبب الاضطرابات وبسبب عدم قدرتهم على النهوض بالأعباء التى كلفوا بها من قبل الدولة. ودعا الوالى هؤلاء الهاربين إلى العودة إلى مواطنهم واستئناف أعمالهم. ونفهم من سياق القرار أن الوالى يقصد بالإيديا مكان الإقامة الذى يلتزم فيه الفرد بالقيام بعمل محدد من قبل الدولة (٤)

وقد جاء فى قرار (٥) الوالى ساباتيانوس اكويلا Sabatianus Aquila الذى صدر عام ٢٠٧ الفقرة التالية :

" على هؤلاء الذين يقضون أوقاتهم فى التنقل من مكان إلى آخر أن يعودوا إلى أماكن إقامتهم ..

ونتبين من وثيقة أخرى (٦) أن هذا القرار نفسه تضمن أمراً إلى هؤلاء الذين يقيمون

(1) Martin, Recensement Periodique et reintgreion du domicile legal. Atti del IV Congresso internazionale di papyrologia. 1935. pp. 225 ff: Hombert & Preaux. Rechercher sur le Recensement dans L'Egypt romaine. p. 68.

(2) P. Oslo.79.

(3)B.G.U. 372

(4)

راجع النص الكامل لهذا القرار فى ص ٩٢ . ٩٠ من هذا البحث

(5)P. Cattaoui. II.

(6) P. Gen. 16.

فى غير أماكن إقامتهم بأن يعولوا إليها وإلى شغل وظائفهم السابقة. وهنا يكون مفهوم هذا القرار عن الإيديا هو أنها مكان الإقامة الذى يقوم فيه الفرد بأداء عمل محدد.

وقد ورد فى قرار (١) الوالى فاليريوس داتوس Valerius Datus عام ٢١٦ أن هناك إجراءات رادعة سوف تتخذ ضد الذين تركوا مواطنهم. ولكنه لم يقدم تفصيلات يمكن أن نعرف من خلالها مفهوم الإيديا.

وبطبيعة الحال كان الموظفون يعملون على تنفيذ ما جاء فى قرارات الولاة. وفى وثيقة (٢) من عام ١٣٦ نجد خطابا من استراتيجوس إلى أحد رؤسياه يستفسر عن شخصين وعن السبب الذى دعاهما إلى البقاء خارج مواطنهما. ويستطرد قائلا إن البقاء بدون سبب خارج الإيديا يعد أمرا مخالفا للقانون. ويبدو أن هذا الخطاب قد صدر فى أعقاب قرار الوالى مامارتينوس.

وإذا ما انتقلنا إلى القسم الآخر من وثائق العصر الرومانى وهى التى تعبر عن وجهة النظر الخاصة وأغلبها عبارة عن شكاوى يتوجه بها الأفراد إلى عمال الدولة للتظلم من إجراءات اتخذت ضدهم أو من تعرضهم لمضايقات من نوع أو آخر معربين عن خشيتهم من الاضطراب تحت ضغط هذه الظروف إلى ترك مواطنهم. فمثلا تقدمت سيدة من ثيادلفيا عام ١٢٧ بشكوى (٣) إلى الإستراتيجوس تتضرر فيها من إهانات لحقت بها - ولا نعرف وجه التحديد ماهية تلك الإهانات ولا مصدرها - مطالبة بإنصافها قائلة للإستراتيجوس " حتى أستطيع بعطفكم أن أعيش فى سلام فى موطنى ". ومن الواضح أن الكلمة الواردة فى هذه الوثيقة تعنى أن الإيديا بالنسبة لهذه السيدة هى مكان الإقامة الدائم.

وفى وثيقة (٤) ترجع إلى القرن الثانى أو الثالث نجد خطابا مرسلا من شخص إلى أبيه مستحثا إياه على العودة إلى موطنه وإلا فإنه سوف يحاسب أمام الوالى. ويتضح من سطور الرسالة أن الموطن فى نظر كاتب الرسالة هى مكان الإقامة الدائم بالنسبة للأب.

(1) B.G.U. 159

(2) P. Oslo. 17.

(3) P. Oslo. 22.

(4) B.G.U. 164.

والوثائق الثلاث التالية ذات أهمية بالغة فى تحديد مفهوم الإيديا. وفى الوثيقة الأولى (١) التى ترجع إلى القرن الثانى نجد شخصا يطلب أرضا حتى يستطيع خدمة الدولة من خلال عمله والبقاء فى موطنه هو وزوجته وأولاده فى أمان.

وفى الوثيقة الثانية (٢) من عام ١٥٦ يتقدم شخص بالتماس إلى الإستراتيجوس لكى يخفف عنه الأعباء التى فرضت عليه قائلا " حتى لا أجد نفس فى النهاية مجردا من أملاكى وموطنى " كذلك تقدمت سيدة فى إحدى قرى مديرية أبو للونوبوليس (نهاية القرن الثانى أو الثالث) بشكوى (٣) من أنها أجبرت على سداد ضرائب باهظة عما تملكه من أرض. ونفهم من شكوى هذه السيدة أن الإيديا تعنى بالنسبة لها مكان الإقامة والممتلكات. وهكذا نرى أن هذه الوثائق الثلاث تنص صراحة على أن الإيديا تشمل مكان الإقامة الدائمة وكذلك مكان الممتلكات.

ونتقل الآن إلى مناقشة آراء الباحثين حول مفهوم الإيديا. ولعل دراسة " ماير " Meyer (٤) فى البحث فى أصول الضياع الرومانية تعد من أوائل الدراسات التى تعرضت لهذا الموضوع.

وقد أشار هذا الباحث إلى العلاقة بين كلمة إيديا وعملية التعداد وخلص إلى أن الإيديا هى ذلك المكان الذى يتم عن طريقه تحديد حقوق الفرد وواجباته. ولكن هذا الرأى لا يفسر مفهوم الإيديا تفسيراً كاملاً.

أما روستوفتزف فقد استند فى محاولته لتعريف الإيديا إلى فقرة فى نص (٥) يرجع

(1) P. Flor. 91

(2) P.Oxy. 487

(3) P. Oxy. 488

نلاحظ أن ناشر الوثيقة لم يقترح كلمة idia فى الفراغ الموجود فى سطر ٢٥. إلا أن براونيرت عند دراسته لهذه الوثيقة اقترح هذه الكلمة وهو ما يتفق مع السياق العام انظر : Braunert, op.cit.o.235

(4) Meyer, Zum Ursprung des Kolonat. Klio.I 1901.pp. 424-26

Heimat bezirk

ترجم هذا الباحث كلمة إيديا بعبارة :

(5) B.G.U. 15 col.I 11.9-15.

تاريخه إلى عام ١٩٤ ميلادية، ووردت فيه فقرة تحوى دفاع أحد المحامين عن موكله الذى يتضرر من الخدمة الإلزامية وذلك أمام محكمة الإستراتيجوس. ونص هذه الفقرة كما يلى " إنه طبقا لأوامر الولاة السابقين. فإنه يتعين على كل فرد أن يكون مكلفا بالخدمة فى قريته وألا ينتقل من قرية إلى أخرى. وموكلى يقوم بجباية الضريبة النقدية فى قريته غير أن كاتب القرية بسبب حنقه على موكلى أدرج اسمه لى يقوم بالخدمة الإلزامية فى مكان آخر. ولهذا فإن موكلى مع استعدادة للامتثال للأوامر يرجوك ألا تدعه ينتقل من موطنه إلى مكان آخر."

وفى نظر روستوفتزهف أنه يمكن الاعتماد على هذا النص فى تعريف الإيديا بأنها ذلك المكان الذى يتم فيه تحديد الواجبات الرسمية للفرد (١) وهذا الرأى يماثل الرأى السابق ومن ثم فإننا نعتبره أيضا غير واف. وقد حاول أورتل Oertel (٢) البحث حول تعريف الإيديا من خلال بحثه عن العلاقة بين كلمة الإيديا وكلمة geouchia التى تعنى المكان الذى يضم الممتلكات. وهذا الرأى أيضا لا يوافقنا بمزيد من الإيضاح حول مفهوم الإيديا.

وقد عرف " براسيج " Preisigke (٣) الإيديا بأنها ذلك المكان الذى يكون فيه للمرء حقوق ويلتزم فيه بواجبات.

ويرى الباحثان هومبيرت Hombert وبريو Préaux (٤) أنه من الصعوبة بمكان تحديد معنى كلمة إيديا من خلال المعاجم. ويدللان على رأيهما بالإشارة إلى أنه كثيرا ما ترد كلمات مع كلمة idios ويكون المقصود بها الإشارة إلى الإيديا. وهذا يعنى صعوبة إيجاد تحديد مكانى نظرا للاختلاف الواضح بين تلك المسميات من حيث المساحة. وهما ينتهيان إلى أن الإيديا هى المكان الأصلى لتسجيل الفرد. والحقيقة أن هذا الرأى لا يزيد الأمر إيضاحا.

(1) Rostovtzeff, "Kolonat " im Handwörterbuch der Staatswissenschaften. 3 Auf. Bd VI 9. s914.

(2) Oertel, Die Liturgie.p. 204-373.

(3) Fachtworter,

(4) Hombert & Preaux, op. cit .p. 68.

وتعتبر دراسة براونيرت ^(١) أحدث الدراسات حول موضوع الإيديا ويرى براونيرت أن الإيديا في العصر البطلمي كانت مكان العمل أما في العصر الروماني فهي مكان الإقامة .
والحقيقة أنه من الصعب أن نتصور أنه كان هناك اختلاف بين مكان العمل ومكان الإقامة فيما عدا في الأحوال التي كانت الدولة تكلف فيها الأفراد بالقيام ببعض الأعمال لفترة من الوقت بعيدا عن مقر اقامتهم، أو عند التحاق الأفراد للخدمة في الجيش أو الأسطول .

ومن هنا فإننا لا نقبل ما خلص إليه براونيرت من اعتبار الإيديا في العصر البطلمي هي مكان العمل فقط. وفيما عدا هذه النقطة فإن كل ما توصل إليه هذا الباحث يبدو منطقيا فقد أشار أيضا إلى أنه ليس هناك تعارض بين مكان الإقامة ومكان الممتلكات، فإن المكان الذي يضم ممتلكات الفرد هو نفسه المكان الذي يقيم فيه عادة. وتبعاً لذلك فإنه يستطيع تأدية واجباته تجاه الدولة. وفي تقديرنا أن العبارة التي ذكرها أحد الأشخاص في شكواه ^(٢) إلى الوالي تؤكد هذا المعنى حيث يقول " مع الآخذ في الاعتبار أنني مستأجر لأرض الدولة وأنتى أقدم للخزانة الإمبراطورية دخلا طيبا " . ولذا فإنه يطلب حمايته حتى يتمكن من العيش في موطنه بدون مضايقات. وهو ما يعنى استمرار بقائه في مقر الإقامة الدائمة الذي هو مقر عمله مع استمراره في أداء التزاماته تجاه الخزانة الإمبراطورية.

وقد خلص براونيرت أيضاً إلى أن الإيديا هي مكان الإقامة الأول للفرد وذلك خلال العصر الروماني.

وقد يساعدنا على التوصل إلى تحديد معنى الإيديا في العصر الروماني أن نعود إلى الأسس التي قامت عليها الإدارة الرومانية في مصر. وأولها اعتبار مصر مستودعا للخراج تعتمد عليه روما اعتمادا أساسيا وترمى إلى استغلاله أفضل استغلال. وهذا يتطلب إدارة حازمه تكون قادرة على التعرف على كل أنشطة الأفراد وحصرها ضمانا لحصول الدولة

(1) Braunert, IDIA : Studien zur Bevölkerungsgeschichte des ptolemaischen und römischen Ägypten. JJP. vol. IX-X. 1955-1956. PP.211-328.

(2) P. Mich. 174.

على مستحقاتها لدى الأفراد. وفي ضوء ذلك يمكننا القول أن الإيديا هي ذلك المكان الذي يقيم فيه الفرد ويتمتع فيه بحقوقه ويلتزم من خلاله بأداء واجباته تجاه الدولة وتبعاً لذلك يسجل في قوائم في هذا المكان بوصفه مكان إقامة ومورد رزقه الدائمين.

بقى أن نتعرف على الحدود المكانية للإيديا. يرى براونيرت ^(١) أن الوحدة المكانية التي تعبر عنها الإيديا هي القرية وأن عبارة idia Kome هي الأدق في التعبير عن هذا المفهوم من سائر العبارات الأخرى. إلا أن توماس Thomas يرى أن ثمة تغير طرأ على الإيديا من حيث الوحدة المكانية التي تعبر عنها فهو يلاحظ على سبيل المثال ورود تعبير في وثيقة ^(٢) قام بنشرها وترجع إلى أوائل القرن الثالث كما أن هناك وثيقة ^(٣) أخرى تعالج الموضوع نفسه وردت فيها عبارة ap'allwn nomwu وفضلاً عن ذلك فإنه يشير إلى قرار ^(٤) الوالي اكويدا الذي يرجع إلى عام ٢٠٧ والذي تضمن عبارة idious nomous . كل ذلك يؤكد في نظر هذا الباحث الإشارة إلى المديرية التي ينتمي إليها الفرد بدون تحديد داخلي. وهو بذلك يريد القول أن المديرية بوصفها وحدة مكانية قد حلت محل القرية لتعبر عن الإيديا منذ أوائل القرن الثالث وأن الإدارة الرومانية قد أدخلت ما يعرب nome - idia على حد تعبيره.

وهذا الرأي يبدو مقبولاً لأنه يتمشى ليس فقط مع جاء في الوثائق السابق ذكرها. وإنما أيضاً مع التطور الإداري في القرن الثالث.

وأخيراً فإننا يمكن مما عرضناه من الوثائق التي يرجع تاريخها فيما بين القرنين الثاني ق.م والثالث الميلادي أن نخلص إلى أن الإيديا هي ذلك المكان الذي كان الفرد يقيم فيه ويمارس عمله ويتمتع بحقوقه ويقوم بأداء ما عليه من التزامات ويسجل فيه. وقد شمل هذا المفهوم كل سكان مصر حين ذاك، بحيث أنه كان يتعين أن يكون لكل فرد موطن معين ينتمي إليه. وأغلب الظن أن القرية بوصفها وحدة مكانية كانت تمثل الإيديا في أوائل القرن

(1) Braunert, op. cit.p. 240.

(2) Thomas, A petition to the Prefect of Egypt and related imperial edicts. J.E.A.61. 1975.p.21

(3) P. Westminster College.3.

(4) P. Flor. 6 1.12.

الثالث الميلادى. عندما طرأ تطور على هذا المفهوم وأصبحت المديرية فيما يبدو هى التى تمثل تلك الوحدة المكانية.

ونحن إذ نسلم بأن مكان الميلاد كان يمكن أن يكون كذلك فى حالات كثيرة مقرر الإقامة والتسجيل وممارسة العمل والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات نرى أنه حيث أن الأمر لم يكن كذلك فى جميع الحالات فإن مكان الميلاد لا يعبر تعبيراً دقيقاً عن الإيديا.

ثالثا : العصر البطلمي

تضمنت وثائق العصر البطلمي إشارات كثيرة إلى ظاهرة الهروب في ذلك العصر (١) ولم تقتصر تلك الإشارات على فترة بعينها بل شملت العصر البطلمي بأكمله وذلك بدرجات متفاوتة. وذكرت الوثائق حالات هروب الأفراد أو الجماعات من كافة الفئات، والأسباب المتباينة لهذه الحالات والجهات المختلفة التي كان الهاربون يلجأون إليها . ومما يجدر بالذكر أن الالتماسات المقدمة إلى الإدارة تشير إلى أن كثيرا ما كان المتذمرون يهددون بالهروب إذا ما فشلت الإدارة في رفع الظلم عنهم.

وقد تباينت وجهات نظر الدارسين الذين عرضوا لهذا الموضوع (٢) وأنصَبَ الاختلاف أساسا على طبيعة الانا خوريسيس في العصر البطلمي وعلى مدى اختلافها في هذا العصر عنه في العصر الروماني. كما ناقش هؤلاء الدارسون الأسباب التي كانت تدفع الأفراد أو الجماعات إلى الهروب وترك مواطنهم وكذلك الأماكن التي كان الهاربون يتجهون إليها بعد ترك مواطنهم. وسوف نشير إلى هذه الآراء كل في حينه .

وستتناول دراسة الوثائق التي تشير إلى ظاهرة الانا خوريسيس في العصر البطلمي حسب الترتيب الزمني .

أشارت وثائق العصر الفرعوني إلى ظاهرة هروب الأفراد من مواطنهم أيضا. إلا أننا أثرتنا أن نبدأ (1) بحثنا في هذه الظاهرة بدراسة وثائق العصر البطلمي. ونكتفي بإحالة القارئ إلى الدراسة القيمة التي أعدها " بوزنير " عن هذه الظاهرة في العصر الفرعوني :

Poosner, L'Anachoresis dans L'Egypte Pharaonique. Le monde Grec : Hommage a Claire Preaux. pp. 663-69.

(2) Martin, Les Papyrus et l'histoire administrative de L'Egypte Greco-romaine. Munchener beitrage zur papyrusforschung und antiken rechggeschichte.

1934.vol.19.pp.144 ff. : Westermann, The Ptolemies and the welfare of their subjects. Amircan Historical Review. XLII.1938. PP. 277 ff. : Preaux, L' Economie Royale des Lagides. see index greve. : Rostovtzeff, The foundation of social and economic life in Egypt in the third century B.C. see index strike : Social and Economic History of the Hellenstic world, II p. 1549. Braunert. op. cit. pp. 244-260.: Schmidt. Der Einflunss der Anachoresis im Rechtsleben Agyptens zur Ptolemaerzeit.

وتمثل مجموعة برديات زينون أهمية خاصة بسبب ما تمدنا به من مادة وفيرة حول موضوع دراستنا. وذلك فضلا عن أن تلك المجموعة تستمد أهميتها البالغة من تلك المكانة التي كان يتمتع بها صاحبها. فقد أوكل إليه أبولونيوس وزير مالية بطلميوس فيلادلفوس إدارة ضيعته في فيلادلفيا مما أكسبه نفوذا في الإدارة الرسمية في المنطقة. فنراه في بعض الأحيان يمارس مهامها من صميم اختصاصات الموظفين الرسميين في الدولة (١) وإزاء ذلك فإننا في كثير من الأحيان لا نستطيع أن نحدد ما إذا كان إضراب المزارعين عن العمل الذي تحدثنا عنه وثائق زينون موجهة إلى الدولة أم إلى أبولونيوس بوصفه صاحب الضيعة وعلى كل حال فإن هذا لا يغير من حقيقة أن الإضراب كان ناجما عن مظالم أرهقت أولئك المضربين.

وإحدى الوثائق (٢)، التي تعتبر بالغة الأهمية بدليل كثرة ما تشير إليها المراجع الحديثة عند الحديث عن الأنا خوريسيس في العصر البطلمي، تحدثنا عن وقوع اضطرابات عند جمع المحصول في ضيعة أبولونيوس. ذلك أنه عندما اختلف المزارعون مع باناكستور سلف زينون على تقدير المحصول، عرض عليهم التوصل إلى عقد مكتوب حسب تعليمات أبولونيوس، فطلبوا فسحة من الوقت لتدبير أمرهم. غير أنهم بعد أربعة أيام فقط من هذا العرض تركوا موطنهم وذهبوا للاحتماء بأحد المعابد وأعلنوا رفضهم لأي تقدير سواء أكان جائرا أم عادلا مفضلين على ذلك التخلي عن حقوقهم في المحصول لأنه كان قد سبق لهم التوصل إلى اتفاق مع أبولونيوس يقضى بدفع ثلث المحصول.

وعندما فشلت محاولة باناكستور والنومارخ داميس Damis في إقناعهم بالعودة إلى العمل توجهوا إلى الاويكونوموس زويلوس لكي يساعدهم في حل هذه المشكلة لكنه اعتذر لهم بانشغاله ببعض المهام الأخرى. (٣)

وتحتوي وثيقة ثانية (٤) رسالة من شخص يدعى Kollouthis إلى زينون يخبره فيها بأن مزارعي الأرض التي أقطعت للجنود قد توقفوا عن العمل واجأوا إلى معبد الربة إيزيس

نصحي : تاريخ مصر في عصر البطالمة ج ٢ ص ١٢٢ - ١٤٠.

(1)

(2) P.S.I.502.

توضح وثيقة P. Tebt. 703 التي حملت تعليمات وزير المالية إلى الاويكونوموس أن واجب هذا الموظف (3) التدخل في امشاكل التي تنشأ بين المزارعين ورجال الإدارة..

(4) P. Cairo. Zenon. 59245. = P.Z. 40.

فى منف وأنه توجه إلى النومارخ مياماخوس فى كركوديلوبوليس لكى يخرجهم من المعبد (١)

وفى وثيقة ثالثة (٢) نجد أن بعض المشاكل قد قامت بين مزارعى قرية هيفاستياس Hephaestias والنومارخ داميس مما دفع هؤلاء إلى الإضراب عن العمل وإرسال شكوى إلى الوزير أبولونيوس ضد هذا الموظف ولكن الوزير اعتذر عن عدم قدرته على الحضور بنفسه للفصل فى هذا الأمر وأرسل إليهم القاضى بيتون Peton بدلا منه.

وثمة وثيقة (٣) أخرى تقدم لنا صورة للملابسات ظاهرة الانا خوريسيس والوثيقة حالتها سيئة جدا، ولكنه يمكن أن نتبين من بقاياها خطابا موجه إلى أبولونيوس يبدأ بعبارة :

" بخصوص حراس المحصول والآخرين " مما حدا بروتوفتزف (٤) إلى القول بأن هذه الوثيقة تشير إلى اضطرابات قام بها حراس المحصول. وإلى أن المزارعين شاركوا فيها بشكل ما . أما بريو (٥) فإنها ذكرت أن هذه الوثيقة تشير إلى هجرة المزارعين من الأرض التى أكلتها الديدان. لكن براونيرت (٦) يرى أن بريو قد أخطأت فى قراءة هذه الوثيقة ذلك أن الحديث فيها يدور حول النقص فى حراس المحصول وأن هذا النقص من الممكن أن يؤدى إلى سرقة المحصول. وفى هذه الحالة فإنه كان يتحتم على المزارعين سداد التزاماتهم كاملة للدولة برغم ضياع المحصول وهو الأمر الذى لم يكن لهم فيه ذنب، مثلما كانت الحال عندما اضطروا إلى سداد مستحققاتهم كاملة فى السنة التى أكلت فيها الديدان

عبارة " لكى يخرجهم من المعبد " التى ذكرها كاتب هذه الرسالة تثير تساؤلا حول مدى قدرة هذا (١) الموظف على الاقدام على هذا العمل . فنحن نعرف أنه لم يكن من حق رجال الدولة اقتحام المعابد التى تتمتع بحق الايواء فهل يكون هذا المعبد غير متمتع بهذا الحق ؟ وقد أشار Edgar إلى أنه ترجم كلمة Ision بعبارة معبد الربة إيزيس إلا أنه من المحتمل أن ذلك كان إسما لمكان أو قرية بجوار معبد الربة إيزيس وفى مثل هذه الحالة فإن تواجد النومارخ فى هذه الحالة قد يكون له تأثير معنوى قد يساعد على حل هذه المشكلة. فقد رأينا فى الوثيقة السابقة يشترك مع باناكستور فى التفاض مع المزارعين.

(2) P.Z. 35.

(3) P.S.I. 490.

(4) Rostovtzeff, Large Estate, P. 81 n. 72.

(5) Preaux, op. cit. p. 501.

(6) Braunert, op. cit. p. 247 n. 41.

الأرض . ومن هنا فإن المزارعين عندما يعجزون عن سداد التزاماتهم سوف يهربون . ويعلق روستوفتسف (١) على مثل تلك الأحداث التي كانت تقع في ضيعة أبولونيوس قائلا : " إن العلاقة بين المزارعين وإدارة الضيعة والموظفين لم تكن طيبة، مما كان يؤدي إلى إضراب تلو الآخر، وأن الشكاوى والالتماسات والمحاكمات كانت هي الصورة اليومية للحياة في الضيعة، وأن النومارخ داميس كان كبش الفداء دائما لأنه إزاء عجز المزارعين عن مهاجمة أبولونيوس كانوا يعملون بدلا من ذلك إلى الهجوم على داميس وباناكستور وزينون نفسه فيما بعد . ومثل ما كان موظفو النولة حريصين على تحصيل مستحقاتها كاملة، كذلك كان لهم الأكبر لموظفي أبولونيوس إرضاء سيدهم والحصول على مكاسب لأنفسهم وتبعاً لذلك فقد كان من الطبيعي أن يسود انعدام الثقة العلاقة بين المزارعين وهؤلاء الموظفين جميعاً .

ولم يقتصر الأمر على المزارعين بل شملت الاضطرابات فئات أخرى . ذلك أن حراس الجسور وقد نفذ صبرهم وجهوا إلى زينون رسالة (٢) يطلبون فيها إرسال رواتبهم وحصصهم من القمح وختموها بالتهديد قائلين " هكذا فإنك إذا أرسلت رواتبنا ومؤنتنا فسيكون ذلك طيباً . وأما إذا لم تفعل فإننا سنهرب لأننا لم نعد نتحمل المزيد " . وقد تقدمت إحدى الفتيات العاملات في جر الأخشاب في الضيعة بطلب (٣) إلى زينون تسأله تخفيف العمل الموكل إليها لأنها مرهقة من كثرتة ولكنها لا تريد أن تهرب كما فعلت زميلاتها في العمل . وتبين من شذرة بردية (٤) أن الحراس الذين تم تعيينهم لحراسة حدود المديرية قد هربوا .

وقلق زينون من هروب العمال يبدو واضحاً في رسالة (٥) بعث بها إلى أحد رجاله يطلب منه فيها أن يرسل إليه بعض البنائين وينصحه بالآلا يكشف لهم عن طبيعة العمل حتى لا يهربوا ولا بد من أن مثل هذه النصيحة من زينون كانت مستمدة من خبرة سابقة للرجل بمثل هذه الحالات .

(1) Rostovtzeff, op. cit.p.85-6.

(2) P.S.I.421.

(3) P.S.I.667.

(4) P.Petrie. II 5(a).

(5) P. Cairo-Zenon. 59230.

وقد تلقى زينون رسالة (١) من شخص يعمل بصناعة الحبال يخبره فيها بأنه بعد رحيله هرب الآخرون وتركوه وحيدا دون أن ينفذوا الأعمال التي أوكلت إليهم. ويرجوه الكتابة إلى الكاتب الملكى وموظف آخر يدعى هرمولوس لإلقاء القبض على الهاربين خاصة وأنهم حصلوا على أجر العمل الذى هربوا دون إنجازه. وتتضمن وثيقة أخرى (٢) عقدا أبرم بين زينون وبعض العمال نص فيه على تعهدهم بالبقاء فى مكان العمل وعدم الهروب وإذا كان ورود مثل هذه الصيغة فى العقود ينهض دليلا على انتشار حالات الهروب لما كان يستوجب إدراجها فى العقود، فإن ذلك كان عديم الجوى إذا ضاق الخناق على العامل ولم يجد أمامه وسيلة غير الفرار.

وإذا كانت الوثائق السابقة التى عرضناها من مجموعة برديات زينون تعالج حالات هروب ذات صيغة جماعية، فإن لدينا أيضا وثائق من هذه المجموعة تشير إلى وقوع حالات من الهروب ذات طابع فردى. ومثل ذلك أن أحد الخطابات (٣) المرسلة إلى زينون تشير إلى هرب أحد رعاة الخنازير وفقد عدد من هذه الحيوانات. وراسل الخطاب الذى يبدو أنه مالك القطيع يناشد زينون إجراء التحريات لمعرفة مكان هروب الراعى.

وفى وثيقة (٤) أخرى تتضمن عقد عمل نجد شخصا يتعهد بضمان عدم هروب العامل. ومثل هذا الضامن قد يجد نفسه فى موقف لا يحسد عليه مما قد يضطره هو أيضا إلى الهروب إذا ما فكر العامل فى الهرب. وهذا ما توضحه إحدى الرسائل (٥) المرسلة إلى زينون حيث يطلب الراسل منع هروب أحد المحاسبين من القرية بل كذلك منع زوجته وأخوته وضامنيه من الهروب. ولا بد من أنه كان لدى كاتب الرسالة من الأسباب ما يجعله يعتقد أن هروب هذا المحاسب بات أمراً وشيك الوقوع، ولذا فإنه بعث بهذه الرسالة للحيلولة دون ذلك. وتحديثا وثيقة (٦) أخرى بأنه بينما كان اثنان من الموظفين يقومان بالتفتيش على الكروم اكتشفا هرب أحد الزراع. وربما كان سبب هروب هذا الزارع راجعا

(1) P. Cairo-Zenon. 59133.

(2) P. Cairo-Zenon. 59310.

(3) P. Cairo-Zenon. 59637.

(4) P. Cairo-Zenon. 59209.

(5) P. Cairo-Zenon. 59320.

(6) P. Lond VII. Zenon Papyri. 2011.

إلى مخالفته لقوانين المزروعات وعندما ترمى إلى سمعه أن هناك مفتشين سارع بالفرار خوفاً من المساءة.

وقد تلقى زينون خطاباً (١) من أحد رجاله يخبره بأن أحد رعاة الماعز قد هرب وأن زميليه قد بيتا النية على اللحاق به. ولم يشر كاتب الرسالة إلى دوافع الهرب وترجع " بريبو " (٢) أن هرب هؤلاء الرعاة راجع إلى الإيجار الباهظ الذى كان زينون يتقاضاه منهم، وأنه حتى لو لم يكن ذلك هو السبب المباشر فلا بد من أنه كان ذا أثر بالغ فى دفعهم إلى الفرار.

وتحدثنا وثيقة (٣) خاصة بصناعة الحبال عن هرب أحد الأشخاص ، كما تذكر إحدى الوثائق (٤) أن أحد المصريين الذين إختيروا للخدمة فى صفوف الجنود الوطنيين قد لاذ بالفرار.

وفى بعض الأحيان نجد أن الهروب كان نتيجة وقوع نزاع بين بعض الأفراد، أى أنه لم يكن للدولة ولا للأوضاع الاقتصادية دخل فيه، ومثل ذلك أن رسالة (٥) بعض بها شخص يدعى "ميوس" Meieus إلى زينون تحدثنا بأن خلافاً وقع بين كاتب الرسالة وشخص آخر يدعى ستيخوس Stychos وبأن هذا الأخير عندما علم بأن هذا الخلاف سيعرض أمام القضاء سارع بالاحتماء بالمعبد.

وتبين من وثيقة (٥) أخرى أن نزاعاً وقع حول ملكية منزل وأن أحد طرفى النزاع كان زينون نفسه وأن الطرف الآخر كان سيدة تدعى ارسينوى وكانت هذه السيدة تقيم فى ذلك المنزل وتدعى ملكيتها له، لكن زينون كان يدحض هذا الإدعاء بقوله إنه عهد ببناء هذا المنزل إلى يوتيوخوس Eutychos زوج تلك السيدة الذى كان يعمل لديه، وأن ارسينوس قد حرضت زوجها على الهرب إلى المعبد والاعتصام به وتعهدت بأن تمدّه بالطعام فى مأواه حتى تحرم زينون من فرصة استدعائه للشهادة فى هذه القضية. وعندما تقدمت ارسينوى بشكوى إلى الاستراتيجوس أجينور طلب هذا إلى زينون إحضار الشهود الذين يشهدون

(1) Preaux, Papyrus Literaires et documents. Chronique d' Egypte. 22.1936. pp. 558-9.

(2) P. Cairo-Zenon. 59620 (b).

(3) P. Cairo-Zenon. 59590.

(4) P. Cairo-Zenon. 59466.

(5) P. Cairo-Zenon. 59620.

بملكيتها للمنزل وإلا فإن عليه الا يتعرض للسيدة، وإزاء ذلك تقدم زينون بالتماس إلى الملك راجيا استدعاء أرسينوى وسؤالها عما يثبت ملكيتها للمنزل، ومطالباً بتمكينه من المنزل فى حالة عدم قدرتها على إثبات ذلك. ويرجع ناشر البردية أن تاريخها يرجع إلى عهد الملك يورجتييس بعد أن جرد زينون من سلطاته ونفوذه " وهذا واضح من اجترأ السيدة عليه ومعاملة الاستراتيجوس له.

وتتضمن وثيقة (١) خطاباً من بايس Pais صانع السجاد إلى زينون يسرد فيه " براهين أخرى " ضد رفيق مهنته نختمبيس Nechtembes متهما إياه بالاحتيال حيث أنه قام بوزن السجادة التى صنعها وهى مبللة حتى يبدو وزنها أكثر من الواقع، كما أنه قدم بيانات غير مطابقة للحقيقة عن طول السجادة وعرضها، ولم يكتف بذلك بل بس مواداً غريبة بين المواد التى تستخدم فى صناعة السجاد. وليت الأمر يقتصر على ذلك بل أنه حاول أن يثير فتنة بين النساجين الآخرين بإغرائهم بتقليده. وعندما علم هذا النساج غير الأمين بانكشاف أمره وبأنه سيرسل إلى زينون هم بالفرار، ولكن بايس أحبط محاولته وقبض عليه وسجنه. ويعتقد روستوفتزن (٢) أن هذا المصنع الذى تشير إليه هذه الوثيقة كان ملكاً للدولة وأن زينون كان وسيطاً بين الدولة وهؤلاء العاملين.

وتشير مجموعات البردى الأخرى إلى حالات الهروب الفردى والجماعى. فنجد فى إحدى الوثائق (٣) الخاصة بأحد المصارف المالية (عام ٢٦٦ ق.م) ذكر هروب شخص والمبالغ المستحقة عليه. وتشير وثيقة (٤) أخرى (من عهد يورجتييس أو فيلوباتور) إلى هروب المزارعين إلى مديرية هيراكليو بوليس، ولكن دون ذكر تفاصيل عن عملية الهرب وأسبابها.

وتتضمن وثيقة ثالثة (٥) تعود إلى نفس الفترة تقريباً شكوى تقدمت بها إحدى السيدات إلى الموظفين المحليين ذاكراً فيها أنها كانت على خلاف مع سيدة أخرى تدعى أمونيا سبق لها أن شككتها وأن هذه السيدة قامت بالهروب. ونظراً لأن الوثيقة مهلهلة

(1) P. Cairo-Zenon. 59484.

(2) Rostovtzeff, op. cit. p. 116.

(3) P. Hib. 113.

(4) P. Hib. 242.

(5) P. Rein. 97.

والنص غير كامل فإنه يتعذر علينا أن نعرف سبب الخلاف ولماذا اضطرت هذه السيدة إلى الهرب أو المكان الذي هربت إليه.

وفى وثيقة تبتونس الشهيرة ^(١)، التي ترجع إلى عهد يورجتييس الأول وتحتوى تعليمات للاويكونوموس نجد إشارة إلى هروب الجنود والبحارة وضرورة القاء القبض عليهم وإرسالهم إلى الاسكندرية. ويرجع إلى عهد هذا الملك أيضاً تقرير ^(٢) مقدم إلى الاويكونوموس عن العمل الإلزامى فى إقامة الجسور فى طيبة. ونتبين من هذا التقرير أن ٢٧ شخصاً من المكلفين بهذا العمل قد ولوا الادبار.

وفى رسالة ^(٣) ترجع إلى عام ٢٤١ - ٢٤٠ ق.م موجهة إلى بعض الموظفين المحليين مثل مندوبى الايكونوموس وكتاب المراكز وكتاب القرى وقادة الشرطة ورجال الشرطة نجد إخطاراً هؤلاء جميعاً بهرب كاتب مركز.

ونتبين من تقرير ^(٤) (٢١٥ - ٢١٤ ق.م) قدمه أحد صغار الموظفين إلى هارماخيس مندوب حورس الاويكونوموس عن عملية شحن التبن فى أحد الموانئ النهرية أن هذا الموظف قام فور تلقيه تعليمات هارماخيس السالف الذكر بتوجيه الأوامر إلى المزارعين بالبدء فى الشحن فى الساعة الأولى من اليوم الثالث من الشهر الجارى. ولكن هؤلاء المزارعين قاموا ليلاً من نومهم وهربوا إلى قرية " بيونتامون " Peontamoun القريبة من الميناء، وعندما توجه إليهم على الفور لمعرفة أسباب هروبهم تقدم إليه المزارعون بطلبين أ. عدهما هو إعفاؤهم من ضريبة الـ ١٢ خالكوس والآخر هو عدم إلقاء القبض عليهم عندما يعوبون، هذا إذا أراد ألا يتعطل العمل.

ويروى كاتب التقرير أنه ذكرهم بضرورة قيامهم أولاً بواجبهم، وأنهم فعلاً استجابوا لندائهم وبدأ الشحن فى اليوم الرابع. وإذا كنا لانستطيع أن نستشف من الوثيقة أن المزارعين حققوا مطلبهم بالإعفاء من الضريبة فإنه يبدو جلياً من أسلوب التقرير مدى حرص هذا الموظف على إظهار همته أمام رئيسه ولذا فهو يحرص على توكيد أنه لم يرضخ

(1) P. Tebt. 703.11.215 ff.

(2) U.P.Z. 157. = P.Paris. 66.

(3) P. Lille. 3.11. 70 ff.

(4) P. Stras. II.111. republished by W. Clarysse. Harmachis agent of the oilonomos.

Ancient society.7. 197. pp. 200-5.

للمزارعين وأنهم عادوا إلى عملهم نتيجة قدرته الذاتية على إقناعهم بالعودة.

وإذا ما انتقلنا إلى وثائق القرن الثاني ق.م فإن إحدى وثائقه ^(١) التي يرجع تاريخها إلى أوائل هذا القرن تطالعنا ببقايا قائمة بالمحاصيل والإيجارات المطلوبة من كل مزارع على حده. وقد أشير في الوثيقة إلى أن أحد المزارعين هارب وقرن اسمه بالكميات المستحقة عليه.

وتتضمن وثيقة ^(٢) من عام ١٨٧ ق.م رسالة بعث بها شخص من المعبد الذي يحتمى فيه إلى المسئولين واصفا نفسه بأنه مزارع ملكى وموظف وساردا الخدمات التي أسداها إلى الدولة فى عهد ثلاثة ملوك من خلال شغله لعدة وظائف كانت آخرها تلك الوظيفة التي أودت به إلى هذه الحال وهى وظيفة سيتولوجوس فى قرية بوباسطس Bubastus حيث ثبت وجود عجز فى عهده وحكم عليه بغرامة قدرها ثالنت و ٧٠٠ درخمه فأسقط فى يده ولم يجد أمامه سبيلا غير الهروب والاحتماء بمعبد سيرابيس فى منف. ويبدو أن صاحب هذه الرسالة قصد من ورائها حث هؤلاء المسئولين على خفض الغرامة أو إعفائه منها حتى يتيسر له العودة ومزاولة نشاطه السابق. كما تحدثنا عن حالة أمين آخر لمخازن الغلال وثيقة ^(٣) من عام ١٧٥ ق.م تحتوى مراسلات رسمية بين مجموعة من الموظفين نتبين منها أن ديونيزيوس Dionysius اختلس كمية من الغلال التى فى حوزته وأن الإجراءات كانت تجرى لمسائلته ولكنه هرب.

وتكشف لنا وثيقة ^(٤) من أوائل عهد فيلوميتور عن فرار بعض التجار لمكلفين بمهمة من قبل الدولة. وهذه الوثيقة عبارة عن رسالة من موظف إلى زميل له يقول فيها أن جنود الفرسان أتوا إليه شاكين من عدم وصول مستحقاتهم من النبيذ وذلك بسبب فرار التجار المكلفين بتلك المهمة واجوئهم إلى أحد المعابد، وأن كاتب الرسالة ذهب إلى هؤلاء المعتصمين ليناقشهم كما هى العادة فى مثل هذه الأحوال. وبسبب سوء حالة البردية فى هذا الجزء تتعذر معرفة الحوار الذى دار بين الطرفين، وإن كان يتبين من خلال الكلمات

(1) P. Tebt. 1008.

(2) P. Tebt. 774.

(3) P. Tebt. 895.

(4) P. Tebt. 724.

المتناثرة في هذا الجزء أن التجار وضعوا بعض الشروط للعودة واستئناف عملهم. ويبدو أنه إزاء ذلك كتب الموظف تلك الرسالة التي بين أيدينا إلى موظف آخر يبدو أنه أعلى منه مرتبة للتصرف في الأمر .

وقد بعث قائد الشرطة في قرية ابيون Ibion (عام ١٥٣ - ١٥٢ أو ١٤٢ - ١٤١) رسالة (١) إلى أحد الموظفين لابلأغه بأنه قد تم اختيار أربعة أفراد للقيام بحراسة المحصول وبأنهم وقعوا على قسم ملكي بأنهم سوف يكرسون أنفسهم لهذا العمل، إلا أن أحدهم هرب. وينصح كاتب الرسالة بضرورة اتخاذ إجراء صارم ضد هذا الشخص وإلا فإن الآخرين سوف يحزنون حنوه.

وقد تقدم مزارعو قرية أوكسيرينخا بقسم بوليمون عام ١٣٨ ق.م، بشكوى (٢) إلى الاستراتيجوس فانياس Phantias يقولون فيها أن الاويكونوموس ابولونيوس قد فرض عليهم زراعة مساحة إضافية وأنهم وجدوا صعوبة في القيام بتلك المهمة نظرا لنقص المياه اللازمة للرى، ولذا فإنهم وقد سدت أمامهم السبل لم يجدوا أقامهم غير الهرب واللجوء إلى معبد في قرية مجاورة. وتذكرنا هذه الوثيقة بما تضمنته وثيقة P.S.I.502 من إشارة إلى احتماء المزارعين بأحد المعابد ثم قيامهم بالتفاوض مع رجال الإدارة. وفي حالتنا هذه يبدو أن القصد من تقديم هؤلاء المزارعين الهاربين هذه الشكوى كان الأمل في أن الاستراتيجوس يأمر الاويكونوموس باعفائهم من العبء الإضافي حتى يعودوا إلى عملهم مرة ثانية.

وعندما تقترب من أواخر القرن الثاني فإننا نلاحظ وفرة نسبية في الوثائق عما كان عليه الأمر في بداية هذا القرن أو حتى منتصفه. ولعل تقارب التواريخ التي ترجع إليها هذه الوثائق (٣) مرجعه إلى حالة الفوضى التي كانت تعم البلاد في تلك الفترة بسبب الصراع الذي دارت رحاه بين أبناء البيت المالك.

ويشير روستوفتزف (٤) إلى ذلك قائلا إن ظاهرة الاناخوريسيس كانت موجودة خلال

(1) P. Tebt. 731.

(2) P. Tebt. 787

(3) P. Tebt. 41 (119), 5 (118), 707 (118), 61 (b) col. XIII (118), 24 (114), 74. (1143), 803 (late second century), 72 (114-3), 210 (107-6).

(4) Rostovtzeff. Social and Economic History of the Hellenistic world. p. 898.

القرنين الثالث والثانى غير أنها اكتسبت مزيداً من الأهمية فى الحياة فى مصر فى أواخر القرن الثانى ق.م.

وأول هذه الوثائق (١) (عام ١١٩ ق.م) تحوى شكوى مقدمه إلى قائد الشرطة فى قرية كركيوسيريس من شخص يدعى هرميوسيس وصف نفسه بأنه كومارخ ويقول فيها إن كاتب المركز قد اعتاد الحضور إلى القرية فى وسط كوكبة من حملة السيوف والالتجاء إلى إرهاب زوجاتهم وابتزاز أموالهم غير عابئ بتعليمات الاستراتيجوس مما دفع العديد منهم إلى الهروب إلى قرى مجاورة.

ولسنا نعرف على وجه التحديد هل هذا الكومارخ الذى كتب الشكوى كان من ضمن الهاربين أم أنه كان لا يزال فى القرية ؟ ولكن الاحتمال الأخير أقرب إلى الترجيح حيث أن عبارة "هرب العديد منا" التى وردت فى الوثيقة توحى بأمرين وأحدهما هو أن الجميع لم يهربوا والأمر الآخر هو لفت نظر المسئولين إلى أنه إذا ما استمرت تلك الأحوال فإن الآخرين سيهربون أيضاً. ويؤيد ذلك أن كاتب الرسالة يطلب من الاستراتيجوس فى نهايتها إيقاف هذا المعتدى عند حده بل محاسبته على ما اقترف فى حق سكان القرية.

وقد أشار قرار العفو (٢) الذى أصدره الملك بطلميوس يورجتيس الثانى والملكتان كليوباتره الثانية وكليوباتره الثالثة عام ١١٨ ق.م إلى أن بعض الأشخاص قد هربوا من مواطنهم لأنهم متهمون بالسرقة أو بجرائم أخرى. ولعل أن هذه الجرائم الأخرى التى يشير إليها القرار كانت عدم دفع الضرائب أو الإيجارات المستحقة أو عدم القيام بالأعمال التى كلف بها هؤلاء الهاربون من قبل الدولة، ولا سيما أن القرار يستحث هؤلاء الهاربين على العودة إلى مواطنهم مرة أخرى وشغل وظائفهم السابقة.

وفى وثيقة (٣) من عام ١١٨ ق.م يتوجه موظف يدعى أبولونيوس برسالة إلى الأبيستاتاي فى قسم بوليمون يقول فيها إن عدداً من المزارعين الملكيين قد هربوا من موطنهم. بسبب اتخاذ إجراءات قانونية ضدهم وتقديمهم للمحاكمة أمام محكمة غير

(1) P. Tebt. 41.

(2) P. Tebt. 5 11. 6-9.

(3) P. Tebt. 707.

مختصة. ومن المعروف أن مزارعى الملك كانوا لا يحاكمون أمام المحاكم العادية وإنما أمام إحدى محاكم القضاء الخاص^(١)، ولكن يبدو أن المزارعين هنا قد حوكموا أمام محكمة عادية فأصدرت حكمها ضدهم ووجهت اليهم تهمة الإهمال فى الرى وبعض الاعمال الأخرى المتعلقة بالزراعة. فما كان منهم إلا أن عبروا عن سخطهم على هذا الحكم بالهروب من موطنهم.

وتحتوى وثيقة^(٢) من عام ١١٨ - ١١٧ ق.م تقريراً عن أحوال الأرض الزراعية فى قرية كيركيوسيريس.. ويشير هذا التقرير فى آخر أجزائه إلى بعض المساحات التى يتم تأجيرها إلى مزارعين آخرين لأن مزارعيها الأصليين هربوا إلى أماكن أخرى.

ويذكر التقرير التسهيلات التى ينبغى منحها للمزارعين الجدد حتى لا يكون مصيرهم مثل مصير من سبقوهم مع الإشارة إلى المصاعب التى يعانى منها الزراع عند القيام بعملهم.

وجاء فى تقرير^(٣) آخر كتبه منخيس Menchis كاتب القرية السالفة الذكر عام ١١٧ ق.م أن بعض الموظفين اختلسوا كمية من الغلال وأنه عندما أراد القيام بالتفتيش على المحاصيل أخذوا يماطلونه، ولكنه عندما ظهر لهم عدم جدوى معاظلتهم لجأوا إلى الفرار إلى مديرية هيراكليوبوليس.

كذلك بعث منخيس إلى الكاتب الملكى حورس عام ١١٤ ق.م برسالة^(٤) جاء فيها " إلى حورس . تحية . عندما كنت فى بطوليس يورجتيس لتقديم الحسابات المطلوبة تنامى إلى علمى أن مزارعى الأرض الملكية فى القرية قد هربوا ولجأوا إلى معبد فى "نارموثيس" . وقد رأيت أنه من الصواب أن أخبركم بهذا . وداعاً ٢٠ بؤونه السنة الرابعة. ومما يجدر بالملاحظة أن المعبد الذى التجأ إليه مزارعو قرية كركيوسيريس يعتبر أقرب المعابد التى تتمتع بحق الايواء إلى تلك القرية. (٥)

(١) نصحي : تاريخ مصر فى عصر البطالة ج ٤ ص ٧١ - ٨٩ .

(2) P. Tebt. 61 (b) col. XIII.11.351-81.

(3) P. Tebt. 24.col. II.

(4) P. Tebt. 26.

(5) Crawford, Kerkiosiris : An Egyptian village in the ptolemaic period. p. 52.

ولعل سبب هروب هؤلاء المزارعين راجع إلى تلك الصعوبات التي كانوا يعانون منها والتي أشار إليها أحد تقارير (١) منخيس عن الأرض غير المنتجة في تلك القرية، ولذا يبدو أنهم انتهبوا فرصة غياب منخيس في عاصمة المديرية وقاموا بالهرب.

وتعطينا وثيقة (٢) أخرى من سجلات يرجع تاريخها إلى عام ١١٣ ق.م صورة لما كان يلاقيه المزارعون على أيدي عمال الملك مما كان يدفع بهم إلى الهروب. فقد تقدم الكومارخ وشيوخ المزارعين في القرية بالتماس جاء به " إلى منخيس . كاتب قرية كيوسيريس - من حورس الكومارخ وشيوخ المزارعين في القرية سالفة الذكر. سبق لنا أن تقدمنا بطلب إلى التوبارخ بوليمون لإبلاغه برغبتنا في تسليم ١٥٠٠ أردب من القمح إلى المخزن في يوم ١٠ بشنس. وقد عملنا ليلا ونهارا للوفاء بهذا التعهد إلى جانب ٨٠ أردبا أخرى مقررة من أجل زيارة الملك (٣). ولكن في اليوم الثالث من هذا الشهر وبينما كنا منشغلين في إعداد بيانات بالإيجارات وتكاليف التخزين انقض ليكوس على الجرن ومعه بعض المسلحين شاهرين سيوفهم فألقوا القبض على واحد منا وهو حورس الكومارخ محاولين أخذه بالقوة. ولكنه تمكن من الهرب ملقيا حاجياته. ونحن أيضا ومعنا باقى المزارعين نفكر في أن نحذو حذوه ولهذا السبب فإننا لم نستطع إعداد بيان بالإيجارات والأشياء الأخرى المطلوبة منا. وفي اليوم التالي أرغمنا ليكوس ومن معه على المثول أمام ... " وإزاء ضياع باقى الوثيقة فإننا لا نعرف شيئا عما حدث بعد ذلك. ويمكن أن نستشف من تلك السطور الباقية من الوثيقة، التي عرفناها أنه يبدو أن هؤلاء المزارعين تأخروا في تسليم الكميات المستحقة عليهم ولذا فإنهم بعثوا برسالة إلى التوبارخ يوضحون فيها أنهم سوف يسلمون الكمية المطلوبة منهم في يوم ١٠ من شهر يشنس. غير أن ذلك لم يرق للإدارة فأرسلت إليهم أحد رجالها لإلقاء القبض على الكومارخ ومساعدته عن هذا التأخير ولكنه استطاع الإفلات من قبضة رجال الشرطة الذين كانوا يصاحبون هذا الموظف ولاذ بالفرار. وإزاء ذلك تقرر إحضار المزارعين

(1) P. Tebt. 74.

(2) P. Tebt. 48.

(3) مثل هذه العطايا التي كان يتحتم على المزارعين تقديمها بمناسبة زيارة الملك أو أحد كبار الموظفين أشار إليها قرار العفو بسبب المفاسد التي صاحبت هذا النظام. انظر : P. Tebt. 5

أنفسهم للمثول فيما يبدو أمام أحد كبار المسئولين. وهذا واضح من عبارة " وفى اليوم التالى أرغمنا ليكون ومن معه على المثول أمام ... " ويبدو أن المسئول الكبير فرض على هؤلاء المزارعين التزامات معينة كانوا يتنون بعبئها مما حدا بهم إلى مناشدة مساعدة منخيس كاتب القرية. ولذا فإنهم كتبوا هذه الرسالة التى عرضناها فى السطور السابقة.

ولعلنا من خلال مثل تلك الوثائق نستطيع أن نفسر تلك الحالة التى وصلت إليها قرية مثل أوكسيرينخا حيث يقول مزارعوها فى رسالة (١) منهم إلى ابستاتيس القرية (أواخر القرن الثانى) أن عددهم أصبح ٤٠ رجلا فقط بعد أن كانوا ١٤٠ وذلك بسبب المظالم التى يتعرضون لها. ولا أدل على سوء الحالة ومثول أشباح الهرب من التجاء الإدارة إلى إجبار المزارعين على القسم بحسن أداء عملهم وعدم الالتجاء إلى أى معبد وهو ما يتضح من (٢) وثيقة ترجع إلى أواخر هذا القرن (عام ١٠٧ - ١٠٦) وهذه الوثيقة عبارة عن عقد إيجار قطعة من الأرض مصحوب بقسم بأن يقوم المستأجر بدفع الإيجار المطلوب منه إلى موظفى الملكة (٣) وأن يؤدى عمله على أكمل وجه وألا يلجأ إلى معبد.

وأخر تلك الوثائق التى أشارت إلى الانا خوريسيس فى القرن الثانى وثيقة (٤) على قدر من الأهمية. يرجع ناشرها أنها تعود إلى عهد يورجتييس الثانى. وتكمن أهمية هذه الوثيقة فى أنها تعكس لأول مرة وجهة نظر طرف جديد فى عملية الانا خوريسيس غير تلك التى عبرت عن وجهة نظر سائر الناس أو الإدارة - وهى وجهة نظر لكهنة. وهذه الوثيقة عبارة عن التماس تقدم به القائمون على معبد الربة ارسينوى فى أوكسيرينخا إلى الاستراتيجوس يشكون فيه من أن بعض المتهربين من الضرائب فى القرية وآخرين قد اقتحموا المعبد عنوة وفرضوا أنفسهم بوسائل غير كريمة.

(1) P. Tebt. 803.

(2) P. Tebt. 210.

(3) الإشارة هنا إلى الملكة كليوباتره الثالثة التى كانت تحكم فى ذلك الوقت بالاشتراك مع ابنها الذى حمل لقب بطلميوس العاشر الاسكندر الأول

انظر : Bevan, A History of Egypt under the ptolemaic dynasty. pp. 329 - 31.

(4) P. Tebt. 790.

ونأتى الآن إلى وثائق القرن الأول ق.م التى تتضمن إشارات إلى الانا خوريسيس ومثل ذلك وثيقة (١) ترجع إلى عام ٧٣ أو ٤٤ ق.م وتشير إلى اتفاق بين طرفين، يقر فيه الطرف الأول وهما بيكوسيس Pekusis وارسينوفيس Orsenophis للطرف الثانى وهوثيون Theon بأنهما تسلما منه ثمن ثلاثين إردبا من القمح غير المخلوط ويتعهدان بتسليم الكمية إلى الشخص الذى يحدده، وبأنه فى حالة فشلهما فى الوفاء بهذا التعهد فإنهما - بوصف كونهما ضامنين أحدهما للآخرين - يتعهدان بدفع ثمن أى كمية لا يقومان بتسليمها ويعطيانه الحق فى إلقاء القبض عليهما أو من يختار منهما والحجز على ممتلكاتهما، كما يتعهدان أيضا - وهذا هو المهم فى الأمر - بأن من حق ثيون إلقاء القبض عليهما سواء فى معبد سيرايبس فى اوكرس ينخوس حيث تم توقيع الاتفاق أو فى أى مكان آخر يتمتع بحق الإيواء قد يلجأ إليه.

وفى ضوء ما نعرفه من قوانين الإيواء (٢)، نشك كثيرا فى أن التعهد الأخير الذى قطعه هذان الاثنان على نفسيهما كان يعطى لثيون فعلا الحق فى اقتحام المعبد وإلقاء القبض عليهما.

وقد تقدم سكان قرية "ماخور" Machor إلى الاستراتيجوس بشكوى (٣) عام ٦١ - ٦٠ ق.م قالوا فيها إنهم منهكون ومع ذلك فإنهم ماضون فى أداء واجباتهم تجاه الدولة. ثم يشيرون بعد ذلك إلى أن الموظفين قد فرضوا عليهم زراعة مساحات إضافية من الأرض مما حدا ببعضهم إلى الهرب "دون أن يدفعوا إيجارات الملك". وهذا النص يحمل أكثر من معنى فإن المزارعين يشكون أولا من الأعباء الإضافية التى فرضت عليهم (الإشارة إلى الأرووات الإضافية المقرر زراعتها)، ويشيرون ثانيا إلى هرب زملائهم دون دفع الإيجار مما ينطوى ضمنا على أمرين أحدهما هو خوفهم من إرغامهم على الوفاء بذلك والأمر الآخر هو احتمال هروبهم أيضا إذا لم يعمل المسئولون على التخفيف عن كواهلهم. ويعلق روستوفتزف (٤) على هذه الوثيقة بقوله إن

(1) P. Oxy. 1639.

(2) جاء فى قرار العفو بشأن حق الإيواء ما يلى "أنهم قرروا أيضا بأنه لا يجب إخراج أو طرد أى شخص بالقوة من مكان يتمتع بحق الإيواء" انظر : P. Tebt. 5 11.83-4.

(3) B.G.U. 1815.

(4) Rostovtzeff, op. cit. p. 908.

فرض زراعة الأرض الإضافية كان السبب فى خراب قرية ماخور.

وتحدثنا وثيقة ثالثة (١) من عام ٥٨ ق.م بأن بعض الأفراد قاموا بالتظاهر أمام مكتب الاستراتيجوس وأخذوا يهتفون باسم الملكة (٢) ويحتجون على الأعمال التى يرتكبها شخص يدعى هيرمايسكوس Hermaiscus وهددوا بترك أعمالهم إذا لم يرغم هذا الشخص ومن معه على ترك المديرية.

ويربط روستوفتزف (٣) بين الأحداث التى وردت فى هذه الوثيقة وبين الفوضى السياسية التى كانت تعم البلاد آنذاك. وهو يفسر هذا الموقف باحتمالين وأحدهما هو ربما كان هيرمايسكوس هذا قد استغل تلك الظروف وتزعم عصابة من قطاع الطرق. والاحتمال الآخر هو أنه ربما كان هذا الشخص ضابطا انتهز تلك الظروف وقام بتمرد شأنه فى ذلك شأن بتوسيرايبس Petoserapis ونحن إذ نستبعد الاحتمال الثانى لعدم وجود ما يبرره نرجح الاحتمال الأول الذى هو أقرب إلى التصديق. وتعطى هذه الوثيقة مثالا فريدا من بين الأمثلة التى سقناها فلأول مرة فيما نعرف حتى الآن يتصرف الناس بشكل إيجابى وهو التظاهر أمام مكتب الاستراتيجوس القائم على رأس النظام فى المديرية، وذلك قبل الإقدام على الهروب الذى هو عملية سلبية فى نهاية الأمر .

وشبيهه بتلك الحالة - إذا صح التصور بأن هيرمايسكوس السالف الذكر : ان زعيما لعصابة من اللصوص - ما ذكرته شكوى (٤) ترجع إلى هذا القرن (ولا يعرف تاريخها على وجه الدقة) يقول فيها بعض المزارعين أن عصابات اللصوص قد دأبت على الاعتداء عليهم وأنهم إزاء هذا لم يجدوا أمامهم غير الفرار وترك موطنهم. ولذا فإنهم يطلبون حمايتهم من هؤلاء اللصوص حتى يتمكنوا من العودة إلى موطنهم والعيش فى سلام.

وتتضمن وثيقة (٥) من عام ٥١ - ٥٠ ق.م رسالة من كاهن معبد قرية

(1) B.G.U. 1762.

لعل المقصود بالملكة هنا كليوباترة تريفاينا Cleopatra Tryphaena زوجة بطلميوس الزمار أوبرينكى (2)

Berenice ابنته وذلك فى الفترة التى أعقبت هروبه إلى روما انظر : Bevan, op. cit. 354.

(3) Rostovtzeff, op. cit.p.877.

(4) B.G.U. 1858.

(5) B.G.U. 1835.

هيرانييسوس Hiera Nesos إلى المسئولين يبدى فيها قلقه الشديد على موارد المعبد لأن كل سكان القرية قد هربوا منها وأنه بات وحيدا بها على حد تعبيره .

وبعد هذا العرض للوثائق التى أشارت إلى ظاهرة الانا خوريسيس فى عصر البطالمة فإننا سنحاول فى الصفحات التالية أن نبحث فى ضوء الوثائق التى عرضناها طبيعة هذه الظاهرة خلال ذلك العصر، والأسباب التى كانت تدفع الناس إلى الإقدام على الهروب، والجهات التى كانوا يولون وجوههم إليها، وكيفية محاولة الإدارة وقف هذه الظاهرة ومدى نجاح الإدارة فى مسعاها .

ويشير روستوفتزنزف (١) إلى أنه عند دراسة مثل هذه الظواهر فى تاريخ الشعوب ينبغى فهم روح تلك الشعوب فهما جيدا . ويرفض هذا العالم رأى وسترمان القائل بأن الانا خوريسيس كانت حقا تمنحه النولة للأفراد . ونحن نؤيد ماذهب إليه روستوفتزنزف استنادا إلى تلك العقود التى عرفنا من نصوصها أن الموظفين كانوا يأخذون على المزارعين تعهداً مشفوعاً بقسم بعدم الالتجاء إلى معبد (٢) . حقا أن النولة كانت مضطرة إلى منح المعابد حق الإيواء ولكن ذلك كان لأسباب سنبسطها بعد قليل .

وفى رأى وسترمان (٣) أن الانا خوريسيس فى العصر البطلمى كانت ذات صبغة جماعية على عكس الحال فى العصر الرومانى حيث كانت ذات طابع فردى ويستطرد مؤكدا هذه الفكرة بقوله بأنه لا عبرة بعدد الأفراد الذين كانوا يهربون من القرية فى العصر الرومانى ولكن العبرة بأنهم كانوا يتسربون بشكل فردى . الواقع أننا فى ضوء الوثائق التى درسناها لا نرى مبررا قويا لرأى وسترمان عن طبيعة هذه الظاهرة فى العصر البطلمى . ونعتقد أنه خرج بتلك النتيجة من خلال الوثائق القليلة التى أشار إليها فى بحثه وهى لا تتعدى هذه الوثائق الخمس : B.G.U. 1762, 1815. P. Tebt. 707, 791 . P.S.I. 502

والتي محورها عمليات هروب ذات طابع جماعى . ولعله مما يدعم رأينا فى هذا الصدد إثبات الجنول التالى الذى يتضمن وثائق بطلمية تتجلى الانا خوريسيس فى بعضها كعمل جماعى وفى البعض الآخر كعمل فردى . وإذا كنا نسلم بأن عدد وثائق الانا خوريسيس

(1) Rostovtzeff, op. cit. p. 1549 n. 179.

(2) P. Tebt. 210.

(3) Westermann, op. cit. p. 277.

الجماعية تقرب من ضعف عدد وثائق الانا خوريسيس الفردية فإن هذا لا يبرر وصف هذه الظاهرة في العصر البطلمي بأنها لم تكن إلا ظاهرة جماعية :

جماعى

P.S.I. 502.
P.Z. 35.
P. Cairo - Zenon. 59245.
P.S.I. 491.
P.S.I. 420. *
P. Lond. 2011. *
P. Cairo - Zenon. 59230. *
P. Cairo - Zenon. 59472.
P. Cairo - Zenon. 59133. *
P.S.I. 667.
P. Cairo - Zenon. 59442.
P. Petrie. II 5 (a).
P. Hib. 242.
P. Tebt. 703.
P. Stras. 111.
P. Tebt. 790.
U.P.Z. 157. = P.Paris. 66.
P. Tebt. 731. *
P. Tebt. 724.
P. Tebt. 787.
P. Tebt. 41.
P. Tebt. 707.
P. Tebt. 61.
P. Tebt. 24.
P. Tebt. 26.
P. Tebt. 48. *
P. Tebt. 803.
P. Oxy. 1639. *
B.G.U. 1815.
B.G.U. 1762.
B.G.U. 1835.

فردى

P. Cairo - Zenon. 59310.
P. Cairo - Zenon. 59209. *
P. Cairo - Zenon. 59637. *
P. Cairo - Zenon. 59329. *
P. Lond. 2011.
P. Cairo - Zenon. 59466.
P. Cairo - Zenon. 59484.
P. Cairo - Zenon. 59620.
P. Cairo - Zenon. 59590.
P. Tebt. 1008.
P. Hib. 113.
P. Rein. 97.
P. Lille. 3.
P. Tebt. 774.
P. Tebt. 895.
P. Tebt. 731.
P. Tebt. 48.
P. Tebt. 210. *

الوثائق التى تميزها هذه العلامة * تشير إلى حالات هروب لم تتم ولكن وردت فيها الاشارة إلى احتمالية وقوع الهروب بشكل مباشر كما فى P.S.I.420 وبعضها يشير إلى توقع الهروب كما فى P. Cairo-Zenon.59209 وكما يرد . فى العقود وهناك بعض الوثائق التى تعبر عن حالات هروب فردية وقعت بالفعل ولكنها فى نفس الوقت تشير إلى احتمال هروب الباقيين مثل P.Lond. 2011

ويمكن القول بأن طبيعة العمل هي التي كانت تضيء على الهروب طابعه من حيث هو جماعى أو فردى، فحيث كانت الدولة تستخدم الجماعات فى العمل مثل الزراعة أو حراسة الجسور أو نقل الأخشاب وأيضاً فى الأعمال الإلزامية أيا كان مجالها كما مر بنا فى وثيقة U.P.Z. 157 كانت عندئذ الظروف الواحدة التى تعيش الجماعة فى كنفها تخلق لديها إحساساً مشتركاً بالمعاناة ومن ثم يسهل عليها الاتفاق على القيام بعمل جماعى كان عادة يبدأ بالاحتجاج والتهديد بالهروب. وإذا لم يجد ذلك يكون اللجوء إلى معبد أو أى مكان آخر عادة ما يكون معروفاً للإدارة، ويبدأون فى التفاوض بشكل جماعى أيضاً وكذلك العودة جميعاً بعد الحصول من الإدارة على كل أو بعض التنازلات.

أما فى الأعمال التى تستخدم الدولة فيها الأشخاص بشكل فردى مثل الموظفين فعادة ما يكون الهروب هنا ذا طابع فردى. ومن الملاحظ أن حالات الهروب التى تتم بشكل فردى كانت عادة تتم بدون مقدمات أى بدون تهديد مسبق بالتوقف عن العمل أو الهرب على نحو ما رأينا فى الحالات الجماعية. فقد كان الفرد لا يستطيع المجاهرة بنيته على الهرب وإلاّ تعرض لبطش السلطة وانفرادها به بعكس الحال فيما لو كان محتفياً بالمجموعة. وأما حالة الفتاة التى كانت تعمل فى جر الأخشاب لدى زينون فإننا لا نعتبر رسالتها تهديداً بالهرب وإنما مجرد التماس لتخفيف العبء عنها فإنها لم تكن تريد الهروب على حد قولها مثل زميلاتها اللاتى هربن رغم أنها تعيش نفس ظروفهن. (١)

وقد كانت تحدث حالات هروب جماعى فى أعمال تنقسم بالطابع الفردى مثل حالة الموظفين الذين اشتكى منهم منخيس (٢). ولكن هؤلاء رغم أنهم كانوا يعملون فى قرى مختلفة فإنهم كانوا يؤدون عملاً واحداً هو حصر المحاصيل (٣)، مما سهل عليهم الاتفاق على ما أقدموا عليه. وثمة طابع آخر يضيفه وسترمان إلى الأنا خوريسيس فى العصر البطلمى بالقول بأنها كانت مؤقتة، بمعنى أنه كانت تعقب الالتجاء إلى المعبد العودة إلى

(1) P.S.I. 667.

(2) P. Tebt. 24.

(3) Crawford, op. cit. p. 36.

الموطن بعد زوال أسباب الهروب. ويمضى وسترمان قائلاً أنه في العصر الروماني كان الفرد يخرج من قريته بشكل يائس دونما أمل في العودة أو رغبة فيها. ويؤيده في ذلك باحثان آخران ^(١). ومرة أخرى نقول أن الباحث قد بنى رأيه على نفس مصادره المحدودة العدد التي أشرنا إليها آنفاً. وأما في ضوء مصادرها الأخرى فإننا إذا ما نظرنا إلى حالات الهروب الفردية التي ذكرناها فإننا لا نعرف حالة واحدة عاد فيها الهارب مرة أخرى إلى موطنه ^(٢) وكذلك توجد حالات هروب جماعية لا نعرف أن أصحابها قد عادوا بل أننا لا نعرف حتى إلى أين ذهبوا : (B.G.U. 1835. : P. Tebt. 803)

قد مارست الانا خوريسيس فئات مختلفة من الشعب. ذلك أن الوثائق تشير إلى هروب مزارعين من العمل الزراعي ^(٣) أو من أعمال أخرى كلفوا بها ^(٤)، وهروب حراس المحاصيل ^(٥)، وحراس الجسور ^(٦)، ورعاة ^(٧)، وحرفيين مثل البنائين ^(٨)، وصانعي الحبال ^(٩)، وعاملات في نقل الأخشاب ^(١٠)، وتجار كلفوا بمهام من قبل الدولة ^(١١)، وموظفين ^(١٢)، وأفراد هربوا من الخدمة العسكرية ^(١٣)، وكذلك هروب المكلفين بالخدمات الإلزامية ^(١٤)، وذلك فضلاً عن آخرين لا نعرف وظائفهم على وجه التحديد ^(١٥).

(1) Lewis, J.E.A.XXIII. 1937 .pp. 63-4. Bell. Roman Egypt. Chronique d'Egypte. 25. 1938.p. 255.

(2) وعلى العكس تماماً من رأى وسترمان، كما سيتضح من عرض وثائق العصر الروماني فإن الكثيرين كانوا

يعوبون بعد هروبهم خاصة بعد صدور قرارات الولاة التي تستحث الهاربين على العودة إلى مواطنهم.

(3) P.S.I. 502.: P.Z. 40 = P. Cairo-Zenon. 59245. : P.Z. 35. P. Cairo-Zenon. 59329. P: Hib. 242. P. Tebt. 787, 41, 707. 61 (b), 26, 803, B.G.U. 1815, 1835. 1762.

(4) P. Stras. II.111.

(5) P.S.I. 490. : P. Tebt.. 731.

(6) P.S.I. 420

(7) P. Cairo-Zenon. 59310. P. Lond. 2011.

(8) P. Cairo-Zenon. 59320.

(9) P. Cairo-Zenon. 59472.

(10) P.S.I. 667.

(11) P. Tebt. 724.

(12) P. Cairo-Zenon. 59209. : P. Lille.3. : P. Tebt. 774., 895, 24,48.

(13) P. Cairo-Zenon. 59590. : P. Tebt. 703.

(14) U.P.Z. 157. = P. Paris. 66.

(15) P. Cairo-Zenon. 59466., 59484., 59620., P. Hib. 113. : P. Rein. 97.

والوثائق التى تشير إلى وقوع حالات الانا خوريسى تعود إلى كل فترات العصر البطلمى بدرجات متفاوتة. ولم تكن الفوضى السياسية إلا عاملا مساعدا على حدوث المزيد من حالات الهروب (١)، لأنها كانت تؤدي إلى المزيد من الفوضى والاختلال فى النظام الإدارى ومرافق الدولة، ولا أدل على ذلك من أنه من بين أربع عشرة وثيقة أشارت إلى حالات الانا خوريسى فى القرن الثانى باكملة نجد أن خمسا منها تعود إلى عهد يورجيتيس الثانى وحده، مما حدا بهذا الملك إلى محاولة وضع حد لتلك الفوضى بإصداره قرار العفو المعروف عام ١١٨ ق.م وقد هدف هذا القرار إلى معالجة مفاصد كثيرة استشرت فى البلاد فى تلك الفترة كانت من بينها ظاهرة الانا خوريسى.

وأما قبل ذلك فإن الإدارة لجأت إلى عدة وسائل إحداها هى الحد من عدد المعابد المتمتعة بحق حماية اللاجئين إليها، وذلك فى عهد البطالة الأوائل وثانيتهما هى ضرورة وجود ضامين للوفاء بالعقود (٢). وثالثتها هى ربط الفرد بمكان العمل طبقا لفكرة الإيديا على نحو ما عالجناها قبلا، وإلزام الأفراد بالتوقيع على قسم بأنهم لن يلقوا إلى معابد. (٣)

وكذلك فقد مر بنا كيف أن موظفى الدولة كانوا يسارعون بالتدخل عندما تنشأ مشكلة لدى المزارعين والذهاب إلى المعبد أو إلى حيث يعتصمون للتفاوض معهم، وقد نصح وزير المالية الاويكونوموس فى التعليمات (٤) التى أصدرها إليه قائلا " فى خلال جولاتك التفقدية حاول تشجيع المزارعين لا بالكلمات فقط وإنما بالنظر أيضا إذا كان لدى أحدهما شكوى من كتاب القرية أو الكومارخ فيما يتعلق بالعمل الزراعى، فإن عليك بقدر المستطاع أن تضع حدا لمثل هذه الأوضاع " ونلاحظ فى التقرير (٥) الذى وضعه أحد الموظفين عن الأرض الزراعية عام ١١٨ - ١١٧ ق.م أن الإدارة قد اضطرت إلى التنازل عن بعض شروطها عندما أعادت تأجير الأرض حتى لا يهرب المزارعون كما هرب سابقوهم. وقد

(1) Martin, op. cit. p. 140.

(2) Schmidt, Der Einfluss der Anachoresis im Rechtsleben Agyptens zur Ptolemaerzeit . pp. 61 ff.

(3) P. Tebt. 210.

(4) P. Tebt. 703. 11. 40-9.

(5) P. Tebt. 61 (b) col. XIII.11.351-81.

تضمنت وثيقة (١) من القرن الأول (عام ٤٩ - ٤٨ ق.م) إشارة إلى هؤلاء الذين يحملون شهادات أمان بمقتضى قرار ملكي يعطيهم مهلة للعودة إلى مواطنهم بون أن يتعرض أحدهم خلالها إلى إلقاء القبض عليه.

ولكن إلى أى مدى نجحت الإدارة البطلمية فى وضع حد لظاهرة الاتا خوريسيس؟ والإجابة على هذا السؤال تتضح بجلاء فيما تكشف عنه الوثائق من استمرار ظاهرة الهروب وكذلك استمرار محاولة وقفها طوال عصر البطالمة بلا انقطاع تقريباً. والواقع أنه لم يكن يتسنى وقف هذه الظاهرة والحد منها طالما بقيت أسبابها وهى التى يرجعها مارتين (٢) فى المقام الأول إلى روح الإدارة البطلمية وأساليبها وجشعها المطلق. وقد تمثل ذلك فى عقود الإيجار الجائرة التى كان الموظفون يفرضونها على المزارعين الذين لم تكن لديهم وسيلة للاحتجاج عليها غير الفرار. ولم يقف الأمر عند ذلك فقد كانت الإدارة تفرض على المزارعين زراعة مساحات إضافية مثلما عرفنا من شكوى مزارعى أو كسرinx (٣)، وما جاء فى شكوى (٤) سكان قرية ماخور. هذا إلى جانب أن التقرير الذى حوته وثيقة P. Tebt. 61 (b) يشير إلى نموذج من الصعوبات التى كان لمزارعون يعانون منها، فقد تضمن هذا التقرير أن المحصول لم يعط نتائج المرجوة لأن المزارعين تسلموا الأرض فى وقت متأخر وعندما شرعوا فى ربيها تصدى لهم سكان القرية المجاورة ومنعهم من ذلك. والشكوى من أحوال الأرض الزراعية تتكرر فى وثائق القرن الأول، ومثل ذلك شكوى (٥) سكان قرية " تنتريس " Tentris من أن تدهور أحوال الأرض فى قريتهم دفع بعض الأهالى إلى ترك تلك القرية.

وكان عمال الملك من ناحيتهم لا يضعون فى اعتبارهم تلك الظروف التى يعانى منها المزارعون والتى قد لا يكونون هم مصدرها وإنما تتحمل الدولة وزرها فى المقام الأول مثل تدهور أحوال الري. فقد كان كل ما يعنى عمال الملك الحصول على مستحقات الدولة وضمان ومكاسب شخصية لهم بأى وسيلة. وخير مثال على ذلك الالتماس (٦) الذى تقدم به

(1) B.G.U. 1812.

(2) Martin, op. cit.p. 146.

(3) P. Tebt. 787.

(4) B. G.U. 1815.

(5) B.G.U. 1843.

(6) P. Tebt. 48.

المزارعون إلى منخيس لأن أحد الموظفين انقض عليهم ومعه بعض الرجال المسلحين أثناء قيامهم بإعداد البيانات المطلوبة منهم مما دفع أحدهم إلى الفرار وجعل الباقي يفكرون في ذلك أيضا. أو تلك الشكوى^(١) التي ذكر كاتبها أن كاتب المركز اعتاد الحضور إلى القرية في صحبة رجال مسلحين محاولا ترويع زوجات المزارعين وابتزاز أموالهم مما دفع المزارعين إلى الفرار. وكذلك ما ورد في رسالة بعض المزارعين من التناقص الحاد في عددهم بسبب المظالم التي يتعرضون لها. وأخيرا هناك تلك الوثيقة^(٢) التي تحدثنا عن هروب مزارعين تضررا من الإجراءات التي اتخذت ضدهما وتقيييمهما إلى محكمة عادية بدلا من إحدى محاكم القضاء الخاص.

وإلى جانب الأسباب الدائمة المتمثلة في الفساد الإداري كان يزيد الطين بلة أسباب أخرى عارضه في أوقات نشوب الثورات القومية أو اشتعال فتيل النزاع الأسرع حين كان يزداد الاضطراب وتعم الفوضى وينعدم الأمن في البلاد. وذلك ما تعكسه بعض الوثائق^(٣) حيث نجد في إحداها شكوى مزارعين من قيام عصابات اللصوص بالاعتداء عليهم مما دفعهم إلى ترك موطنهم. وفي حالة أخرى^(٤) هدد مزارعون بالتوقف عن العمل ما لم تتوقف الاعتداءات التي كانت تقع عليهم من أحد الأشخاص، وثمة عامل آخر يمكن اعتباره عاملا مساعدا إلى حد كبير على تشجيع الأشخاص على الهروب وترك موطنهم، ونعني بذلك حق الإيواء^(٥) الذي كانت تتمتع به المعابد. ففي عهد البطالة الأوائل كانت بعض المعابد تتمتع بهذا الحق إلى جانب تمتعها بإعفاءات أخرى من الأعمال الالزامية أو الضرائب. وإذا كانت المراسيم الملكية أخذت باطراد في الحد من تلك الامتيازات فإن الكهنة لم يلبثوا أن استردوا نفوذهم واستردوا معه تلك الامتيازات. وقد جاء في قرار العفو^(٦) الذي أصدره يورجيتيس الثاني عام ١١٨ ق.م إشارة إلى أن البولة تقر للمعابد

(1) B.G.U. 1812.

(2) P. Tebt. 707.

(3) B.G.U. 1858.

(4) B.G.U. 1762.

(5) افرد فويس كتابا بأكمله لدراسة هذا الحق في مصر البطلمية انظر :

Woes, Das Asylwesen Agyptens in der Ptolemaierzeit und später Entwicklung.

(6) P. Tebt. 5.

التي منحت هذا الحق بممارستها إياه، وفي القرن الأول وبخاصة في عهد بطلميوس الاسكندر الأول وبتلميوس الزمار تم منح حق الإيواء لمعابد كثيرة منها ما هو صغير ومنها ما هو كبير (١). ويرجع " وويس " Woes (٢) أنه كان هناك معبد على الأقل في كل مركز topos يتمتع بهذا الحق. ولا يخفى أن السبب في ذلك يرجع إلى ضعف البطالة الأواخر ورغبتهم في كسب ود الكهنة.

وقد كان يتقدم بطلب الحصول على ميزة التمتع بحق الإيواء كهنة المعبد نفسه، أو إحدى الشخصيات صاحبة النفوذ التي تسبغ حمايتها على ذلك المعبد. وكان لإدارة المعبد الحق في قبول أو رفض اللاجئين إلى المعبد وعادة ما كانت تضع لافتة على مدخل المعبد تحمل عبارة " من لا عمل له لا لجوء له " . ومعنى ذلك أنه لم يكن من حق أى فرد أو جماعة أن تفرض نفسها على المعبد على غير رغبة القائمين عليه. (٣)

وكان محظورا على الدائنين اقتحام المعبد لإخراج مدينهم، وكذلك لم يكن مسموحا لرجال الدولة بالقاء القبض على اللاجئين إلى المعبد المتهربين من الضرائب أو الأعمال الإلزامية .

وقد كان الكهنة حريصين على الحصول على حق الإيواء لمعابدهم بغية استغلال طاقات اللاجئين لصالحهم. هذا هو ما تؤكدته العبارة المذكورة أنفا . وكذلك كان الكهنة حريصين على إظهار أنه ليس ثمة تعارض بين حق الإيواء وقوانين الدولة، وذلك تأسيسا على أن هذا الحق يكفل حماية الأفراد من الوسائل العنيفة التي قد يتعرضون لها.

ويشير روستوفتزف (٤) إلى أهمية هذا الحق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عصر البطالة قائلا إن المعابد كانت تغص باللاجئين من أصحاب المهن المختلفة بينما كانت البلاد في أمس الحاجة إلى الأيدي العاملة وأنه برغم محاولة الدولة قُدر وسعها للحد من هذا إلا أنها عجزت عن وقف الالتجاء إلى المعابد لأنه كان المتنفس الوحيد لتلك الفئات المطحونة.

(1) Restovizeff, op. cit. p. 899.

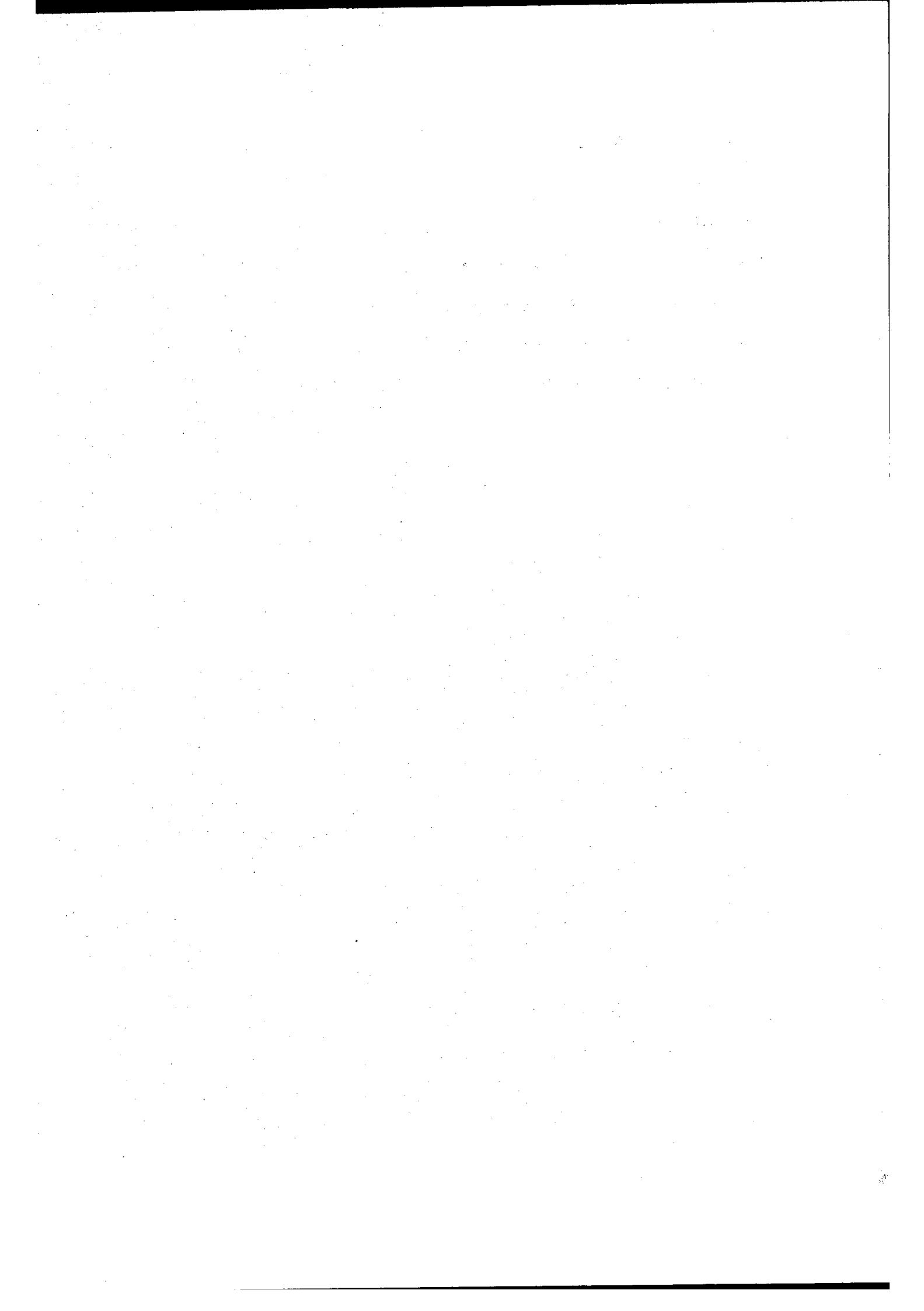
(2) Woes, op. cit. p. 49.

(3) Tebt. 790.

(4) Rostovizeff, op. cit. p. 903.

ومما يجدر بالملاحظة أن روستوفتزهف^(١) قد تراجع فى ملحقات كتابه عن رأيه الذى أبداه فى المتن عن حق الإيواء قائلاً أنه بالغ فى الحديث عن ذلك. وعندنا أنه فى ضوء ما تطالعنا به الوثائق لا نستطيع الإقلال من أهمية حق الإيواء الذى كانت المعابد تتمتع به فى تشجيع الأفراد والجماعات على اللجوء إليها. بل لعله ليس من المبالغة القول بأن وجود هذا الحق فى العصر البطلمى كان السبب الرئيسى فى وجود حالات الانا خوريسيس ذات الطابع الجماعى وهى التى خلت تقريباً من الإشارة إليها وثائق العصر الرومانى. ولعل ذلك لم يكن من باب الصدفة وإنما كان مرده إلى أنه فى هذا العصر لم تتمتع المعابد بحق الإيواء إلا فى أضيق الحدود، هذا إذا تمتعت به على الإطلاق.

(1) Rostovtzeff, op. cit. p. 1549 n. 180.



الفصل الثانى

مظاهر الاناخورييسيس فى عصر

الرومان

الفصل الثانى

مظاهر الاناخورييسيس فى عصر الرومان

يتناول هذا الفصل دراسة ظاهرة هروب الأفراد من مواطنهم الشرعية تهربا. كان فى أكثر الأحوال من التزامات الدولة وذلك فى خلال العصر الرومانى وأوائل العصر البيزنطى فى مصر وفقا لما تتكشف عنه وثائق تلك الفترة الزمنية. وتتوزع تلك الوثائق ما بين المكاتبات ذات الطابع الرسمى التى كانت تصدر من رجال الإدارة بمختلف درجاتهم، والمكاتبات ذات الطابع الخاص مثل رسائل الإبلاغ عن الهاربين والالتماسات المقدمة من الأهالى لرجال الإدارة، والخطابات الشخصية المتبادلة بين الأفراد بعضهم بعضا.

وسنقوم بعرض الوثائق التى أشارت إلى هروب الأفراد حسب ترتيبها الزمنى. فتأتى على التوالى وثائق القرن الأول الميلادى ^(١) فوثائق القرن الثانى ثم وثائق القرن الثالث وأخيرا وثائق النصف الأول من القرن الرابع. ^(٢)

أولا : وثائق القرن الأول :

ومما يجدر بالملاحظة أن هذه الوثائق تشير بدرجات متفاوتة إلى وقوع حالات الهرب، ولكن هذه الظاهرة ظلت علامة بارزة فى حياة مصر فى تلك الآونة. والوثيقة الأولى التى نعرفها (القرن الأول الميلادى) عبارة عن رسالة ^(٣) كتبها رئيس المزارعين . ^(٤) فى إحدى القرى إلى الكاتب الملكى يقول فيها " إلى أبيلاس Apellas الكاتب الملكى بمديرتى أبولونوبوليس Apollonopolis وإليثيوبوليس Eileithyopolis من بسينخيوس Psenchios ابن ... الذى عين فى العام الماضى رئيسا للمزارعين فى قرية " Tebe فى الشمال . أكتب إليك بشأن الزراعة نفسها، راجيا أن تسمحوا بأن يكون

بالنسبة للسنوات الأولى للعصر الرومانى فى مصر خلال القرن الأول ق.م فإننا نفتقر إلى الوثائق التى تشير إلى هروب الأفراد ولكن هذا لا يدل على انقطاع هذه الظاهرة خلال تلك الفترة.

نتوقف فى دراستنا لهذه الظاهرة عند منتصف القرن الرابع ذلك أن هناك فجوة كبيرة فى تمتد وثائقنا إلى أواخر القرن الخامس الميلادى.

(3) P. Oxy. Hel. 13.

(4)

هناك إشارات قليلة إلى هذه الوظيفة فى الوثائق ومعلوماتنا عنها قليلة انظر : Oenel. op. cit. p. 133. : p. Oxy. 477.

معى شركاء فى زراعة أرض القرية السالفة الذكر حيث أن مزارعى العام الماضى قد هربوا. وأنا الآن بمفردى، وذلك حتى أتمكن من دفع ضرائب الدولة إلى الخزنة العامة، وحتى لا يلحق بدخل الدولة أى عجز وسوف أوافيك بالمزيد

ويبدو أن مسألة الزراعة فى قرية تيبى كانت موضع مراسلات بين رئيس المزارعين فى تلك القرية والكاتب الملكى، ذلك أن صاحب الرسالة يقول فيها أكتب إليك عن الزراعة نفسها، ويطلب من الكاتب الملكى أن يضع تحت إمرته مزارعين آخرين : لأن مزارعى العام الماضى قد هربوا لكنه لم يشر فى رسالته سواء إلى عدد هؤلاء الهاربين أو الأسباب التى دفعتهم للهروب. بيد أنه يبرز أمر بالغ الأهمية للطرفين وهو أن استمرار هذا الوضع قد لا يمكنه من زراعة الأرض ودفع مستحقات الدولة مما قد يلحق الضرر بالخزنة العامة. ويظن ناشر البردية أن الأمر يدور حول عملية البذر. ولكننا لا نتصور أن عملية البذر وحدها هى التى كانت تحتاج إلى وفرة الأيدي العاملة.

وتطالعنا بقايا بردية (١) ترجع إلى العام الأول للميلاد بأن أحد الضامنين يتعهد بإحضار أحد الهاربين الذى احتفى بمعيد. برغم أن الوثيقة كانت تحتوى على اثنى عشر سطرا فإن المتبقى منها سطران فقط ذكر فيهما اسم الضامن والتعهد الذى أخذه على نفسه دون أن توافينا الوثيقة بالمزيد من التفاصيل. وقد كان هذا الضامن فى موقف لا يحسد عليه إذ أنه فى حالة فشله فى إحضار هذا الشخص الذى سبق له أن ضمنه كان عليه الوفاء بكافة الالتزامات التى هرب دونها هذا الرجل. ولعل أنه فى حالة عجزه عن ذلك كان هو نفسه يهرب بدوره.

وتتضمن وثيقتان ترجعان إلى عام ١٩ - ٢٠ ميلادية رسالتين للإبلاغ عن هاربين فى الرسالة الأولى يقول صاحبها ثونيس Thoonis ابن أمونيوس Ammonios (ولا نعرف المرسل إليه نظرا لضياح السطرين الأولين من البردية) أن أخويه أمونيوس وثيون Theon المسجلين فى نفس البلدة (أوكسيرينخوس) قد هربا إلى جهة غير معلومة وأنهما لم يتركا وراءهما ممتلكات لذا فإنه يبعث بهذه الرسالة كي يتم إدراج اسميهما فى قائمة الهاربين الذين لم يتركوا وراءهم ممتلكات . ويختتم ثونيس رسالته بقسم باسم الإمبراطور بأن البيانات التى أدلى بها فى هذا الرسالة صحيحة. والرسالة الثانية (٢) بعث بها هذا

(1) P. Oxy. 785.

(2) P. Oxy. 253.

الشخص نفسه إلى كاتب المركز وكتاب القرية يقول فيها أن أخاه أمونيوس الذى يعمل ناسجا هرب إلى جهة غير معلومة ولم يترك وراءه ممتلكات وأنه يبعث بهذه الرسالة حتى يتم ادراج اسم أخيه ضمن الهاربين الذين لم يتركوا وراءهم ممتلكات (١). وبرغم ضياع السطور الأخيرة من الرسالة فإنه ليس من الصعب أن نخمن أنها أيضا مثل سابقتها تحمل قسما باسم الإمبراطور بصحة البيانات الواردة فى الرسالة. ويجب أن نتساءل عن السبب الذى دعا هذا الشخص إلى إبلاغ السلطات مرتين عن هرب أخيه. فهل حدث أن هذا الإبلاغ تم عامين متتاليين خاصة وأن الناشر يرجح أن الوثيقة الأولى ترجع إلى عام ١٩ بينما يتراوح تاريخ الوثيقة الثانية بين هذا العام والعام الذى يليه؟ وهل معنى ذلك أن نتصور أن الإبلاغ كان يتم سنويا. أم أن رسالة الوثيقة الأولى وجهت إلى موظف أو موظفين آخرين غير اللذين ذكرا فى الوثيقة الثانية؟ ولماذا إذن ذكرت الوثيقة الثانية أحد الأخوين دون الآخر؟ أم يمكن أن يكون أحد الأخوين قد عاد وظل الآخر هاربا؟ كل هذه تساؤلات تطرح نفسها لكن الأدلة التى لدينا لا تسعفنا بالرد عليها.

والوثيقة التالية (٢) من أوكسيريخوس أيضا ترجع إلى العام نفسه (١٩-٢٠) وهى عبارة عن رسالة جاء فيها " إلى ثيون Theon ويوتيكيديس Eutychides كاتب المركز وكاتب القرية فى أوكسيريخوس من سويريس Soeris ابنة اسكليبياديس Asklepiades الوصى عليها زويلوس Zoilos ابن زويلوس Zoilos أن ابنى المدعو أبولونيوس Apollonios ابن ثيون Theon والمسجل فى حى أونوفريس Onnophris رجل معدم قد هرب إلى جهة غير معلومة منذ فترة. وأرجو إدراج اسمه فى قائمة الهاربين وذلك اعتبارا من العام ... من حكم تيبيريوس قيصر (٣). وهذ الرسالة شأنها شأن الرسالتين السابقتين من حيث قيام أقرباء من الدرجة الأولى بالإبلاغ عن الهارب وذكر اسمه والمكان المسجل فيه والإشارة إلى أنه هرب دون أن يترك وراءه ممتلكات. ولكن هذه الرسالة لم

يرجح موريس أن أمونيوس هذا هو نفسه المذكور فى وثيقة P. Oxy. 134. من عام ٤٤ وأنه عاد (1) مرة أخرى إلى أوكسيريخوس واشترى "نولا" مما يدل على أنه أصبح متيسرا وأنه استطاع أن يكسب بعض المال خلال فترة غيابه فى مكان ما انظر :

Morris, The economy of Oxyrhynchus in the first century. BASP. 15. 1978. pp. 268-9.

(2) P. Mich. 580.

الفراغ الموجود هنا يشير إلى السنة السادسة من حكم الإمبراطور تيبيريوس من خلال أسماء

(3) P. Oxy. 252

الموظفين اللذان ذكرا فى بداية الوثيقة كما أشارت إلى ذلك وثيقة :

تتضمن قسما بصحة البيانات الوارد فيها على نحو ما ورد في الرسالتين السابقتين. ومما يجدر بالملاحظة أن السيدة أشارت في رسالتها إلى أن ابنها هرب منذ مدة (١) دون الإشارة إلى طول هذه الفترة. فهل يعنى ذلك أن الإدارة كانت تعطى للأقارب مهلة من الوقت للإبلاغ عن هرب نويهم ؟

وفى قائمة (٢) ضرائب من قرية فيلادلفيا من عام ٢١ كتبت أمام اسم أحد الأشخاص كلمة apokechoreke . وقد رجح ناشر الوثيقة أن هذا الشخص قد هرب حتى لا يدفع الضرائب المطلوبة منه .. ولكن مارتين (٣) يختلف مع الناشر قائلا " إننى أشك فى أن الكلمة المكتوبة أمام اسم أحد الأشخاص فى سجل ضرائب قرية فيلادلفيا لعام ٢١ م. يمكن أن تفسر كما يرى الناشر بأنها تعنى هروب هذا الشخص لأن هذا لا يتفق مع الاصطلاح الفنى المعمول به فى مثل هذه الحالة وهو anachoresis ولا يوجد لدينا سبب يحملنا على الاعتقاد بأن الإدارة قد تراجعت عن استعمال هذا الاصطلاح الذى استعمل لمدة ثلاثة قرون فى لغة الإدارة . وربما يشير هذا إلى حالة أخرى غير الهرب من الضرائب كالغياب الرسمى مثلا " . إلا أن براونيرت (٤) يوافق ناشر الوثيقة فيما ذهب إليه من حيث اعتبار هذه الحالة حالة هروب بسبب الضرائب ويقول بأننا لا ينبغي أن ننظر إلى استعمال المصطلحات فى الوثائق بتلك الدقة التى يتوقعها مارتين، وأن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ من كاتب الوثيقة فى استعمال الاصطلاح.

وفى الواقع أننا كنا قد خلصنا فى الفصل الأول إلى أن الاصطلاح كان يستخدم فى لغة الإدارة منذ أواخر القرن الثانى ق.م للتعبير عن حالات الهروب من التزامات الدولة (٥). إلا أن الوثائق قد أشارت فى حالات كثيرة إلى مثل هذا الهروب باستعمال أفعال أخرى (٦) كما أننا لا نستطيع قبول رأى مارتين الذى يقول بأنه من الجائز أن يكون هذا الفعل يعبر عن حالة غياب رسمى طالما أن الوثائق لم تقدم لنا حالة أخرى مشابهة. وتبعاً لذلك فإننا نميل إلى الأخذ برأى براى ناشر الوثيقة.

(1) P. Mich. 580. 11, 7-8

(2) P. Princeton. 9.

(3) Martin, op. cit. p. 148 n. 78.

(4) Braunert, op. cit. p. 275, 279.

(5)

انشر هذا البحث ص ١٣ :

انظر هذا البحث ص ٢٥ - ٢٧ كما يمكننا أن نلاحظ أن إحدى وثائق بردي زينون استعملت (6)

P. Cairo-Zenon. 59466.

هذا للإشارة الفعل إلى هرب شخص واحتمائه بمعبد :

وتوافينا وثيقة (١) يرجع تاريخها إلى عام ٤١ - ٥٤ برسالة إبلاغ عن حالة هرب. ولكن الذى يقوم بالإبلاغ هذه المرة صاحب البيت الذى كان يقيم فيه الهارب. وقد جاء فى هذه الرسالة " إلى أبولونيوس Apollonios وديديموس Didymos كاتب المركز وكاتب القرية من ميناندروس Menandros وهيراكس Herax نحيطكما علما بأن أورسينوفيس ابن منخيس الذى يعمل بصناعة البرونز والمسجل فى قوائم التعداد فى حارة مريى الأوز التى ورثناها عن والدتنا قد قر إلى مكان غير معلوم منذ فترة ولم يترك وراءه ممتلكات ونقسم بالإمبراطور تيبيريوس كلاوديوس قيصر أوغسطس جرما نيكوس بصحة هرب " أورسينوفيس " وبأنه لم يترك وراءه ممتلكات. وإذا ما تبين لنا فيما بعد أنه التحق بالجيش فإننا سوف نحيطكم علما بذلك، ونسال الآلهة الثواب إن كنا صادقين وأن تنزل بنا العقاب إذا كنا نقسم كذبا ولذلك ... " وصاحب البيت هنا قدما هذا البلاغ لانهما مسئولان عن المستأجرين من أجل أغراض التعداد (٢). وقد أشارت الرسالة إلى أن الالتحاق بالجيش كان يبيح للشخص التغيب عن موطنه دون أن يكون عرضة للمساطة من رجال الإدارة فى موطنه عن التزاماته مستقبلا، فإن ذلك كان لا يعفيه من التزاماته الماضيه. وأية ذلك أن إحدى وثائق (٣) القرن الأول (عام ٥٧) ذكرت بعض الذين التحقوا بالخدمة العسكرية باعتبارهم متهربين من سداد الضرائب. ومعنى ذلك بدهاء أنهم لم يدفعوا الضرائب المتأخرة عليهم عن الفترة التى سبقت التحاقهم بالجيش، تبعا لذلك يكونون مسئولين عن المتأخر عليهم. قد تضمنت وثيقة (٤) من عام ٤٤ رسالة إبلاغ أخرى عن أحد الهاربين ورد فيها " إلى ديديموس Didymos و ... كاتب المركز وكاتب القرية من " ثامونيون Thamounion ابنة أنوفريس Onnophris من أوكسيريتخوس والوصى عليها سارابيون Sarapion ابن سارابيون أحيطكم علما بأن ابنى ثوونيس Thoonis ابن " ديونيزيوس Dionysios الذى لم تكن له حرفة معينة والمسجل فى " تيمونوثيس Temonouthis " قد هرب منذ فترة ولذا فإبنتى أطلب إدراج اسمه فى قائمة الأشخاص الهاربين اعتبارا من هذا العام وهو العام الرابع من حكم الإمبراطور تيبيريوس كلاوديوس قيصر أوغسطس جرمانيكوس. وأنتى أقسم بالإمبراطور بأن البيانات التى أدليت بها

(1) P. Oxy. 2669.

(2) Hombert & Preaux. op. cit. p. 57.

(3) P. Ryl. 595.

(4) P. Oxy. 251.

صحيحة وبأن ثوونيس ليست لديه ممتلكات. وأسأل الآلهة أن تجزينى إذا كنت أقسم صدقا، وأن تعاقبنى إذا كنت كاذبة. وداعا - (التوقيع) - الوصى عليها كاتب الرسالة. السنة الرابعة من حكم تيبيريوس ١٢ طوبه - ثم أعقب ذلك وصف السيدة وذكر عمرها.

وهذا الإبلاغ شبيه بالحالات السابقة من حيث توجيه الإبلاغ إلى كاتب المركز وكاتب القرية، ويتضمن ذكر المكان المسجل فيه الهارب والإقرار بأنه لم يترك وراءه ممتلكات ثم القسم بصحة البيانات التى تتضمنها الرسالة.

وفى بردية (١)، يرجع ناشرها انها تنتمى إلى أوائل القرن الأول بينما يرى باحثان (٢) آخران أنها تعود إلى منتصف هذا القرن، قائمة تضم أسماء ١٢٥ شخصا تركوا مواطنهم الشرعية وذهبوا إلى قرية فيلادلفيا، فقامت سلطات هذه القرية بتسجيلهم فى قائمة الغرياء. وقد أشارت القائمة إلى القرى التى كان ينتمى إليها هؤلاء الغرياء ما عدا ثلاثة منهم وصفوا فقط بأنهم غرياء . ويبدو أنه لسبب ما لم يتيسر معرفة القرى التى ينتمى إليها هؤلاء الثلاثة فاكتفى كاتب الوثيقة بكتابة هذه الصفة أمام أسمائهم (٣). وباستثناء قرية واحدة من تلك القرى التى ورد ذكرها فى الوثيقة وهى قرية سوبثيس Sobthis التى تقع فى مديرية هيراكليوبوليس وقرية " كركى " Kerke التى لا نعرف مكانها على وجه التحديد فإن كل القرى المذكورة تقع فى مديرية أرسينوى. ومن الجدير بالذكر أن خمسا من تلك القرى وهى قرى نستوابويكيون Nesto Epoikion وتانىس وباخيلاس وأندريانتون وهفايستياس Hephaistias كانت تقع فى نفس القسم الذى تنتمى إليه قرية فيلادلفيا وهو قسم هيراكليديس Herakleides.

ونلاحظ أن الذين كانوا ينتمون إلى قرية نستوابويكيون هم أكثر هؤلاء الغرياء عددا حيث يصل عددهم إلى ٥٦ شخصا بينهم أهل قرية سوبثيس وعددهم ٢٩ شخصا وكذلك فإن القائمة ذكرت مهنة الأفراد فى ٢٨ حالة فمنهم الفخرانى والمشتغل بقطع الأحجار وسائق الحمير وعازف الموسيقى والمشتغل بصناعة البرونز والمحنط وتاجر الخضروات

(1) P. Cornell. 22.

(2) Oates, op. cit.p. 94. : Braunert, BW.p. 156-8.

(3) لعل أن السبب فى عدم معرفة أسماء القرى التى كان ينتمى إليها هؤلاء الغرياء الثلاثة هو رفضهم الإفصاح عن أسماء القرى التى كانوا ينتمون إليها.

والصباغ وحارس المياه وصانع السلال وصانع السواقى والإسكافى وصانع الطوب والجزار ورجل الشرطة والكاهن والراعى والنجار والتاجر وبائع الحبوب، كما أنها أشارت أيضا إلى أحد الأفراد بأنه كسيح (١) وإلى آخر بأنه أعمى (٢) كما أنها ذكرت أحد الصبية (٣).

ويبدو أن رجال الإدارة قد قاموا بإعداد هذه القائمة لتسهيل مهمة جباة الضرائب المتأخرة الذين كانوا يحضرون من القرى الأصلية لتتبع مواطنيهم المتهربين والذين يقيمون فى قرى أخرى (٤). ويتبين من الوثيقة التالية أن مهمة هؤلاء الجباة لم تكن يسيرة بدليل حاجتهم إلى مساعدة السلطات المحلية فى القرى التى كانوا يقصدونها. هذه الوثيقة (٥) التى ترجع إلى عام ٤٥ ميلادية عبارة عن خطاب أرسله استراتيجوس فى مديرية أرسينوى إلى زميله فى مديرية هيراكليوبوليس يقول له فيها " من ديونيز ودوروس Diony-sodoros إلى صديقه العزيز أيوللاس lollas الف تحية. لقد جاء إلى نيمساس Nemesas جابى ضريبة الرأس فى قرية فيلادلفيا ومعه تقرير مفاده أن بعض المسجلين فى قرية فيلادلفيا متواجدون الآن فى بعض القرى التى تقع فى مديريتكم وأنهم لم يدفعوا الضرائب المستحقة عليهم. ولذلك فإننى أرجو أن ترسل مع بعض الحراس حتى يتمكن من جمع الضرائب المستحقة ليتسنى تقديمها إلى الخزانة " ويرى " هن " Henne الذى قام بنشر هذه الوثيقة والتعليق عليها أن هؤلاء الأشخاص قد فروا من فيلادلفيا تهربا من دفع ضريبة الرأس المستحقة عليهم وقد تبعه فى هذا رأى كل من فيلكن ومارتين وروستوفتزف (٦). بيد أن باحثين آخرين يخالفان هذا رأى، ذلك أن لويس (٧) يرى أنه ليس من الضروري أن هؤلاء الأفراد كانوا هاربين من فيلادلفيا فربما كان الغرض من تواجدهم فى تلك القرى

(1) P. Cornell. 22 col. 13.

(2) P. Cornell. 22 col. 37.

(3) P. Cornell. 22 col. 83.

(4) P. Tebt. 391.

(5) P. Graux. I. Published by Henne. B.I.F.A.O. 21. 1923. pp. 189 ff.

(6) Wilcken. Archive fur Papyri. 8. 1927. p. 311. : Martin. op. cit. p. 147-9. : Rostovtzeff. Social and Economic History of the Roman Empire. p. 581.

ترجم روستوفتزف عبارة إلى The collector of the polltax complain مما يدل على أنه قد فهم من هذا النص أن هذه الحالة كانت موضع شكوى جابى الضريبة.

(7) Lewis. J.E.A. XXIII. 1937. p. 65-6.

العمل فيها لبعض الوقت، كما أن طلب وجود حراس لمصاحبة هذا الجابى لا يدل على أن فى الأمر ظروفًا غير عادية. ويستشهد بوثيقة P. Tebt. 391 حيث يقوم جباة الضريبة بتقسيم أنفسهم إلى قسمين فيذهب بعضهم لجباية الضريبة المستحقة على الأشخاص الذين يقيمون خارج مواطنهم مصطحبين معهم بعض الحراس.

أما براونيرت ^(١) فإنه يقول " إن جابى الضريبة هنا يعرف أماكن إقامة الأشخاص المستحقة عليهم الضريبة، وربما أن الأمر لا يعدو كون جباية الضريبة فى مثل هذه الحالة أصعب قليلاً منه فى الظروف العادية لتواجد هؤلاء الأشخاص فى أماكن ليست فيها لهذا الجابى سلطة ولذا فإنه طلب المساعدة. وهذه لا تعد حالة هروب لأن هؤلاء الناس يقيمون فى تلك القرى " .

ونحن نؤيد ناشر الوثيقة فيما ذهب إليه من حيث اعتبار ما ورد فى هذه الوثيقة حالة تهرب من الضرائب وذلك لعدة أسباب، ذلك أن لجوء جابى ضريبة الرأس إلى الاستراتيجوس شاكياً من هذا الوضع يدل على أن تواجد هؤلاء الأشخاص خارج فيلادلفيا لم يكن مشروعاً ولا معترفاً به من قبل سلطات فيلادلفيا . وأما ما عن قول لويس بأن هؤلاء ربما يكونون قد ذهبوا إلى تلك القرى للعمل فيها لبعض الوقت، فإننا نلاحظ أن هذا الباحث قد أشار فى موضع آخر ^(٢) إلى أنه كان يتعين على أولئك الذين تتطلب طبيعة عملهم التنقل من مكان إلى آخر والعمل فى غير قراهم الأصلية لبعض الوقت الحصول على تصريح بذلك من جابى الضريبة فى قراهم الأصلية ^(٣) . ولا نعتقد أنه فى الحالة التى نحن بصددنا كان هؤلاء الأشخاص قد حصلوا على مثل هذا التصريح من الجابى وإلا لما اضطر إلى اللجوء إلى الاستراتيجوس. والإشارة إلى أن هؤلاء لم يسددوا ضريبة الرأس المستحقة عليهم تدل على أن ذهابهم إلى القرى الأخرى كان الغرض منه التهرب من دفع الضرائب أما عن قول براونيرت بأن جابى الضريبة كان يعرف أماكن إقامة هؤلاء الأشخاص فإن ذلك لا يدل على أن تواجدهم فى تلك الأماكن كان بناءً على موافقته فلربما

(1) Braunert, JJP. IX-X. 1955-1956.PP. 278-9.

(2) Lewis, Life in Egypt under the Roman rule. pp. 171-2.

(3) WO. 1157.

هذه الشقافة عبارة عن تصريح حصلت عليه بعض بنات الهوى من جابى الضريبة فى قريتهن للذهاب إلى مكان آخر لبعض الوقت بسبب العمل .

يكون قد عرف بأماكن وجودهم عن طريق التقصى وإرسال العيون إلى تلك الأماكن وكذلك يصعب علينا قبول عبارة براونيرت التي يقول فيها أن هؤلاء الأشخاص كانوا " يقيمون " في تلك القرى الأخرى. فليس هناك في الوثيقة ما يدل على أن هؤلاء الأشخاص كانوا مستقرين في تلك القرى بل ربما أنهم كانوا ينتقلون من مكان إلى آخر. وعلى حد قول " بل " (١) في تعليقه على هذه الوثيقة أن الجباية التي تتم تحت تهديد السلاح تشير بجلاء إلى أنها حالة تهرب.

والوثيقة الثانية (٢) من هذه المجموعة نفسها ترجع إلى الفترة بين عامي ٥٥-٥٩ وتتضمن شكوى تقدم بها ستة من جباة ضريبة الرأس في ست قرى من بينها فيلادلفيا إلى الوالى يقولون فيها " إلى تيبيريوس كلاوديوس باليلوس Ti. Claudius Balbilus من نيميسيون Nemesion وخايريديموس Chaeremus وسامباس Sambas وبانيفريميوس Panephremios وإسخوريون Ischorion وبطلميوس Ptolemaios جبابة ضريبة الرأس في قرية فيلادلفيا وبأكخيلاس ونستوس Nestos وسوكنوبا يونيسوس Socnopaïou Nesos وفيلوباتور Philopator وهيرانيوس الكائنة في قسم هيراكليديس بمديرية أرسينوى. وبعد فإن هذه القرى لم تعد كسابق العهد بها فقد تضاعف عدد السكان فيها بسبب هرب البعض لفرهم بينما مات البعض الآخر دون أن يتركوا أقارب.

ولذا فإننا نخشى أن يدفعنا هذا الموقف إلى التخلي عن جباية الضريبة نظرا للنقص الواضح في عدد دافعي الضرائب. ومن ثم فإننا نرجوكم أيها المنقذ والراعى للجميع أن يحظى هذا الأمر باهتمامك، وأن تكتب إلى الاستراتيجوس اسينيانوس Asinianus في مديريتنا حتى لا يضايقنا، وأن ينتظر حتى تحضر بنفسك وتتحقق من هذا الأمر، ونحظى بعطفك - وداعا.

وهذه الشكوى المقدمة من ستة من جباة ضريبة الرأس في قرى مديرية أرسينوى تمدنا بدليل واضح على ما آلت إليه حال هذه القرى في تلك الفترة. والجباة يرجعون النقص في عدد السكان إلى هروب الكثيرين بسبب فقرهم وتبعاً لذلك عجزهم عن سداد ما

(1) Bell. The economic crisis in Egypt under Nero. JRS. 28. 1938.p.6.

(2) P. Graux ..2.

عليهم من مستحقات للدولة (١) وإلى موت الآخرين دون أن يكون لهم أقارب . وفى تقديرنا أن هذه العبارة الأخيرة تنطبق على حالتى الهرب والوفاة وليس على الحالة الأخيرة وحدها كما قد يفهم من السياق. ذلك أنه طبقاً لمبدأ المسئولية الجماعية الذى أخذت به الإدارة الرومانية فى مصر (٢)، كان الأقارب يعتبرون مسئولين عن تسديد مستحقات نوبهم فى حالة الهرب والوفاة. ومن الواضح أن مقدمى هذه الشكوى كانوا يتعرضون لضغط شديد من جانب الاستراتيجوس الذى يبدو أنه لم يعبأ بمعاناة هؤلاء الجباة، وأن شأنه كان شأن رجال الإدارة جميعاً فى ذلك العصر من حيث أنه كان حريصاً على الحصول على مستحقات الدولة كاملة بغض النظر عما كانت عليه الأوضاع فى الواقع. ومن ثم فإن هؤلاء الجباة كتبوا إلى الوالى يرجونه أن يحضر بنفسه لكى يتفقد الأحوال على الطبيعة ويلتمس لهم العذر، وكذلك أن يكتب إلى الاستراتيجوس حتى لا يضايقهم. ويشيرون فى شكواهم إلى أن استمرار الوضع الراهن قد يدفعهم إلى التخلّى عن جباية الضريبة. ومعنى ذلك دون شك أنهم سيضطرون إلى الفرار. وقد كان ذلك أمراً غير مستبعد إذ أن إحدى وثائق (٣) القرن الأول تشير إلى هرب ملتزمى جباية الضرائب.

ويبدو أنه كان لهذه الشكوى أثر فعال بدليل أن أحد مقدميها على الأقل وهو نيميسيون لم يهرب وقدم فى السنتين التاليتين قانمتين بأسماء الهاربين. وتتضمن القائمة الأولى (٤) وهى من عام ٥٦ أسماء ٤٤ هارباً من سكان قرية فيلادلفيا لم يدفعوا ضريبتى الرأس والجسور المستحقة عليهم عن العام السابق لتاريخ هذه القائمة كما أنهم لم يتركوا وراءهم ممتلكات .

أما القائمة الثانية (٥) فهى أكثر تفصيلاً من سابقتها ويرجع تاريخها إلى عام ٥٧، وتنقسم هذه القائمة إلى عدة فئات :

فهم روستوفتزف العبارة المذكورة فى الوثيقة على أنها تعنى أنه كانت على هؤلاء الهاربين متأخرات (1):
Rostovtzeff, op. cit. p. 582.

(2) Philo. De specialibus legibus. III. 159-36.

(3) P. Oxy. 44.

(4) P. Cornell. 24.

(5) P. Ryl. 595.

(١) من سطر ١١ حتى ٥٦ * الأشخاص الذين هربوا فى السنة الأولى دون أن يتركوا وراءهم ممتلكات.

وتضم أسماء ٤٣ شخصا .

(٢) من سطر ٥٧ - ١١٣ : أولئك الذين هربوا فى شهر بؤونه من السنة الأولى إلى أماكن غير معلومة.

وتشمل هذه الفئة ٥٥ اسما.

(٣) من سطر ١١٤ - ١٢٢ المتهربون فى العام ... شهر سيبياستوس (١) الذين لم

.....

وتحتوى هذه الفئة على سبعة أسماء.

وفى سطر ١٢٣ من القائمة يذكر العدد الإجمالى وهو ١٠٥، ثم يلى ذلك وحتى نهاية الوثيقة حسابات مختلفة. وفى الأسطر من ١٢٥ - ١٣١ ذكرت المتأخرات المستحقة على أربعة أفراد كانوا قد توفوا فى شهر بابيه عام ٥٥ ولم يسددوا نصف الضريبة المستحقة عليهم. وتشير الأسطر من ١٣٣ - ١٨٥ إلى أسماء ٤٧ شخصا عابوا بعد هروبهم وقاموا بتسديد الضرائب المستحقة عليهم، غير أن نيمسيون كتب أمام أسمائهم أنهم لم يدفعوا الضريبة (٢) ويوجد على ظهر الوثيقة بخط مختلف تسعة أعمدة تشتمل قوائم بأسماء أشخاص ولكن الكتابة غير واضحة والعمود الأول فقط هو الذى تيسر قراءته ويشير إلى المتأخرات المستحقة على بعض الأشخاص ويبدو من كثرة الشطب والتغيير على ظهر الوثيقة أنها مسودة وليست صورة أخيرة للقائمة.

ويمكن أن نلاحظ أن أسماء الـ ٤٤ هاربا التى وردت فى P. Cornell.24 قد ذكروا فى هذه الوثيقة مرة أخرى . فقد جاء ذكر ٣١ منهم فى الفئة الأولى (٣) ومعنى ذلك أنهم

أطلق على شهر توت اسم سيبياستوس تكريما للإمبراطور أغسطس الذى ولد فى هذا الشهر وهو (١) يقابل شهر أغسطس تقريبا فى التقويم الرومانى انظر :

Scott. Greek and Roman honorific monthes. Yale Classical Studies. vol. II. 1931. PP. 241-44.

حيث أن هذه القوائم تذهب بعد ذلك إلى الكاتب الملكى وفى هذه الحالة يقسم الكاتب الملكى (٢) بنفسه بالتأشير على هذا الإعفاء.

(3) P. Ryl. 595. 11.11-56.

كانوا لا يزالون هاربين بينما وردت الإشارة إلى ثلاثة منهم في أماكن أخرى (١) ويعتقد الناشر أنهم عادوا وسددوا جزءاً من المتأخرات. أما العشرة الباقون فقد ورد ذكرهم عند حساب التسويات في نهاية القائمة بأنهم عادوا إلى موطنهم وسددوا الضرائب المتأخرة عليهم كاملة. (٢)

ويؤكد أوتس (٣) أن هذه الوثائق تنتمي إلى نيميسيون جابى ضريبة الرأس في فيلادلفيا عند منتصف القرن الأول الميلادى، وأنها تشير جميعها إلى الحالة التى كانت تمر بها البلاد فى الفترة من أواخر عهد الإمبراطور كلاوديوس وعهد الإمبراطور نيرون (٤). ويرى هذا الباحث أن الجزء الأول من وثيقة P. Ryl. 595. هو نسخة معدلة من قائمة P. Cornell.24 وأن هذه الوثيقة (P. Cornell.24) مؤرخة بشهر أبيب من العام الثانى من حكم نيرون (أى الفترة من ٢٥ يونيه إلى ٢٤ يوليه عام ٥٦) وبها أسماء ٤٤ شخصا هربوا دون دفع الضرائب المستحقة عليهم فى العام الأول من حكم نيرون الذى ينتهى فى ٢٨ أغسطس عام ٥٥، وأن وثيقة P. Ryl. 595. ترجع إلى العام الرابع (٥) من حكم هذا الإمبراطور (شهر سيباستوس - أى الفترة ما بين ٢٨ أكتوبر - ٢٦ نوفمبر عام

(1) P. Ryl. 595. 11.11-113.

(2) P. Ryl. 595. 11.114-22.

(3) Oates. Fugitives from Philadelphia. American Studies in Papyrology. vol .1. Essys in the honour of C.B.Wells. New Haven. 1966 .p. 87.

(4) Bell. The Economic Crisis in Egypt under Nero. JRSS. 28. 1938 .PP. 1 ff.

طبقاً للطريقة المتبعة فى تاريخ الوثائق فى مصر فى هذا العصر. فقد كانت السنة الأولى للإمبراطور (5) تبدأ منذ ارتقائه العرش حتى اليوم الأول من شهر توت وهو أول شهور السنة فى التقويم المصرى. وبناء على هذا يمكن تفسير الأمر كما يلى :

العام الأول : ينتهى فى شهر توت = أغسطس عام ٥٥.

العام الثانى : يبدأ من أول شهر توت = أغسطس عام ٥٥.

وينتهى فى آخر مسرى = يوليه عام ٥٥.

العام الثالث : يبدأ من شهر توت = أغسطس عام ٥٦.

وينتهى فى آخر مسرى = أغسطس عام ٥٦.

العام الرابع : يبدأ من شهر توت = أغسطس عام ٥٦.

وبما أن تاريخ الوثيقة هو شهر نيسوس سيباستوس (هاتور) أكتوبر ٥٦ فإن تاريخها يرجع إلى الرابع.

٥٧) أى بعد عام وأربعة شهور من تاريخ الوثيقة السابقة، وأن هذه الوثيقة تحتوى على أسماء ٣٤ هاربا من الذين ذكروا فى الوثيقة الأولى. وهو يتساءل إذا كانت القائمة الجديدة قد ذكرت أشخاصا لم يدفعوا المتأخرات المستحقة عليهم من العام الأول (وهو الجزء الذى يعتقد أنه نسخة معدلة من P. Cornell.24) ثم ذكرت آخرين لم يدفعوا مستحقاتهم عن العام الرابع، فماذا عن العامين الثانى والثالث ولماذا لم تشر الوثيقة إلى متأخراتهم عن هذين العامين. وهل كانت هناك قوائم خاصة بهم عن هذين العامين. لكن الوثائق لم توافقنا بها ؟ ثم يختتم هذه التساؤلات قائلا بأنه لا مناص من الاعتقاد بأن قائمة P. Ryl. 595 هى قائمة بالمقترضات من السنة الأولى من حكم نيرون فقط.. (١)

غير أن لويس (٢) لا يوافق على رأى الذى توصل إليه أوتس بشأن وثيقة ويرجح أن الوثيقة P. Ryl. 595 تشير إلى المتأخرات حتى العام الرابع وليس العام الأول فقط كما يعتقد أوتس، وأن كاتب الوثيقة بعد أن كتب عبارة " السنة الأولى " فى سطر ١٩١ أراد أن يستبدل بها عبارة السنة الرابعة، إلا أنه نسى أن يشطب عبارة السنة الأولى. وعلى ذلك فإن المقصود فى هذه الوثيقة المتأخرات حتى السنة الرابعة. ويختتم لويس تعليقه على هذه الوثائق بقوله أنه لا سبيل إلى الشك فى أن هذه الوثائق تدور حول حالات فرار قام بها هؤلاء الأفراد للتهرب من سداد الضرائب المستحقة عليهم (٣) وفى ضوء معلوماتنا الراهنة نميل إلى ترجيح رأى لويس.

ويحدثنا أحد المصادر الأدبية التى ترجع إلى الفترة نفسها تقريبا عن حالات الهروب، ومصدرنا فى هذه المرة هو الكاتب اليهودى فيلون (٤)، الذى يحدثنا بأن الكثيرين كانوا يهربون بسبب عجزهم عن أداء الضريبة وخوفهم من بطش جباة الضرائب. وتبعاً لذلك فإن العديد من القرى أصبحت خاوية. والحقيقة أن ماكتبه فيلون يأتى مؤكدا لما ذكرته الوثائق ولاسيما شكوى جباة ضريبة الرأس (٥). ومن ثم فإنه لا سبيل إلى أن يساورنا الشك فى أن فيلون قد بالغ فى هذا الأمر.

(1) Oates. op. cit. p. 92.

(2) Lewis. BASP. 4. 1967. pp. 17-9.

(3) Lewis. op. cit. p. 19

(4) Philo. De specialibus legibus. III. 159 ff.

(5) P. Graux. 2.

قد ورد فى خطاب (١) من عام ٥٢ ما يلى " تعهد شخصى من بطلميوس الأصغر ابن اكوسيلالوس Akousilaos إلى كرونيون Kronion ابن أبيون Apion مسجل العقود فى تبتونس - تحية . حيث أنك قمت بتجهيز وثائق عملية البيع التى أجريتها لباوسيس Pausis ابن بيتيوريس Peteuris وهى الخاصة ببيع نصف منزل وفناء فى مدخل تبتونس، فإننى أعلن أن هذا العقار كان يخص فيما مضى كلا من ابنى تيسينيكسيس المدعويين بيتوسوخوس Petosouchos وأبولاس Apoulas . وبما أنك ياكرونيون قد أخذت على عاتقك مهمة تجهيز الوثائق من أجل اتخاذ الإجراءات الرسمية اللازمة، فإننى لكى لا يلحق بدخل الدولة أية خسارة سأقوم بدفع الثمن الذى تسلمته من باوسيس إلى الخزانة. هذا إلى أننى أعفيكما - كرونيون وباوسيس - من تحمل أية مسئولية قانونية مترتبة على هذا الإجراء حيث أن ابنى تيسينيكسيس قد هربا وكانا يمتلكان هذا الجزء مناصفة وعليهما فى الوقت نفسه ديون ثقيلة للدولة. (٢) وإذا ما تعرض لكما أحد أو قام بأية إجراءات رسمية ضدكما فيما يتعلق بهذا الأمر فإننى سأقوم شخصيا بإقامة الدعوى ضده على نفقتى الخاصة. وإننى أعلن أن هذا التعهد له الصلاحية الكاملة حيثما يقدم. السنة الثالثة عشرة من حكم الإمبراطور تيبيريوس كلاوديوس قيصر أو غسطس جرمانيكوس يوم ٢١ من شهر سيباستوس .

والأمر الذى يمكن استخلاصه من هذه الوثيقة هو أن ابنى تيسينيكسيس قد هربا لأنهما مدينان للدولة، وأن بطلميوس بن أكوسيلالوس قام ببيع عقارهما إلى شخص يدعى باوسيس، وأن كرونيون مسجل العقود فى القرية أمد بطلميوس بالوثائق اللازمة لاتمام عملية البيع، وأن بطلميوس تعهد بأن يسد لخزانة الدولة المبلغ الذى تسلمه من باوسيس وبأن يتحمل المسئولية كاملة عن عملية البيع، ولكننا لا نعرف من كان بطلميوس هذا، ويتساءل ناشر الوثيقة عن هذا الرجل وعما إذا كان موظفا حكوميا أم شخصا عاديا له مستحقات على هذين الشخصين، وتبعاً لذلك له مصلحة فى بيع هذه الممتلكات لاستخلاص حقوقه منها، أم كان مندوبا عن هذين الهاربين يقوم بالتصرف باسميهما . وإذا كان نص الوثيقة لا يسعفنا بتحديد ماهية بطلميوس فإن تعهده بتسليم ثمن البيع للخزانة العامة

(1) P. Mich. 354.

(2) P. Mich. 354.11.21- 4.

صاحبة الديون الثقيلة عند الهاريين ينفى كونه داتنا لهما، كما أن تعهده بتحمل المسؤولية القانونية عن عملية البيع يدل على أن هذه العملية كانت إجراء غير سليم، وينفى كونه موظفا مسئولا عن استيفاء حقوق الدولة ويؤكد ذلك أن الوثائق (١) لا تصفه إلا بأنه أحد السكان. والواقع أنه يصعب تفسير تصرفات بطلميوس إلا إذا كان صديقا حميما لابنى تيسينكسيس وكانا قد عهدا إليه شفافة أمام عدد من الشهود قبل هروبهما ببيع العقار ودفع الثمن للخزانة العامة إظهارا لحسن نيتهما بسداد جانب من استحقاقات الدولة فلا تشتد في تعقب أثرهما وبذلك يسهل عليهما الاختفاء وأغلب الظن أنه لو كان ثمن العقار كافيا للوفاء بكل ديونهما الثقيلة للدولة لباعا نصيبهما بنفسيهما، ولما كان هناك داع للهرب. ويبدو أنهما لم يفعلا ذلك قبل الهرب لعدم سنوح الفرصة لإتمام عملية البيع عندما لاحت لهما فرصة مناسبة للهرب.

ويشير يوتى Youtie (٢) الذى قام بدراسة هذه الوثيقة دراسة جيدة إلى أنه حينما تمكن بطلميوس من إيجاد مشتر لهذا العقار واجهته مشكلة العثور على الوثائق المطلوبة، فعاونه كرونيون بطريق غير رسمى بتقديم الوثائق الموجودة فى مكتبه معرضا نفسه للمساعدة لأن الإجراء الذى أقدم عليه بطلميس إجراء غير رسمى. ومن ثم فإن بطلميوس قام بكتابة هذا التعهد على نفسه حتى يؤمن كلا من كرونيون المسجل وبأوسيس المالك الجديد. وكذلك فإن يوتى يقترح قراءة جديدة لبعض أسطر هذه الوثيقة فهو يرى أن الأسطر من ٢١ - ٢٤ التى وردت فيها الإشارة إلى هروب هذين الشخصين يمكن قراءتها " حيث هرب ابنا تيسينكسيس إلى مكان غير معروف لأن عليهما ديونا ثقيلة للدولة (٣) ". والحقيقة أن هذه القراءة الجديدة التى يقدمها يوتى تبدو أكثر منطقية لأنها تتسق مع الصيغ الواردة فى الوثائق المعاتلة لهذه الحالة. (٤)

وتوافينا وثيقة (٥) يرجع تاريخها إلى عام ٥٧ - ٥٨ بقائمة أعدها جابى ضريبة

(1) P. Mich. 246.11.22 note. 259 introd.

(2) Youtie, Notes on the Papyri. TAPA. 98. 1967. pp. 509-12.

(3) يقول يوتى ! ن هذه الصيغة معروفة تماما لناشرى البردى فى تلك الفترة وهى لغة الانا خوريسيس.

(4) P. Ryl. 595. 11.57-8.; P. Oxy. 1438.; P. Stras. 210.

(3) P. Oslo. inv. 1026. published by H. de Kat Eliassen. Symbolae Osloenses. vol. Li. 1976. pp. 145-45.

الرأس فى قرية ابيون Ibion بالمبالغ التى لم يتم تحصيلها عن ضريبة الرأس والجسور فى هذه القرية فى شهر سيباستوس من السنة الرابعة لعهد الإمبراطور نيرون، وذلك بسبب هروب السكان إلى أماكن غير معلومة دون أن تكون لديهم ممتلكات.

ولعل آخر رسائل الإبلاغ عن الهاربين التى أمدتنا بها وثائق القرن الأول هى ما تتضمنه وثيقة ^(١) من عام ٦٣ - ٦٤ وقد جاء فيها ما يلى " إلى وأبولونيوس كاتب أوكسيرينخوس من ابيماخوس Epimachos ابن ابيماخوس Epimachos من أوكسيرينخوس، أحيطكم علماً بأن ابنى المدعو ايسخوريون Ischyron والمسجل فى حى الفرسان قد هرب إلى مكان غير معلوم. فى هذا العام وهو العاشر من حكم الإمبراطور نيرون كلاوديوس قيصر أوغسطس جرمانيكوس واننى أقسم بأن البيانات التى أدليت بها صحيحة وأن ايسخوريون ليس لديه ممتلكات ... لذا فإننى أطلب إدراج اسمه فى قائمة الهاربين عن العام العاشر (توقيع). "

ومن الجلى أن هذه الرسالة تماثل رسائل الإبلاغ التى سبق عرضها.

وتقدم لنا بردية ^(٢) يرجع تاريخها إلى عام ٧٢ قائمة بضريبة الحرف المستحقة على بعض صانعى الفخار، وقد ذكرت القائمة أن أحد هؤلاء قد هرب.

وتتضمن وثيقة ^(٣) يرجع تاريخها إلى عام ٨٤ رسالة من شخص يقيم فى الاسكندرية إلى صديق له فى مديرية أرسينوى. وقد ضاعت بعض السطور الأولى من الرسالة وما تبقى منها نصه كما يلى " ضريبة الرأس. فقد لحقتنى الخسارة على يد كاتب القرية السابق لأنه كذب على، ولكنك الآن سوف توافينى بالحقيقة، وذلك حتى تتسنى لى العودة إلى أرسينوى خاصة وأن الوقت قد حان للتدرب على تولى وظيفة السيتولوجوس إذا ضمنت الحماية أو إذا استطعت أن ترتب أمر حمايتى بأى شكل فإننى أرجو أن تكتب لى وأن تعطينى ضماناً مصحوباً بقسم تكتب فيه (إذا حضرت فلن يتعرض لك أحد بسوء) وإننى مستعد لأن أفقد أى شىء إلا صداقتك. وإذا ما تكشف لك شىء فأرجو أن تكتب إلى

(1) P. Gen. 222. published by wehrli, Museum Helveticum. vol. 35. 1978.pp. 245-8.

(2) ST. Pal. IV.70.

(3) P. Lond 897. republished by B. Olsson, Papyrusbrief aus der fruhesten Romerzeit.n.50.

حتى لا أبحر جنوبا فأننا أستطيع أن أرتب أمر بقائى فى الاسكندرية على الرغم من أننى لا أريد البقاء. ولذا فمن الضرورى أن ترسل إلى ردا عاجلا عن كل شيء لأننى لن أبحر إلى أرسينوى حتى يصلنى خطابك. وأرجو أن ترسل الخطاب على عنوان ثيون بائع الحلوى بجوار حمام خايريديموس Chairedemos والورشة فسوف يجد ساعى البريد هناك ديوس Dios ابن سيروس Syrus الذى سيسلمنى الخطاب أو أباس Abas ابن هيراكليس كذلك فإن هناك بعض الأمور الهامة ولكننى سوف أكتب إليك عنها بمشيئة الآلهة. ولكن ليس فى هذا الخطاب لأننى مدرك أنك مشغول بتلك الأشياء. ولكنى أتوسل إليك ألا تتخلى عنى ... ومرة أخرى فإننى لن أبحر جنوبا . وأرجو أن تكتب إلى فوراً لأننى على ثقة من أنك تهتم بى كثيرا وأنت سوف ترعانى كما لو كنت ابنك. وداعا وتحياتى إلى الصغير افروديوس Aphrodis وجميع أهل المنزل .

ومن الواضح أن كاتب هذه الرسالة قد ترك موطنه فى أرسينوى وذهب إلى الاسكندرية، وأنه كان شديد الرغبة فى العودة مرة أخرى، ولكنه كان يخشى ذلك مخافة أن يتعرض لمعاملة سيئة. وهو يشير إلى أن كاتب القرية السابق قد ضلله وألحق به الخسارة. ولذا فإنه كتب هذا الخطاب إلى هذا الشخص الذى لا نستطيع أن نتعرف على هويته بالتحديد طالبا منه أن يمدّه بالمعلومات الصحيحة وأن يكفل له الحماية إذا ما عاد إلى أرسينوى. وهو يكرر أكثر من مرة بأنه لن يبحر إلى أرسينوى ما لم يضمن حمايته . فما هى الأسباب التى جعلته يترك موطنه، ولماذا كان يفكر فى العودة مرة أخرى، ولماذا كان متخوفا من الذهاب إلى أرسينوى ؟

يرى بعض الدارسين (١) أن هذا الرجل قد ترك موطنه تهربا من التزامات كان ينبغي عليه أن يؤديها للدولة. والواقع أن السياق العام لهذه الرسالة يؤيد هذا الرأى. فعلى الرغم من ضياع السطور الأولى للرسالة فإن هناك كلمة قد بقيت منها وهى كلمة ويبدو أن الأمر هنا كان متعلقا بهذه الضريبة بشكل ما . فهل هرب كاتب هذا الخطاب دون أن يسدد هذه الضريبة ومن ثم فإنه كان يخشى العقاب إذا ما عاد ؟ إننا نستبعد ذلك فقد عرفنا من وثائق أخرى (٢) أنه كان فى وسع الهاربين العودة إلى موطنهم وتسديد الضرائب المتأخرة

(1) Thomas. J.E.A. 61. 19775 .p. 200. : Braunert. op. cit .p. 276.

(2) P. Ryl. 595.11.133-851. : p. Tebt. 353.

عليهم بونما خوف من العقاب. وأغلب الظن أن هذا الشخص أغرى على تولى جباية ضريبة الرأس، وأن كاتب القرية قد ضلله بأن قدم إليه بيانات خاطئة عن السكان المتواجدين في القرية وأن الواقع أثبت عدم صحة هذه البيانات. ومن ثم فقد اضطر الرجل إلى أن يدفع قيمة العجز الناتج من ماله الخاص مما ألحق به الخسارة، وحفزه على هجر وظيفته الإلزامية. ولكن إذا كان الأمر كذلك فلماذا كان هذا الشخص يفكر في العودة إلى موطنه مرة أخرى؟ وأغلب الظن أن شدة رغبته في العودة كانت ترجع إلى أمرين أولهما هو ترشيحه لتولى وظيفة سيتولوجوس وأن الوقت قد حان للتدريب على تولى هذه الوظيفة. والأمر الثانى هو خوفه من قيام الإدارة بمصادرة أملاكه ^(١) بسبب هروبه من وظيفة الزامية على نحو ما سنتبينه من فحوى محاكمة كالينيكوس ^(٢) ويدل على شدة رغبته في العودة أنه برغم استطاعته تدبير أمر بقاءه في الاسكندرية فإنه كان يرغب في العودة إلى ارسينوى إذا توفرت له الحماية.

وتشير إحدى الرسائل الشخصية ^(٣) التى بعث بها ابن إلى أبيه (القرن الأول) إلى حالات الهروب إذ يقول الابن لأبيه " ولتعلم يا أبتاه أن الكثيرين في القرية قد ماتوا في هذا العام، كما أن أغلب سكان قريتنا قد هربوا. " ومن سوء الحظ أن الوثيقة لم تشر إلى اسم هذه القرية أو اسم المديرية التابعة لها.

وقد جاء في الرسالة ^(٤) التى بعث بها استراتيجوس إلى الكاتب الملكى في مديريته عند أواخر القرن الأول ما يأتى " من بانيسكوس Paniscus استرتيجوس مديرية أوكسرينخوس إلى اسكليبياديس Asclepiades الكاتب الملكى في المديرية تحية. فى آخر مزاد لبيع التزام جباية الضريبة الذى أقمناه معا فى حضور باقى الموظفين المعنيين، ولم يكتف ملتزموا الضرائب التى عرضت فى المزاد برفض الاشتراك فى المزاد متذرعين بأنهم يعانون من الخسارة بل أنهم فيما يبدو عاقدو النية على الهرب، ولذا فإننى اعتقد بأنه من الأفضل الكتابة إلى الوالى فيما يتعلق بهذا الأمر، وكان قد سبق له أن أجاب على إحدى

(1) P. Wisc. 81.

(2)

أنظر ص ٢٠٤ - ص ٢٠٥ من هذا الكتاب

(3) St. Pal. XXII.

(4) P. Oxy. 44.

رسائل التي طلبت فيها مراجعة الشروط التي تم بناء عليها بيع التزام جباية الضرائب في الفترة السابقة، موصيا بضرورة تخفيف الأعباء التي تتضمنها هذه الشروط بقدر الإمكان حتى يمكن أن نتجنب هروب الملتزمين إذا ما أرغموا على الاشتراك في المزداد. وإننى أرسل إليك نسخة من رسالة الوالى لإحاطتك علما. وفى أثناء غيابك رفض الملتزمون الحاليون القيام بالتزام جباية الضريبة، كما أن أحدا آخر لم يتقدم لتحمل هذه المسئولية برغم عرض الضرائب فى المزداد أكثر من مرة. وقد تسلمت إقرارات من الملتزمين فيما يخص المزداد وكذلك مستحقات مكتب التسجيل ...

ومن الجلى أن هذه الرسالة تشير إلى إحجام ملتزمى الضرائب عن الاشتراك فى المزداد بل أن الاستراتيجوس يعتقد بأنهم ينوون الهرب إذا ما أجبروا على ذلك. ويبدو أن هذه لم تكن المرة الأولى التى يجد الاستراتيجوس فيها نفسها فى مثل هذا الموقف بدليل سابق كتابته إلى الوالى فى هذا الأمر. ويبدو أنه كانت هناك حالات هروب سابقة مما حدا بالوالى إلى طلب مراجعة الشروط التى تلتزم فى ظلها جباية الضرائب. ويفسر موريس Morris^(١) فى دراسته عن الأحوال الاقتصادية لأوكسرينخوس فى القرن الأول سبب إحجام هؤلاء الملتزمين عن الاشتراك فى المزداد بأن الإدارة الرومانية فرضت المزيد من الالتزامات على دافعى الضرائب تعود مما كان يدفع العديد منهم إلى الهروب ويجعل مهمة جباية الضريبة بالخسارة على من ينهض بها، وهو الأمر الذى نوهت به الوثيقة التى نحن بصددنا^(٢) ويجب ألا يغرب عن بالنا المصاعب التى كان يلاقيها بعض هؤلاء الملتزمين فى القيام بعملهم نظرا للنقص الشديد فى عدد سكان بعض القرى أو لتواجد بعض دافعى الضرائب فى أماكن أخرى غير مواطنهم كما مر بنا. ومن ثم فإن الملتزمين كانوا يجنون أنفسهم مسئولين عن تعويض النقص الذى يحدث فى مقدار الضريبة.

وتشير وثيقة^(٣) من عام ٩٩ إلى أن عدداً كبيراً من دافعى الضرائب فى قرية تبتونس كانوا فى أماكن أخرى غير تبتونس. والوثيقة عبارة عن عقد أبرم بين أربعة من جباة

(1) Morris. The Economy of Oxyrhynchus in the first century. BASP.15. 1978 .p. 265.

(2) P. Oxy. 44.

(3) P. Tebt. 391.

ضريبة الرأس فى تلك القرية جاء فيه ما يلى " نقر نحن الأربعة هيراكليس Heracles وأثينودوروس Athenodoros وهيرون Heron وزويلوس Zoilos جباة ضريبة الرأس فى قرية تبتونس بأتنا قمنا بمحض إرادتنا بتقسيم أنفسنا اعتبارا من اليوم الخامس عشر من شهر هاتور، وذلك من أجل جباية الضريبة الواجبة السداد فى شهر بابه من العام الثالث لعهد تراجان قيصر المؤله وحتى نهاية العام الحالى (الثالث) فقط من عهد الإمبراطور قيصر تيرفا تراجان أوغسطس جرمانيكوس. وطبقا لهذا التقسيم فإنه يكون على أثينودوروس وهيراكليس أن يتوليا جباية الضريبة من السكان المقيمين فى القرية بينما يقوم كل من هيرون وزويلوس بجباية الضريبة المستحقة على سكان القرية المقيمين فى قرى أخرى أو فى عواصم المديرية على أن يقوم هذان الأخيران بدفع مبلغ ١١٠٠ درخمه شهريا بينما يتحمل الأولان قيمة ما قد يحدث من عجز فى حصيلة الضرائب. وهما مسئولان أيضا عن دفع مرتب حامل السيف. وإذا ما أخل أحدنا بالشروط السابق ذكرها فإنه يدفع للجانب الآخر ٥٠٠ درخمه ومثلها للخزانة الإمبراطورية. وهذا الاتفاق له صلاحية العقد المسجل. وسيتم تحصيل الزيادة المقررة عن السنة الحالية (الثالثة) بواسطتهم أيضا من الأشخاص المستحقة عليهم."

وتسترعى النظر فى هذه الوثيقة عدة أمور أولها أن هناك عددا من سكان قرية تبتونس يقيمون فى أماكن أخرى لم تحددها الوثيقة، وأن هذا العدد ليس قليلا بدليل أن نصف عدد الجباة يقوم بالتحصيل منهم ويقدر جونسون (١) عدد المتغييبين عن تبتونس طبقا للمبلغ الذى ذكر فى العقد على أساس معدل الضريبة فى تلك الفترة بـ ٢٢٠ شخصا على الأقل. وثانيها أن تقسيم العمل بهذا الشكل الوارد فى العقد يدل على أن مهمة الاثنين اللذين يقومان بالتحصيل من الأماكن الأخرى أكثر مشقة بدليل أنهما أعفيا فى مقابل ذلك من دفع العجز المتوقع فى الجباية الذى يقوم بدفعه الجايبان المحليان إلى جانب تحملهما راتب حامل السيف الذى يصحبهما فى أثناء عملهما. ويعتقد لويس (٢) أن الإشارة هنا تعنى حامل السيف. الذى يصحب جابيى قرية تبتونس أما الجايبان المتجولان فإنهما كانا

(1) Johnson. Roman Egypt.p. 236.

(2) Lewis. J.E.A.XXIII. 1937 .P. 66.

يتخذان لنفسيهما حارسا أينما حلا وربما حملا في تجوالهما خطابا مثل الذى وافقتنا به وثيقة P.Graux.1. (١)

وفى نهاية وثائق القرن الأول تقدم وثيقتان مثليْن لتلك الأسئلة التى اعتاد الناس أن يتوجهوا بها إلى الآلهة للاستفهام عما كان يشغل بالهم من شواغل تمس حياتهم اليومية. وفى الوثيقة الأولى (٢) يقول الشخص " إلى سوكونوبكونيوس الإله العظيم، العظيم. أجبني هل سأبقى فى باكخيلاس ؟ وهل سأقابله ؟ أجبني عن هذا. والوثيقة الثانية (٣) تتضمن سؤالا موجها إلى الإلهين التؤمين ونصها " يا أيها الإلهين ديسكورى هل مقدر له الرحيل إلى المدينة ".

وفى أولى هاتين الوثيقتين يستتبع صاحبها الإله عما إذا كان مقدرا له البقاء فى قريته ومقابلة شخص ما، مما يوحى بخوفة من أن تضطره الظروف إلى مغادرة القرية وبخشيت من مقابلة شخص قد يكون أحد الموظفين أو أحد الدائنين. وفى الوثيقة الثانية يستفهم صاحبها عن شخص آخر يبدو أن له مصلحة فى بقاءه فى القرية ويطلب إلى الإلهين ديسكورى أن يخبراه عما إذا كان مقدرا لهذا الشخص الآخر الرحيل إلى المدينة. وهاتان الوثيقتان تشبهان عن قرب وثيقة (٤) أخرى ترجع إلى أواخر القرن الثالث يسأل فيها أحد الأشخاص الآلهة عما إذا كان مقدرا له أن يهرب وذلك ضمن مجموعة أسئلة أخرى.

ثانيا : وثائق القرن الثانى :

وتستمر وثائق القرن الثانى فى الإشارة إلى هروب الأفراد من مواطنهم، ومثل ذلك وثيقة بردية (٥) ترجع إلى عام ١٠٢ وحالتها مع الأسف سيئة للغاية فقد ضاع الجزء الأول منها وبقي الجزء الأخير ونصه غامض للغاية وهو كما يلي " نصف إردب من كل

(1)

انظر ص ٨٦ - ٨٧ من هذا الكتاب

(2) P. Fay. 137.

(3) P. Fay. 138.

(4) P. Oxy. 1477.

(5) P.S.I. 1043.

مستأجر من المزارعين من أجل حساب التكاليف عن كل اردب من القمح سندفعه. كما أننا سندفع أيضا إلى النومارخ عن كل اريدة $\frac{1}{16}$ من اردب القمح خلافا للإيجار المقرر على الشريط الساحلى. أما بالنسبة لهؤلاء المستأجرين الذين هربوا حتى يومنا هذا، فإن الالتزامات المقررة عليهم يتحملها المستأجرون باكوسيس Pacysis وجماعته. ولكننا مسئولون عن التزامات الهاربين بعد سريان هذا العقد. وسنقوم بدفع التكاليف التى تستجد نقدا أو عينا أما عن ... بالإضافة إلى الإيجار المقرر على الشريط الساحلى (وإن نكون بأية حال من الأحوال مسئولين عن أية التزامات مطلوبه منك أو من جماعتك عن عقد الإيجار الحالى) وإذا ما تمت الموافقة (فإنى أرجو أن يتضمن العقد الممنوح لنا هذه الشروط) - التوقيعات ووصف الشخصين اللذين وقعا العقد - التاريخ الرابع من شهر بؤونه .

وقد أثار هذا النص الغامض حيرة الدارسين، فيرى فيلكن (١) أنه عقد إيجار أرض. ويوافق جونسون (٢) على هذا الرأي مستطردا بأن هذا العقد يتضمن مسئولية المستأجرين عن التزامات الهاربين منهم. بينما يرى براونيرت (٣) أنه عقد إيجار من تلك العقود التى كانت النولة تفرضها على الأشخاص لزراعة أراضي الهاربين. أما لويس (٤) فيرى رأيا مخالفا لهؤلاء الباحثين فهو يعتقد أن هذا العقد عبارة عن عقد التزام جباية ضريبة، وأن بعض الأشخاص قد أخذوا على عاتقهم التزام جباية الضريبة النوعية على الأرض وهم يطلبون تأجيل دفع المطلوب منهم لأنهم تحملوا المسئولية فى وقت متأخر جدا من العام (٤ بؤونه) ويعلنون أنهم مسئولون فقط عن تسديد العجز الناتج عن هروب المستأجرين الذى يقع بعد تاريخ نهوضهم بهذه المسئولية. أما العجز الناتج عن حالات الهروب التى وقعت قبل اضطلاعهم بهذه المسئولية فيسأل عنها الملزمون السابقون.

والحقيقة أن الحالة السيئة التى عليها هذه البردية تجعل مهمة الدارسين صعبة للغاية مما يتعذر معه التحقق من نوعيتها والجزم برأى قاطع فيها. كما أن ضياع الجزء الأول وسوء حالة الجزء المتبقى يجعل من الصعب أن نتبين الطرف الآخر الذى أبرم العقد

(1) Wilcken. Archive fur Papyri. 9. 1930 .p. 82.

(2) Johnson. op. cit .p. 107.

(3) Braunert. op. cit. pp. 279. 285.

(4) Lewis. op. cit .p. 74.

معه. وعلى أية حال سواء أكانت هذه الوثيقة عبارة عن عقد إيجار أرض هرب مستأجروها أم عقد التزام جباية ضريبة فإن ما يعنينا فى هذه الوثيقة هو إشارتها إلى حالات هروب تمت فعلا وإحتمال حدوث المزيد من حالات الهروب فى الوقت الذى كان ينبغى فيه على الجميع تواجدهم فى مواطنهم لاقترب موعد إجراء التعداد . وهو الأمر الذى يشير إليه القرار (١) الذى أصدره الوالى فيبيوس ماكسيموس Vibius Maximus عام ١٠٤ ، وهو الذى نستشف منه أيضاً أن العديدين كانوا قد تركوا مواطنهم والأعمال الموكولة إليهم وهاجروا إلى جهات أخرى منها الإسكندرية. وسنعود فى الفصل الرابع إلى دراسة هذا القرار تفصيلا .

وتمدنا بردية (٢) ترجع إلى عام ١١٢ بقائمة بأسماء بعض مستأجرى أرض الدولة وتشير إلى بعضهم بأنه هارب.

ونستخلص من مجموعة قطع الاوستراكا (٣) التى عثر عليها فى منطقة مصر العليا وقوع حالات هروب فى تلك المنطقة واضطرار الإدارة إلى فرض ضريبة إضافية على السكان لتعويض النقص الناجم عن هروب بعض دافعى الضريبة. ذلك أن هذه الاوستراكا عبارة عن إيصالات دفع هذه الضريبة الإضافية ويرجع تاريخها إلى الفترة الواقعة ما بين عامى ١١٤ إلى ١٥٠ وتعد تلك الشقاقات المصدر الوحيد لمعلوماتنا عن ظاهرة الهروب فى تلك المنطقة. وقد قام لويس (٤) بدراسة هذه الوثائق والتعليق عليها.

وقد أشار الوالى ماركوس بترونيوس مامارتينوس Marcus Petronius Mamerti- nus فى أحد قراراته (٥) التى أصدرها أثناء انعقاد محكمته (٦) فى مدينة منف فى شتاء

(1) P. Lond. 904

انظر نص هذا القرار فى الفصل الرابع ص ١٨٠ - ١٨١.

(2) P. Flor. 379.

(3) WO . 101. 135. 556. 564. 579. 606. 585. 601. 601. 1290. 612. 614. 1583. 1437. 620
627. 630. 631. 635. 642. 651. : O. Stras. 194. : O. Tait. I.p. 69.

(4) Lewis. J.E.A. XXIII. 1937. PP. 63-75.

(5) P. Oslo. 79.

(6) كان الوالى يعقد محكمة ثلاث مرات فى العام فى ثلاثة مدن مختلفة حيث يقوم حلاها بمراجعة الحسابات الخاصة بالضرائب والاستماع إلى شكايات الأهالى وإصدار الأحكام بشأنها. وهذه المدن هى بيلوزيون وتمثل منطقة شرق الدلتا والإسكندرية وتمثل منطقة غرب الدلتا أما الثالثة فهى منف وتمثل منطقة الفيوم ومصر العليا والمديريات السبع انظر : Reinmuth. The Prefect of Egypt. p. 100.

عام ١٢٥. إلى أن بعض الأشخاص قد تركوا مواطنهم تحت ضغط الأعمال الإلزامية.

وفى خطاب (١) مرسل من أحد الاستراتيجوى عام ١٢٦ إلى أحد رجال الشرطة المحليين نجد إشارة إلى إقامة شخصين فى غير موطنهما ومساعدة رجل الشرطة عن السبب الذى يدعو هذين الشخصين إلى البقاء خارج موطنهما وتنويرها بأن مثل هذا الوضع يعد مخالفا للقانون.

ويتضمن وثيقة (٢) من عام ١٤٢ نص محاكمة أحد كتبه القرى أمام الوالى ونعلم من فحوى المحاكمة أن أحد الأشخاص هرب بسبب ترشيحه لشغل وظيفة إلزامية.

وتشير وثيقة (٣) من عام ١٥٤ إلى أن الإدارة قامت بتأجير بعض الأراضى التى "هرب أصحابها أخيرا" إلى أشخاص آخرين.

وفى هذا العام نفسه أيضا أصدر الوالى سمبرونيوس ليبراليس-Sempronius Lib-eralis قرارا (٤) بشأن الهاربين جاء فيه "لقد تناهى إلى علمنا أن بعض الأشخاص قد تركوا مواطنهم بسبب الاضطرابات، وأنهم يستمدون رزقهم الآن من مصادر أخرى، كما أن البعض الآخر قد دفعهم الفقر إلى الهرب من أداء الأعمال التى كلفوا بها، وأن هؤلاء مازالوا يعيشون فى خوف من العقوبات التى أعلنت آنذاك " ويستطرد القرار بعد هذه الفقرة إلى ذكر الفوائد التى سيجنيها من يمثلون لهذا القرار، ويعودون إلى مواطنهم والعقوبات الرادعة التى ستحل بالمخالفين الذين يستمرون فى مخالفة الأوامر ويظلون خارج مواطنهم.

والاضطرابات التى يشير إليها هذا القرار وكانت سببا فى فرار بعض الأشخاص من مواطنهم هى الثورة التى اشتعلت فى الاسكندرية عام ١٥٢ وقتل خلالها الوالى وكانت من العنف بحيث استدعى ذلك حضور الإمبراطور أنطونينوس بيوس بنفسه لإخمادها (٥). ويشير القرار أيضا إلى أن بعض الهاربين قد اتخذوا لأنفسهم وسائل أخرى للعيش وهو

(1) P. Oslo. 17.

(2) P. Wisc. 81.

انظر نص هذه المحاكمة فى الفصل الرابع من ٣٠٤ - ٣٠٥

(3) P. Athen. 19.

(4) B.G.U. 372.11.1.-14.

(5) Lewis, Life in Egypt under Roman rule. p. 205.

يقصد بذلك قطع الطريق والسلب. كما يشير أيضا إلى أن البعض قد هربوا من أداء الوظائف الإلزامية التي كلفوا بها.

ويمكننا أن نلاحظ بعض وجوه الشبه بين قرار ليبراليس هذا وبين قرار العفو الذي أصدره بطلميوس يورجتييس الثانى عام ١١٨ ق.م (١) فكل من القرارين أملتة ظروف الفوضى التي مرت بها البلاد مما جعل الكثيرين يهربون من مواطنهم وأدى إلى إلحاق الضرر بخزانة الدولة وأوجد حاجة ملحة إلى إصدار عفو عام حتى يتمكن الجميع من العودة إلى مواطنهم وممارسة أعمالهم بشكل طبيعى.

ولكنه يبدو أن قرار ليبراليس لم يحقق الهدف المنشود. ذلك أن كثيرين من الهاربين كانوا لا يزالون متواجدين فى أماكن أخرى غير مواطنهم حتى بعد مرور أربع سنوات على صدور هذا القرار، وأن الموظفين كانوا لا يزالون يعملون على تنفيذ التعليمات التي تضمنها ذلك القرار وهذا هو ما نستشفه من مضمون خطاب (٢) حول الهاربين أرسله فى ١٥٧ استراتيجوس بوزيريس (٣) إلى بعض موظفيه.

ونظرا لسوء حالة الأسطر الأولى من الخطاب فإنه يتعذر معرفة المزيد من التفاصيل حول هذا الخطاب فيما عدا إشارته إلى قرار ليبراليس. وتتضمن وثيقة (٤) ترجع إلى العام نفسه خطابا مصحوبا بقسم أرسله قائد الشرطة فى قرية داما Dama يقول فيه أنه علق نسخة من قرار الوالى فى مكان ظاهر وأنه سوف يبذل ما فى وسعه حتى يعمل على طرد الغرباء الذين يعيشون فى منطقته.

وفى وثيقة (٥) يرجع ناشرها أنها تعود إلى عهد الإمبراطور أنطونينوس بيوس Antoninus Pius (١٣٨ - ١٦١) إخطار عن حالة هروب. وهذا هو نص الوثيقة " إلى سارابيون Sarapion الكاتب الملكى فى قسم هيراكليديس بمديرية أرسينوى من أكوسيلوس Acousilos صانع الأحذية فى قرية كرانيس. أحيطكم علما بأن

(1) P. Tebt. 5.

(2) P. Ryl. 78.

(3) من الجدير بالملاحظة أن هذه هى المرة الأولى التى تشير فيها الوثائق إلى حالات هروب من إحدى مديريات الدلتا وهى بوزيريس.

(4) P. Fay. 24.

(5) Bouriant. 21.

ساراباس Sarapas ابن هيراكليس وأمه تدعى ديودورا Diodora قد رحل إلى المدينة وأنتى أقدم هذا الإخطار حتى يتم تتبعه^(١). وهذا الإخطار يماثل الإخطارات التى سبق عرضها من حيث الإبلاغ عن حالة هروب^(٢)، إلا أن الأمر يختلف هنا قليلا من ناحيتين : وإحداهما هى أنه فى حين أن الغرض من تقديم تلك الإخطارات كان وضع اسم الهارب فى قائمة الهاربين الذين لم يتركوا وراءهم ممتلكات فإن الغرض من هذا الإخطار اقتفاء أثر هذا الهارب.

والناحية الأخرى هى أن هذا الإخطار موجه إلى الكاتب الملكى مباشرة وليس إلى كاتب القرية والمركز كما كانت الحال فى الإخطارات السابقة ولعل السبب فى ذلك هو أن الكاتب الملكى كان مسئولاً عن إعداد السجلات التى تقدم إلى الابستراتيجوس أو الاستراتيجوس ورجال الشرطة الذين أوكل إليهم قرار ببييراليس مهمة تتبع الهاربين وإلقاء القبض عليهم^(٣) ولا نستبين من هذا الإخطار صلة مقدمة بالهارب فى الحالات السابقة كان مقدمو الإبلاغ أقارب من الدرجة الأولى. وفى حالة واحدة قدم البلاغ صاحب البيت الذى كان يقيم فيه الهارب^(٤) ويرجح براونيرت^(٥) أن تقدم أكوسيلوس بهذا الإخطار يرجع إلى المسئولية الجماعية التى فرضتها الإدارة الرومانية على الجميع بغض النظر عن درجة القرابة. فلعل أكوسيلوس كان جارا للهارب ساراباس أو رفيقه فى المهنة. وإذا كنا نؤيد رأى براونيرت فإننا لا نعرف الظروف التى دفعت ساراباس إلى مغادرة قريته والذهاب إلى المدينة. ولكن ناشر الوثيقة يرجع أنه هرب من تلك القرية من أجل تفادى دفع الضريبة المستحقة عليه، ويؤيده فى ذلك مارتين وبراونيرت^(٥). وهذا التفسير يجد سنداً له من الوثيقة حيث يطلب مقدم الإخطار اقتفاء أثر الهارب مما يوحى بأنه كان مديناً للدولة أنه كان ينبغى على أجهزتها أن تقوم باقتفاء أثره وإلقاء القبض عليه من أجل الحصول على مستحقاتها منه.

ونتبين من وثيقة^(٦) من عام ١٦٢ أن كاتب قرىسى لاجيس Lagis وتريكوميا

(1) P. Oxy. 251, 2, 3. :P. Mich. 580.: P. Gen. inv. 222.

(2) B.G.U. 372. 11.10-11.

(3) P. Oxy. 2669.

(4) Braunert, op. cit. p. 283.

(5) Martin, op. cit. p. 154. Braunert, loc.cit.

(6) P. Berlin. Leihgbe. 7.

trikomia أعد للاستراتيجوس قائمة بأسماء بعض المرشحين للعمل فى الأرض العامة بدلا من المزارعين الهاربين وتحتوى الوثيقة على ١٦ أسماء لمزارعين هاربين.

وفى وثيقة (٧) أخرى من نفس القريتين من عام ١٦٢ يتقدم كاتب القرية برسالة إلى الاستراتيجوس جاء فيها ما يلى " إلى هاربوكراتيون Harpokration (استراتيجوس قسمى ثيميستوس وبوليمون بمديرية أرسينوى) من ايزيدوروس Isidoros كاتب قرى لاجيس وتريكوميا . تنفيذاً لأوامرك قمت بإعداد قائمة بأسماء مزارعى قرية لاجيس بدلا من المزارعين الهاربين وذلك للقيام بعملية البذر للعام ... من حكم انطونينوس وفيروس (٢) وتلى ذلك أسماء الهاربين، وأمام كل منهم اسم الشخص الذى يحل محله

ولدينا وثيقة ثالثة (٣) من هاتين القريتين كذلك من إعداد ايزيدوروس كاتبهما ومقدمة إلى الاستراتيجوس نفسه (هاربوكراتيون) وتشير إلى العام الثالث من عهد الإمبراطورين ماركوس أوريليوس ولوكيوس فيروس. وقد تضمنت أسماء ١٧ شخصا مرشحين للعمل فى الأرض الملكية ١٥ منهم بدلا من الهاربين واثنان بدلا من غير القادرين.

ونلاحظ أن هناك تشابها كبيرا بين هذه الوثائق الثلاث. وليس الأمر مقصورا على اسم القريتين أو الموظفين المذكورين فيها، بل أن بعض الأسماء التى ذكرت فى هذه القوائم يتكرر فى أكثر من قائمة. ويبدو أن مثل هذه القوائم كانت تعد سنويا وأن الوثائق الثلاث تضم قوائم أعدت فى سنوات متتابعة. (٤)

ولأول مرة تحدثنا وثيقة (٥) من عام ١٦٦ عن حالة هروب جماعى فقد جاء فيها " من هليودوروس Heliodoros استراتيجوس قسمى ثيميستوس وبوليمون بمديرية أرسينوى إلى صديقه العزيز ديونيزيوس Dionysios الكاتب الملكى والذى يشغل وظيفة الاستراتيجوس فى مديرية اوكسيرينخوس . تحية. لعلك كانت متواجدا عندما أكد والى على الاستراتيجوى فيما يتعلق بشحن الغلال لكى يقوموا بإرسال أكبر عدد ممكن من النواب

(1) B.G.U. 2250.

(2)

الإشارة هنا إلى الإمبراطورين ماركوس أوريليوس ولوكيوس فيروس

(3) P. Ups.7.

(4) B.G.U. 2250 . comment.

(5) P. Oxy. 2182.

من المديرية الأخرى للعمل فى مديرية ارسينوى. وقد ارتفعت الشكوى بسبب الحمارين الذين هربوا بعد صدور قرار الوالى. وكما كتب إليك الابيستراتيجوس بأنه غير مسموح لأحد من المتواجدين هنا بمغادرة المديرية قبل أن يتسلم شهادة منى تفيد بعدم الحاجة إليه لعملية شحن الغلال. وقد أضاف أن أولئك الذين اجترأوا على التصرف بمثل هذه الصفاقة يجب أن يرسلوا إليه مخفورين لأن الموقف حرج للغاية. هذا هو الباعث على رسائل الوالى التى تحذر الجميع والاستراتيجوى بشكل خاص وبرغم أنه من المقرر أن يتواجد هنا عدد ٤١١ من مديريتك فإن الغالبية منهم قد ولت الأدبار، ولم يعد يتبقى فى الوقت الحاضر سوى ١٥٦ فقط ومعهم المشرفون الذين عينوا للإشراف عليهم وأولئك الذين لديهم نية البقاء. وأنا أكتب إليك بحكم الضرورة لإحاطتك علما بما أصدره الوالى فلافيوس تيتيوس Flavius Titius لكى ترسل - كما أخبرك الابيستراتيجوس أيضا - هؤلاء الهاريين، أو ترسل بدلا منهم عددا مساويا من الحمير ومعهم السائقون المكلفون الذين سيقون طالما بقى النهر صالحا للملاحة حتى يقوموا بعملية الشحن. ولما كانت المياه أخذة فى الارتفاع تدريجيا فإن الحاجة ملحة إلى شحن الغلال بسرعة إلى الإسكندرية. ومرفق طيه قائمة بأسماء الهاريين التى واقانا بها المشرفون وهم ... وإننى أصلى من أجل صحتك يا أفضل الأصدقاء - العام الخامس - ٢٤ برمودة *.

وتعد هذه هى الحالة الأولى التى توافقنا فيها إحدى وثائق العصر الرومانى بحالة هروب جماعى ^(١)، وهى تعيد إلى الأذهان بعض حالات الهروب الجماعى التى ذكرتها وثائق العصر البطلمى ^(٢)، حيث كان الأشخاص يتركون الأعمال التى كلفوا بها ويهربون بشكل جماعى كنوع من الاحتجاج والمساومة لتخفيف الأعباء المفروضة عليهم. ويتضح من الرسالة كذلك وقوع حالات هروب سابقة من عملية شحن الغلال مما حدا بالابيستراتيجوس إلى إصدار أمر يحظر على أى شخص من المشتغلين بهذه العملية

برغم أن الكثير من وثائق العصر الرومانى أشارت إلى هروب العديد من الأشخاص من (١) مواطنهم فإننا لا نستطيع أن نتبين ولو من وثيقة واحدة أخرى مثالا للهروب الجماعى بمعنى أن مجموعة من الأشخاص قد هربوا جميعا فى وقت واحد.

(2) P. Stras. 111.

أشار الموظف الذى أعد هذا التقرير إلى أن المزارعين الذين أحضروا من قراهم للقيام بعملية الشحن فى أحد الموانئ النهرية قد هربوا إلى قرية مجاورة للميناء انظر الفصل الأول ص ٦٠

مغادرة مديرية أرسينوى بدون حصوله على إذن مسبق من استراتيجوس المديرية يفيد بأنه لم يعد مطلوباً للعمل. ونتبين من الوثيقة أيضاً أن الأوامر قد صدرت بإلقاء القبض على أولئك الذين تحدوا أوامر الابيستراتيجوس وهربوا وكان عددهم ٢٥٥ حماراً من بين ٤١١ كلفوا بالقيام بهذا العمل من مديرية أوكسيرينخوس فلم يتبق منهم غير ١٥٦ وهم الذين يستشف الاستراتيجوس أن لديهم نية البقاء.

ومن الواضح أن هرب أكثر من نصف المكلفين قد أثر إلى حد بعيد على عملية الشحن مما حدا باستراتيجوس أرسينوى إلى مناشدة زميله فى أوكسيرينخوس الإسراع بإرجاع الهاربين أو إرسال آخرين مساوين لهم فى العدد . ويبدو أن الموقف كان حرجاً لأن مياه النيل كانت أخذة فى الارتفاع مما كان سيؤدى إلى تعقيد عملية الشحن. ويمكن إرجاع سبب هروب هؤلاء المكلفين إلى أنهم أجبروا على هجر مواطنهم والانتقال إلى مديرية أخرى لأداء عمل ثقيل الوطأة.

وتمدنا وثيقة (١) من عام ١٦٨ بخطاب أرسله الوالى يائينوس بلاستيائوس Baienus blastianus إلى فونكيون استراتيجوس قسمى ثيمستوس وبوليمون بمديرية أرسينوى نستشف منه أنه كان هناك حالات هروب وأن الوالى قد أصدر أوامره بأن يعود هؤلاء الهاربون إلى مواطنهم. (٢)

وتحدثنا مجموعة من الوثائق من مديرية مندى يرجع تاريخها إلى الفترة ما بين عامى ١٦٨ - ١٧٠ عن مدى ما آلت إليه حال مجموعة من القرى فى تلك المديرية، فقد اجتاحتها الوباء ثم جاء هرب السكان الباقين ليعصف بالبقية الباقية من سكان تلك القرى. ونتبين من إحدى هذه الوثائق (٣) أن عدد سكان إحدى القرى (التى انمحي اسمها من الوثيقة بفعل عوامل الزمن) كان ٨٥ وأن الوباء فتك بهم فلم يبق منهم إلا عشرة وأن ثمانية من هؤلاء العشرة فروا بعد ذلك.

(1) P. Berlin. 16036. verso. col.II.11.1-20 Published by Anna Swiderek. Festschrift zum 150 Jarigebestehen des Berliner Agyptischen Museum. Berlin. 1974 .pp. 225-29.

(2)

انظر نص هذه الرسالة فى الفصل الرابع من ٢٠٥.

(3) B.G.U. 902.

وجاء فى وثيقة أخرى (١) أنه تبقى فقط ثلاثة من السكان فى قرية بسينوكايا Psenocaea من عدد سكان القرية الأصلية البالغ ٢٧ وأن هؤلاء الثلاثة فروا بدورهم.

وتحدثنا وثيقة ثالثة (٢) بأن الأشخاص المسجلين فى قائمة ضرائب قرية داماستى Damast كان عددهم ٥٤ وأنه لم يتبق منهم بعد الوفاء إلا أربعة فقط وأن هؤلاء الأربعة قد هربوا جميعا لأنهم معدمون.

وجاء فى وثيقة رابعة (٣) أن سكان إحدى القرى (٤) البالغ عددهم ١٢٨ تبقى منهم بعد الوفاء عدد قليل وأن أكثر المتبقين قد هربوا.

وتشير وثيقة خامسة (٤) إلى أن آخر اثنين بقيا من سكان إحدى القرى (٥) قد هربا بدورهما وأصبحت القرية خاوية تماما.

وفى آخر هذه الوثائق (٥) نجد إشارة إلى أن بعض القرى التى كانت عامرة بالسكان أصبح فيها عدد قليل من السكان هرب معظمهم أيضا.

ويمكن أن نضيف إلى تلك الوثائق وثيقة (٦) أخرى من عام ١٧٣ من مديرية مهندس نشرت منذ عهد قريب . والوثيقة عبارة عن خطاب أرسله كاتب قرية كركينوفيس Ker-kenophis بهذه المديرية إلى شخص لا نعرف هويته ولكن لابد من أنه كان موظفا كبيرا لأن كاتب الخطاب يطلب فيه الموافقة على تأجيل تحصيل الضرائب المستحقة على سكان القرية حيث أن غالبية الرجال قتلوا عندما هاجم رجال نيكوكيتس Nikokites (٧) المارقين

(1) P.S.I. 101.

(2) P.S.I. 102.

(3) SB.8.

(4) P. S. I. 105

(5) B. G. U. 903

(6) P. Thmouis. I. col. 104-5 published by s. Kambites. Yn nouveau texte sur depeuplement de nome mendesien. Chronique d' Egypte. 51. 1976. pp. 139 ff.

(7) لم يستطع ناشر الوثيقة أن يعرف على وجه التحديد ما هو المقصود بهذا الاسم، ولكنه رجح أن يكون الأمر هنا متعلقا بتلك الثورة التى نشبت عام ١٧٢ - ١٧٣ بين الجنود المصريين فى الجيش الرومانى وعرفت ثورة الـ Boukolia واتخذت طابعا وطنيا فاخترت أحد الكهنة قائدا واستطاعت =

القرية وأحرقوها بينما مات البعض بسبب الوباء. والعدد القليل الذى تبقى بعد ذلك هرب^(١).

ثم يشير كاتب الخطاب بعد ذلك إلى قيمة الضرائب المستحقة على الأفراد والمتأخرات. وقد أرجع فيلكن^(٢) السبب فى هروب الأشخاص الذين تحدثت عنهم وثائق مندرس (وهى الوثائق الست التى عرضناها قبل الوثيقة الأخيرة) إلى خوفهم من الموت بسبب الوباء. ويعقب براونيرت^(٣) على هذا الرأى بقوله أن السبب الرئيسى لهرب البقية الباقية من السكان بعد الوباء راجع إلى معرفتهم بأن الإدارة سوف تفرض عليهم الأعباء كاملة حتى مع وجود هذا النقص الشديد فى عدد السكان ولذلك بادروا بالهروب قبل أن تفرض عليهم تلك الأعباء. وتشير هذه الوثائق أيضا إلى حالة القلق الشديدة التى كانت تسيطر على رجال الإدارة من جراء هذا النقص الواضح فى عدد السكان. ذلك أن هذه الوثائق جميعا تنوه بضرورة تخفيف الأعباء المفروضة على الأهالى مراعاة للظروف الخاصة الى مرت بها المنطقة وحتى لا يهرب المزيد منهم بسبب الضغوط.

وفى وثيقة^(٤) من عام ١٧٥ يذكر أحد الأشخاص فى ثنايا قرار يثايل تلك القرارات التى كانت تقدم من أجل الإحصاء أنه يشاركه فى ممتلكاته أخته وأخوه الهارب ويدعى هربوكراس Harookras.

ولعل أن صاحب الإقرار قد قصد من وراء الإشارة إلى أخيه الهارب أن تستوفى الضرائب المستحقة على الهارب من نصيبه من الممتلكات تفاديا لإلقاء هذا العبء على الأخ والأخت الباقيين.

وتتضمن وثيقة^(٥) من قرية تبتونس (عام ١٨٠) شكوى مقدمة إلى الابيستراتيجوس

= أن تسبب متاعب للإمبراطورية الرومانية إلى أن أخمدها وإلى سوريا الرومانى. ومن المحتمل أن هذا الاسم كان اسم المكان الذى ينتمى إليه هؤلاء الثوار أو اسم زعيم الفريق الذى هاجم القرية. انظر: Kambites, op. cit. p. 138 عن هذه الثورة وأنظر أيضا Milne. A History of Egypt: under the Roman rule.p.63.

لاحظ ناشر الوثيقة أن هذا الفعل استخدم فى هذا النص بدلا من المصطلح الرسمى المتعارف عليه (١) فى مثل هذه الحالة

(2) Wilcken, Festscher. Hirschfeld. pp. 128-30.

(3) Braunert, op. cit. pp. 285-6.

(4) B.G.U.447.

(5) P. Leit.5.

لأن صاحب الشكوى أختير لتولى وظيفة إلزامية برغم كونه معدما. ويذكر الشاكي أنه كان قد سبق له الهروب من قبل للسبب نفسه عندما رشح لشغل وظيفة إلزامية فاضطر إلى الهرب لعدم قدرته على الوفاء بمتطلبات تلك الوظيفة. ومع ذلك فإنه بعد عودته اختير لتولى وظيفة أخرى، ومن ثم فإنه هرع إلى الابينستراتيجوس ليعمل على إعفائه من تولى هذه الوظيفة حتى لا يدفعه ذلك إلى الهرب مرة أخرى .

ويمكن أن نستشف من وثيقة (١) من عام ١٨٥ حدوث هروب من القيام بوظائف إلزامية. ذلك أن هذه الوثيقة عبارة عن شكوى تقدم بها أحد سكان قرية سوكنوبايونيسوس يقول فيها أن أحد شيوخ القرية ويدعى سمبرونيوس Sempronius حضر إلى منزله ومعه آخرون وطلبوا منه أن يقوم بإحضار اثنين من أقربائه الهاربين. ولم يشر الرجل في شكواه إلى الظروف التي أحاطت بفرار هذين الشخصين، ولكن لويس (٢) يرجح أن الصفة التي وصفا بها في الوثيقة توحى بأنهما كانا قد اختيرا لوظيفة إلزامية وإزاء خوفهما من الاضطرار إلى تولى هذه الوظيفة لو بقيا في موطنهما بادرا إلى الفرار.

وتطالعنا وثيقة أخرى (٣) من قرية سوكنوبايونيسوس من عام ١٨٦ بأنه كانت قد أسندت وظيفة إلزامية إلى أربعة أشخاص وهي تولى جباية الضرائب في هذه القرية لكنهم هربوا فقام شيوخ القرية بترشيح أربعة آخرين وقرنوا اسم كل منهم بمقدار ثروته.

ولدينا قائمة أخرى (٤) (١٩٨-٢٠٠) مماثلة أعدها شيوخ بعض القرى (وكانوا يشغلون في الوقت نفسه وظائف كتاب القرى) في مديرية كينوبوليس Cynopolis وقدموها إلى استراتيجوس المديرية متضمنة أسماء بعض المرشحين لشغل وظائف إلزامية بدلا من الهاربين. وهذه هي القائمة الوحيدة التي لدينا حتى الآن من مديرية أخرى غير مديرية أرسينوى حيث أن القوائم التي أشرنا إليها أنفا كانت من مديرية أرسينوى.

وتوافينا وثيقة (٥) من عام ١٩٢ بإيصال ضرائب هو الوحيد من نوعه وقد جاء فيه "

(1) P. Lond. 342.

(2) Lewis.J. E.A.XXIII. 1937. p. 68.n.7.

(3) P. Gen. 37.

(4) B.G.U. 1566.

(5) P. Tebt. 353.

هارميوسيس Harmiusis ابن بلوتيون Plution ابن ثنتيوس Thenteos بعد عودته من الهرب . دفع إلى افروداس Aphrodas الذى يدعى أيضا منيمون Mnemon ابن بيتوسوخوس جابى الضريبة النقدية ... " ثم يلى بعد ذلك بيان بالضرائب التى دفعها هذا الشخص والذى يتضح منه أن هروبه كان لمدة أربع سنوات. وتدل هذه الوثيقة مثل الوثيقة (١) التى سبق عرضها وترجع إلى عام ٥٧ على أنه كان يمكن للهارب العودة إلى وطنه مرة أخرى إذا قام بدفع الضرائب المتأخره عليه. ولكننا نلاحظ أن الهاربين الذين أشارت هذه الوثيقة الأخيرة إلى أنهم عادوا إلى موطنهم بعد الهروب قد حصلوا على إعفاء من سداد ضريبة الجسور التى كانت مستحقة عليهم. أما فى الوثيقة التى نحن بصدها فإننا لا نستطيع أن نتبين أن هذا العائد قد حصل أى إعفاء ما.

وفى قائمة للضرائب (٢) ترجع إلى نهاية هذا القرن إشارة إلى هرب بعض الأشخاص دون سداد ضريبة الرأس المستحقة عليهم. وآخر وثائقنا من القرن الثانى وثيقة (٣) تتضمن خطابا شخصيا أرسله شخص إلى صديق لأبيه يقول فيه " لقد تأكدت أن أبى ينوى الهرب ولذا فإننى أكتب إليك لتحيطه علما بعدم الاقدام على عمل بدون أن تتوافر لديه المطومات . وإذا كان لا يريد إخبارى عن المكان الذى ينوى الذهاب إليه فإننى أرجو إخباره بأن يرسل لى مبلغ ١٠٠ درخمه حتى أتمكن أنا أيضا من الذهاب إلى الاسكندرية لأقضى هناك بعض الوقت لأننى لن أتمكن من البقاء فى ارسينوى فى حالة هروبه. وقد أخبرنى الاستراتيجوس وكذلك ارتيميديوروس Artimedoros ورجاله بأنه لا يجب على التورط فى مثل هذه الجريمة، وأنا أكتب إليك يا سيدي طالبا أن تقرأ له هذا الخطاب حتى يعرف وجهة نظرى ولكى لا تدعه يقدم على هذا لأنه إذا فعل فسوف يضطر للتكفير عنه. وداعا " .

ولا نستطيع أن نعرف على وجه التحديد الأسباب التى دعت هذا الشخص إلى كتابة هذا الخطاب إلى شخص آخر دون أن يكتب إلى أبيه مباشرة. ولعل السبب فى ذلك أن هذا

(1) P. Ryl. 595.

(2) P. Oxy. 1438.

(3) P. Phil. 33.

الأب كان أميا ومن ثم فإنه كان فى حاجة إلى من يقرأ له الخطاب. ولكن لعل السبب الأكثر احتمالا هو ما توحى به محتويات الخطاب وهو أن الابن كان لا يعرف عن يقين مكان الأب، وإن كان يعرف أمرين وأحدهما هو أن أباه عقد النيه على الهرب دون الإفصاح عن وجهته والآخر هو أنه كانت تربط الأب بهذا الصديق صلة وثيقة رجح معها الابن أن هذا الصديق يعرف مكان الأب. ولعل أن الأب قد أخفى عن نويه وجهته لكى لا يتسرب خبرها بطريقة ما إلى موظفى الدولة مما يسهل عليهم مهمة القبض عليه. ويتضح من الخطاب كذلك أنه بعد تغيب الأب وجد الابن نفسه فى موقف حرج لا يستطيع معه البقاء فى المديرية. ولا سيما بعد التحذيرات التى انهالت عليه من الموظفين بالآ يتورط فى مثل هذا العمل وأغلب الظن أن المقصود بالتورط هو عدم تصديق رجال الدولة جهله بمكان وجود أبيه. وإزاء ذلك رأى الابن أن أسلم وسيلة بالنسبة له لتجنب تلك المضايقات هى مغادرة المديرية. ومن أجل ذلك طلب أن يرسل إليه أبوه مبلغ ١٠٠ درخمة حتى يتمكن بدوره من الذهاب إلى الاسكندرية. وإزاء ما نتبين من إدراك الابن مغبة الهرب فإننا نستبعد أنه كان ينوى الهرب بدوره. ولعله أراد بقضاء بعض الوقت فى الاسكندرية أن تتاح له فرصة لإقناع أبيه بالعدول عن الهرب فيعودا سويا إلى ارسينوى.

ثالثا : وثائق القرن الثالث :

وعندما نصل إلى القرن الثالث فإن الوثائق توافينا أيضا بالمزيد من حالات الهروب من الموطن خلال هذا القرن. وأولى هذه الوثائق (١) تتضمن خطابا من شخص إلى أبيه يطلب منه العودة إلى موطنه ويحذره بأنه إذا لم يمثل لهذا فإنه سوف يحاكم أمام والى. ونظرا لتعذر معرفة تاريخ محدد للوثيقة فإننا لا نستطيع أن نقرر من كان والى الذى قصده كاتب الخطاب. ولعله يكون أحد الولاة الذين أصدروا القرارات التى أشرنا إليها التى دعت الهاربين إلى العودة إلى مواطنهم وأشارت إلى العقوبات التى ستوقع على من

(1) B.G.U. 164.

من المحتمل أن تاريخ هذه الوثيقة يرجع إلى القرن الثانى أيضا وهو ما لا يستطيع الناشر أن يقطع فيه برأى محدد.

يعصون هذه الأوامر كما جاء في قرار سمبرونيوس ليبراليس. (١)

ونعرف من وثيقة (٢) يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠ - ٢٠١ أنه كان هناك بعض الأشخاص الذين هربوا من مواطنهم بمنطقة طيبة وذهبوا إلى قسمي ثيميستوس وبوليمون بمدينة أرسينوى. ولذلك فقد اضطر استراتيجوس منطقة طيبة إلى إرسال خطاب إلى زميله في مديرية أرسينوى بشأن هؤلاء الهاربين.

وتوافينا وثيقة (٣) من عام ٢٠٧ بشكوى تقدم بها خمسة وعشرون شخصا من سكان قرية سوكنوبايونيسوس إلى الستوريون قائلين بعد ذكر الأسماء " وجميعنا من سكان قرية سوكنوبايونيسوس في قسم هيراكليديس وبعد فإننا نتقدم إليك يا سيدي بهذه الشكوى راجين أن تصل إليك . والأمر كما يلي : توجد قطعة أرض على حافة الشاطئ وهي مسجلة في زمام قريتنا وتتكون من بعض الأوروات. وقد جرت العادة على استئجارنا هذه الأرض عندما لا تكون مغطاه بالمياه حيث تتم زراعتها ودفع الإيجار المستحق عن كل أرورة نوعا إلى الخزانة المقدسة. وبفضل هذه الأرض فقط يتم دفع التزامات القرية وهي كثيرة لأنه لا توجد أرض خاصة أو أرض ملكية أو أى نوع آخر من أنواع الأراضي. وحتى يتمكن الجميع من البقاء في مواطنهم - خاصة وأن الوالى المعظم أكويل Aquila أصدر أمرا لكل الذين لا يقيمون. في مواطنهم بالعودة إليها وإلى أعمالهم السابقة. وقد امتثلنا لهذا الأمر، ولكن شخصا يدعى أورسيوس Orseus ابن ستوتويتيس Stotoetis ومعه إخوته الأربعة قاموا باعتراض سبيلنا ومنعونا من بذر الأرض السالفة الذكر، مما جعلنا نضطر إلى تقديم هذه الشكوى راجين أن نحظى بعطفك، وأن تأمر باستدعاء هؤلاء الأشخاص للمثول أمامك لتبرير مسلكهم. وداعا السنة ١٦ - يوم ١٤ بابه ."

وهذه الشكوى نفسها تقريبا مع بعض التغيرات الطفيفة تتضمنها وثيقة (٤) أخرى

(1) B.G.U. 372.

(2) P. Westminster College.3. Published by D.J. Crawford & P.E. Esterling. J.E.A. 55. 1966 .pp. 188 ff.

(3) P. Gen.16.

(4) P. Cattaoui .II.=SB. 4284. published by Barry. B. I. F. A. O. 3. 1903. pp. 186-202.

ترجع إلى العام نفسه أيضا (٢٠٧) ولكنها مقدمة في هذه المرة إلى استراتيجوس قسم هيراكليديس في مديرية ارسينوى. وقد جاء فيها بعد ذكر الأسماء التي وردت في الوثيقة السابقة " وعدنا ٢٥ وباقي المستأجرين في قرية سوكنوبايونيسوس. إن سيدنا العظيم أكثر الآلهة تبجيلا وقدسية. الإمبراطورين سيفيروس وانطونينوس - عند زيارتهما لمصر معا وبعد أن قاما بإغداق الهبات على البلاد - أمرا المصريين الذين يتواجدون في غير مواطنهم بالعودة إليها وترك حياة العنف والخروج على القانون. وامتنالا لتلك الأوامر المقدسة عدنا مرة أخرى والآن فإننا عندما شرعنا في زراعة الأرض الواقعة على حافة الشاطئ وغير المغطاة بالماء، كل حسب قدرته، تصدى لنا شخص يدعى أورسيوس وهو رجل نوسطوة وجبروت ومعه إخوته الأربعة ومنعونا من العمل وبذر البنور وذلك بقصد إشاعة الخوف في نفوسنا كما كانت الحال قبل أن نهرب إلى مناطق أخرى، وحتى يتسنى لهم وحدهم السيطرة على الأرض. ونحن نضع أمامك يا سيدى الحقائق عن عنف هؤلاء الرجال وهم بالإضافة إلى ذلك لا يشاركون في دفع الضرائب المفروضة برغم ما لديهم بينما قطعانهم تسعى في المراعى وحدها. هذا إلى أنه لم يسبق لهم أن تولوا أية وظائف الزامية لأنهم يلجأون إلى إرهاب كاتب القرية من وقت لآخر. ولهذه الأسباب مجتمعه فإننا مضطرون إلى اللجوء إليك راجين إذا بدا لك ذلك ملائما أن تعطى الأوامر باستدعاء هؤلاء الأشخاص للمثول أمامك وأن تحكم بيننا وبينهم - فإننا عندما نحس بالأمان بفضل مساعدتك يمكننا العيش في اطمئنان في موطننا والقيام بالخدمات التى تفرض علينا - ويأن يقوم أورسيوس وإخوته أيضا بالمشاركة في دفع الضرائب ويتولى الوظائف الإلزامية التى يكلفون بها طبقا لحالتهم. وتبعا لذلك نكون متساويين في زراعة الأرض غير المغطاة بالمياه، ونتمكن من البقاء في موطننا والإحساس بالعرفان بفضلك - وداعا - (ثم يتبع ذلك أسماء الخمسة وعشرين ملتمسا مقرونة بأعمارهم وعلاماتهم المميزة) التاريخ العام السادس عشر ... بابه ."

ومن الواضح أن هاتين الوثيقتين تتضمنان الشكوى ذاتها التى تقدم بها ٢٥ شخصا من سكان قرية سوكنوبايونيسوس . ويرجح جونسون ^(١) أن الشكوى الأولى P. Gen.16.

(1)Johnson. op. cit .p. 119.

سابقة زمنيا على الشكوى الثانية. P. Cattaoui. II. وأن المزارعين قد اضطروا إلى تقديم الشكوى الثانية إلى موظف آخر هو الاستراتيجوس بعد أن أحسوا بأن شكواهم لم تلق العناية الكافية من السنتوريون. ولكننا نلاحظ أن تاريخ الوثيقتين لا يرجع إلى عام واحد فحسب بل إلى شهر واحد وهو شهر بابه. وتاريخ الشكوى الأولى هو يوم ١٤ من ذلك الشهر على وجه التحديد أما الثانية فلم تتيسر معرفة اليوم الذي قدمت فيه. وأغلب الظن أن المزارعين في لهفتهم لرفع الظلم عنهم وتأميننا لضمان ذلك تقدموا بشكوتهم في وقت واحد إلى المسئول المحلي وإلى رئيسه الأعلى الاستراتيجوس. وعلى أية حال فإن ما يعيننا على وجه الخصوص من أمر هاتين الشكوتين هو أولا أنهما أشارتا إلى أمر الوالى فى الشكوى الأولى وأمر الإمبراطورين فى الشكوى الثانية. وقد اقتضت تلك الأوامر من الأفراد الذين لا يقيمون فى مواطنهم العودة إليها.

وثانيا أن أصحاب الشكوى كانوا قد هربوا من قبل ثم امتثلوا للأوامر فعانوا (١) ليواجهوا بطش أورسيوس الذى كان سبب هروبهم سابقا وأنه كان من شأن عدم وقفه عند حده أن يهربوا ثانية إلى أماكن أخرى (٢) وثالثا أن أورسيوس كان ذا سطوة وبأس شديدين فهو لم يثر الخوف فى نفوس أولئك الشاكين فحسب مما اضطروهم إلى الهرب، بل أنه كان يثير الخوف فى نفوس الموظفين المحليين أيضا، فهو وإخوته لم يكونوا يشاركون باقى أهل القرية فى سداد الضرائب المستحقة كما أنهم لم يكونوا يكفون بوظائف إلزامية. (٣) ورابعا أنه إذا كانت الأعباء المرمقة التى تفرضها الدولة السبب فى حالات كثيرة من الهروب، فإن هذه الأعباء لم تكن وحدها السبب دائما بدليل ما عرفناه من سبب هروب أولئك الشاكين أولا واحتمال هروبهم ثانيا والتماسهم ردع ذلك الطاغية المحلى فهم يقولون فى نهاية الشكوى : حتى يمكننا العيش فى أمان فى موطننا والقيام بأداء الخدمات التى تطلب منا . وكذلك قولهم " وحتى نكون بهذا متساويين فى زراعة الأرض غير المغطاه بالمياه ونتمكن من البقاء فى موطننا " (٤) وتدل هذه الشكوى كما ستدل الشكوى التالية

(1) P. Gen. 16. : P. Gattaoui. II. 1.8.

(2) P. Cattaoui. II.11.16-7.

(3) P. Gen. 16. 11.15-6.: P. Cattaoui. II. 11.12-3.

(4) P. Cattoui. II.1.16.

على عجز الإدارة إزاء أصحاب الجاه والنفوذ.

فقد أشارت شكوى (١) أخرى من عام ٢٠٩ إلى نفس القرارات التي أصدرها هذان الإمبراطوران بشأن الهاريين (٢)، والتي سنعود إلى مناقشتها في الفصل الرابع من هذا البحث .

وبعد أن ذكر مقدم الشكوى تلك القرارات استطرد في عرض شكواه قائلا " إلى سابتيانوس اكوولا وإلى مصر. من هيراكليديس Heraclides ابن خايريمن Chairemon وأمه تدعى ديونيزيا Dionysia من يا أعظم الولاة. إن هؤلاء الذين لا يملكون من متاع الدنيا إلا القليل ويعيشون حياة هادئة . ولأننى لا أعيش مثل المجرمين بل أجنح إلى الوداعة فإن هناك شخصا قد دأب على التصرف تجاهى بشكل مخالف للقانون، ولدى على ذلك من الأدلة ما سوف أبسطه أمامكم عندما استدعى لعرض شكواى. وإننى أكتب اليكم شكواى هذه راجيا أن تحظى باهتمامكم لأن إلهينا القاهرين الإمبراطورين قد أصدرنا أمرا بعودة الجميع إلى مواطنهم وحظروا على أى شخص أن يعيش خارج موطنه. كما إنك يا سيدى قد أعلنت فى قرارك المرفق (مع هذه الشكوى) أن أى شخص يوجد خارج موطنه سوف يقبض عليه و أن الهارب وكذلك من يأويه سوف يدفع غرامة كبيرة لعدم طاعته ولعصيانه للأوامر المقدسة ... ابن بانخيتيس Panechtes من عاصمة مديرية الواحة الصغرى قد عصى الأوامر المقدسة ولم يظهر أدنى اهتمام بالأخطار المحدقة به وما يزال يحيا الآن فى مديرية أو كسيرينخوس حياة الأشرار. فقد راح بمنتهى الوقاحة ينشر الخوف من حوله على الرغم من أنه يعيش فى مدينة ليست موطنه. وزيادة على ذلك فقد حاول أن يقوم ... وأن يجعل تحت سلطانه ... الناس حين يتجمعون مخالفا بذلك الأوامر - لأن ذلك أيضا حرمة نفس الأوامر المقدسة لمولانا الإمبراطور التي حظرت على أمثال هؤلاء المتشردين الأشرار أن يتحدثوا فى جمع من الناس. ولذا فإننى أرجو أن يتسع نبلكم وأن تعطى الأوامر لسيادة الاستراتيجوس هنا لكى يسمع شكواى ضد سيرينوس Serenos السالف الذكر لكى يتوقف عن شره وعصيانه، ويرغم الذين يأوونه ويسبغون عليه حمايتهم

(1) Thomas. A Petition to the Prefect of Egypt and related imperial edicts J. E. A. 61. 1975. pp. 201-21.

(2) انظر نص هذه القرارات فى الفصل الرابع .

أن يدفع كل منهم ٥٠.٠٠٠ ستركيكس، وذلك وفقا لما نصت عليه الأوامر الإمبراطورية
 وإذا تم ذلك فإن شخصا ما لن يجرؤ مستقبلا على إيواء وقبل كل شئ فإننى سأكون
 شاكرا لكم مساعدتكم لى. وداعا - يد أخرى - العام ١٧ - اليوم الأول من شهر برمهاث
 - الاستراتيجيةوس يقوم بعمل ما يقتضيه واجبه - يد ثالثة"

ومما يستوقف النظر فى هذه الشكوى أن الجراءة بلغت بالهارب سيرينوس إلى حد أنه
 لم يكتف بالهرب من موطنه بل راح يشيع الإرهاب فى أوكسرينخوس. بفضل حماية الذين
 يأنونه برغم مخالفة ذلك للأوامر الإمبراطورية التى تحظر تقديم الحماية (١) للهاربين من
 دفع الضرائب وفى رأى ناشر الوثيقة أنه يبدو أن الإدارة الرومانية بدأت تأخذ فى الاعتبار
 الخطر الكامن وراء السماح لبعض الأشخاص بتقديم الحماية للبعض الآخر. وأن هذه
 الوثيقة تشير إلى ضرب من الجريمة على قدر كبير من الخطورة. ولا أدل على ذلك من قيام
 سيرينوس بارتكاب عدة مخالفات للقوانين بهربه من موطنه وعدم العودة إليه وقيامه
 بالحديث فى ملا من الناس. وكأن ذلك لم يكفه فراح يروع الأهالى ويضايقهم فى مدينة
 يعيش فيها بشكل غير مشروع، مما يدل على أمرين أحدهما هو أن حماة هذا الرجل كان
 لديهم من النفوذ والجاه ما يجعله غير خائف والأمر الآخر هو عجز الإدارة المحلية فى
 أوكسرينخوس ووقوفها مكتوفة الأيدى أمام أصحاب النفوذ على نحو ما رأينا فى شكوى
 مزارعى قرية سوكنوبايونيسوس. ولعل أمثال سيرينوس هذا هم الذين أشار اليهم قرار
 ليبراليس بأنهم يهربون من مواطنهم ويلجأون إلى السلب كوسيلة لكسب العيش. (٢)

وتتضمن بردية (٣) من عام ٢١٠ خطابا من أحد الأشخاص إلى الديويكتيس معربا
 عن اعتذاره إليه عن عدم استطاعته المثول أمام المحكمة لاضطراره إلى العودة إلى موطنه
 "بسبب الحصاد لأن الوالى المعظم أكويدا قد أمر المقيمين فى الاسكندرية بالعودة إلى
 مديرياتهم من أجل الحصاد".

أشارت بعض وثائق العصر البطلمى إلى أن هناك بعض الأشخاص يقدمون الحماية للآخرين
 P. S. I. 1313. : U. P. Z. 110
 بشكل غير مشروع أنظر :

(2) B. G. U. 372.11.1. ff.

(3) P. Flor.6.

ويشير هذا الخطاب بجلاء إلى أن الريف كان يعاني نقصا حادا في الأيدي العاملة مما حدا بالوالي إلى إصدار هذا القرار لإرجاع الجميع إلى مواطنهم للنهوض بأعباء الحصاد بيد أنه لما كان يفهم ضمنا من هذا الخطاب أن الإدارة كانت تعرف مكان تواجد صاحبه وفيما يبدو العمل الذي يمارسه وأنه لم يكن متهييا من ذلك، فإنه يخيل إلينا أن هذا الرجل لم يكن هاريا من موطنه مثل كثيرين غيره، وإنما متغيبا عن موطنه بعلم الإدارة وموافقتها لممارسة عمل معين أو مهمة معينة في العاصمة.

وفي عام ٢١٥ أصدر الإمبراطور كركلا قراره (١) الشهير الذي استهدف إعادة الهاربين من الريف إلى مواطنهم فقد ذكر الإمبراطور في قراره أن كثيرين من أهل الريف قد هربوا إلى الاسكندرية. ولذا فإن الإمبراطور طلب إلى والى الإسكندرية العمل على طردهم من المدينة ليعوبوا إلى مواطنهم غير أن قرار الإمبراطور استثنى بعض الفئات التي تحتاج إليها العاصمة، وكذلك الذين كانوا يحضرون للنزهة أو فيما يبدو لتلقى العلم، وقد حذر الإمبراطور الذين لن يمتثلوا لهذا القرار.

وقد وافقتنا وثيقة (٢) من عام ٢١٦ بقرار الوالى فاليريوس داتوس الذي يشير فيه إلى أن العديدين قد تركوا مواطنهم وذهبوا إلى أماكن أخرى، ويشير القرار أيضا إلى ضرورة عودة الهاربين إلى مواطنهم.

وتحدثنا وثيقة (٣) ترجع إلى عام ٢٢٥ بأن بعض سكان اوكسرينخوس هربوا إلى مديرية هرموبوليس ولذا فإن إدارة اوكسرينخوس قامت بتعيين موظفين أوكلت إليهم مهمة تتبع هؤلاء الهاربين وإعادةهم إلى موطنهم.

وتتضمن بردية (٤) يتراوح تاريخها ما بين عامى ٢٣٨ - ٢٤٤ رسالة من أحد رجال الشرطة المحليين فى إحدى القرى بمديرية أوكسرينخوس إلى رؤساء الشرطة فى المديرية يقسم فيها بأنه لم يتمكن من العثور على الأشخاص الذين طلبت الإدارة فى بعض القرى إلقاء القبض عليهم، وبأنه متأكد من أنهم لا يختفون فى قريته. وبالرغم من أن الوثيقة لم

(1) P. Giss. 40 II. 11. 16-29.

(2) B. G. U. 159.

(3) P. S. I. 1248.

(4) P. Oxy. 80.

تشر إلى هوية هؤلاء المطلوبين فإن روستوفتريف (١) يرجح أن يكونوا من الهاربين الذين اضطروا لاتخاذ السلب وسيلة لكسب العيش.

وتُجد في بردية (٢) متاكلة من القرن الثالث (تاريخها غير محدد بالضبط) إشارة غير واضحة إلى حالة هروب ولكنه نظرا لحالة الوثيقة السيئة فإنه يصعب تبين الأمر على وجه الدقة وإن كان يبدو أنه يدور حول شغل وظيفة Kosmetes بيد أنه استلقت نظرنا ورود كلمة anachorese في السطر ١٥ من الوثيقة ثم كلمة مدين في السطر ١٨، فهل يدور الأمر هنا حول حالة هروب بسبب عدم الوفاء بالتزام ما أو الهرب من وظيفة إلزامية ؟ إننا لا نستطيع القطع برأى محدد في هذا الأمر.

ونتبين من إحدى الرسائل (٣) المتبادلة بين موظف وزميل له عام ٢٤٨ أن اثنين من مزارعي أرض الدولة في قرية أندروماخيس Andromachis بمديرية ارسينوى قد هربا. ويشير كاتب الرسالة إلى أن هناك بعض الديون المستحقة على هذين الهاربين وأنهما هربا دون أن يسدداها.

وتتضمن بردية (٤) من القرن الثالث (تاريخها غير محدد) رسالة شخصية كتبها شخص يدعى خارموس إلى أخيه الهارب سوباتروس وبعد أن يتحدث كاتب الرسالة عن بعض الأمور التي تتعلق بورشة والخلافات مع عمالها يقول لأخيه " إن والي قد أرسل عفوا إلى هنا ولذا فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الخوف وإذا كنت تنوى الحضور فعليك أن تحضر بغير وجل، فإننا لم نعد نحتمل البقاء في البيت لأن أنوى Annoe منهكة للغاية من رحلتها، وأننا نتطلع إلى عودتك فالمرء لا يجب أن يهرب بدون سبب. وهي تعتبر نفسها الوحيدة القائمة على شئون المنزل هنا الآن. هيراكليا وأما تبعثان إليك التحية كما أننا نبعث بتحياتنا إلى الأولاد ونصلي من أجل صحتكم وسعادتكم "

وتشير صيغة الخطاب في البداية إلى أنه موجه إلى اثنين لكن السطور التالية تشير إلى صيغة المفرد وتحدث بشكل خاص إلى الأخ المقصود بالرسالة أي سوباتروس. وكاتب

(1) Rostovtzeff, Social and Economic History of the Roman Empire .p. 488.

(2) P. Princeton. 71.

(3) P. Flor. 19.

(4) P. Oxy. 1668.

الخطاب يستحث أخاه على العودة لأن الوالى على حد تعبيره قد أرسل عفوا إلى هنا " ولا نعرف على وجه التحديد من هو الوالى الذى أعلن هذا العفو لتعذر معرفة تاريخ محدد للوثيقة. ولكن هل المقصود بعبارة أن " الوالى أرسل عفوا إلى هنا " أن الأمر يتعلق بظروف محلية ؟ يرجح فليكن (١) أن سوباتروس هذا كان متورطا فى بعض الاضطرابات وأنه هرب لهذا السبب. وهذا محتمل ويستلفت النظر أيضا فى هذه الرسالة أمران واحدهما هو قول كاتبها لأخيه بأنه لا يجب على المرء أن يهرب بدون سبب ولعل المقصود بذلك أن الاستمرار فى الهرب بعد أن أعلن الوالى عفوا لم يعد له ما يبرره. والأمر الآخر هو أن أولاد هذا الهارب كانوا معه. وهذا واضح من السطور الأخيرة فى الرسالة حيث يطلب راسلها إبلاغ سلامه إلى الاولاد ولعل هذه هى الحالة الوحيدة التى تشير فيها الوثائق إلى هارب يصطحب معه أولاده.

وتوافينا وثيقة (٢) من القرن الثالث بمجموعة طريفة من الأسئلة التى اعتاد الناس توجيهها إلى الآلهة مستفهمين عما كان يشغل بالهم من شواغل حياتهم الخاصة على نحو أكثر استفاضة مما رأيناه فى الوثيقتين اللتين ترجعان إلى أواخر القرن الأول الميلادى (٣). ذلك أن وثيقتنا الحالية تتضمن عددا كبيرا من الأسئلة يحمل كل منها رقما معيناً. ولأسوء الحظ فإنه لم يثبت من هذه الأسئلة إلتك التى تحمل الأرقام من ٧٢ - ٩٢ وبيانها كما يلى " ٧٢ - هل سأسلم الهدية ٧٣ - هل سأبقى وإلى أين أذهب ٧٤ - هل ستباع ممتلكاتى ٧٥ - هل سأحصل على منافع من أصدقائى ٧٦ - هل سأبرم عقدا مع شخص آخر ٧٧ - هل سأكون على وفاق مع ابنى ٧٨ - هل سأحصل على إذن بالغياب ٧٩ - هل سأحصل على النقود ٨٠ - هل الغائب مازال حيا ٨١ - هل سأكسب الصفقة ٨٢ - هل ستباع ممتلكاتى فى مزاد علنى. ٨٣ - هل سأجد وسيلة للبيع ٨٤ - هل أنا قادر على تنفيذ ما أفكر فيه ٨٥ - هل سأصبح شحاذا ٨٦ - هل سأهرب ٨٧ - هل سأعين رسولا - ٨٨ - هل سأصبح عضوا بالمجلس ٨٩ - هل سيلفى هروبي ٩٠ - هل سأطلق زوجتى ٩١ - هل سأموت مسموما ٩٢ - هل سأحصل على متعلقاتى " .

(1) Wilcken, Grundzuge. 196.

(2) P. Oxy. 1477.

(3) P. Fay. 137,8.

ونلاحظ أن الأسئلة رقم ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٩ تدور جميعها حول الهرب. ففي السؤال رقم ٧٣ يسأل هذا الرجل الآلهة عما إذا كان مقدرا له البقاء وهو شبيه بالسؤال الذي ورد في وثيقة P. Fay. 137 حيث سأل مقدم السؤال الإله عما إذا كان مقدرا له البقاء في قريته وهنا يواصل السائل استفساره عن المكان الذي سيقدر له الذهاب إليه في حالة مغادرته موطنه، ويدور السؤال رقم ٨٠ حول شخص غائب قد يكون هاربا وانقطع اتصاله بموطنه بحيث أنه بات من المتعذر على أسرته معرفة ما إذا كان لا يزال حيا يرزق أم لا ؟ وفي السؤال رقم ٨٦ استفسار مباشر عما إذا كان السائل سيهرب مما يدل على أن الهرب كان أمر عاديا واردا في الحياة اليومية في تلك الفترة مثل عقد صفقة أو الطلاق أو غير ذلك مما ذكره الرجل في أسئلته. وفي ضوء هذا السؤال والسؤال رقم ٨٩ الذي يستفسر فيه الرجل عما إذا كان هروبه سيلغى يبدو أن فكرة الهروب كانت تراود هذا الرجل إذا استمرت الأوضاع على حالها السيئة كما كانت تراوده فكرة العلول عن ذلك إذا تحسنت الأحوال ولم تفرض عليه وظيفة الزامية تبهظ كاهله. وأما الأسئلة رقم ٧٤ ، ٨٢ ، ٨٥ فإنها تدور حول مصادرة الممتلكات والخوف من أن يصبح شحاذا وهي تشير إلى ما كان للوظائف الإلزامية من نتائج مدمرة، وهذا ما يؤكد السؤالان رقم ٨٧ ، ٨٨ حيث يعبران عن خوفه من التعيين في بعض الوظائف. وأما باقى الأسئلة فإنها تدور حول أمور عامة تتعلق بالأصدقاء أو الزوجة. ويرى ناشر الوثيقة أن هذه الأسئلة تنطبق بشكل عام على أشخاص من مراتب مختلفة إلا أننا نرى أنها تنطبق بشكل أدق على شخص من أفراد الطبقة الوسطى وهذا هو ما يدل عليه حديثه عن ممتلكاته أو الصفقات التي يعقدها أو عن تعيينه في وظائف الزامية وهو ما كان لا يتوفر لشخص من الطبقة الدنيا مثلا.

وتتضمن بردية (١) من أواخر القرن الثالث خطابا بشأن أحد الهاربين وترجمة النص كما يأتي " إلى أخى وسيدى اجينور Agenor من نيلوس Nilus تحية - أرجو ان تتكرم يا سيدى بتقديم المساعدة لحامل هذا الخطاب لأن المدير انوبيون Anopion يريد القبض عليه لأنه كان قد هرب في أيام كاستوريون Castorion ولا تشغلن التزاماته بالك لأنه قال لى - إذا أراد شيئا فسوف أعطيه إياه - ولذا فإننى أكتب إليك وإذا شئت فإنه يمكن تسوية

(1) P. Mich. 515.

التزاماته. وإننى لأصلى من أجل أن تكون صحتك طيبة على الدوام .

إننا لا نعرف وظيفة أجينور الذى وجه إليه الخطاب ولكنه يبدو أنه كان فى مركز يسمح له بتقديم العون للهارب الذى يريد العوده ويهدد أنوبيون بالقبض عليه. ووفقا لقرارات الولاة والأباطرة فيما يخص الهاربين العائدين الذين يسددون إلتزاماتهم (١) لو كان الهارب العائد قد أظهر لانوبيون استعدادده لدفع المستحقات المطلوبة منه. فإنه هناك معنى لتهديد أنوبيون بالقبض على ذلك الرجل إلا إذا كان قد ماطل فى سداد ما عليه. وعبارة نيلوس فى خطابه لاجينور " إذا شئت فإنه يمكنه تسوية التزاماته " لا توحى بهذه المماطلة فحسب بل بالرغبة فى الإعفاء من الإلتزامات كلها أو بعضها. ولو أن المسألة كانت مجرد عودة هارب على استعداد لسداد التزاماته لما كان هناك تهديد بالقبض عليه ولاختلفت صيغة الخطاب ولما كان هناك استعطاف للعون بل لكانت هناك شكوى بدلا من هذا الإلتماس. ولعل هذا يعطينا مثالا لتدخل نوى الجاه لدى المسئولين لصالح الهاربين العائدين.

رابعاً : وثائق القرن الرابع :

وتقدم لنا وثائق القرن الرابع المزيد من حالات الهروب خلال هذا القرن. وتتضمن وثيقة (٢) من عام ٣٠٨ - ٣٠٩ إشارة إلى هروب بعض سكان قرية كرانيس إلى مناطق أخرى. وكذلك تحدثنا وثيقة (٣) من عام ٣١٤ عن هروب بعض سكان قرية بوتو Buto إلى قرية كرانيس وقيام موظفى قرية بوتو بالتوجه إلى كرانيس لاستلام هؤلاء الهاربين.

وتوافينا وثيقة (٤) من سجلات اوريليوس ايزيدوروس من عام ٣١٨ بحالة هروب، ذلك أن ايزيدوروس نفسه يشكو من أنه قام باقراض شخصين كمية من الغلال وأخذ منهما فى مقابل ذلك ثلاثة ثيران على سبيل الرهن لحين سداد القرض وأنه عهد بتلك الثيران إلى

(1) P. Tebt. 353.

(2) P. Cairo - Isidoros. 126.

انظر نص هذه الوثيقة فى الفصل الرابع .

(3) P. Cairo - Isidoros. 128.

انظر نص هذه الوثيقة أيضا فى الفصل الرابع .

(4) P. Cairo - Isidoros. 76.

شخص آخر يمت بصلة القريبى إلى هذين الشخصين المدينين ولكن أحدهما توفى والآخر هرب. كما أن الشخص الذى بحوزته الثيران رفض أن يسلمه إياها. ولم يشر ايزيدوروس إلى سبب هروب هذا المدين ولكنه كان قد ذكر فى بداية الشكوى أن هذين الشخصين قد اقترضا منه لأنهما كان فى حالة عسر.

ويستلفت النظر أيضا فى هذه الحالة أن الوثيقة أشارت إلى أن الهارب قد ترك وراءه بعض الممتلكات على عكس الحال فى حالات الهروب السابقة التى تشير إلى أن الهارب لم يترك وراءه ممتلكات (١). وفى ضوء ذلك يبدو أن قيمة الالتزامات المستحقة على هذا الشخص كانت أكثر من قيمة ممتلكاته ومن ثم فقد أثر الهرب إدراكا منه لهذه الحقيقة.

وفى عام ٢٢٢ تقدم أحد المكلفين بوظيفة الزامية شكوى (٢) جاء فيها أن الذين كلفوا بالعمل معه عمدوا إلى اخفاء أنفسهم للتهرب من القيام بالعمل حيث يقول فى شكواه " وقد ألزمت بتولى مسئولية البريد هذا العام أيضا.، وقد جرت العادة فى مثل هذه الأحوال أن يمثل الآخرون لتعليماتى لأننى نو خبرة فى هذا العمل، وأن يقوموا بتقديم الخدمات المطلوبة منهم ". ثم يستطرد قائلا " إلا أننى لاحظت أن هؤلاء يميلون إلى الماطلة فى أمر شديد الأهمية فقد اختفى البعض منهم بينما لجأ البعض إلى التسويف. ولما كان الوقت قد أزف وعلينا أن نبدأ العمل فإننى أضرع إليك أن تنتظر فى هذه الشكوى، وأن تأمر كلا من فاوستوس Faustus وحورس Horos وخايريلاس Chaereas سائقى الحمير بالاستمرار فى تقديم الخدمات التى تتعلق بهذه الوظيفة كما اعتادوا أن يقدموها كل عام لمن يشغل هذه الوظيفة وذلك حتى أتمكن بمساعدتهم من القيام بالمهام الموكولة إلى".

ولا نستطيع أن نتبين من إشارة الشاكى إلى اختفاء بعض المكلفين بالعمل معه إذا كان هؤلاء قد هربوا إلى أماكن أخرى كما هى الحال عندما هرب سائقو الحمير (٣) الذين أحضروا من مديرية أوكسرينخوس للعمل فى شحن الغلال فى مديرية أرسينوى وعانوا إلى مديريتهم أم أن الأمر لا يعدو أن يكون تسويفا وعدم التزام بمواعيد العمل وأنهم كانوا

(1)

(2) P. Oxy. 900.

(3) P. Oxy. 2182.

لا يزالون متواجدين في مواطنهم . وعلى أية حال فإن هذه الوثيقة تعطينا مثلاً للتهرب من القيام بالواجبات المفروضة على بعض الأشخاص من قبل الدولة.

وفي شكوى (١) من عام ٢٢٤ يهدد شخص يدعى إيزيدوروس بأنه سيهرب ما لم يتم النظر في شكواه ونص الشكوى كما يلي " إلى ديوسكوروس Dioscoros الذى يشغل وظيفة رقيب Praepositus للقسم Pagus الخامس (٢). من إيزيدوروس بن بطلميوس من سكان قرية كرانيس التى تقع فى القسم الذى يقع تحت إشرافك. إنك تعلم يا أنبل الرقباء بأن هناك تعليمات تصدر من الجهات العليا تباعا تقضى بأنه إذا ما تسببت الحيوانات فى اتلاف المحاصيل فإنه يجب بيعها فى مزاد علنى ودفع ثمنها إلى الخزانة البلدية وتعويض مالك المحصول عن الضرر الذى لحق به . وبناء على ذلك فإننى بعد أن بذلت جهداً كبيراً فى بذر سبع أرورات من الثمانية أمت الحيوانات فالتهمتها. والآن فإنه يقع على عاتق موظفى القرية مهمة إحضار المسئولين. وإننى أتقدم بهذا الإخطار حتى يتسنى استدعائهم للمثول أمامك من أجل اتخاذ اللازم طبقاً للقانون وحتى لا تدفعنى مثل هذه الأشياء إلى الفرار ."

والشاكى هنا إذ يطلب من السلطات العمل على إنصافه طبقاً للتعليمات يختم شكواه بالتهديد المألوف فى بعض الشكاوى بأنه قد يهرب. ذلك أن هذا الرجل كان فى موقف دقيق فقد كان عليه تسديد الإيجار والضرائب المستحقة على الأرض فى حين أن موظفى الدولة كانوا لا يضعون فى اعتبارهم مثل تلك الأحداث دون تنبيههم إليها بمثل هذا التهديد الذى ساقه مقدم الشكوى مستهدفاً لفت أنظار الموظفين إلى حالته حتى يعملوا على تعويضه أو إعفائه من الإيجار والضرائب المستحقة عليه. ونعلم من وثيقة أخرى (٣) أنه بعد مرور أربعة شهور على تقديم إيزيدوروس شكواه لم يتخذ الموظفون الإجراءات اللازمة لإنصافه

(1) P. Cairo-Isidoros. 78.

فى حوالى عام ٢٠٧ - ٢٠٨ قسمت المديرىات إلى أقسام حمل كل منها اسم وقد عين على رأس كل قسم موظف يحمل لقب Praepositus تشمل اختصاصاته بعض المهام القضائية والمالية والإدارية انظر :

Johnson & West, Byzantine Egypt.p.99.

(3) P. Merton. 92.

كما أن الرجل لم ينفذ تهديده بالفرار إذ أنه بدلا من ذلك تقدم بشكوى أخرى خاصة بالموضوع نفسه لكنه ضمنها المزيد من التفاصيل ومقدار الخسارة التي لحقت به وكذلك أسماء المسئولين عن خسارته والذين تركوا ماشيتهم ترعى فى حقله إلا أنه فى هذه المرة لم يهدد بالفرار. ولا نعلم بعد ذلك ما كان من أمر الشكوتين ولا من أمر صاحبيهما.

وتعطينا وثيقتان من عام ٣٣٢ صورة لما صارت إليه الأحوال فى قرية ثيادلفيا بسبب هرب سكانها. والوثيقة الأولى (١) عبارة عن محضر جلسات المحكمة التى نظرت القضية التى رفعها آخر ثلاثة تبقوا من سكان هذه القرية ضد سكان القرى المجاورة لانهم كانوا يمنعون عنهم المياه اللازمة لرى حقولهم. وقد وردت الإشارة فى هذا المحضر إلى هروب باقى سكان القرية. أما الوثيقة الثانية (٢) فهى عبارة عن شكوى تقدم بها هؤلاء الثلاثة إلى الوالى ونصها " إلى فخامة والى مصر فلافيوس هيجينوس Flavius Hyginus من سكان قرية ثيادلفيا فى القسم الثامن من مديرية ارسينوى. وعنهم هيرون Sakaon وساكاون Kanoug وكاناوج نحن الثلاثة يا سيدى نتحمل دفع الضرائب عن كل أهل القرية وعددهم ٢٥ بما فى ذلك موظفو الخزانة الإمبراطورية عن مساحة ٥٠٠ أروره ليست مزروعة كلها. ولذلك فإن أحوال قريتنا انحدرت إلى حالة شديدة من البؤس. وعندما خرجنا للبحث عن سكان قريتنا (الهاربين) فى مديرية أوكسرينخوس اكتشفنا وجود خمسة رجال هم ديونيزيوس Dionysius وحورس Horos وأمونيوس Ammonius وسوخيداس Soucheidas وأبول Apol وكذلك سابايوس Sabbaios ومعهم عائلاتهم فى مزرعة يولوجيوس Eulogius ابن نيداس Nidas فى عزبة سيرينوس Serenos وقد قام صاحب الضيعة يولوجيوس بالتصدي لنا ومعهم أريون Arion صانع النبيذ وسارابيون Sarabion المزارع ومنعونا بالقوة من الاقتراب من باب المزرعة. وكذلك وجدنا ثلاثة من الهاربين فى مديرية كينوبوليس وهم جيرونتيوس Gerontius وباثوس Pathos وهيرون Heron المكلفون بزراعة مائة أروره وبعض المساحات الأخرى من الأرض الملكية ولذا فإننا نتوسل اليك ونحن قوم ضعاف قليلو الحيلة بأن تعطى أوامرك إلى مراقب الأمن العام بأن يسلم لنا رجال قريتنا ومعهم عائلاتهم. وذلك حتى يمكننا البقاء فى القرية

(1) P. Theadelphia. 16.= P.S. Sakaon .35.

(2) P. Theadelphia. 17.= P.S. Sakaon .44. = P. Turner .44.

والإحساس بالعرفان تجاهكم. وداعا نحن ساكاون وهيرون وكاناوج قدمنا هذه الشكوى. أنا اوريليوس مكسيموس قمت بكتابة الشكوى لهم لأنهم أميون *.

وتشير فحوى هذه الشكوى بوضوح إلى مدى الحالة التي الت إليها قرية ثيادلفيا فقد هرب غالبية سكانها وأصبح على الباقين أ يتحملوا عبء دفع الضرائب كاملا، ويقول مقدمو الشكوى إنهم هم الثلاثة فقط يقومون بدفع الضريبة المقررة على ٥٠٠ أروره. ومن الطبيعي ألا تكون هذه المساحة مزروعة كلها بسبب هرب بقية السكان، ولكن الموظفين يحصلون الضرائب كاملة.

وعندما اشتدت الوطأة على هؤلاء الرجال الثلاثة خرجوا للبحث عن رفقاتهم الهاربين، واهتدوا إلى أماكن تسعة منهم في مديرتي اوكسيرينخوس وكينوبوليس. وأغلب الظن أن أصحاب الشكوى لم يجوبوا البلاد من أقصاها إلى أقصاها بحثا عن الهاربين ولكنهم توجهوا إلى هاتين المديرتين بالذات لتأكدهم من وجود عدد غير قليل من رفاقهم هناك. وبرغم أن الشكوى أشارت إلى أن عدد الهاربين في اوكسيرينخوس خمسة فإنه عند ذكر الأسماء وردت ستة أسماء (١) لعل مرد هذا الاستدراك إلى جهل أصحاب الشكوى الأميين الذين أملوها على كاتبها.

ومما يجدر بالملاحظة أمران هو أن أولئك الهاربين في اوكسيرينخوس وصفوا بكلمة تفيد سبق ترشيحهم لشغل وظائف إلزامية. والأمر الآخر هو أن صاحب المزرعة التي كان يعمل فيها هؤلاء الهاربون الستة تصدى مع آخرين لأصحاب الشكوى ومنعهم حتى من الاقتراب من باب المزرعة، مما يدل على أن هذا الرجل كان صاحب سطوة ونفوذ ويستفيد من بقاء هؤلاء الهاربين في مزرعته. وقد ورد في الشكوى أن الهاربين الثلاثة الذين عثر عليهم في مديرية كينوبوليس مكلفون بزراعة مائة أروره. وقد فسر براونيرت (٢) هذا بأنهم يقومون بزراعة مائة أروره من أرض الدولة في مديرية كينوبوليس. إلا أن باحثا آخر وهو راي Rae (٣) يرى أن المقصود بهذه العبارة أن هؤلاء الهاربين كانوا مكلفين بزراعة مائة أروره في قرية ثيادلفيا وأنهم هربوا حتى لا يدفعوا لالتزامات المقررة على هذه الأرض.

(1) P. Theadelphia. 17.1.9.

(2) Braunert, BW .p. 131.

(3) P. Turner. 44. comment .p. 181.

ونحن نميل إلى تأييد هذا الرأي الأخير.

ولم تحدثنا الشكوى عما كان من أمر الثلاثة الذين عثر عليهم فى مديرية كينوبوليس. وأغلب الظن أن أصحاب الشكوى فشلوا فى إعادتهم إلى موطنهم وإزاء هذا الفشل المزيج قدموا إلى الوالى شكواهم التى طلبوا فى ختامها إعادة مواطنيهم اليهم حتى يتمكنوا هم بدورهم من البقاء فى القرية.

وفى هذا إشارة واضحة إلى أن استمرار هذا الوضع قد يدفع بهم هم أيضا إلى الفرار.

ويوافينا التماس (١) يرجع تاريخه إلى عام ٢٤٦ بتهديد بالهرب فريد من نوعه. فقد تقدم بهذا الالتماس جد نيابة عن حفيديه قائلا " إلى فلافيوس يولجيوس Flavius Eulgius المحاسب السابق والذى يشغل وظيفة ريباريوس riparius (٢) فى مديرية أوكسرينخوس من أوريليوس حورس بن ثيودوروس من سكان قرية أدايوس Adaeus بالقسم الرابع من الميرية. تحية ورث طفلا ابنتى وهمتا بيتوس Prtus وبيتاس Petas من أبيهما بينفيس Penphis أرورة من الأرض التى تزرع حبوبا. وهذه الأرورة فى زمام قرية ادايوس كما هو ثابت فى قوائم الضريبة السنوية. إلا أن بوزيريس كاتب قرية تريثيس Penphis فى القسم نفسه قد دأب على مضايقة هذين اليتيمين بإلحاحه فى طلب الضرائب العامة عن تلك الأرورة على أساس أنها تدخل فى زمام قرية تريثيس. وهو بهذا يلجأ إلى حيلة لكى يسلب طفلى ابنتى ما لهم (لأنه لم يتم قبل ذلك دفع أية ضرائب إلى جباة قرية تريثيس من هذه الأرض. وقد أخبرنى افونديس مساح قريتنا بأن هذه الأرض تدخل فى زمام قرية ادايوس) ولذا فابنتى أتقدم إليك بهذا الالتماس راجيا أن تقوم باستدعاء بوزيريس وأن تأمره بالتوقف عن مضايقة هذين اليتيمين حتى لا يضطرا إلى الهرب بسبب أساليبه. أنا أوريليوس حورس قدمت هذه الشكوى كما هى واردة. وأنا أوريليوس بن باولوس ابن بيتروس كتبتها له لأنه أمى ."

(1) P. Oxy. 2235.

وظيفة الزامية يقوم شاغلها بالإشراف على شئون الرى فى القرى والشئون الزراعية وكذلك (2) ترشيح الآخرين لشغل الوظائف الإلزامية انظر : johnson & West, op. cit. pp. 10, 331.

ولعل هذه هي المرة الأولى في وثائقنا التي يتحدث فيها شخص نيابة عن آخرين ويهدد فيها بالهرب. وإذا كنا ندرك سبب تولى الجد الشكوى نيابة عن حفيديه لانهما قاصران، فإننا لا ندري كيف كان يتسنى الهرب لقاصرين مثل هذين الحفيدين. ويبدو أن مثل هذه الصيغة أصبحت تقليدية في الالتماسات بغض النظر عن مدى إمكانية حدوث الهرب. على أية حال فإن هذه الشكوى تعطينا مثلاً للأساليب المتلوية التي كان يلجأ إليها كتاب القرى وغيرهم من الموظفين للكسب غير المشروع.

ونتوقف عند هذا الحد في دراستنا لظاهرة الهرب في القرن الرابع الميلادي ومرد ذلك إلى وجود فجوة زمنية تصمت فيها المصادر عن تناول ظاهرة الهروب، ويبدأ بعد ذلك عصر جديد له ملامح وروح مختلفة عن ملامح وروح العصر الذي درسنا مصادره خلال الصفحات الماضية .

خامساً : استعراض للوثائق .

وبعد أن استعرضنا الوثائق التي أشارت إلى ظاهرة هروب الأفراد من مواطنهم خلال القرون الثلاثة الأولى للميلاد وحتى منتصف القرن الرابع تقريباً فإنه يمكننا القول بأن تلك الظاهرة استمرت في ظل الحكم الروماني على عكس المتوقع في كنف إدارة جديدة في البلاد. ومرد ذلك إلى أن هدف الرومان كان يماثل هدف البطالة من حيث اعتصار الأهالي. فلا عجب أن استمر سكان البلاد في إشهار سلاحهم التقليدي الذي كانوا يلجئون إليه طوال تاريخهم عند الإحساس بالظلم. وقد استقينا معلوماتنا عن هذه الظاهرة من مختلف أنواع الوثائق البردية فقد قدمت برديات القرن الأول العديد من تلك الوثائق مثل المكاتبات الرسمية بين الموظفين (١) والالتماسات المقدمة إلى رجال الإدارة (٢)، وقوائم الضرائب التي كان يعدها الموظفون بأسماء الهاربين الذين لم يسددوا الضرائب المستحقة عليهم (٣)، والعقود (٤)، والخطابات الشخصية (٥) والأسئلة التي اعتاد الناس توجيهها إلى

(1) P. Oxy. Hel. 13. : P. Oxy. 44. : P. Graux. 1.

(2) P. Graux. 2.

(3) P. Princeton. 9. : P. Cornell. 24. : P. Ryl. 595. : P. Oslo. inv. 1026.

(4) P. Tebt. 391.

(5) P. Lond. 897.

الآلهة استفسارا عن شواغل حياتهم^(١)، وإخطارات الإبلاغ عن الهاربين^(٢). وقد أشارت تلك الوثائق إلى حالات هرب وقعت بالفعل أو تهديد بالهرب أو خوف من الاضطرار إلى الهرب. وفي حالة إخطارات الإبلاغ عن الهاربين فقد لاحظنا أن الذي يقوم بالإبلاغ عن الهارب هم أقاربه ولكنه في حالة واحدة قام صاحب البيت الذي كان يسكن فيه بالإبلاغ عنه^(٣) وكانت إخطارات الإبلاغ عن الهاربين توجه إلى كاتب المركز وكاتب القرية أما في القرية فإنها كانت توجه إلى كاتب القرية فقط وكان الإخطار يتضمن:

١- ذكر اسم الهارب مشفوعا بالمكان المسجل فيه ثم الإشارة إلى أنه ذهب إلى مكان غير معلوم.

٢- الإشارة إلى أن الهارب لم يترك وراءه ممتلكات

٣- طلبا بأن يوضع اسم الهارب في قوائم الهاربين الذين لم يتركوا وراءهم ممتلكات.

٤- القسم بصحة البيانات الواردة في الإبلاغ^(٤).

٥- توقيع المبلغ.

٦- تاريخ الإبلاغ.

ومن الجدير بالملاحظة أن الإخطارات التي واقتنا بها وثائق القرن الأول كان مصدرها جميعا بلدة أوكسيرينخوس. والحقيقة أن الأقارب الذين كانوا يقومون بإبلاغ السلطات عن هرب نوبيهم لم يكونوا يفعلون ذلك من قبيل الواجب تجاه الخزانة الإمبراطورية فقط ولكن لكي يدروا عن أنفسهم ملاحقة الموظفين لهم. ولذلك فإنهم كانوا يذكرون أنه هرب وليس له ممتلكات^(٥) إلى جهة غير معلومة وينم عن ذلك حديث فيلون^(٦) حين ذكر المتاعب التي

(1) P. Fay. 137,138.

(2) P. Oxy. 251-3, 2669.: P. Mich. 580.: P. Gen. inv.222.

(3) P. Oxy. 2669.

(4) P. Oxy...

(5) P. Leit. 1. introd. : P. Mich. 580.

هذا القسم أدمج مع التوقيع في أحد هذه البلاغات انظر:

كلمة Poros تعنى بالتحديد ثروة أو ممتلكات انظر

أما اصطلاح aporos فله معنيان الأول هو الشخص الذي ما يزال يقيم في موطنه ولكنه غير قادر على النهوض بالأعباء الإلزامية والضرائب والمعنى الثاني هو ذلك الشخص الذي يهرب من موطنه دون أن يترك وراءه ممتلكات يمكن للدولة أن تصادرها تحصل على مستحقاتها من ثمنها

Oates, op. cit. p. 93

انظر:

(6) Philo. loc. cit.

كان يلاقيها أقارب الهارب على يد جباة الضرائب الذين كانوا يحاولون استخلاص التزامات الهارب من أقاربه أو الاستدلال على مكان تواجده منهم. وقد مر بنا أن الإخطار كان يتضمن طلبا بوضع اسم الهارب في قوائم الأشخاص الذين هربوا دون أن يتركوا وراءهم ممتلكات. ولعل القائمة التي تضمنتها بردية P. Ryl. 595 هي أفضل مثال لهذه القوائم. ويؤكد أحد الإخطارات (١) بأن الهارب لم يلتحق بالجيش. وقد لاحظنا أيضا أن الإخطار كان عادة يشير إلى أن الشخص قد هرب منذ فترة، وإذا فإننا لا نستطيع أن نتبين إذا كان يتحتم على الأقارب المسارعة بالإبلاغ عن الهرب فور وقوعه أم أنه كانت تعطى لهم مهلة. وإذا كان الأمر كذلك فإنه في ضوء معلوماتنا الحالية لا نستطيع أن نتبين مقدار هذه المهلة، كما أننا لا نستطيع أن نقطع بما إذا كان الإبلاغ عن الهاربين يتم في أوقات معينة مثل حلول موعد جباية الضرائب السنوية.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن القوائم التي كان يجري إعدادها سنويا بأسماء الهاربين كانت تزداد فيها الأسماء كلما اقترب موعد الحصاد، وأن الأمر كان يزداد سوءا كلما كان المحصول لا يبشر بالخير. ويبدو أن الدافع إلى الهروب في هذه الحالة كان يكمن في الخوف من عدم القدرة على دفع الإيجارات والضريبة المطلوبة. فقد وافقتنا وثيقة (٢) من عام ٥٦ بأسماء ٤٤ شخصا هربوا دون أن يسددوا ما عليهم من ضرائب. وبعد عام تقريبا من هذا التاريخ نجد وثيقة أخرى (٣) تضم أسماء ١٥٢ شخصا هربوا من المكان نفسه دون أن يسددوا ما عليهم. ورغم أن ثمة عفوا جزئيا قد شجع البعض على العودة إلا أن الوثيقة تشير إلى أن هناك ١٠٥ آخرين كانوا لا يزالون هاربين في خريف ذلك العام.

وتتضمن وثيقة (٤) من القرن الأول شكوى جباة ضريبة الرأس إلى الوالى من هروب الأهالى دون أن يكون لهم أقارب ومن حالة الإقفار التي كانت تعاني منها قرية فيلادلفيا وخمس قرى أخرى. وقد يبدو للوهلة الأولى أن جباة ضريبة الرأس في هذه القرى كانوا يبالغون في شكواهم للوالى في الإشارة إلى تناقص عدد السكان. لكننا عندما نقرأ بعض

(1) P. Oxy. 2669.

(2) P. Cornell . 24.

(3) P. Ryl. 595.

(4) P. Graux. 2.

وثائق القرن الثانى (١) التى أشارت إلى حالات القفر الحادة التى شملت بعض القرى فإننا ندرك أنه لم تكن هناك مبالغة فى مثل هذه الشكوى، وأن هذا أمرا كان يمكن حدوثه.

وقد ذكرت وثائق القرن الأول حالات هروب الأشخاص من مختلف الفئات مثل المزارعين (٢) والحرفيين (٣) وملتزمى الضرائب (٤) وغيرهم من أصحاب المهن العديدة (٥) وأشخاص بدون حرفة معينة (٦) بالإضافة إلى آخرين لم تذكر الوثائق وظائفهم (٧).

وقد وافقتنا وثائق القرن الثانى أيضا بإشارات إلى هروب الأفراد من مواطنهم، وتضمنت تلك الوثائق القرارات الصادرة من الولاة (٨). والمراسلات الرسمية بين الموظفين (٩)، وقوائم الضرائب (١٠)، وقوائم المرشحين للخدمات الإلزامية بدلا من الهاربين (١١)، والمراسلات الشخصية (١٢)، ويميز وثائق القرن الثانى عن وثائق القرن الأول تضمنها قرارات الولاة التى صدرت بشأن الهاربين، وكذلك الإشارة إلى هروب المكلفين بالخدمة الإلزامية (١٣)، وهى التى خلت وثائق القرن الأول من الإشارة إليها. وقد أمدتنا إحدى وثائق القرن الثانى بإخطار إبلاغ عن أحد الهاربين لكنه يصعب أن نتبين من نص الإخطار صلة صاحبه بالهارب (١٤) على عكس الحال فى إخطارات الإبلاغ التى ترجع إلى القرن الأول ويتبين منها بوضوح صلة صاحب الإخطار بالهارب. كذلك فقد أمدتنا إحدى وثائق القرن الثانى بإيصال ضرائب فريد فى نوعه فقد تضمن قائمة

(1) P. S. I. 101-2,5.: B. G. U. 902.: SB. 8.: P. Thouis.1.

(2) P. Oxy. Hel. 13.

(3) P. Oxy. 252,2669.

(4) P. Oxy. 44.

(5) P. Cornell. 22.

(6) P. Oxy. 251.

(7) P. Mich. 580.: P. Graux. 1, 2. : P. Gen inv. 222.

(8) P. Lond. 904. : P. Oslo. 79. : B. G. U. 372. : P. Berlin. 16036.

(9) P. Oslo. 17. : O. Fay. 24. : P. Ryl. 78.

(10) P. Flor. 379. : P. Oxy. 1438.

(11) P. Berlin Leihgbe. 7. : P. Upss.7. : P. Gen. 37. : B. G. U. 1566.

(12) P. Phil. 33.

(13) P. Oxy. 2182. : P. Lond. 342. : P. Gen. 37. : B. G. U. 1566.

(14) P. Bouriant. 21.

بالضرائب التى سدها أحد الهاربين بعد عودته من هروبه (١)

وتشير هذه الوثائق إلى أن الكثيرين من الأشخاص فروا من مواطنهم للتهرب من أداء الضرائب أو القيام بالوظائف الإلزامية. ويرى ولاس Wallace (٢) أن ازدياد معدل الضريبة التى كانت تجبى لتعويض النقص الناتج عن هروب الممولين فى تلك الآونة يشير إلى ازدياد إعداد الهاربين بشكل مطرد.

وقد استمرت الحال فى القرن الثالث فقد أشارت الالتماسات (٣) والقرارات لإمبراطورية وقرارات الولاة (٤) وكذلك الخطابات المتبادلة بين الموظفين (٥)، والرسائل الشخصية (٦)، والأسئلة المقدمة إلى الإلهة (٧) إلى حالات هروب وقعت بالفعل أو احتمال وقوع الهرب، وذلك فيما يخص فئات مختلفة مثل المزارعين (٨) والمكلفين بالخدمات الإلزامية. (٩)

وتتكشف وثائق القرن الرابع عن حالة الإقفار التى كانت تعاني منها بعض القرى بسبب هرب سكانها (١٠) واضطرار السكان الباقين فى إحدى الحالات إلى الخروج بحثا عن مواطنهم الهاربين لإعادتهم إلى مواطنهم حتى يشاركهم تحمل العبء الذى أصبحت تنوء به كواهلهم. (١١)

وتشير هذه الوثائق أيضا إلى اضطرار الإدارة إلى اللجوء إلى تنظيمات جديدة للحد من هروب الأفراد (١٢). وكذلك تضمنت بعض وثائق هذا القرن تلويعا بالهرب لحد

(1) P. Tebt. 353.

(2) Wallace, Taxation in Egypt. p. 137.

(3) P. Gen. 16. : P. Cattaoui. II. : J. E. A. 61. 1975. pp. 201-21.

(4) P. Gen. 16. : P. Cattaoui . II. : J. E. A. 61. 1975. PP. 201-21.. : P. Westminster. College. 3. : P. Giss. 40 II.

(5) P. Westminster College. 3. : P. Oxy. 80. : P. Flor. 19. : P. S. I. 1248.

(6) B. G. U. 164. : P. Oxy. 1668. : P. Mich. 515.

(7) P. Oxy. 1477.

(8) P. Gen. 16. : P. Cattaoui. II. : P. Flor. 19.

(9) P. rinceton. 71.

(10) P. Theadelphia. 16. 17.

(11) P. Theadelphia. 17.

(12) P. Cairo-Isidoros. 126, 128

الإدارة على النظر فى أحوال الملتسين. (١)

ولم تحدثنا غالبية الوثائق عن الأماكن التى كان يتجه إليها الهاربون إذ أن إخطارات الإبلاغ كانت تكتفى فقط بالإشارة إلى أن الهارب ذهب إلى مكان غير معلوم. لكن إحدى الوثائق (٢) أشارت إلى أن الهارب قد احتسب بأحد المعابد، وهذه الوثيقة ترجع إلى الأيام الأولى للحكم الرومانى (العام الأول من القرن الأول للميلاد) ويبدو أنه كانت هناك فى ذلك الوقت بعض المعابد التى لا تزال تتمتع بحق الإيواء ذلك الحق الذى لم نعد نسمع عنه فى وثائق الفترة التالية.

وفى تقديرنا أن اختفاء هذا الحق هو الذى ساهم إلى حد بعيد فى اختلاف طبيعة الهروب ما بين العصرين البطلمى والرومانى فقد كانت توجد فى العصر البطلمى الكثير من المعابد التى تتمتع بحق الإيواء مما كان يشجع الهاربين على اللجوء إليها والتفاوض مع رجال الإدارة فى ظل حماية الإله على عكس الحال فى العصر الرومانى حيث لم تكن توجد تلك المعابد مما كان يدفع الأشخاص إلى الهروب إلى الصحراء أو المدن الكبرى أو المناطق المجاورة.

والشخص الهارب كان يطلق عليه فى موطنه anakechorekotos بينما كان يطلق عليه فى المكان الذى يذهب إليه لفظ xenos (٣) أو allophilos (٤). وكان موظفو القرى يقومون سنوياً بإعداد كشوف بأسماء الهاربين (٥) من قراهم وكذلك بإعداد كشوف أخرى بأسماء الغرباء الذين يقيمون فى قراهم (٦). وقد أمدتنا قرية فيلادلفيا بكلا النوعين من هذه القوائم. ويبدو أن بعض الهاربين كان يذهب إلى المدن الكبرى حيث يسهل عليه الاختفاء فى الكثافة السكانية فيتعذر العثور عليه. ولكننا نلاحظ أن رجلاً مثل سيرينوس لم يحاول الاختفاء فى أوكسيرينخوس بل انه أخذ يبطش بأهلها بون خوف أو وجل (٧) فى

(1) P. Cairo-Isidoros. 78.; P. Oxy. 2235.

(2) P. Oxy. 785.

(3) Calderini, J. E. A. XL. 1954. pp. 19 ff.

(4) B. G. U. 419.

(5) P. Cornell. 24. : p. Ryl. 595.

(6) P. Cornell. 22.

(7) J. E. A. 61. 1975. pp. 201-21.

حين أن البعض الآخر كان يلجأ إلى الانضمام إلى عصابات اللصوص ويتخنون من السلب وسيلة لكسب العيش (١) وأغلب الظن أنهم كانوا يلجئون إلى الصحراء ومستنقعات الدلتا ويتخنونها ملجأ لهم ويبدو أن البعض الآخر كان أكثر ميلا إلى الحياة الآمنة ولا يسعى إلا إلى حياة أقل ضغطا وأكثر جدوى من حياته في موطنه فكان يذهب إلى قرية أخرى حيث يتوافر له ما ينشده، مما يدل على أن الأحوال لم تكن متشابهة من حيث السوء في كل مكان. وإذا كان يبدو أنه في القرنين الأول والثاني كانت إدارة القرى التي يذهب إليها الهاربون تقوم بتسجيلهم في قوائم الغرباء وتبعا لذلك فإنهم كانوا يدفعون ما عليهم من ضرائب لجباة الضرائب في موطنهم الأول، فإن وثائق القرن الثالث تشير إلى أن إدارة قرى الهاربين كانت تقتفى أثرهم، كما أن وثائق القرن الرابع تشير إلى إجراءات تقضى بالقبض على الهاربين وتسليمهم إلى الهيئات المسئولة في قراهم.

وفي حالة هؤلاء الذين كانوا يدفعون ضرائبهم لموظفي مواطنهم الأصلية رغم تركهم إياها، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو إذا كان أولئك الأشخاص يدفعون ما عليهم برغم تركهم لمواطنهم فلماذا هجروها إذن؟ ويمكن الإجابة على ذلك استخلاصا من أحوال بعض القرى التي زحف عليها الجفاف مثل ثيادافيا وسوكنوبايونيسوس مما أدى إلى تدهور إنتاجية الأرض فيها بحيث أصبح سكانها عاجزين عن دفع مستحقات الدولة وحدا بهم ذلك إلى الهرب فيما يبدو إلى حيث يستطيعون تكسب قوتهم والوفاء بالتزاماتهم. ويشير جونسون (٢) إلى ذلك قائلا بأن السكان أخذوا يتركزون في القرى الأكثر خصوبة ويتركون القرى المجربة حتى يتجنبوا العقاب الذي قد ينزل بهم إذا ما استمروا في البقاء في مواطنهم مع عدم قدرتهم على دفع التزاماتهم. وترك المواطن بهذا الشكل لم يكن يحظى برضا موظفي الإدارة بل كان ماثرا لشكواهم، ولكنها اضطرت إلى الرضوخ لهذا الواقع والتعامل معه، وهو ما يظهره بوضوح قيام جباة ضريبة الرأس في قرية تبتونس في عام ٩٩ بتقسيم أنفسهم بحيث يذهب قسم منهم لجباة الضريبة المستحقة على سكان القرية الذين ذهبوا إلى أماكن أخرى. (٣).

(1) B. G. U. 372.11.1 ff.

(2) Johnson, op. cit. p. 564.

(3) P. Yeht. 391.

ولكن السؤال يبقى مطروحا حول وضع الـ xenoï فإلى متى كان هؤلاء الأفراد يظلون مدرجين تحت هذه الصفة ويستمررون في دفع التزاماتهم إلى جباة الضرائب في مواطنهم الأصلية؟ وكذلك ما هو وضع أولاد هؤلاء الذين كانوا يولدون ويشبون في مناطق الإقامة الجديدة؟ الواقع أننا لا نستطيع الإجابة على ذلك، إذ أن الوثائق لم توافنا بحالة واحدة لأشخاص زالت عنهم صفة " غرباء " وأصبحوا مسجلين تسجيلا جديدا في موطن آخر.

وهكذا فإنه بناء على ما تكشف عنه الوثائق نرى أن ظاهرة هروب الأفراد من مواطنهم الشرعية المسجلين فيها قد استمر طوال العصر الروماني. وقد تباينت الأسباب التي كانت تدفع الأفراد إلى الفرار من مواطنهم وسوف نحاول في الفصل التالي من هذه الدراسة تبين تلك الأسباب.

الفصل الثالث

أسباب ظاهرة الاناخورييسيس

عرضنا فى الفصل الثانى من هذا البحث لمظاهر هروب الأفراد من مواطنهم فى مصر خلال القرون الثلاثة الأولى للميلاد وحتى منتصف القرن الرابع الميلادى - تقريباً - من خلال ما تضمنته وثائق تلك الحقبة من أشارات إلى حالات الهروب.

ونحاول فى هذا الفصل أن نتبين من خلال الوثائق أمرين : أحدهما هو الأسباب التى كانت تكمن وراء هروب الأفراد من مواطنهم، والآخر هو الظروف التى كان الإنسان يعيش فيها بحيث جعلت حياته فى موطنه نوعاً من المعاناة المستمرة، ولم تكن تترك أمامه سبيلاً للتخلص من تلك المعاناة غير القرار من موطنه.

أولاً : الضرائب :

١- تعدد الضرائب وتنوعها :

قام نظام الضرائب فى مصر خلال العصر الرومانى على قواعد محكمة تستطيع الدولة بمقتضاها أن تحصل ضرائب ورسوم مختلفة عن الأفراد والأرض والممتلكات والنشاط المالى والتجارى. وإلى جانب الضرائب الثابتة كانت هناك ضرائب أخرى تتم جبايعها بشكل موسمى وترتبط بظروف خاصة .

وكانت هناك ضرائب تجبى نقداً وأخرى تجبى عيناً . ومن المعروف أن مصر كانت تمد روما بثلاث احتياجاتها من الغلال، أى بحوالى ستة ملايين أردب^(١) . وإلى جانب هذا كان على هذه الولاية أن تمد جيش الاحتلال الرومانى بحاجته من المواد الغذائية. وكان على المزارع أن يدفع أردبا عن كل أوره كضريبة نوعية على الأرض المزروعة حبوباً ولكن فى بعض الأحيان كان يدفع ضعف هذه الكمية، وكانت هذه القيمة تصل إلى مقدار أعلى بكثير فى حالة الأرض التى كان الأهالى يستأجرونها من الضياع الإمبراطورية لأن أراضي هذه الضياع كانت تعد أخصب أراضي مصر. فقد كان مزارعو هذه الضياع يدفعون من خمسة إلى ثمانية أرابب عن الأوره، وفى إحدى الحالات وصلت القيمة إلى أربعة عشر إردبا وثلاث أردب. وربما يرجع ارتفاع هذه القيمة إلى ارتفاع معدل إنتاجية هذه الأرض. وقد كانت هناك معدلات أخرى مختلفة للضريبة فعلى سبيل المثال كان

(1) Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian. p. 34.

مزارعو أرض الدولة يدفعون ثلاثة أراذب ونصف إردب. وكان يراعى عند تقدير الضريبة على الأرض مدى وصول مياه الفيض إلىها^(١). كما كان على المزارع أن يدفع إلى جانب هذه الضريبة رسوماً إضافية وثمان البنور التي يقترضها من الدولة.

وقد كانت الإدارة حريصة كل الحرص على عدم بقاء قطعة أرض واحدة بدون زراعة، لأن بقاء أى قطعة أرض على هذا النحو كان يعنى عدم جباية ضرائب عليها. ولذلك فإن الأراضى التي لم يكن يتقدم أحد لاستئجارها أو يهرب مزارعوها كانت الدولة تلزم أقرب المزارعين بزراعتها أو تفرض على سكان القرية بأكملها زراعة الأرض المهجورة فى قريتهم على أن يسدوا الضرائب المستحقة عليها متضامنين بشكل إجبارى. ومن الطبيعى أن مثل هذا النوع من الأراضى كان ضعيف الإنتاج، ولهذا يمكننا أن نتصور بسهولة أن المزارعين الذين كان يلقي عليها هذا العبء كانوا يعجزون عن دفع الضرائب المترتبة عليه فلا يكون أمامهم من سبيل غير الفرار.

وكان المزارع ملتزماً بتسليم مقدار الغلال المقررة عليه كضريبة إلى المخزن العام بدون شوائب، أما إذا رغب فى أن تقوم الدولة نيابة عنه بنقل الغلال إلى المخزن فقد كان عليه أن يدفع رسماً إضافياً نظير النقل^(٢). وعند قيام المزارع بتسليم الغلال إلى المخزن فإنه كان يحصل على إيصال بالكمية التي قام بتسليمها. وقد وافقتا الوثائق بالمثلثات من تلك الإيصالات كتب بعضها على أوراق البردى والبعض الآخر على الشقاقات ولما كان على المزارع تقديم المادة التي يكتب عليها الإيصال وكان سعر البردى مرتفعاً ، فإنه كان يلجأ إلى تقديم إحدى الشقاقات لأن الحصول عليها كان ميسوراً بدون تكلفة تذكر^(٣).

وعند حلول موعد الحصاد كانت الدولة تقوم بتعيين مجموعة من أمناء المخازن - Sito logoi وكان يجرى اختيارهم للقيام بهذا العمل من بين سكان القرية ويكلفون بشغل هذه الوظيفة بشكل إلزامى وبدون أن يتقاضى شاغلها راتباً من الدولة بل كان عليه أن يتحمل تكاليف القيام بالوظيفة والإنفاق عليها من أمواله الخاصة^(٤) وكانت تقوم بمساعدة أمين

(1) O.G.I.S.669.; Wallace, op. cit. pp.

راجع قرار الوالى تيبيريوس يوليوس الاسكندر

(2) Wallace, op. cit. pp. 34, 42-3.

(3) Lewis, Life in Egypt under the Roman rule. p. 167.

(4) راجع نظام الخدمات الإلزامية ص ١٥٣

مخزن الغلال مجموعة من المساعدين الآخرين يتم اختيارهم بالطريقة نفسها. وكان هؤلاء الأمناء مسئولين عن الغلال من لحظة تسلمها حتى تسليمها إلى المخزن العام في نيابوليس Neapolis بالقرب من الاسكندرية، أو إلى معسكرات الجيش إذا كانت هناك أوامر بتسليمها إلى تلك المعسكرات. وكان يشرف على المخزن العام في نيابوليس موظف روماني برتبة بروكوراتور Procurator يتولى الاشراف على شحن الغلال إلى روما (١).

وكان أمناء مخازن الغلال يتسلمون الكميات المقررة على المزارعين في الشهور القليلة التي تعقب الحصاد، ولكن في بعض الأحيان كانت تمنح للمزارعين مهلة لتسليم الغلال قد تمتد إلى عامين أو أكثر. وكانت عملية شحن الغلال إلى الاسكندرية من المديرية المختلفة تجري طوال العام وكان يتم إرسال كل الكميات التي يتم جمعها ما عدا كميات صغيرة كانت تستبقى لتزويد المزارعين بها لأغراض البذر. وكانت المرحلة الأولى للنقل هي نقل الغلال من المخازن إلى الموانئ النهرية عن طريق القوارب الصغيرة في الترع، ولكن الجانب الأكبر منها كانت تنقله الدواب. وكان سائقو الدواب يتم تكليفهم للقيام بهذا العمل عن طريق الإلزام (٢). وعند الإنتهاء من تحميل السفن الراسية في الميناء كان ريان السفينة يقوم بتسليم السيتولوجوس ايضاً بالكمية التي تم شحنها على سفينته. وكان يصحب كل سفينة في رحلتها إلى الاسكندرية مراقب أو أكثر كانت مهمته مراقبة الشحنة وضمان عدم المساس بها أو تبديد أى جزء منها خلال الطريق. وكانت مهمة المراقبة في البداية تسند إلى الجنود ولكنها تحولت منذ القرن الثاني إلى وظيفة إلزامية يكلف بها الأفراد المدنيين.

وكان هذا المراقب يحمل عينة مختومة من المادة أو المواد التي تحتويها حمولة السفينة يسلمها في نهاية المطاف إلى الموظف الذي يتسلم الشحنة في نيابوليس ويُدوره لمقارنتها بالحمولة الأصلية وإذا اكتشف وجود تلاعب أو غش فإن المسئولية كانت تقع على عاتق السيتولوجوس الذي قام بتسليم الشحنة (٣) وكانت هناك ضرائب تجبي على المحاصيل الأخرى مثل الكروم والفاكهة والخضروات. وفيما عدا الكميات التي كانت تسلم إلى معسكرات الجيش الروماني، فإن هذه الضرائب كانت تجبي نقداً. وأهم ضريبة من تلك الضرائب كانت ضريبة المساحة (٤) التي كانت تتم جبايتها بواقع أربعين درخمة عن كل

(1) Wallace, op. cit. p. 45.

(2) P.Oxy. 2182.

(3) P.Oxy. 708, 2125.

(4) Wallace, op. cit. p. 49.

أروره على الكروم. أما بالنسبة للنخيل وحدائق الفاكهة فكانت تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٣٠ درخمة عن الأرورة. وفي حالة مزارع الخضرة كانت القيمة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٥ درخمة. كما كانت هناك ضريبة أخرى تدعى ضريبة الدخل^(١) وكانت جباية هذه الضريبة خلال العصر البطلمي تتم عينا أو نقدا حتى عهد بطلميوس الخامس عندما تقرر فيما يبدو ألا تدفع عينا وكان معدلها عشر أو سدس المحصول بالنسبة للكروم أما بالنسبة للفاكهة فكانت تجبى عنها نقدا^(٢). أما في العصر الروماني فكانت الجباية تتم نقدا في كل الحالات بواقع خمس درخمات عن الأرورة بالنسبة لمزارع الخضرة والفاكهة وعشر درخمات من الكروم.

وكان على المزارع أن يدفع ضرائب عما يملكه من حيوانات ولذلك كان يتحتم عليه تقديم بيان سنوي عن عدد الحيوانات التي بحوزته حتى يتأكد جباة الضريبة من عدد الحيوانات التي كانت تولد كل عام وبالتالي يتمكنون من جباية الضريبة المستحقة عليها^(٣)

والى جانب الضرائب التي كانت تجبى في مجال الزراعة كانت هناك ضرائب أخرى تجبى عن الأفراد. ولعل أشهر هذه الضرائب هي ضريبة الرأس^(٤) التي كان يتحتم على جميع سكان البلاد الذين تتراوح أعمارهم ما بين الرابعة عشرة والستين أن يؤدوها. ولكنه كان يعفى من أدائها بعض الفئات مثل المواطنين الرومان ومواطنى مدينة الاسكندرية وأعضاء معهد الاسكندرية وخريجي معاهد الجمنازيوم وعدد من الكهنة في المعابد ذات المكانة الخاصة، وأيضا بعض الأشخاص من غير المواطنين الرومان الذين كانوا يشغلون مناصب عليا في الإدارة خلال فترة توليهم لتلك المناصب. وأما سكان عواصم المديريات فقد كانوا يتمتعون باعفاء جزئي من دفع هذه الضريبة. وكان على كتاب القرى والمدن أن يعدوا بيانا بأسماء الأشخاص الذين تستحق عليهم الضريبة سنويا. وقد اختلف مقدار ضريبة الرأس من مديرية إلى أخرى. وكان دفع هذه الضريبة يتم على أقساط أو دفعة واحدة، وكان مقدارها ١٦ درخمة على الفرد. وأما مقدار الضريبة المخفضة فإنه كان

(1) Wallace, op. cit. pp. 53-6.

(2) فيما يخص هذه الضريبة في العصر البطلمي انظر : نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالة، ص ٢٢٢-٢٤٢٢.

(3) Wallace, op. cit. pp. 77-95.

(4) Wallace, op. cit. pp. 116-39.

يتراوح بين ٨ و ١٢ درخمه فى بعض الأماكن. وقد تراوح هذا المقدار فى بعض أنحاء منطقة طيبة بين ٢٤ درخمة وعشر درخمات. وفى مديرتى هرموبوليس وأوكسيرينخوس كان المقدار الذى يدفعه سكان عواصم المديرية يتراوح ما بين ٨ وعشر درخمات، أما الضريبة الكاملة فقد تراوحت بين ١٢ و ١٦ درخمه. وفى مديرية ارسينوى كانت الضريبة الكاملة ٤٠ درخمة والمخففة ٢٠. وأغلب الظن أن السبب فى ارتفاع مقدار هذه الضريبة فى تلك المديرية كان يرجع إلى خصوبة أراضيها نظراً لما كانت تتمتع به من نظام دقيق للرى لم يكن متوفراً لساكنى المديرية الأخرى (١).

وكانت هناك ضريبة أخرى يدفعها الأفراد وهى ضريبة الجسور بمقدار $\frac{2}{3}$ درخمة للفرد. وكان مقدار هذه الضريبة ثابتاً فى كل أرجاء البلاد. وكان الهدف من جبايتها الإنفاق على صيانة الجسور وتنظيم عمليات الرى (٢). ولم يكن دفع هذه الضريبة يعفى من العمل الإلزامى الذى كان ينبغى على كل فرد القيام به لصيانة الجسور فيما عدا الطبقات الممتازة التى كانت تتمتع بالإعفاء من هذا العمل دون الإعفاء من دفع الضريبة نفسها.

وهناك ضريبة أخرى مقدارها دراهمتين وهى ضريبة الخنازير والتى كان الغرض من جبايتها مد المعابد الإغريقية بالحيوانات اللازمة للأضاحى (٣).

كذلك كانت هناك ضريبة تفرض على أصحاب الحرف، وكان ينبغى على كل فرد أن يدفعها سواء أكان رجلاً أم سيدة طالما أنه يقوم بعمل يتقاضى عنه أجراً. كما كان على الصبية الذين يتعلمون الحرف والذين تزيد أعمارهم عن أربعة عشر عاماً أن يدفعوها. وكان يجرى تحصيل هذه الضريبة من كل أصحاب حرفة على حده. وقد اختلف مقدارها من زمن لآخر ومن منطقة لأخرى ولكن كان أعلى معدل لجبايتها أيضاً فى مديرية ارسينوى. وكان على المعلم أن يقوم بإبلاغ السلطات فى حالة انتهاء فترة تدريب أحد الصبية وتقلده العمل بشكل كامل ليتم إدراج اسمه فى قوائم الضريبة التى يدفعها العاملون. كما كان على العامل فى حالة انتقاله من عمل إلى آخر أن يبلغ السلطات سواء

(1) Lewis, op. cit. p. 170.

(2) Wallace, op. cit. pp. 140-3.

(3) Lewis, op. cit. p. 171.

أكان هذا الانتقال من العمل بصفة دائمة أو مؤقتة.

أما الأشخاص الذين كانت طبيعة عملهم تقتضى التنقل من مكان إلى آخر فكان ينبغى عليهم أن يحصلوا على تصريح من جابى الضريبة فى موطنهم أى فى المقر الرئيسى لممارسة عملهم. وقد وافقتا الوثائق بتصريح من هذا النوع حصلت عليه بعض الغانيات من جابى الضريبة بالسماح لهن بممارسة عملهم فى مكان آخر لمدة يوم واحد (١).

وقد فرضت الإدارة ضريبة إضافية على الأهالى لتعويض النقص الناجم عن وجود بعض الأشخاص غير القادرين على دفع الضريبة لكونهم معدمين (٢)، أو بسبب هروب البعض دون أن يدفعوا الضرائب المستحقة عليهم (٣)، ودون أن يتركوا وراءهم ممتلكات تستطيع الدولة أن تصادرها وتحصل على استحقاقاتها لدى الهارب من ثمن هذه الممتلكات. وكان مقدار العجز الناجم فى مثل هذه الأحوال يجرى توزيعه على الباقين من سكان القرية، وقد اختلف هذا المقدار من عام لآخر طبقا لإعداد الهاربين. وكان هناك ضرائب على النشاط المالى والتجارى الى جانب الرسوم التى كانت تفرض عن تسجيل الوثائق فى السجل العام. وهناك ضرائب كان يتم تحصيلها عن عمليات البيع بواقع ١٠٪ والرهونات بنسبة ٢٪. أما الحيوانات التى كان الأهالى يقدمونها قربانا للآلهة فقد كانت الدولة تحصل على نسبة معينة منها.

وقد فرضت ضرائب الغرض منها مد جيش الاحتلال الرومانى بحاجته من الغذاء والوقود والعلف والملابس (٤). ولم تكن تلك الكميات محده بمقدار ثابت بل كانت تترك لرجال الجيش لتقدير مدى حاجاتهم من الأهالى الذين فرضت عليهم هذه الضريبة. وفى أغلب الأحيان كانت المعسكرات تبالغ فى طلباتها (٥).

(1) WO. 1157.

(2) Remondon, Annales du Service des Antiquites de l'Egypt. 15.1951.pp.221-45.

(3) Lewis, An aspect of the Roman oppression in Egypt. J.E.A. XXIII. 1937.pp.63-75.

(4) B.G.O. 1564; P. Amh. 167.

(5) لاحظ الشكوى التى تقدم بها أحد الأشخاص وأشار فيها إلى الإرهاق الذى كانت تعاني منه بعض قرى مديرية أوكسرينخوس بسبب الأعمال الإلزامية وقيامها بعد معسكرات الجيش الرومانى بحاجاته. وقد ذكر فى شكواه أيضا أن مثل هذا الوضع من شأنه أن يؤدى إلى هروب السكان وبقاء الأرض بدون زراعة. انظر : P. Oxy. 705.

وكان على الأهالى أن يقدموا وسائل النقل بدون مقابل . ومن الجدير بالذكر أن هذا العبء كان مفروضا على دواب الأهالى فقط دون الدواب التابعة للضياع الإمبراطورية فقد كانت معفاة من هذا العبء (١) الذى كان فى الواقع من أكثر الأشياء التى تسبب استياء الأهالى . ومع ذلك فإن الإدارة استمرت فى فرضة عليهم على الرغم من القرارات المختلفة التى نهت عن ذلك وكان أولها القرار الذى أصدره جرمانيكوس (٢) Germanicus ابن أخى الامبراطور تيبيريوس عند زيارته لمصر عام ١٩ ميلادية ، وكذلك القرار (٣) الذى أصدره الوالى لوكيوس إيميليوس ركتوس Lucius Aemilius Rectus فى عام ٤٢ ، ثم قرار (٤) الإمبراطور كلاوديوس Claudius فى عام ٤٩ ، وأخيرا قرار (٥) الوالى ماركوس بترونيوس مارتينيوس Marcus Petronius Mamertinus فى عام ١٢٥ .

وكانت الدولة ترغب الأهالى على أن يبيعوا لها الشعير بالسعر الذى تحدده . وكان هذا فى حد ذاته يمثل غبنا للمزارعين، لأن الدولة كانت فى الغالب تحدد سعرا أقل من السعر الذى كان يباع به الشعير فى السوق . وكذلك كان من حق وحدات الجيش الرومانى أن تحصل على الشعير من المزارعين على أن تدفع ثمنه مقسما طوال العام، وفى أغلب الأحيان كانت هذه الأقساط تؤجل أو لاتدفع كلية.

لم يقتصر الأمر فقط على مد جيش الاحتلال الرومانى باحتياجاته، فقد كان على دافعى الضرائب أن يقدموا الطعام والتجهيزات ووسائل النقل التى يطلبها جيش الإمبراطورية فى حروبه التى كان يخوضها على حدود الإمبراطورية كما كان على الأهالى أن يقوموا بتمويل الزيارات التى يقوم بها كبار الزوار الرومان إلى البلاد بما فى ذلك زيارات الأباطرة وأفراد عائلاتهم، وكذلك الزيارات الدورية التى كان الوالى يقوم بها فى أرجاء القطر سواء عن طريق دفع الأموال أو تقديم الخدمات . وكانت تنظم زيارات الوالى لجان يتم تعيينها خصيصا لهذا الغرض فكانت هناك لجان تشرف على التنقلات وأخرى مسئولة عن تنظيم الحفلات للتسريح عن الوالى وحاشيته . وكان أعضاء هذه اللجان

(1) O.G.I.s. 609.

(2) Select Papyri. 211.

(3) P.Lond. 1171 verso.

(4) SB. 4226.

(5) P.S.I.446.

يقومون بتلك المهام عن طريق الإلزام (١) .

٢- استخدام أساليب القهر فى جباية الضرائب :

قامت جباية الضرائب فى مصر فى عصر الرومان فى بداية الأمر على نظام الالتزام (٢) . وهو ما يعد استمراراً للنظام الذى كان متبعاً خلال عصر البطالة، حين كان يشهر فى المزداد سنوياً دخل كل ضريبة على حده فى منطقة لاتزيد فى أية حالة على مديرية واحدة، ثم يرسو المزداد على من يضمن للدولة الحصول على أكبر قدر ممكن من حصيلة ضريبة بعينها . وكان يتعين أن يكون للملتزم ضامنون وأن يقدم الملتزم وضامنوه ممتلكاتهم رهناً للوفاء بما تم التعاقد عليه . وبرغم أن الملتزم لم يكن يتولى عملية الجباية وإنما يشرف عليها، وبرغم أنه كان يراقب عمل الجباة موظفون لمراعاة عدم جباية أكثر من المعدل الذى قرره الدولة فإن القرائن توحى بأنه فى عصر البطالة كان من شأن توافق مصالح الملتزمين فى الفوز بمكاسب شخصية وحرص الموظفين من ناحية أخرى على عدم حدوث أى عجز فى دخل الملك أرهاق دافعى الضرائب . (٣)

الحقيقة أن معلوماتنا عن نظام الالتزام فى العصر الرومانى قليلة للغاية . فقد أشار قرار الوالى تيبيريوس يوليوس اسكندر Tiberius Julius Alexander (٤) فى عام ٦٨ إلى أن التزام جباية الضرائب كان يفرض فرضاً على الأشخاص . وهذا هو ما أكدته وثيقة (٥) ترجع الى أواخر القرن الأول حيث ذكرت أن مثل تلك الضغوط كانت تؤدى إلى هروب الملتزمين . بيد أن نظام الالتزام أخذ يختفى شيئاً فشيئاً وأسندت جباية الضرائب الى موظفين كان يجرى تكليفهم للقيام بهذا العمل بشكل إلزامي، وكانت الإدارة تسمح لمن يتم ترشيحهم للقيام بهذا العمل بأن يتنازلوا عنه لآخرى بشرط أن يوافق هؤلاء على النهوض به (٤٦) . وقد كان جباة الضرائب المكلفين يلتزمون بتعويض النقص الذى قد ينتج عن الجباية من أموالهم الخاصة (٧)، لكنه فى عصر الإمبراطور تراجان (٩٨-١١٧) كانت

(1) Lewis, life in Egypt under te Roman rule. p.176.

(2) Wallace, op. cit. pp. 288-9.

(3)

عن نظام الالتزام فى عصر البطالة راجع :

نصحي : تاريخ مصر فى عصر البطالة ج ٢ ص ٣٩٦ - ٤٠٤ .

(4) O.G.I.S.669.

(5) P.Oxy. 44.

(6) B.G.U.1062.

(7) P. Leit. 13.

تفرض على جميع سكان القرية أو المدينة ضريبة إضافية لتعويض النقص الناتج من هروب دافعى الضرائب أو عن وجود أشخاص غير قادرين على دفع الضرائب.

وفى القرن الثانى كان موظفو القرية يقومون بترشيح الأشخاص الذين يقع عليهم الاختيار لتولى جباية الضرائب ويرفعون القوائم إلى الاستراتيجوس الذى يقوم باختبار الجباة من بين المرشحين. ولكن من بداية القرن الثالث كان الجباة يقومون بأنفسهم باختيار من يخلفهم لشغل هذه الوظيفة عند انتهاء مدة خدمتهم (١). غير أنه كان يمكن للشخص الذى يتم اختياره لهذه الوظيفة أن يتجنب عبء القيام بها إذا ما قام بالتنازل عن ممتلكاته للخزانة الإمبراطورية (٢). ولكن مع تطور نظام البلديات Municipia فى القرن الثالث عاد الجباة إلى تحمل مسئولية سد العجز الذى كان ينتج عن الجباية (٣).

وكان الوالى يشرف على نظام جباية الضرائب فقد كان هذا العمل من أهم اختصاصاته (٤). وتبعاً لذلك يقوم بمراجعة الموازنة فى المديرية أثناء زيارته لها. ويراجع تقارير الاستراتيجوس الذين كانت تقع عليهم مسئولية الإشراف على الضرائب فى المديرية ويساعدهم فى ذلك الكتاب المكيون والنومارخاى.

وكان الإمبراطور هو الذى يقرر بنفسه مقدار الضريبة المستحقة على الولاية استناداً إلى تقارير الوالى، ويوافق على منح الإعفاءات الضريبية سواء أكانت هذه الإعفاءات كلية أو جزئية (٥). بيد أنه كان من حق الوالى فى بعض الأحيان أن يقوم بمنح إعفاء جزئى من الضرائب فى حالات الطوارئ كما حدث عندما وافق الوالى على تخفيض الضرائب المفروضة على بعض قرى مديرية مندس التى اجتاحتها الوباء فى القرن الثانى (٦).

وتحدثنا المصائر عن الوسائل التى كان يلجأ إليها جباة الضرائب فى العصر الرومانى لاستخلاص الضرائب من الأهالى. وكان وجود الحراس المسلحين مع هؤلاء الجباة أثناء قيامهم بعملهم كفيلاً بإرهاب الأهالى وحملهم على الرضوخ لمطالب جباة

(1) Wallace, op. cit. 292.

(2) P.Oxy.1405.

(3) Bowman, Town councils in Roman Egypt. pp.69-77.

(4) Reinmuth, The Prefect of Egypt from Augustus to Diocletian. pp.59-81.

(5) Wallace, op. cit. p. 294.

(6) B.G.U.903.

الضرائب. فقد حدثنا فيلون اليهودي عن تلك الوسائل التي كان يلجأ إليها هؤلاء الجباة في القرن الأول. ونرى أنه من الضروري أن نقدم ترجمة لنص حديث فيلون بأكمله لما ينطوي عليه من دلالة لها أهميتها القصوى بالنسبة لبحثنا هذا. فقد قال فيلون (١) في الفترة الأخيرة عين جابيا للضريبة في المنطقة التي نسكن فيها. وعندما هرب بعض السكان لعدم قدرتهم على دفع الضرائب بسبب فقرهم وخوفهم من العقاب القاسي الذي سينزل بهم، اتجه هذا الجابي إلى زوجات الهاربين وأطفالهم وأبائهم وأقاربهم فسامهم سوء العذاب. ذلك أنه طرحهم أرضا وأخذ يضربهم ويطأهم بقدميه، ولم يترك وسيلة لإهانتهم إلا وسلكتها ليجبرهم على الإدلاء بمكان الهارب أو دفع الديون المستحقة عليه. ولم يكن هناك سبيل أمام أولئك لإجابة مطالبة، فهم من ناحية كانوا لا يعرفون مكان الهارب ومن ناحية أخرى فإنهم لم يكونوا أفضل حالا من الهارب. وبرغم هذا فإنه لم يكن ليتركهم لحال سبيلهم بل كان يعذبهم ويؤذي أجسادهم بل أنه لم يكن يتورع عن قتلهم بوسائل تفوق عنها ذهنه. فكان يربطهم من رقابهم إلى زكائب مملوءة بالرمال ذات وزن ثقيل ويتركهم في العراء في ساحة السوق نهبا للرياح والشمس المحرقة وسخرية المارة وإحساسهم القاتل بالمرارة بسبب ما يعانونه. وإلى جانب الحمل الثقيل الذي كان يقيدهم به فإنه كان يجبرهم على خلع ملابسهم. وكان هذا المنظر يترك أبلغ الأثر في نفوس الآخرين الذين كانوا يحدثون أنفسهم بما سوف يحل بهم، فتغمرهم مشاعر أشد قسوة مما رأوه، ويحدوهم ذلك إلى التفكير في القضاء على أنفسهم بسيوفهم أو بالسهم أو الشنق. وهم مع هذا كانوا يعتبرون أنفسهم أوفر حظا لأنهم سيموتون دون أن يعذبوا وأما أولئك الذين كان يقبض عليهم قبل أن يتمكنوا من الانتحار فإنهم كانوا يقيدون بالحبال ويرصون حسب درجة قرابتهم للهارب وفقا لنظام تقسيم الميراث. من حيث درجة القرابة للهارب. وعندما لم يكن للهارب أقارب فإن الأذى كان ينتقل إلى الجيران وقد يشمل كل القرية أو البلدة. وقد أخذ سكان القرى يهجرونها شيئا فشيئا حتى أصبحت مهجورة وتفرقوا في أماكن أخرى حيث كانوا يعتقدون أنهم أصبحوا في مأمن من القبض عليهم. ولكن الجباة الذين جبلوا على القسوة ولم يتوفر لديهم أي قدر من الإنسانية كانوا يلجأون إلى وسائل لا يصدقها عقل في سبيل الحصول على الضرائب، تنفيذا لأوامر سادتهم بحيث

(1) Philo, De specialibus legibus. LII. 159-63.

أنهم كانوا يحاولون الحصول على مستحقات الدولة ليس من ممتلكات الأشخاص فقط بل من أجسادهم أيضاً حتى ولو أدى ذلك إلى تعريض حياة البعض للخطر من أجل إجبارهم على دفع ضرائب الآخرين .

ثم يستطرد فيلون في موضع آخر (١) قائلاً " وقد سمعت من قبل عن أشخاص لم يرحموا حتى الأموات، ذلك أن الجباة في ضراوتهم وحشيتهم المنقطعة النظير سوت لهم أنفسهم الاعتداء على أجساد الموتى، وعندما حاول البعض وقفهم عن الإساءة إلى ضحاياهم بمؤاخذتهم على وحشيتهم المفرطة وتبئهم إلى أن الموت هو الراحة الأبدية من كل المتاعب وأنه الحقيقة الخالدة ونهاية كل شيء ، فإن هؤلاء الغلاظ بدلا من السماح بالقيام بإجراءات الجنازة كانوا يستمرون في إهاناتهم ويسوقون عنرا أقبح من الذنب بقولهم إنهم لا يفعلون ذلك بجسد الميت بغرض الحاق الأذى بالجسد نفسه لأنهم يعرفون أنه ليس هناك جدوى من ذلك، وإنما يقدمون على ما يفعلون لإجبار أهل الميت وأصدقائه على افتدائه بدفع ما هو مستحق عليه، وأنهم بذلك يمكن أن يقدموا له آخر خدمة من الممكن تقديمها .

ويستمر هذا الكاتب موجهاً حديثه إلى رجال الإدارة قائلاً (٢) " على حكام المدن أن يوقفوا تلك الضرائب والطلبات الثقيلة التي ترهق الأهالي، فإنهم وإن كانوا يملأون خزائنتهم الخاصة بالمال إلا أنهم إلى جانب المال يلصقون بأنفسهم أعمالاً شائنة تلوثهم. فقد دأبوا على اختيار أشخاص لجباية الضرائب لايتوفر لديهم أى قدر من الرحمة وتمتلىء نفوسهم وحشية ليستطيعوا عن طريقهم اكتناز المال الحرام . وإلى جانب الوحشية التي طبع عليها هؤلاء الجباة فإنهم كانوا يستمدون القوة من أوامر سادتهم التي أطلقت أيديهم فأطلقوا لأنفسهم العنان للإتيان بأى عمل شرير من أجل إرضاء سادتهم . وحيث أن العدالة والإنسانية لم تجد سبيلا إليهم حتى فى أحلامهم فإنهم عند قيامهم بجمع الضرائب كانوا يحيلون كل شيء إلى فوضى مطلقة .

ويقدم أقوال فيلون أمران وأحدهما هو الوثائق التي لدينا من القرن الأول الميلادى

(1) Philo, op. cit. 94-5.

(2) Philo, op. cit. 92 ff.

وسيأتى ذكرها فيما بعد وهي تتحدث عن الهرب من دفع الضرائب . والأمر الآخر هو ما ذكرته بعض الوثائق عن الوسائل التي كان يلجأ إليها جباة الضرائب ونسوق على سبيل المثال ما حدثتنا به شكوى (١) من عام ١٩٣ وهذا هو نصها " إلى أمونيوس Ammonius باترنوس Paternus الستوريون Centurion من سيروس Syrus بن سيريون Syron الذى يدعى أيضا بيتيكاس Petekas من سكان عاصمة مديرية ارسينوى. لقد قمت أنا وأخى فى شهر يؤونه بتسليم الضرائب المستحقة علينا من الغلال ، وكذلك تسعة أراذب من العشرة المقررة علينا فى قرية كرانيس . وبسبب هذا الأراذب المتبقى فإن بيتيسوس Peteosios بن تكلوا Tkelo وسارايون Sarpion بن مارون Maron جابيا ضريبة القمح ومعهما كاتبهما بطلميوس ومساعدهما أمونيوس اقتحموا بيتي عندما كنت غائبا فى الحقل وجذبوا والدتى من ملابسها وطرحوها أرضاً . ونتيجة لهذا فهم الآن طريحة الفراش ولا تقوى على الحركة . ولذلك فإننى أطلب استدعائهم أمامك حتى يمكننى أن ألقى العدل على يدك " .

٣- الضرائب والهروب :

وإزاء كثرة الضرائب وتنوعها والوسائل التي كان يلجأ إليها جباة الضرائب فليس من الغريب أن الكثير من وثائقنا أشارت الى الضرائب باعتبارها السبب الرئيسى فى كثير من حالات الهروب. فقد أشارت قائمة ضرائب (٢) من عام ٣١ ميلادية إلى هروب شخص دون أن يدفع الضرائب المستحقة عليه . وقد شكى جابى ضريبة الرأس فى قرية فيلادلفيا عام ٤٥ إلى الاستراتيجوس من أن بعض سكان القرية هربوا الى مديرية هير اكليوبوليس دون أن يدفعوا الضرائب المستحقة عليهم (٣). كما أن هذا الجابى نفسه تقدم بالاشتراك مع خمسة آخرين من جباة ضريبة الرأس فى قرى أخرى بالتماس (٤) إلى الوالى فى عام ٥٥-٥٩ طالبين منه النظر بعين العطف إلى ظروفهم الصعبة الناجمة عن

(1) B. G. U. 515.

(2) P.Princeton.9.

(3) P. Graux. 1.

(4) P. Graux. 2.

عدم تمكنهم من القيام بمهمة جباية الضريبة بسبب هروب الكثيرين من دافعي الضريبة دون أن يسددوا ما عليهم من التزامات. وكذلك أمدتنا قائمة ضرائب ^(١) من قرية فيلادلفيا (عام ٥٥) بأسماء أربعة وأربعين شخصا هربوا دون دفع الضريبة المستحقة عليهم . كما أشارت قائمة أخرى ^(٢) من القرية نفسها من عام ٥٧ إلى أن عبد الهاريين دون دفع الضرائب قد أصبح ١٠٥ . وقد ذكرت وثيقة ^(٣) من عام ٥٢ أن شخصين قد هربا لأنهما كانت "عليهما ديون ثقيلة للدولة " .

وفى إحدى وثائق القرن الثانى نجد رسالة ^(٤) بعث بها الوالى باينوس بلاستيانيوس Bainus Blastianus فى عام ١٦٨ إلى استراتيجوس فى مديرية ارسينوى يعترف فيها بثقل عبء الضرائب على الأهالى ويطلب منه البحث عن وسيلة أخرى لتعويض النقص الناجم عن هروب بعض دافعي الضرائب غير إجبار السكان الباقين فى القرى على سداد هذا العجز حتى لا يؤدي ذلك إلى إرهابهم وهروبهم. وعند مطالعة التقارير ^(٥) التى أعدها كتاب بعض القرى فى مديرية مندى فى الفترة ما بين عامى ١٦٨ - ١٧٠ نلاحظ أن تلك التقارير قد أشارت إلى هروب العدد القليل الذى تبقى من السكان بعد أن اجتاحت الوباء تلك القرى. وقد أرجعنا السبب فى هروب هؤلاء السكان إلى خوفهم من أن تجبرهم الدولة على تحمل مسئولية دفع الضرائب المستحقة على العدد الأصلى من السكان. ولذلك فإننا نجد أن الوالى باسايس روفوس Bassaeus Rufus وقد أدرك سبب هروب هؤلاء السكان يوافق على تخفيض الضرائب المقررة على تلك القرى بسبب الظروف التى مرت بها ^(٦) . وقد أشارت قائمة ضرائب ^(٧) يرجع تاريخها إلى أواخر القرن الثانى إلى هروب بعض الأفراد دون أن يسددوا ضريبة الرأس المقررة عليهم.

(1) P. Cornell. 24.

(2) P.Ryl. 595.

(3) P. Mich. 534.

(4) P. Berlin. 16036.

(5) P.S.I.101-2,5.;SB.8.;B.G.U.902.;P.Thmouis.I.col.104-4.

(6) B.G.U.903.

(7) P.Oxy.1438.

ولما كنا لانعرف أنه طرأ أى تغيير على نظام الضرائب ووسائل جبايتها فى القرنين الثالث والرابع، وكانت وثائق هذين القرنين تشير الى حالات هروب كثيرة دون ذكر السبب، فإننا قد لانعتبر الحقيقة ذا عزونا سبب بعض هذه الحالات على الأقل إلى العجز عن دفع الضرائب والخوف من مغبة ذلك .

ثانياً : الخدمات الإلزامية :

١- نظام الخدمات الإلزامية : (١)

ولكى نتبين بجلاء كيف أن الخدمات الإلزامية كانت من أسباب هروب الأفراد سنعرض فى إيجاز لنظام الخدمات الإلزامية .

من المعروف أنه فى الممالك الشرقية فى العصور القديمة كان من حق الملوك تسخير رعاياهم لإنجاز بعض الأعمال من أجل الدولة. وفى أثينا فى ظل النظام الديمقراطى كان على الأفراد تأدية بعض الخدمات التى كان يتطلبها الصالح العام . وكانت تلك الخدمات تسمى آنذاك Leitourgia والمعنى الحرفى لهذه الكلمة العمل من أجل الشعب. وقد كان أثرياء أثينا خلال القرنين الخامس والرابع ق . م يؤتون تلك المهام لمدة عام يتحملون خلاله الإنفاق عليها من أموالهم الخاصة. وبينما كان لبعض هذه المهام صبغة دينية كان البعض الآخر ذا طابع مدنى خالص مثل الإنفاق على بناء سفن الأسطول وتجهيز فرق الجيش والإنفاق على الاحتفالات السنوية التى كانت تقدم خلالها العروض المسرحية. وقد أخذ هذ النظام يتطور شيئاً فشيئاً حتى أصبح مقصوراً فى المدن الإغريقية خلال العصرين الهلينيسى والرومانى على المهام الدينية التى كانت تتطلبها شئون العبادة.

وكان لدى الرومان منذ عهودهم الأولى ما يعرف بنظام munera أى الواجبات العامة وبمقتضى هذا النظام كان الموسرون يقومون بأداء بعض الخدمات للدولة. وحين وفد

ينبغى أن نشير إلى أننا نعتمد فى عرضنا لنظام الخدمات الإلزامية بصفة رئيسية على الأبحاث (1) القيمة التى أعدها البروفيسور لويس حول هذا الموضوع والتى سنشير إليها تبعاً خلال عرضنا وبخاصة الفصل القيم الذى كتبه عنها فى أحدث أعماله أنظر : Lewis, Life in Egypt under Roman rule. pp. 177-82

الرومان إلى مصر وجنوا نظام الخدمات الإلزامية موجودا في البلاد منذ عهود سحيقة وتشير المصادر إلى أن البطالة أخذوا بهذا النظام . حيث كان يفرض على الأماالى القيام بقدر معين من العمل كل عام. وكان هذا القدر يختلف باختلاف الأماكن. وقد تمتعت بعض الفئات بحق الإعفاء من العمل الإلزامى (١) . وقد أدخل الرومان على هذا النظام في مصر تعديلات جعلته مختلفا كل الاختلاف عما عرفت مصر قبل عصر الرومان ولا سيما من حيث امتداده ليشمل كل طبقات المجتمع .

ومع ذلك فإن بعض الفئات في مصر تمتعت خلال عصر الرومان بامتياز الإعفاء من الخدمة الإلزامية. وهذه الفئات هي المواطنون الرومان وسكان عواصم المديريات من الإغريق والفانزون في المسابقات الرياضية وأصحاب بعض المهن والأشخاص الذين كانوا يعولون خمسة أطفال وكذلك المكلفون بتقديم الخدمات للجيش الرومانى. كما كان يتم إعفاء أفراد الأسرة الآخرين إذا كان أحد أفرادهم مكلفا بوظيفة إلزامية . وقد تمتع بالإعفاء أيضا النساء والجنود القدامى *vetrani* وبعض الكهنة وكبار السن العاجزون بدنيا (٢) .

ويمكننا أن نفرق بين نوعين من الخدمات الإلزامية . فقد كان قوام أحدهما الخدمة اليدوية بينما كان قوام الآخر الثروة المادية . وقد أخذ نظام الخدمات الإلزامية في مصر يتبلور حوالى منتصف القرن الأول الميلادى حتى أخذ شكله المعروف عند نهاية هذا القرن ومطلع القرن الثانى. وأخذت وظائف جديدة تخضع لنظام التكليف . وقد وصل هذا النظام إلى نروة نضجه فى نهاية عهد الإمبراطور تراجان عام ١١٧ ، فقد اتخذ هذا الإمبراطور خطوات واسعة فى هذا المضمار حيث جعل أغلب وظائف جباية الضرائب النقدية فى أيدي جباة مكلفين مما أدى إلى تقلص دور ملتزمى جباية الضرائب.

(1)

عن نظام الخدمات الإلزامية فى العصر البطلمى أنظر :
نصحنى . نفسه ج ٢ ص ٢٨١ - ٢٨٥ .

(2) Lewis, Exemption from Liturgy in Roman Egypt I Acts du Xe congrès International de Papyrologues. 1964.pp.69-79., II, III Atti dell'XI congresso Internazionale di Papyrologia. 1966.pp.508-541.

ويمكننا الآن معرفة أسماء حوالى مائة وظيفة إلزامية (١). وكان يشغل الوظيفة الواحدة شخص واحد أو أكثر. ومن أمثلة الوظائف الإلزامية وظائف شيوخ القرى ، أو كتاب القرى والمدن، ورجال الشرطة، وجباة الضرائب النقدية والنوعية، والمكلفين بنقل الغلال من الصوامع إلى الموانئ النهرية أو من تلك الموانئ إلى الاسكندرية أو إلى معسكرات الجيش، ومراقبى الفيضانات الذين كانت توكل إليهم مهمة مراقبة الأراضي التى تصل إليها مياه الفيضان، ومراقبى جباة الضرائب، والأشخاص المكلفين بتمويل زيارات كبار الزائرين، وموظفى المصارف المالية، الأوصياء على القصر، وأعضاء مجالس المدن.

وفى خلال القرن الثانى والثالث كان أصحاب هذه الوظائف يشغلون وظائفهم بالتكليف لمدة عام أو ثلاثة أعوام. وبعد إنتهاء هذه المدة كانت الإدارة تمهل كل شخص فترة من الوقت قبل القيام بترشيحه لشغل وظيفة أخرى. ولكن فى الواقع أن هذه القاعدة لم تكن تراعى بدقة، فقد كان يجرى ترشيح البعض مرة أخرى بعد فترة وجيزة من انتهاء شغلهم للوظيفة السابقة أو حتى بعد انتهائها مباشرة فى بعض الأحيان.

والحقيقة أن قيام الإدارة الرومانية بإلغاء نظام الالتزام فى جباية الضرائب لم يكن مبعثه الرغبة فى تخفيف معاناة دافعى الضرائب والقضاء على المفاصد التى صاحبت هذا النظام بقدر ماكان الباعث عليه هو أن الإدارة الرومانية قد وجدت فى نظام التكليف مايعود على الدولة بالفائدة. ذلك أن المكلف بجباية الضرائب كان يتحمل نفقات وظيفته أى تكاليف عملية الجباية وهى التى كانت تستقطع من حصيلة الضرائب فى حالة الالتزام. وكان الملتزم يدخل ذلك فى اعتباره عند تقديم عطاء الالتزام، وتبعاً لذلك فإن الدولة هى التى كانت تتحمل فى الواقع تلك التكاليف. وكان شأن المكلف بجباية الضريبة شأن الملتزم من حيث سداده من أمواله الخاصة العجز الذى قد تسفر عنه الجباية (٢). ولذلك فإنه كان من الضرورى التأكد من ثروة كل شخص عد ترشيحه لشغل إحدى الوظائف (٣)، حتى تضمن الإدارة قدرته على تحمل تلك الأعباء، وقد تفاوتت ثروات المرشحين تبعاً لنوعية الوظيفة التى كانوا

(1) Lewis, Inventory of compulsory public services.

قام المؤلف فى هذا البحث بترتيب الوظائف أبجدياً مع ذكر المصادر التى وردت فيها الوظيفة.

(2) P. Leit. 13.

(3) P. Leit. 1-3.

يتولونها. فقد كانت ثروة أحد المرشحين لتولى وظيفة مدير المصرف المالى فى إحدى المديريات قدرها ثلاثة تالنتات (١٨ ألف درخمة) وفى حالة أحد المرشحين لتولى وظيفة حارس فى إحدى القرى كانت ثروته مائتى درخمة فقط (١).

وبمجرد الإعلان عن تعيين شخص فى إحدى الوظائف الإلزامية كانت ممتلكاته توضع تحت إشراف الدولة. وكان عليه أن يؤدى قسما (٢) بأنه سوف يقوم بمهام وظيفته على أكمل وجه. ولم تكن الإدارة لتكتفى بوضع أموال المكلف تحت إشرافها ضمانا لقيامه بالعمل بل كانت تلزم الموظف الذى رشحه لشغل الوظيفة بأن يقدم إقرارا يتعهد فيه بأنه يضمن صلاحية هذا الشخص للقيام بهذا العمل. وفى بعض الأحيان كانت الإدارة تطلب من المرشح إحضار ضامن له حتى يمكنها أن تعود على هذا الضامن وتحصل منه على حقوقها فى حالة عجز المكلف عن القيام بواجبه أو فى حالة هروبه. وكانت قوائم المرشحين تقدم للاستراتيجوس الذى كان يوافق عليها ويطلب إعلام المرشحين بوقوع الاختيار عليهم (٣).

ولكن الأمر كان يختلف بعض الشيء عند اختيار جباة الضرائب وذلك منعا للتلاعب، فقد كان على الموظف أن يكتب اسمين أو ثلاثة ممن يتوسم فى أصحابهم القدرة على النهوض بهذا العمل ويقدمهم للاستراتيجوس الذى كان يقوم بدوره بعرضها على الایستراتیجوس لکی يقوم بالاختيار من بينهم (٤).

وكان يحدث فى بعض الأحيان أن يرشح شخص ممن لا تتطبق عليهم الشروط كأن يكون متمتعا بامتياز الاعفاء من الخدمة الإلزامية أو أن تكون ممتلكاته دون الحد المطلوب لشغل الوظيفة. وعندئذ كان على الموظف الذى قام بالترشيح أن يرشح شخصا آخر وإذا عجز عن إيجاد هذا البديل فإنه كان يلزم هو نفسه بشغل هذه الوظيفة، وكانت هذه القاعدة متبعة منذ منتصف القرن الأول، وفى إحدى المرات قام كاتب إحدى القرى بترشيح بعض النساجين لزراعة أرض الدولة، ولكن الإدارة طلبت منه أن يرشح آخرين لهذا العمل أو أن يقوم هو نفسه بالنهوض به (٥). وفى إحدى الوثائق (٦) من عام ٢٤٥ قام موظف بترشيح

(1) Lewis, Life in Egypt under the Roman rule, p. 179.

(2) P. Leit. 12.

(3) Lewis, The compulsory public services of Roman Egypt p. 84.

(4) P. Petaus. 65.; Thomas, The Epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt p. 84.

(5) P. Phil. 1.

(6) P. Oxy. 1119.

أخوين من مواطنى مدينة أنطينوبوليس (وكان مواطنو هذه المدينة يعفون من الوظائف الإلزامية) لشغل وظيفة الزامية فى مديرية أوكسرينخوس. ولكنه عندما تبين له خطأ هذا الترشيح أعلن للاستراتيجوس أنه سوف يقوم بنفسه بتحمل أعباء هذه الوظيفة. وقد أشارت إحدى الوثائق (١) إلى أن الوالى قام بمحاكمة أحد كتاب القرى لأنه رشع شخصاً لم تكن تنطبق عليه الشروط فتسبب فى هروبه وحكم عليه بدفع قيمة الخسارة التى لحقت بهذا الشخص ودفع غرامة للخزانة الإمبراطورية (٢).

وقد أمدتنا الوثائق (٣) بالعديد من الحالات التى كان الأهالى يشكون فيها من ترشيحهم لشغل وظائف الزامية على الرغم من أنه لم تكن تتوافر لديهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف. وإزاء هذا الموقف فقد كان من الطبيعى أن يحاول الأهالى التهرب من أداء تلك الأعمال بشتى الوسائل ومنها تقديم الرشاوى إلى الكتاب الذين كانوا يعنون قوائم المرشحين حتى لا يضعوا أسماءهم فى تلك القوائم. وفى بعض الأحيان كان هؤلاء الكتاب يلجئون إلى محاباة أصدقائهم وأقاربهم بعدم وضع أسمائهم فى قوائم المرشحين (٤). وعلى الرغم من الاحتياطات التى اتخذتها الإدارة لمنع مثل هذه المجاملات بقيامها بتعيين الكتاب فى قرى أخرى غير تلك التى كانوا ينتمون إليها، فإنه كان من العسير منع وقوع هذه التجاوزات تماماً.

وقد كان بعض الأشخاص من أصحاب السطوة والجبروت يفتصبون لأنفسهم حق الاعفاء من القيام بالوظائف الإلزامية عن طريق إرهاب كتاب القرى. وفى مثل تلك الأحوال كان هؤلاء الكتاب يجدون الحل فى تكليف آخرين ممن لم يكونوا يخشون لهم بأساً، فيضطر هؤلاء التعساء إلى القيام بهذه الوظائف صاغرين حتى لا يتعرضوا لبطش أصحاب الجبروت الذين كان من المفوض أن يتولوا شغل هذه الوظائف. وعلى الرغم من صدور قرار (٥) امبراطورى بتجريم مثل هذه التجاوزات عام ٨٤، فإن

(1) P.Wisc. 81.

(2) راجع نص للمحاكمة فى الفصل الرابع من هذا البحث ص ٢١٨ .

(3) P. Leit. 4,5,6,10.

(4) انظر شكوى اوريليوس ايزيدوروس

Boak and Youtie, Flight and Oppression in Fourth-century Egypt. Studi in onore di A.Calderini e Roberto Paribeni.II.pp.332-7.

(5) O.G.I.S. 665.

وثيقة (١) من عام ١٣٧-١٤١ تشير إلى أن الوالى كان لايزال يواجه تلك المفاسد.

ويتضح هذا الموقف بجلاء من الشكوى (٢) التى سبق ذكرها وعرفنا أنه تقدم بها بعض مزارعى قرية سوكنو بايونبوس عام ٢٠٧، فقد ذكروا فى شكواهم ان هناك شخصا يقوم بالاشتراك مع اخوته بمضايقتهم ومنعهم من زراعة أراضيهم، وأشاروا الى ان هذا الشخص لا يدفع ضرائب للدولة كما أنه لم يسبق له هو واخوته ان شغلوا أى وظائف فى القرية لأنهم يلجئون الى ارباب كتاب القرية حتى لا يضعوا أسمائهم فى قوائم المرشحين (٣).

وقد سبق أن ذكرنا أنه على الرغم من أن البعض كانوا يتمتعون بامتياز الإعفاء من الخدمة الإلزامية فإنه كان يجرى ترشيحهم عن طريق الخطأ. بقى أن نذكر أن مثل هؤلاء المرشحين كانوا أحيانا يجدون صعوبة فى إثبات هذا الحق، وذلك على نحو مايتبين من الوثيقتين التاليتين. ففي الوثيقة الأولى (٤) اضطر أحد الأطباء أن يلتمس من الوالى الموافقة على إعفائه من التكليف بشغل إحدى الوظائف الإلزامية لأنه يتمتع بالإعفاء بحكم وظيفته. ومن الوثيقة الثانية (٥) نجد أن إحدى السيدات تشير إلى أنه تم تكليفها بزراعة أرض الدولة برغم تمتعها بالإعفاء لكونها سيدة. وقد استغرقت جهودها قرابة العامين حتى استطاعت أن تحظى بالموافقة على الإعفاء.

وقد تميزت فترة أواخر القرن الثانى وأوائل القرن الثالث بحالة من الركود الاقتصادى مما أدى إلى تفاقم الأحوال وفرض المزيد من الضرائب لتمويل حروب الإمبراطورية مما كان معناه ازدياد الأعباء على دافعى الضرائب فى مصر (٦) وقد أدى هذا بدوره إلى ازدياد الأعباء التى كان يتحملها شاغلو الوظائف الإلزامية. ولا أدل على ثقل هذا العبء من أن بعض المكلفين كان يفضل التنازل عن ممتلكاته كلية للموظف الذى رشحه لشغل

(1) P. S. I. 1406.

(2) P.Cattaoui. II-SB.4284.

(3) أنظر نص هذه الشكوى فى الفصل الثانى ص ١٠٦-١٠٨.

(4) P. Fay. 140.

(5) P. Oy. 899.

(6) Lewis, op. cit. p. 182.

الوظيفة حتى يحل محله فى شغلها (١) . غير أن الموظفين كانوا يلجئون الى شتى الوسائل لإجبار الأهالى على تولى الوظائف. ولم يكونوا يتورعون عن سجنهم وتعذيبهم على الرغم من الأوامر التى كانت تنهى عن التعرض لأولئك الذين اختاروا التنازل عن ممتلكاتهم.

وإذا ما أخذنا أوريليوس ايزيدوروس كنموذج لهؤلاء الذين كان يجرى تكليفهم لشغل الوظائف فى أوائل القرن الرابع فإننا نجد أن هذا الشخص قد كلف بشغل ثمانى وظائف فى الفترة الواقعة ما بين عامى ٢٩٩-٣٠٠ وعام ٣١٨ أى خلال تسعة عشر عاماً (٢) . وقد شغل إحدى هذه الوظائف وهى وظيفة سيتولوجوس مرتين متعاقبتين (٣) . ويمكننا القول بأن هذا الشخص خلال حياته التى امتدت من عام ٢٦٨ حتى عام ٢٢٤ قد شغل كل الوظائف الإلزامية فى قرية كرانيس ما عدا وظيفة كاتب القرية التى حال دوشغله إياها كونه أمياً (٤) .

٢- الخدمات الإلزامية والهروب :

أشار عدد من وثائقنا إلى الأعمال الإلزامية بوصف كونها أحد الأسباب المباشرة لهروب الأفراد من مواطنهم. وذلك أنه يتبين من إحدى الرسائل الشخصية (٥) من عام ٨٤ أن أحد الأشخاص قد هرب من مديرية أرسينوى إلى الاسكندرية بسبب الخسارة التى لحقت به نتيجة لتكليفه بوظيفة إلزامية وقد أشار هذا الشخص فى رسالته إلى أن كاتب القرية ضلله، مما يبدو منه أن كاتب القرية قدم له بيانات خاطئة عن عدد السكان المتواجدين فى القرية التى كلف بتولى الجباية فيها ولكنه عندما شرع فى القيام بعمله تبين له عدم دقة البيانات التى حصل عليها. ومن ثم فقد اضطر الى دفع العجز الذى حدث من أمواله الخاصة كما كانت تقضى بذلك القوانين (٦) وفر هارباً وقد ذكر هذا الهارب أيضاً

(1) P. Oxy. 1405.

(2) Boak, Village Liturgies in fourth century Karanis. Akten des VIII fur Papyrologien. Wien. 1955. pp. 37-40.

(3) P. Cairo-Isidoros. 13.

(4) Boak, op. cit. p. 38.

(5) P.Lond.897.-B.Olsson,Papyrus brief aus der fruhesten Romerzeit. 50.

انظر ترجمة هذا الخطاب فى الفصل الثانى من ٨٢.

(6) P. Leit. 13.

أنه اختير أثناء غيابه لشغل وظيفة الزامية أخرى وهي وظيفة سيتولوجوس (١).

وقد أشار الوالى ماركوس بترونيوس مامارتينوس فى قرار (٢) أصدره خلال المحكمة التى عقدها عام ١٣٥ إلى أن السبب فى هروب بعض الأشخاص كان راجعاً إلى رغبتهم فى تفادى الأعمال الإلزامية التى كلفوا بها.

وقد ذكرت بردية (٣) من عام ١٤٣ أن أحد الأشخاص ما أن تنهى إلى علمه أن اسمه قد أدرج فى قوائم المرشحين لشغل وظيفة الزامية حتى سارع بالفرار.

وقد أشار الوالى سمبرونيوس ليبراليس فى قراره (٤) الشهير عام ١٥٤ بشأن الهاربين إلى أن الكثيرين منهم قد فروا من مواطنهم بسبب عدم قدرتهم على النهوض بالأعمال التى كلفوا بها من قبل الدولة بسبب فقرهم، وإلى أن هؤلاء الهاربين كانوا يخشون العودة إلى مواطنهم خشية إنزال العقاب بهم.

وقد واقتنا وثيقة (٥) من عام ١٦٦ بحالة هروب جماعى من الخدمة الإلزامية، فقد ذكرت هذه الوثيقة أن سائقى الحمير من مديرية أوكسرينخوس الذين كلفوا بالعمل فى شحن الغلال فى مديرية أرسينوى قد هرب أكثر من نصفهم وعادوا إلى مديريتهم. وما زاد فى ثقل العبء على هؤلاء المكلفين أن الوقت الذى كلفوا فيه بالذهاب إلى أرسينوى لم يكن مناسباً إذ أن تاريخ الوثيقة هو ٢٤ برمودة، وهذا يعنى أنهم كانوا مشغولين بالحصاد فى مديريتهم. ومن ثم فإنهم وجدوا أنفسهم بين المطرقة والسندان، فإما أن ينصاعوا لقرار الإدارة بالبقاء فى أرسينوى مع ما قد يترتب على ذلك من الحاق الضرر بمحاصيلهم وتعريضها للنهب ويؤدى إلى عدم قدرتهم على سداد التزاماتهم للدولة، وإما أن يعودوا إلى مديريتهم ويعصون الأوامر. ويبدو أنهم قد فاضلوا بين الأمرين وجدوا أن العودة إلى

لأنستطيع أن نعرف لسوء الحظ من ثنايا الوثيقة المدة التى تغيب خلالها هذا الرجل عن موطنه فمن (١) المعروف أن قواعد الخدمة الإلزامية كانت تقضى بالإيعاد تكليف شخص بشغل وظيفة الزامية إلا بعد انقضاء مهلة معينة. فهل كان غياب هذا الشخص قد طال إلى الحد الذى انقضت خلاله المهلة، ومن ثم فإن إعادة ترشيحه كان أمراً جائزاً؟ أم أنه رشح على الفور بعد انتهاء مدة شغله للوظيفة السابقة مباشرة حيث أن هذه القاعدة لم تكن تراعى بدقة؟

(2) P. Oslo. 79.

(3) P. Wisc. 81.

(4) B.G.U. 372.11.5-6.

(5) P. Oxy. 2182.

مزارعهم أهون أمراً.

وتشير هذه الوثيقة بجلاء الى ان الادارة لم تكن تحفل بمصالح الاهالى بقدر اهتمامها بالنظرة الضيقة إلى مصالحها. فرغم أن التكليف فى حد ذاته كان عبئا على أولئك المزارعين إلا أن اختيار الوقت قد زاد فى وطأته.

وقد أشار أحد الأشخاص فى التماس (١) تقدم به الى الاستراتيجيةوس عام ١٨٠ الى أن اختياره لوظيفة جابى الضريبة النقدية اضطره إلى الهرب لأنه كان فقيرا وليس لديه القدرة على النهوض بهذا العبء. غير أنه عندما عاد إلى موطنه اكتشف أنه اختير خلال غيابيه لشغل وظيفة أخرى وهى وظيفة شيخ القرية. وقد طلب فى هذا الالتماس إعفاءه من هذه الوظيفة لأنه عاجز أيضا عن النهوض بها حتى لا يضطر إلى الهروب مرة أخرى.

وقد ذكرت وثيقة (٢) من عام ١٨٥ أن اثنين من الذين اختيروا لوظيفة الزامية فى قرية سوكنوبا يونيسوس قد هربا. كما أشارت وثيقة (٣) من عام ١٨٦ إلى أن بعض الاشخاص الذي وقع عليهم الاختيار لشغل وظيفة جبابة الضرائب فى هذه القرية قد فروا.

وفى الالتماس (٤) الذى تقدم به واحد من أصحاب الضياع فى مديرية أوكسرينخوس إلى الإمبراطوري سبتيميوس سيفيروس وكركلا عام ٢٠٠-٢٠١ نجد إشارة إلى أن العديد من قرى تلك المديرية قد أُرهِقَ بسبب الأعمال الإلزامية المفروضة على سكانها، وإلى أنه إذا مااستمرت الحال على هذا المنوال فإن هذه القرى سوف تترك تماما ولن تجد الأرض من يزرعها.

وتشكو سيدة فى التماس (٥) تقدمت به عام ٢٠٠ من الإرهاق الذى أصابها نتيجة تكليفها بزراعة أرض الدولة، ولذلك فإنها تلتمس اعفاءها من هذا العبء الثقيل حتى لا تتحول الى "إنسانة مشردة" على حد تعبيرها. وفى هذا اشارة واضحة إلى أنها قد تضطر الى هجر موطنها بسبب مثل هذه الأعباء الإلزامية.

وتتضمن الأسئلة (٦) التى تقدم بها أحد الأشخاص الى الآلهة فى أحد المعابد عن

(1) P. Leit. 5.

(2) P. Lond. 342.

(3) P. Gen. 37.

(4) P. Oy. 705.

(5) P. Oxy. 899.

(6) P. Oxy. 1477.

الظروف التى تتعلق بمجريات حياته (أواخر القرن الثالث أو أوائل القرن الرابع) سؤالاً عما إذا كان مقدرًا له أن يعين فى إحدى الوظائف الإلزامية. وسؤالاً آخر عما إذا كان مقدرًا له الهرب. وسؤالاً ثالثاً عما إذا كانت ممتلكاته سوف تباع فى المزاد العلنى. وإذا ما حاولنا الربط بين هذه الأسئلة بشكل موضوعى فإنه يمكننا القول بأن هذا الرجل كان يخشى تكليفه بشغل إحدى الوظائف الإلزامية، وأن هذا العبء كان يمكن أن يؤدى إلى خسارته وتبعاً لذلك إلى هروبه ومن ثم إلى مصادرة ممتلكاته كما كان متبعاً فى مثل هذه الأحوال (١).

وتقدم شكوى (٢) من عام ٢١٠ وهى من أوراق أوريليوس ايزيدوروس، نموذجاً لما كان يعانيه الأهالى فى أوائل القرن الرابع بسبب الأعمال الإلزامية. ويقول نص الشكوى، "إلى ... رقيب القسم الخامس بمديرية ارسينوى. من اوريليوس ايزيدوروس بن بطلميوس من قرية كرانيس فى القسم الذى يقع تحت إشرافك. أن القوانين تحظر الإجراءات التى من شأنها أن تؤدى إلى العصف بنا نحن القوم المعدمين وتدفعنا الى الهروب والآن فإننى رجل فقير بكل المعايير وليس لدى من متاع الدنيا إلا القليل، وقد حاق بى ظلم على يدى بايسيسوس Paesios وهيرون Heron كاتبى قرية كرانيس، ذلك أنهما إذ يسبغان حمايتهما على ثلاثة عشر شخصاً لم يسبق لهم مطلقاً القيام بشغل أية وظائف فى القرية، رشحانى لشغل وظيفة سيتولوجوس حتى يجعلانى مسئولاً عن دفع المتأخرات على الأرض غير المنتجة، وذلك على الرغم من أننى أنهض بزراعة عدد من الأوردة تعدادها مائة وأربعون أرودة وأدفع فى مقابل ذلك مبلغاً لا يستهان به إلى الخزنة، ورغم أن غالبية هذه الأوردة أرض غير منتجة. والآن فإنهما يحاولان تجنيب بايسيسوس القيام بالوظيفة التى أسندت إليه فى القرية عن طريق وضع اسمى بدلاً منه. وهكذا فى الوقت الذى يحاولان فيه تحقيق المنفعة له يعملان على تدميرى. وأننى على أتم استعداد لإثبات مايقومان به فى القرية".

وفى عام ٢٢٢ قدم أحد المكلفين بوظيفة إلزامية شكوى (٣) يتحدث فيها عن المتاعب

(1) P. Wisc. 81.

(2) Boak & Youtie, op. cit. p. 336-7.

(3) P. Oy. 900.

التي يلاقيها في القيام بهذه الوظيفة لأن الآخرين الذين كلفوا معه للقيام بهذا العمل أخذوا يتهربون من القيام بواجبهم .

ثالثاً : المسئولية الجماعية :

أخذت الإدارة الرومانية في مصر بمبدأ المسئولية الجماعية، فاعتبرت الجماعة التي ينتسب إليها الفرد مسئولة عن كافة التزاماته، فإذا هرب دون أن يسدد ما عليه من التزامات أجبرت الجماعة على تسديد تلك الإلتزامات. وإذا ما رجعنا إلى الشكوى (١) التي تقدم بها ستة من جباة ضريبة الرأس في مديرية ارسينوى فيما بين عامى ٥٥-٥٩ حول المصاعب التي كانوا يلاقونها في القيام بعملهم، فإننا نجد أنهم أرجعوا السبب في ذلك إلى هروب الكثيرين من دافعى الضرائب ووفاة البعض الآخر "نون أن يكون لهم أقارب". وهو ما يمكن أن نستشف منه بوضوح نظرة هؤلاء الجباة إلى الأقارب باعتبارهم مسئولين عن تسديد ضرائب الهاربين والمتوفين، وأنه لو كان هناك أقارب لهؤلاء لقاموا باستخلاص الضرائب منهم. وهذا هو ما أشار إليه فيلون عن الوسائل التي كان يلجأ إليها جباة الضرائب لإرغام أقارب الهاربين والمتوفى على دفع الضرائب المستحقة عليهم. وقد ذكر فيلون أيضاً أنه في حالة عدم وجود أقارب فإن المسئولية كانت تمتد لتشمل الجيران بل كل سكان القرية حيث كا الجباة يقومون بتعذيبهم حتى الموت، مما كا يضطر هؤلاء الى الانتحار خوفاً من العقاب الذى سوف ينزل بهم (٢) .

وقد أشارت قائمة ضرائب (٣) من عام ٧٣ إلى اضطراب اثنين من صانعى الفخار إلى دفع الضريبة المستحقة على زميلهم الذى هرب. وهذا يعنى زيادة الأعباء الضريبية على هذين الاثنين مما قد يدفع بهما أيضاً إلى التفكير فى الفرار تخلصاً من هذه الأعباء.

وقد تضمنت وثيقة (٤) من عام ١٧٥ تعهدا كتبه شخص إلى موظفى التعداد أشار فيه إلى هروب أخيه ثم قدم بيانا بالملكات التي تخصه هو وأخته. وهذا يعنى أنه كان على

(1) P. Graux. 2.

(2) راجع ما ذكره فيلون عن معاملة الجباة لأقارب الهاربين فى الصفحات السابقة

(3) St. Pal. IV. 70.

(4) B.G.U. 447.

هذا الشخص وأخته أن يدفعها الضرائب المستحقة على أخيهما الهارب (١).

وذكر أحد سكان قرية سوكنويايوسوس في شكوى (٢) قدمها عام ١٨٥ أن شيخ القرية حضر إلى منزله ومعه آخرون وكالوا له الإهانات وهددوه بسبب هروب اثنين من أقاربه.

وقد أشار أحد سكان مديرية ارسينوى في رسالة شخصية (٣) (القرن الثاني) إلى أن موظفى المديرية أخذوا في ملاحقته بسبب هروب والده. وقد أكد هذا الشخص في رسالته أنه لا يمكنه البقاء في المديرية إذا تأكد له هرب والده وأنه عازم بدوره على الهروب إلى الاسكندرية في حالة تأكده من استمرار والده في الهروب.

ويعلق "بوك" و "يوتى" (٤) على الطلب (٥) الذى تقدم به السكان الباقين من قرية ثيادافيا إلى الوالى عام ٣٣٢ لمساعدتهم على استعادة رفقاتهم الهاربين فى القرى الأخرى بقولهما أن السبب فى هذا الطلب راجع إلى مبدأ المسئولية الجماعية التى تجعلهم يتحملون مسئولية دفع الضرائب المستحقة على القرية كاملة. وكذلك زراعة الأرض التى تقع فى القرية بأكملها.

ويرى روستوفتزهف (٦) أن الأخذ بمبدأ المسئولية الجماعية كان من أكثر النظم التى أدخلها الرومان ظلما على سكان مصر. وتؤكد بربو (٧) أن الأخذ بهذا المبدأ فى حالة الهاربين وملاحقة أقاربهم وإجبارهم على دفع الضرائب المستحقة على الهاربين من ثوبهم كان من الأسباب التى أدت إلى المزيد من حالات الهروب. وذلك بدلا من أن يؤدي هذا الإجراء إلى الحد من هذه الظاهرة كما كانت تتصور الإدارة الرومانية حينما لجأت إليه. فقد أدى هذا الإجراء إلى وقوع المزيد من حالات الهروب. ويشارك الباحثان بوك و يوتى (٨)

(1) Hombert & Preaux, op.cit. pp.66.; Lewis, J.E.A.XXIII.1937.pp.68-9.

(2) P. Bond. 342.

(3) P. Phil. 33.

(4) Boak and Youtie, op. cit. p. 328.

(5) P. Theadelphia. 17.

(6) Rostovtzeff, Roman exploitation of Egypt in the first century A.D. Journal of Economic and business History. vol. I. 1929. pp. 336-7., Social and Economic History of the Roman Empire. p. 582.

(7) Preaux, L'attache a la terre : continuités de l'Egypte ptolémaïque a l'Egypte romaine. Das Romisch-Byzantinische Agypten. Akten des internationalen symposion. 26-30 septemper 1978 in Trier. p.2.

(8) Boak and Youtie, op. cit. p. 329.

الأنسة بريو في هذا الرأي فيما يخص مطلع القرن الرابع.

رابعاً : قوة جذب المدن :

ويرجع بعض الدراسين السبب في هروب الأفراد من مواطنهم في الريف إلى قوة جذب المدن. فيقول جونسون (١) على سبيل المثال "إن ازدهار النشاط التجارى والصناعى فى الإسكندرية فى القرن الثانى قد أدى إلى حركة هجرة قوية من الريف إلى المدينة " . ويردد ولاس (٢) هذا الرأي نفسه ويعزو هذا الازدهار إلى نمو النشاط التجارى مع الهند .

وبالرجوع إلى الوثائق التى تتناول ظاهرة الهروب لتبين أهمية عامل جذب المدن فى دفع الأفراد إلى الهروب من مواطنهم فى الريف. نجد أن الوثائق باستثناء القرار الذى أصدره الوالى فيبيوس مكسيموس فى عام ١٠٤ والقرار الذى أصدره كركلا فى عام ٢١٧ وسيرد ذكره بعد قليل لاتشير إلا فى حالات نادرة إلى هروب الأفراد إلى الإسكندرية أو المدن الأخرى (٣). كما أن تلك الوثائق لم تشر صراحة إلى أن السبب فى الذهاب إلى الإسكندرية كان راجعاً إلى قوة جذب تلك المدينة أو وجود فرص أفضل للحياة فيها وإنما أشارت إلى أن السبب فى ذلك كان راجعاً فى المقام الأول إلى ما كان الأفراد يعانونه فى مواطنهم. وإذا ما استعرضنا سطور إحدى الرسائل (٤) التى بعث بها أحد الهاربين فى الإسكندرية إلى صديق له فى ارسينوى عام ٨٤ فإننا ندرك أن سبب هروب هذا الشخص كان مرده إلى الخسارة التى تعرض لها بسبب البيانات الخاطئة التى قدمها له كاتب القرية. وقد رجحنا من قبل أن الأمر كان يتعلق بشغل هذا الشخص لوظيفة الزامية وهى جابى ضريبة الرأس. ويستلفت النظر فى هذه الرسالة قول كاتبها أنه يمكنه البقاء فى الاسكندرية وكسب عيشه فيها ولكنه يفضل العودة إلى موطنه بشرط أن يضمن عدم تعرضه لمضايقات عند عودته. وهذه دلالة واضحة على أنه برغم أن الاسكندرية كانت توفر لهذا الرجل فرصة طيبة للعيش فإنه كان يرغب فى العودة إلى موطنه.

(1) Johnson, op. cit. pp. 246-50.

(2) Wallace, op. cit. p. 329.

يحتمل تفسير وثيقة P.Bouriant. 21 بأن الهروب ربما كان إلى الإسكندرية أو مدينة أخرى (3)

(4) P. Lond. 897.

وتتضمن وثيقة (١) من عام ٢١٠ خطاباً موجهاً من أحد الأشخاص إلى الديويكتين في الاسكندرية للاعتذار عن عدم تمكنه من المثول أمام المحكمة لأنه مضطر إلى العودة إلى موطنه لأن والى أمر الجميع بالعودة إلى مواطنهم لمباشرة أعمال الحصاد التي كلفوا بها. وقد أبدينا أن مضمون هذا الخطاب يوحي بأن هذا الشخص لم يهرب إلى الاسكندرية وإنما ذهب إليها لأداء مهمه معينة أو ممارسة عمل معين ولكنه كان مضطراً إلى العودة إلى موطنه وقت الحصاد أمثالاً لأمر والى ولعله يؤيد هذا الرأي ما جاء في قرار والى فيبيوس مكسيموس الذي سبقت الإشارة إليه.

و مما يجدر بالملاحظ أن القرار (٢) الذي أصدره الإمبراطور كركلا في عام ٢١٧ إذ أمر بطرد سكان الريف المتواجدين بكثرة في الاسكندرية ، أشار بوضوح إلى أن هؤلاء الأشخاص قد هربوا إلى الاسكندرية لكي يتجنبوا الأعمال المفروضة عليهم في مواطنهم . ويقول راينموث (٣) في هذا الصدد " أن الاسكندرية كانت بالنسبة لسكان الريف ملاذاً يحتمون به من الطلبات المتزايدة للإدارة في الريف " ويؤكد مارتين (٤) الفكرة نفسها بقوله " إذا كان جذب العاصمة شديداً فإن ذلك لا يجعلنا نمتدح الإدارة في الريف لأنها ساعدت على هجر القرى عن طريق الضرائب المبالغ فيها " . ثم يستطرد قائلاً " إن الدليل على ضعف عامل جذب المدن كسبب من أسباب الاناخوريسيس هو أن الهاربين لم يكونوا كلهم يتوجهون إلى الاسكندرية .

ويلقى هذا الرأي تأييد لويس (٥) فهو يقول " أننا لا نستطيع إنكار ما كان للمدن من جاذبية لسكان الريف . ولكن الاناخوريسيس بصفة أساسية كانت من نتائج السياسة الإقتصادية للرومان في مصر " .

وإعتماداً على الوثائق التي بين أيدينا فإننا نؤيد آراء هؤلاء الباحثين ونعتبر أن عامل جذب المدن لسكان الريف لم يكن إلا عاملاً مساعداً ويأتى في مرتبة ثانوية إلى جانب العوامل السابق ذكرها وبخاصة عاملى الضرائب والخدمات الإلزامية ، مما جعل الظروف

(1) P. Flor. 6.

(2) P. Giss. 40. II.

(3) Reinmuth, op. cit. p. 70 n. 6.

(4) Martin, op. cit. p. 151 n. 84.

(5) Lewis, J. E. A. XXIII. 1937. p. 67. n. 3.

التي اكتتفت حياة الكثيرين في مواطنهم لا تطاق .

خامساً : أسباب أخرى :

والى جانب تلك الأسباب السالفة الذكر فإن هناك أسباباً أخرى للأناخورييسيس ترتبط بظروف خاصة بفرد أو مجموعة من الأفراد في مكان محدد أو في فترة زمنية بعينها ، ولكنها برغم ذلك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل التي سبق ذكرها كما سنوضح فيما يلي :

ففي إحدى الوثائق ^(١) (عام ١٥٧ - ١٥٩) نجد شكوى من أحد سكان عاصمة مديرية أرسينوى إلى الوالى يقول فيما إنه يتعرض للإضطهاد المستمر من شخص يتمتع بنفوذ كبير في المنطقة . وقد طلب الرجل في شكواه إلى الوالى وضع حد للمظالم التي كان يتعرض لها حتى يتمكن من البقاء في موطنه . وهنا إشارة واضحة إلى احتمال هروبه بسبب ما يلاقيه من إضطهاد.

وقد ذكر مزارعو قرية سوكتوبايونييسوس في شكواهم ^(٢) عام ٢٠٧ أنهم بعد عودتهم من الهروب امتثالاً لأوامر الوالى وشروعهم في زراعة أراضيهم تصدى لهم بعض الأشخاص ومنعهم من العمل . وأشاروا إلى أن هذه الأحوال نفسها هي التي كانت سائده قبل هروبهم ، والى أن استمرارها قد يدفعهم إلى الهروب مرة أخرى ، ولا سيما أنهم يتحملون وحدهم عبء الضرائب و الأعمال الإلزامية المفروضة على القرية .

وقد تقدم أحد سكان قرية ثيادلفيا عام ٣١٢ بشكوى ^(٣) لخلاف نشأ بينه وبين أقارب له . وسبب هذا الخلاف أن هذا الرجل الذي كان يشغل وظيفة سيتولوجوس في القرية كان قد تزوج ابنة هؤلاء الأقارب . غير أن أهل الزوجة قاموا بأخذها عنوة من منزل زوجها وأبقوها لديهم . وقد أشار الرجل في شكواه إلى أن مثل هذه الظروف قد تدفع بابنه إلى الهروب من القرية خاصة وأن أبنه بصفته شاغلاً لوظيفة السيتولوجوس يتحمل الكثير من الأعباء بسبب هروب معظم سكان القرية

وفي إحدى الشكاوى ^(٤) من عام ٣١٨ ذكر شخص يدعى ايزيدوروس بن بطلميوس

(1) P. Fouad. 26.

(2) P. Gen. 16, P. Cattaoui. II.

(3) P. Sakaon. 38.

(4) P. Cairo-Isidoros. 76.

أن شخصاً قد استدان منه كمية من الغلال ولكنه هرب دون أن يسدد دينه ، كما تقدم هذا الشخص نفسه بشكوى (١) عام ٣٢٤ لأن قطيعاً من الماشية اقتحم حقله و الحق به تلفاً شديداً. وقد طلب فى شكواه القبض على أصحاب الماشية والزامهم بدفع تعويض عن الخسارة التى لحقت به حتى لا يؤدى ذلك إلى هروبه .

وقد تبدو حالات الهروب أو التهديد بالهروب التى ذكرتها تلك الوثائق وكأنها تدور حول علاقات الأفراد ببعضهم البعض وأنه لا شأن للدولة ونظمها بتلك الحالات . ولكن فيما عدا الحالة الأولى التى لا نستطيع أن نتبين على وجه التحديد الملابس التى أحاطت بتعرض هذا الشخص للاضطهاد ولا شخصية صاحب النفوذ الذى يقوم باضطهاده . فإن الحالات الأخرى نجد فيها الظروف الخاصة عاملاً مساعداً بجانب الأسباب الرئيسية وهى الضرائب و الأعمال الإلزامية . ففى حالة مزارعى سوكنوبايونيسوس نجد أنه على الرغم من اشارتهم الى أن تصرفات هؤلاء ضدهم هى التى دفعتهم الى الفرار . فإن السبب الحقيقى هو الذى ذكره فى شكواهم وهو تحملهم عبء الضرائب والأعمال الإلزامية وحدهم ، أما فيما يتعلق بحالة السيتولوجوس فى قرية ثيادلفيا فإن أمر احتجاج زوجته لم يكن غير القشه التى قصمت ظهر البعير . فقد زاده هذا الأمر بؤساً بجانب الأعباء التى كان يتحملها لشغله وظيفة السيتولوجوس و التزامه بتسديد العجز الناتج عن هروب سكان القرية .

ويبدو أن السبب الحقيقى وراء هروب الشخص الذى استدان الغلال من ايزيدوروس ابن بطلميوس لم يكن هذا الدين وحده وإنما التزامات الدولة التى يبدو انها هى التى دفعتة إلى الإستدانه ثم عندما اقترب موعد الحصاد ولم يجد فى المحصول ما يبشر بالخير و يضمن قدرته على سداد دينه لايزيدوروس و التزاماته معاً ، أثر الفرار . وتهديد ايزيدوروس نفسه بالفرار فى شكواه الثانى لم يكن مبعثه مجرد حادث الاعتداء على حقله و إنما أيضاً ما سوف يترتب على هذا الاعتداء من نتائج قد تؤدى إلى عدم قدرته على سداد الضرائب و تبعاً لذلك تعرضه لبطش الموظفين .

وتشير عدة وثائق (٢) ترجع إلى الفترة فيما بين عامى ١٦٨ - ١٧٠ إلى هروب القلة الباقية من سكان بعض قرى مديرية مندى التى اجتاحتها الوباء و أفنى عدداً كبيراً من

(1) P. Cairo-Isidoros. 78.

(2) P. S.I.101-2,5.;SB.8.;B.G.U.902.;P.Thmouis.1.

سكانها . وقد كان سروب هؤلاء راجعاً إلى خوفهم من أن تفرض عليهم الإدارة دفع الضرائب المستحقة على القرى كاملة . وقد أدرك الوالى هذا السبب فأمر بتخفيض الضرائب المفروضة على تلك القرى (١).

وليفوتنا الإشارة إلى الظروف التى مرت بها قرية ثيادلفيا التى أصابها الجفاف وعم البوار أراضيها لأن سكان القرية المجاورة لهم كانوا يعمدون إلى منع المياه من الوصول إلى قريتهم مما دفع الكثيرين من سكانها إلى الهروب كما ذكرت الوثائق (٢) التى ترجع إلى أوائل القرن الرابع. ونحن نعزو السبب الأصلي لهروب هؤلاء السكان إلى عدم قدرتهم على زراعة أراضيهم وسداد الضرائب المستحقة عليهم. وكلما هرب البعض ازداد العبء ثقلًا على الآخرين حتى اضطر آخر الثلاثة الباقين من السكان إلى الخروج إلى الأماكن المجاورة للبحث عن سكان قريتهم الهاربين (٣).

سادساً : استعراض عام لأسباب الهروب :

وهكذا فقد حاولنا فيما عرضناه أن نتقصى الأسباب التى كانت تدفع الأفراد إلى الهروب من مواطنهم فى مصر فى القرون الثلاثة الأولى للميلاد وحتى منتصف القرن الرابع، وذلك من خلال الوثائق التى أشارت إلى حالات الهروب. ولكى نتحرى الأسباب التى أدت إلى الهروب استعرضنا تفصيلاً كل سبب من تلك الأسباب على حده. فتحدثنا عن نظام الضرائب وبيننا إلى أى مدى كانت الضرائب بأنواعها المختلفة تشكل عبئاً ثقيلاً على سكان مصر فى تلك الأونة. وقد زاد الأمر سوءاً تلك الوسائل التى كان يلجأ إليها جباة الضرائب لإجبار الأهالى على دفع ما هو مستحق عليهم وقد اتبعنا ذلك بعرض نظام الخدمات الإلزامية التى كانت الدولة تعرض أداها على الأهالى والتى لم يكن يسلم منها أحد ما عدا القلة القليلة التى تمتعت بامتياز الإعفاء من أدائها. وقد أدى هذا النظام إلى إرهاب الأهالى سواء من أفراد الطبقة الدنيا أو الوسطى، مما كان يدفع الكثيرين إلى الهرب لتجنب القيام بهذا العبء. وفى تقديرنا أن الضرائب والأعمال الإلزامية كانت السبب الرئيسى للهروب. وبعد ذلك استعرضنا الأسباب الأخرى التى تأتى فى مرتبة ثانوية من حيث الأهمية ولكنها

(1) B.G.U.903.

(2) P.Theadelphia.16,17,20.;P. Saon. 38.

(3) P. Theadelphia. 17.

ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسببين الرئيسيين وهما الضرائب والخدمات الإلزامية مثل الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية حيث كانت الإدارة تعتبر الأسرة أو الجماعة بأكملها مسؤولة عن التزامات أفرادها وعليها أن تسدد الضرائب التي يهرب أحد أفرادها دون أن يسدها أو أن تلتزم بالقيام بالأعمال التي هرب دون أن ينجزها. وكذلك ناقشنا عامل قوة جذب المدن كأحد العوامل التي كانت تشجع الأفراد على الهروب من مواطنهم والذهاب إلى المدن الأخرى وبخاصة الإسكندرية. وقد خلصنا إلى اعتبار أن قوة جاذبية المدن لم تكن سوى عاملاً مساعداً وأن الدافع الأقوى لترك الموطن والهروب إلى الإسكندرية كان الأحوال السائدة في الريف. ولأسيما أن المصري بما عرف عنه من شدة الارتباط بأرضه ما كان ليترك هذه الأرض طائفاً مختاراً لو لم تكن الأسباب التي تدفعه إلى ذلك أقوى من هذا الارتباط. وعرضنا أخيراً لبعض حالات الهروب التي ارتبطت بظروف خاصة ببعض الأفراد أو ببعض القرى في ظروف معينة. وانتهينا أيضاً إلى أن الضرائب والخدمات الإلزامية كانت هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الحالات. ولم تكن هذه الظروف الخاصة سوى عاملاً مساعداً.

وبشكل عام فإننا نعتبر أن روح الإدارة الرومانية كانت المسئول الأول عن ظاهرة الأناخورييسيس وذلك أن الأسس التي استندت إليها هذه الإدارة كانت تقوم على استغلال مصر إلى أقصى حد ممكن والحصول على أكبر عائد من دخلها لإرساله إلى عاصمة الإمبراطورية. ويعزو "ميلن" Milne^(١) الدمار الذي لحق بمصر خلال القرون الخمسة الأولى للميلاد إلى الأسس التي قامت عليها السياسة الرومانية في مصر والتي أدت إلى "امتصاص دماء المزارعين وأفراد الطبقة الوسطى" على حد تعبيره. فقد كان على مصر أن تمد روما بثلاث احتياجاتها من الغلال سنوياً^(٢). ومن هنا كانت الأهمية القصوى التي توليها روما لولاية مصر. ولذلك فقد كان والي والهيئة التابعة له يضعان في اعتبارهما ضرورة جباية القدر المقرر من الضريبة بأى وسيلة ومن ثم فإن العنان أطلق لجباة الضرائب لكي يتصرفوا كيفما شاؤوا حتى يجمعوا الضريبة المقررة. ولدينا فيما كتبه فيلون خير مثال لتلك الوسائل. وإذا كان بعض الدارسين^(٣) يرون أن هذا الكاتب قد جنح

(1) Milne, The ruine of Egypt by Roman mismanagement. JRS.XVII. 1927.pp.1-13.

(2) Wallace, op. cit. p. 336.

(3) Wallace, op. cit. p. 291.; Lewis, Life in Egypt under Roman rule. p. 162.

إلى المبالغة فى حديثه، فإن روستوفتريف (١) يعتقد أنه عرض الحقائق كما هى ويبنى هذا الاعتقاد على المقارنة بين ما ذكره فيلون وما تضمنته الوثائق، فيقول إن ما ذكره فيلون عن تعذيب أقارب الهاربين هو نفسه ما جاء فى شكوى جباة ضريبة الرأس (٢) من الصعوبات التى كانوا يلاقونها فى القيام بعملهم "بسبب هروب البعض لو أن يكون لهم أقارب". وفى رأى روستوفتريف أن ما قاله فيلون يؤيده ما ورد فى تلك الشكوى عن "وفاة البعض". ويقول روستوفتريف أن هؤلاء الجباة قد استخدموا تعبيراً عاماً حتى لا يضطروا إلى ذكر الحقيقة الخاصة بموت هؤلاء "البعض" وهى انتحارهم بسبب سلوك هؤلاء الجباة وسائلهم البربرية. وحتى ما ذكره فيلون عن عبث جباة الضرائب بجثث الموتى فإنه فى رأى روستوفتريف لا يبتعد عن الحقيقة، ويؤيد ذلك بقوله إنه عرف عن المصرى شدة اعتقاده بأن أكبر نكبة كانت يمكن أن تحل به هى العبث بجسده بعد الموت لأن هذا كان يحرمه لذة الاستمتاع بالراحة الأبدية فى عالم الخلود، وهى الفكرة التى كان يدور حولها تفكير المصرى القديم ويوليه من الاهتمام قدراً أكبر مما كان يوليه لحياته الدنيوية. وكان الجباة يدركون هذه الحقيقة جيداً ويعرفون ما يمكن أن تتركه من أثر فى نفوس أهل الميت. وهذا هو ما أكدته فيلون عندما أشار إلى أن البعض حاول أن يلفت نظر هؤلاء الجباة إلى أنهم يهتكون حرمة الموتى فكان ردهم أنهم لا يقصدون الميت نفسه لأنهم واثقون أنه لا يحس ولكنهم كانوا يقصدون بسلوكهم هذا أهل الميت حتى يدفعونهم إلى افتدائه بدفع ما هو مستحق عليه.

وقد يبدو أنه كان لسلوك جباة الضرائب فى الحقيقة ما يبرره. فقد قام نظام جباية الضرائب فى البداية كما أشرنا على نظام الإلتزام. وقد صاحب هذا النظام الكثير من المفساد حيث كان الجباة يحاولون الحصول على أكبر قدر من المكاسب لأنفسهم. وكانوا يستطيعون شراء صمت الموظفين عن هذه التجاوزات برشوتهم كما جاء فى قرار الوالى تيبيريوس يوليوس اسكندر. ولما أصبحت عملية جباية الضرائب فى أيدي موظفين مكلفين طبقاً لنظام الخدمات الإلزامية فرضت الإدارة عليهم تسديد العجز الذى ينتج فى جباية الضرائب من أموالهم الخاصة. فكان من الطبيعى أن يسعى هؤلاء إلى تجنب حدوث عجز بأى شكل.

(1) Rostvtzeff, Roman explitation of Egypt in the first century A.D. Journal of Economic and Business History. Vol. I. 1929. pp. 355-6.

(2) P. Graux. 2.

ويقول روستوفتزهف (١) أن نظام جباية الضرائب وطرق جبايتها لم تكن هي المسئولة فقط عن هروب الأفراد. فقد كان في وسع المزارع سداد ما هو مقرر عليه من ضرائب طالما أن أرضه تنتج المحاصيل، ولكن الذي حدث هو أنه منذ النصف الثاني من القرن الأول أخذت أحوال الري في مديرية ارسينوى تتدهور مما أدى إلى تدهور أحوال الأرض الزراعية وانخفاض إنتاجيتها وعجز المزارعين عن الوفاء بالتزاماتهم واضطرابهم إلى الفرار.

وجملة القول أن روح الإدارة الرومانية في مصر كانت هي المسئول الأول عن فرار الأهالي من مواطنهم. ذلك أنها هي التي أقرت هذا النظام الضريبي الجائر وما شابه من مفاسد، وهي التي أقرت نظام الخدمة الإلزامية التي أرهقت الأهالي وأثقلت كواهلهم. وإذا كان موقف الإمبراطور تيبيريوس من واليه - عندما عنفه لأنه أرسل إليه قدراً من الضريبة أكبر مما كان مقرراً وقال له قولته المشهورة "إننى أريدك أن تجز غنمى لا أن تسلكها" (٢) ينهض دليلاً على سماحة هذا الإمبراطور فإنه في الوقت نفسه دليل على ظلم الإدارة الرومانية لدافعى الضرائب.

وثمة موقف آخر يمكن أن نذكره في هذا السياق وهو موقف الإمبراطور تراجان حين أمر في عام ١٠٠ بإرجاع السفن التي وصلت إلى روما محملة بغلال مصر بينما كانت هي تنن من المجاعة (٣). وهذا دليل آخر على ظلم الإدارة الرومانية ذلك أنه حين كانت البلاد تتصور جوعاً أبت الإدارة إلا أن تبعث إلى روما بالكمية المقررة كاملة لكي تمتلئ بطون الرومان من عرق المزارع الكادح على ضفاف النيل في عام انخفض فيه النيل وعز الطعام. وفي ضوء ما ذكرناه فإنه لمن اليسير أن نتصور الوسائل التي كانت الإدارة تلجأ إليها لجمع الضريبة في مثل هذه الظروف.

والحقيقة أننا لانجد خيراً من كلمات بلينى الأصغر (٤) للوقوف على نظرة الرومان إلى مصر حين علق على تصرف الإمبراطور تراجان بقوله "ولذلك ينبغي على مصر أن تعي

(1) Rostovtzeff, Social and Economic History of the Roman eEmpire. P. 582 n. 29.

(2) Dio Cassius. LVII. 10. 5.

(3) Wallac, op. cit. 338.

(4) Pliny, Paneg. 31.

هذا الدرس جيداً، وأن ندرك الحقائق، فهي لاتطعمنا ولكنها تدفع الجزية المفروضة عليها. وعليها أن تعرف أن الشعب الرومانى يمكنه الاستغناء عنها، ولكنها مع ذلك لابد أن تستمر فى خدمته وهذه الروح نفسها هى التى سادت نظرة رجال الإدارة الرومانية فى مصر وانعكست على سلوكهم وممارساتهم.

وإذا كان لنا أن نختم حديثاً عن أسباب الهروب فإنه لابد من أن نذكر سبباً آخر من أسباب الهروب، وهو الهروب نفسه. ذلك أن حالات الهروب كانت تؤدى بدورها إلى مزيد من الهروب. حيث أن فرار البعض كان يؤدى إلى المزيد من الأعباء على السكان الباقى مما كان يدفع بهم أيضاً إلى الفرار وهكذا كانت الحال تستمر حتى يهرب سكان القرية بأكملهم كما حدث لسكان قرية ثيادلفيا على سبيل المثال.

الفصل الرابع

محاولات علاج هذه الظاهرة

عرضنا فى الفصل الثانى من هذا البحث لظاهرة هروب الأفراد من مواطنهم خلال القرون الثلاثة الأولى للميلاد وحتى منتصف القرن الرابع وقد تراوحت مصادرنا ما بين الوثائق ذات الطابع الرسمى مثل قرارات الأباطرة والولاة ومكاتبات موظفى النولة ، والوثائق ذات الطابع الخاص مثل شكاوى الأهالى والتماساتهم وإخطارات الإبلاغ عن الهاربين ، وكذلك الخطابات الشخصية المتبادلة بين الأفراد . وقد أمدتنا تلك الوثائق على اختلاف أشكالها بمعلومات وفيرة عن ظاهرة الهروب ومدى اتساع نطاقها خلال تلك الحقبة الطويلة .

وفى الفصل الثالث حاولنا أن نتقصى الأسباب التى كانت تدفع الأفراد إلى الهروب من مواطنهم .

وأما فى هذا الفصل فأتينا نحاول من خلال الوثائق أيضا أن نتعرف على المحاولات التى بذلتها الإدارة لعلاج ظاهرة الاناخورييسيس . وعند محاولتنا تتبع تلك المحاولات فإننا نتلمس طريقنا خلال المصادر بصعوبة مردها أساسا إلى تباين أنواع الوثائق وكذلك تباين الوسائل ذاتها . وسوف نعرض للوثائق حسب ترتيبها الزمنى داخل إطار كل فئة من فئات هذه الوثائق وكذلك كل فئة من فئات وسائل المعالجة . ثم نناقش فى النهاية على ضوء ما ورد فى تلك الوثائق مدى ما أصابته محاولات الإدارة من نجاح أو إخفاق فى علاج ظاهرة الهروب .

أولاً : أنواع المحاولات لعلاج ظاهرة الاناخورييسيس :

١ - تضيق الخناق على الهاربين :

أ (إخطارات الإبلاغ عن الهاربين : (١)

ألزمت الإدارة الأهالى بتقديم إخطارات عند هروب نويهم وقد أمدتنا وثائق القرن الأول بإخطارات عن حالات هروب تقدم بها أقارب من الدرجة الأولى وفى إحدى الحالات تقدم شخص بإخطار للإبلاغ عن هروب أخويه (٢) وفى حالة ثانية قام أب بإخطار عن

(1)

راجع نصوص هذه الإخطارات والتعليق عليها فى الفصل الثانى.

(2) P. Oxy . 252,3 .

هروب ابنه (١) وفي حالتين أخريين تقدمت سيدتان بإخطارين للإبلاغ عن هروب ابنيهما (٢) ويبدو أن مسئولية الإخطار عن الهاريين امتدت في القرن الثاني لتشمل الجيران أو رفقاء المهنة . وهذا ما نستخلصه من أحد الإخطارات (٣) التي ترجع إلى الفترة ما بين عامي ١٢٨ - ١٦١ والذي قدمه شخص وصف نفسه بأنه صانع أحذية للإبلاغ عن هروب شخص آخر . كما كانت الإدارة تلزم أصحاب المنازل بالإبلاغ في حالة هروب أحد المستأجرين (٤) وأغلب الظن أن الغرض من تقديم هذه الإخطارات كان إعداد قوائم بأسماء الهاريين وصفاتهم لتقديمها إلى رجال الشرطة ليسهل عليهم القيام بتعقب الهاريين وإلقاء القبض عليهم كما جاء في قرار (٥) الوالى سمبرونيوس ليبراليس وكما جاء في أحد هذه الإخطارات (٦) حيث ذكر مقدمه أنه تقدم بهذا الإخطار حتى يتم وضع اسم الهارب في قائمة الذين ينبغي أن تقوم الإدارة بتتبعهم .

ب (إقرارات أصحاب المنازل :

تتضمن وثيقة (٧) من عام ٤٨ إقرارا كتبته مالكة منزل تقول فيه " إلى دوريون Dori- on الاستراتيجوس و الكاتب الملكى وديديموس Didymus و كاتب المركز وكاتب القرية من ثيرموثاريون Thermoutharion ابنة ثوونيس Thoonis الوصى عليها ابواللونيوس Apollonios ابن سوتاديس Sotades الأشخاص الآتية أسماؤهم يعيشون في المنزل الذى أملكه فى الشارع الجنوبى من ، ثيرموثاريون عتيقة سوتاديس السالف الذكر . العمر ٦٥ عاما . متوسطة الطول خميرة اللون . طويلة القسمات . لها ندبة فى الجهة اليمنى من رقبتها . العدد الإجمالى ثلاثة أشخاص . وتقسم ثيرموثاريون مع الوصى السالف الذكر باسم الإمبراطور تيبيريوس كلاوديوس قيصر أوغسطس جرمانيكوس بأن هذه البيانات صحيحة وصادقة وبأنه لا يوجد شخص آخر يعيش فى بيتها سواء أكان غريبا أو سكندريا أو عتيقا أو رومانيا أو مصريا غير هؤلاء الذين جاء ذكرهم " .

(1) P. Gen . inv . 222 .

(2) P. Mich . 580 . ; P . Oxy . 251 .

(3) P. Bouriant . 21 .

(4) P. Oxy . 2669 .

(5) B. G . U . 372

(6) P. Bouriant . 21

(7) P. Oxy . 255 .

وقد قدمت هذه السيدة إقرارها هذا من أجل أغراض التعداد ، فقد كان مالك المنزل مسئولاً أمام النولة عن يقيمون في منزله (١) . ومما يستلفت نظرنا في هذا الإقرار إشارة السيدة إلى أنه لا يوجد في بيتها غرباء . والمقصود بالغرباء هم الأشخاص غير المسجلين في هذا المكان والذين تركوا مواطنهم . وقد كانت الإدارة تحاول عن طريق مثل هذه الإقرارات التي كان ملاك المنازل ملزمين بتقديمها تضيق الخناق على الهاربين حتى لا يجروء أحد على إيوانهم في بيته . وإذا ما قام أحد هؤلاء الملاك بتقديم بيانات خاطئة فإنه كان يتعرض لمصادرة ربيع ممتلكاته وقد مر بنا أنه كان على أصحاب المنازل أيضا الإبلاغ عن حالة هروب أحد المستأجرين لديهم .

ج (إقرارات جماعات الحرف :

تحتوي بردية (٢) من عام ١٠٧ إقرارا يتضمن قائمة بأسماء خمسة من كتاب الهيروغليفية الذين قدموا إقرارهم إلى الكاتب الملكي وجاء فيه بعد ذكر الأسماء " وعدنا خمسة رجال ونحن نقسم بالإمبراطور نيرفا تراجان أوغسطس جرمانيكوس هاكيكوس (٣) بأننا أعدنا هذه القائمة بأمانة وبأنه لا يوجد بيتنا صبية يتعلمون أو غرباء حتى يومنا هذا وإلا فإننا نخضع لما يترتب على هذا القسم " .

ونلاحظ أنه جرى ذكر كل كاتب من هؤلاء الكتاب تبعا للحى المسجل فيه وأهم من ذلك أنه وردت في هذا الإقرار إشارة إلى أنه لا يوجد بين هؤلاء الكتاب غرباء . أى أن هذه الوثيقة تماثل الإقرار الذى قدمته مالكة المنزل وأشارت فيه إلى أنه لا يوجد في بيتها غرباء . وقد قدم كتاب الهيروغليفية هذا الإقرار إلى الكاتب الملكي فقد كان هذا الموظف مسئولاً عن إعداد قوائم التعداد والضرائب في المديرية ويدل هذا الإقرار على أن الإدارة في تلك الفترة كانت تلزم جماعات الحرف بأن يقدموا مثل هذه الإقرارات حتى تضمن ألا يتسرب إلى صفوفهم أحد الهاربين ويعيش محتما بهذه الجماعة بعيدا عن أعين رجال الإدارة .

(1) Wallace, op . cit . p . 99 . ; Wilcken, Grundzuge. 192 . ; P . S . I . 112 .

(2) P. Oxy . 1029 .

(3) حمل الإمبراطور تراجان هذا اللقب بعد الانتصار الذى أحرزه في داكيا عام ١٠٥ انظر :

Cary & Scullard, A History of Rome . PP . 441-3

وقد ورد في بعض وثائق هذه الفترة انظر : P. Oxy . 2582

(د) منع أصحاب الأعمال من استخدام الهاربين :

وافقتا بردية (١) من عام ٥١ بإقرار قدمه أحد ملاك القطعان في قرية فيلادلفيا إلى مندوبي الاستراتيجية وأقسم فيه على أن أحد الرعاة الذي أرسل الاستراتيجية في طلبه لا يعمل لديه ويرجع ناشر البردية أن هذا الراعى كان من الهاربين ، وأنه كان لدى الاستراتيجية شك في أن هذا الهارب يعمل لدى هذا الرجل ، ولذا فإنه أرسل إليه أحد مندوبيه لإحضاره . ولعل الأمر لا يعدو أنه كان مجرد تخمين بأن هذا الراعى الهارب وجد عملا لدى أحد أصحاب القطعان في المنطقة ، فإذا صدق هذا التخمين فإن رجال الاستراتيجية كانوا يبادرون بالقبض عليه ، وإذا لم يصدق فإن هذا الإجراء كان بمثابة تحذير لصاحب القطعان من إيواء هذا الهارب واستخدامه إذا ما حضر إليه طالبا عملا .

(هـ) فرض غرامات على من يؤون الهاربين :

أشار أحد الالتماسات (٢) الذي يرجع تاريخه إلى عام ٢٠٩ إلى قرارات الإمبراطورين سبتيميوس سيفيروس وكركلا التي أصدرها عند زيارتهما للاسكندرية عام ١٩٩ - ٢٠٠ بشأن فرض غرامة على من يؤون الهاربين وقد جاء في هذا الالتماس " مأخوذ من القرارات التي أصدرها الإمبراطوران سيفيروس وأنطونينوس الطاهران الميجلان والتي نشرت في الاسكندرية... أن الأشخاص الذين يقدمون الحماية لدافعى الضرائب الذين تركوا مواطنهم على سبيل الغرامة . كذلك فإن هؤلاء الذين يؤونهم سيجبرون على دفع الضريبة المستحقة عليهم " ونعرف من سطور الالتماس أن مقدار الغرامة المقرر دفعها للخزانة العامة نظير إيواء هاربين كان بمعدل ٥٠,٠٠٠ ستركيس عن كل هارب .

٢ - الضغط على أقارب الهاربين :

ومن المحاولات التي كانت الإدارة الرومانية تلجأ إليها لإعادة الهاربين إلى مواطنهم الضغط على أقارب أولئك الهاربين . ذلك أنه من بين ما وصل إلينا من الخطابات

(1) P . graux . 3 . = SB . 7463 . Published by Henne, B . I . F . A . O . 27 . 1927 . PP . 1-27 .

(2) Thomas, Apetition to the Prefect of Egypt and related imperial edicts . J . E . A . 61 . 1975 . PP . 201-21 .

الشخصية خطاب (١) من القرن الثاني كتبه شخص إلى صديق لوالده الهارب قائلاً " وإذا ما قرر الهرب فإننى لن أستطيع البقاء فى ارسينوى فقد نصحنى الاستراتيجوس ارتميدوروس Artemidoros وباقى الموظفين بالآ أنورط فى هذه الجريمة " . ومن ثم فإن الابن طلب من أبيه إذا ما قرر الاستمرار فى الهرب أن يبعث إليه مبلغاً من المال حتى يتمكن هو بدوره من الذهاب إلى الاسكندرية . ويمكن أن نستشف من كلمات الابن أنه كان يتعرض لضغوط من الموظفين لكي يطلب من أبيه العودة أو يرشداهم إلى مكان أبيه . ويبدو أن الضغوط كانت شديدة إلى حد أثر معه الابن أن يترك المديرية ويذهب إلى الاسكندرية إذا ما تأكد اعتزام الوالد الاستمرار فى الهرب . (٢)

وفى رسالة أخرى (٣) من القرن الثاني أيضاً بعث بها أب إلى ابنه قائلاً " من بولينوس Paulinus إلى ابنه هيرون Heron تحية . فور تلقى رسالتى هذا يجب أن تعود فى الحال لأن سمو الابيستراتيجوس سأل أكثر من مرة . وقد كان على وشك كتابة تقرير بشأنك لو لم أعدده بأنك سوف تحضر اليوم ، ولذا يجب ألا تتأخر وألا تتضايق لأنك ستعرف ما أعنيه عندما تحضر . إنتنى أدعوك بالصحة - الثالث من شهر بشنس " وتشير هذه الرسالة بوضوح إلى أن الأب كان يتعرض لضغوط بسبب غياب ابنه .

ويبدو أن غياب الابن عن موطنه كان لفترة ليست بالقصيرة . وهذا ما يدل على قول الأب أن الابيستراتيجوس سأل عنه أكثر من مرة ، وأنه هدد بكتابة تقرير بشأنه .

وكانت مثل هذه التقارير ترسل إلى الوالى لكي يصدر أوامره إلى رجال الشرطة بتتبع مثل هؤلاء الأشخاص وإلقاء القبض عليهم . وقد وردت الإشارة إلى مثل هذه التقارير فى قرار (٤) الوالى سمبرونيوس ليبراليس .

والوثيقة الثالثة (٥) التى تشير إلى هذا الأمر ترجع إلى عام ١٨٥ ، وهى عبارة عن شكوى تقدم بها أحد سكان قرية سوكنوبايونيسوس يتضرر فيها من قيام شيخ القرية

(1) P . Phil . 33 .

(2)

(3) P . Tebt . 411 .

(4) B . G . U . 372 .

(5) P . Lond . 342 .

انظر نص هذه الرسالة فى الفصل الثانى ص ١٠٤ .

ومعه بعض الرجال بالحضور إلى منزله محاولين إجباره بالقوة على إحضار اثنين من أقاربه الهاربين .

وتشير هذه الوثائق الثلاث إلى مبدأ المسئولية الجماعية الذى أخذت به الإدارة الرومانية من حيث اعتبارها أن الأقارب مسئولون عن هرب نوابهم وأن عليهم أن يتعاونوا مع الموظفين فى إحضار الهاربين أو الإلقاء بمعلومات عن مكان تواجدهم . وهو الأمر الذى كان من الأسباب المؤدية إلى مزيد من حالات الهروب كما بينا فى الفصل الثالث . ونلاحظ أنه فى الوثيقتين الأولى والثانية كان الأقارب من الدرجة الأولى ، وأما فى الوثيقة الثالثة فإننا لا نستطيع أن نتبين درجة القرابة التى كانت تربط هذا الشاكي بالهاربين .

٣ - الحصول على ضمانات بعدم الهرب :

وافقتا بردية ^(١) يرجع تاريخها إلى عام ٤٥ بإقرار كتبه أحد الأشخاص نصه " ابن من أوكسيرينخوس من حى هيبودروموس Hipodromos إلى سكوندوس Secondus جابى الضريبة فى الحى المسالف الذكر .

إننى أقسم بالامبراطور تيبيريوس كلاوديوس أوغسطس جرمانيكوس بأننى سوف أمثل أمام الاستراتيجوس ابولونيوس عند تسوية الحسابات القادمة الخاصة بالضرائب وبأننى لن أحتفى بمعبد أو بمذبح أو بساحة مقدسة أو بأى مكان آخر يتمتع بحق الإيواء المقدس بأى شكل من الأشكال . وإننى أسأل الآلهة الثواب إن كنت سأحافظ على هذا القسم وأن تنزل بى اللعنة إن كنت أقسم كذبا . العام السادس من حكم الإمبراطور تيبيريوس كلاوديوس قيصر أوغسطس اليوم التاسع من شهر نيبس سياستوس " . ^(٢)

وقد وردت فى وثائق أخرى ^(٣) تعهدات تشبه فى صيغتها التعهد الذى ورد فى هذه

(1) P . Oxy . 1258 .

(2) يقابل هذا الشهر شهر هاتور فى التقويم المصرى . وقد أطلق على شهر هاتور اسم نيبس سياستوس تكريما للإمبراطور تيبيريوس الذى ولد فى هذا الشهر أسوة بالإمبراطور أوغسطس الذى كرم بإطلاق اسم سياستوس على شهر توت الذى ولد فيه هذا الإمبراطور أنظر :

Scott, Greek and Roman Honorific Monthes . Yale Classical Studies .

II . 1931 . PP . 241 - 4.

(3) P . Oxy . 260 , 1195 . ; R . G . U . 891 . recto .

الوثيقة التي يستوقف النظر فيها أن شخصا لا نعرف اسمه أو وظيفته (بسبب ضياع السطور الأولى من البردية) قدم إلى جابى الضريبة فى الحى المسجل فيه اسمه - أى موطنه - إقرارا بأنه سوف يمثل أمام الاستراتيجوس عندما يتم تسوية الحسابات الخاصة بالضريبة وبأنه لن يهرب ويحتمى بمعبد أو بأى مكان آخر يتمتع بحق الإيواء . ويبدو أنه فى تلك الفترة المبكرة من الحكم الرومانى فى مصر كانت هناك بعض المعابد لا تزال تتمتع بحق الإيواء ونعرف ذلك من وثيقة (١) يرجع تاريخها إلى العام الأول للميلاد وتشير إلى هروب أحد الأشخاص واحتمائه بمعبد فى أوكسرينخوس . فقد اختفت الإشارة إلى حق الإيواء فى وثائق العصر الرومانى بعد ذلك . ويبدو أن جابى الضريبة لم يكن يريد أن يتحمل المسئولية وحده أمام الاستراتيجوس (٢) فى حالة وجود أى خلل فى الحساب فجعل هذا الشخص يكتب اقرارا على نفسه بأنه لن يهرب وبأنه سوف يمثل أمام الاستراتيجوس عندما يطلب منه ذلك . وإذا كنا نستبعد أن كان كاتب هذا الإقرار كان مجرد أحد دافعى الضرائب فإننا لا نستبعد أنه كان مسئولا بطريقة أو أخرى عن جباية ضرائب ذلك الحى . (٣)

وتشير وثيقة (٤) من عام ٢٢٤ إلى وسيلة أخرى تفتتت عنها أذهان شيوخ القرية فى قرية فيلادلفيا لمنع هروب المزارعين الذين كلفوا بأعمال إلزامية . فقد حصلوا من كل واحد منهم على مبلغ ٢٠ دراخمة كتأمين يرد إليه ثانية بعد فراغه من القيام بالعمل الذى كلف به وذلك لضمان عدم هروبهم قبل إتمام العمل المطلوب .

٤ - إصدار قرارات تقضى بعودة الهاربين إلى مواطنهم :

فى عام ١٠٤ أصدر الوالى فيبيوس مكسيموس Vibius Maximus قرارا (٥) جاء

(1) P. Oxy. 758. ; Woes, Das Asylwesen Agyptens in der Ptolemaer Zeit .P. 930

كان الاستراتيجوس مسئولا بشكل مباشر أمام الوالى عن الضرائب الخاصة بمديريته وعليه أن (2) يقدم له تقريرا يعتمد فى إعدادة على تقارير جباة الضرائب والموظفين الآخرين انظر :

Wallace, op . cit. p 294

(3) نعرف على سبيل المثال أن جماعات الحرفيين كانت تقوم بأداء بعض الضرائب المستحقة على أعضائها

بشكل جماعى . انظر :

St . Pal . 70 . ; Johnson , Roman Egypt . p . 545 .

(4) P . Gen . 42 .

(5) P . Lond . 904 .

فيه إعلان من جايوس فيبيوس مكسيموس والى مصر . حيث أن التعداد المنزلى قد بدأ ، فإنه ينبغي على الأشخاص الذين يتواجدون بعيدا عن مديرياتهم أن يعودوا إلى مواطنهم حتى يتم القيام بالإجراءات التقليدية للتسجيل اللازمة للتعداد . كما ينبغي عليهم أن يعودوا إلى ممارسة أعمالهم الزراعية التى كلفوا بها . ولكننا نرى أن هناك بعض الأشخاص من الريف تحتاج إليهم مدينتنا - الاسكندرية - لهذا فإنه ينبغي على الأشخاص الذين يرون أن هناك سببا هاما لبقائهم أن يقوموا بتسجيل أنفسهم أمام الموظف الذى قمت بتعيينه لهذا الغرض . فإذا ما استطاعوا أن يثبتوا أن هناك ضرورة لتواجدهم فإن عليهم أن يحصلوا على تصريح مهور بتوقيعه طبقا لهذا القرار وذلك حتى يوم ٢٠ من الشهر الحالى - أبيب .

ويبدو للوهلة الأولى أن الهدف من هذا القرار هو إعادة الأشخاص إلى مواطنهم من أجل أغراض التعداد . ولكننا نلاحظ أن القرار لم يشر إلى التعداد فقط وإنما أشار أيضا إلى ضرورة عودة الأشخاص للممارسة العمل الزراعى والأعمال التى كلفوا بها من قبل الدولة . وهذا يعنى أن الكثيرين كانوا قد تركوا زراعة الأرض واتجهوا للحياة فى المدن وبخاصة مدينة الاسكندرية . ويعلق روستوفتزف (١) على هذا القرار بقوله إن الإدارة الرومانية فى مصر كانت تقوم بمحاولة لإعادة السكان إلى مواطنهم فقط كل أربعة عشر عاما ، وأن القرارات التى كانت تصدر لإعادة الناس إلى مواطنهم كان الهدف منها فقط عودة الأفراد من أجل أغراض التعداد . غير أن توماس Thomas (٢) لا يشارك روستوفتزف فى رأيه هذا قائلا بأنه من الجائز أن سكان مصر آنذاك كانوا فعلا مطالبين بالعودة إلى مواطنهم كل أربعة عشر عاما للتسجيل ، ولكن التسجيل مسألة تستغرق زمنا قصيرا قد يعود الناس بعده إلى سابق عهدهم . ويرى هذا الباحث أيضا أن روستوفتزف قد أخطأ باعتقاده بأن كل القرارات الخاصة بالعودة إلى المواطن كان الدافع وراءها إجراء التعداد إذ أن هناك قرارات أخرى صدرت من أجل حض الناس على العودة إلى مواطنهم دون أن يرد فيها ذكر للتعداد . كذلك يعلق راينموث Reinmuth (٣) على قرار فيبيوس

(1) Rostvtzeff, Kolonat . P . 209 - 11 .

(2) Thomas, J . E . A . 61 . 1975 . P . 215 .

(3) Reinmuth, op . cit . PP . 67 - 8 .

مكسيموس بقوله " كان الكثيرون من الولاة ينتهزون فرصة إجراء التعداد لإصدار قرارات منفصلة عن تلك التي تصدر من أجل التعداد الفرض منها حت الناس على العودة إلى مواطنهم . ونحن نأخذ قرار فيبيوس مكسيموس كدليل واضح على هذا . ذلك أن هذا القرار فى نظرنا ليس هو القرار الخاص بالتعداد وذلك لعدة أسباب : أولها أنه صدر فى شهر أيب من عام ١٠٤ ، ونحن نعرف أن التعداد تم إجراؤه فى العام التالى ، وأن القرار الرسمى بالبدء فى إجراءات التعداد كان عادة يصدر فى أوائل عام التعداد نفسه . وثانيا أن القرار لم يشر إلى التعداد وإجراءاته بشكل خاص بل أشار إليه إشارة عامة . ولهذا فإننا نعتقد أن الهدف الأساسى لهذا القرار كان وقف الهجرة من الريف إلى المدينة وحث المزارعين على العودة إلى مزارعهم التى هجروها ، وأنه صدر بشكل أساسى من أجل هؤلاء الذين يتواجدون فى الاسكندرية .

ومجمل القول إن هدف قرار الوالى فيبيوس مكسيموس كان وقف هجرة المزارعين إلى المدينة وحثهم على العودة إلى أعمالهم ، وأن الوالى انتهاز فرصة الاستعداد لإجراء التعداد فى العام التالى فقام بإصدار هذا القرار المبكر . ذلك أن الإدارة الرومانية إلى جانب اهتمامها بإجراء التعداد من أجل تقدير الضرائب المستحقة على الأفراد . كان يعنىها أيضا أحوال الإنتاج الزراعى فى الريف . هذا إلى أننا نعتقد أن الأرض الزراعية التى هجرها مزارعوها كان لا يمكن أن تنتظر مدة أربعة عشر عاما بدون زراعة حتى يحين موعد إجراء التعداد ويدعى المزارعون مرة أخرى لاستئناف العمل فيها .

وفى عام ١٥٤ أصدر الوالى سمبرونيوس لييراليس قراره (١) الشهير الذى أشرنا إلى بعضه فى الفصل الثانى (٢) . وقد أشار هذا القرار فى مقدمته إلى أنه قد تنهى إلى علم الوالى أن بعض الأشخاص هربوا من مواطنهم فإنه طلب من جميع الهاريين " أن يعيدوا إلى مواطنهم ليتمكنوا من جنى الثمار الأولى والعظيمة للرعاية والرخاء اللذين أسبغهما مولانا الإمبراطور على رعاياه . وعليهم ألا يستمروا فى البقاء فى غير مواطنهم بلا ملجأ أو ملوى . وأن يقبلوا على العودة بحماس وسرور . وعلى الجميع أن يعلموا أنه إذا كان البعض لا يزال هاربا خوفا من عواقب هروبهم فلا بد لهم من أن يدركوا أن الإرادة الخيرة

(1) B. G. U. 372. 11. 9. ff

(2)

لجلالة الإمبراطور العظيم قد شاعت ألا تتخذ أية إجراءات ضدهم ، ولا ضد هؤلاء الذين وردت أسمائهم فى تقارير الاستراتيجوى لأى سبب كان . وعلى كل هؤلاء أن يعودوا إلى مواطنهم ... أما هؤلاء الذين لن يمتثلوا لهذا القرار فى الحال فإنه سيجرى البحث عنهم ... كمجرمين مذنبين ... وبالنسبة لهؤلاء الذين هربوا بمحض إرادتهم وأثروا الالتحاق بعصابات اللصوص فعليهم أن يدركوا إننى لا أعنيهم بقرار العودة وإنما أقصد به الآخرين . ذلك أن التعليمات قد أعطيت إلى الابيستراتيجوى والاستراتيجوى والشرطة من أجل العمل على استتباب الأمن والسلام فى أرجاء البلاد ، وأن يبادروا بالقيام بحملات والا تأخذهم بالمجرمين رحمة ، وأن يقوموا بإجراءات قوية وفورية لتتبع العصابات التى تقوم بالإغارة . وكذلك فإنهم سيقومون بفحص المجرمين الذين يلقي القبض عليهم خلال الحملات للتأكد من مدى مشاركتهم فى أعمال قطع الطريق . ولكنهم لن يضايقوا الآخرين حتى ولو كانت أسمائهم وقد وردت فى التقارير ما داموا يعيشون فى هدوء ويقومون بزراعة الأرض . ولذلك يجب على الجميع أن يعودوا بدون خوف ، وأن تكون عودتهم فى خلال ثلاثة شهور من صدور هذا القرار العظيم الذى يظهر مدى تسامحى . وأما من يقبض عليه بعد ذلك فسوف يعامل كمجرم ويرسل إلى - العام ١٨ من حكم الإمبراطور انطونينوس بيوس . اليوم الأول من شهر توت " .

وقد ذكرنا من قبل عند الإشارة إلى هذا القرار فى الفصل الثانى أن ليبراليس أصدر قراره هذا فى أعقاب الاضطرابات التى سادت البلاد غداة الثورة التى نشبت فى الاسكندرية عام ١٥٢ و قتل خلالها الوالى مما اضطر الإمبراطور انطونينوس بيوس إلى الحضور لإخمادها بنفسه . وكان من جراء تلك الفوضى أن اضطر الكثيرون إلى الهروب من مواطنهم ، كما جاء فى الجزء الأول من قرار الوالى (١) ، منهم من هاجم على وجهه فى أماكن أخرى ومنهم من أثر الانضمام إلى عصابات قطع الطريق (٢) . والوالى فى قراره يلتمس العذر للطائفة الأولى التى كان هروبها بسبب الفقر وضغط الأعمال الإلزامية والفوضى ، ولهذا فإنه يدعوهم إلى العودة إلى مواطنهم لكى يجنوا ثمار الرخاء الذى أسبغه الإمبراطور على رعاياه - على حد قول الوالى ، ويذكرهم بأن الإمبراطور أمر بالآ

(1) B . G . U . 372 . 11 . 1-41

(2) B . G . U . 372 . 11 . 1 - 5 .

تتخذ أية إجراءات ضد هؤلاء القوم ، مما يقطع بأنه عادة كانت تتخذ إجراءات صارمة ضد الهاربين وبخاصة الذين هربوا من وظائفهم الإلزامية . بيد أن القرار لم يذكر بشكل واضح ما هي النعم التي أسبغها الإمبراطور على رعاياه . فهل يشمل هذا إعفاء من دفع الضرائب المتأخرة على الهاربين أم إعطاهم مهلة للسداد ؟ هذا ما يصعب الجزم به ، وكيف يمكن تفسير العبارة التي وردت في القرار بأنه لن تتخذ إجراءات ضد أحد ولا ضد هؤلاء الذين وردت أسماءهم في تقارير الاستراتيجية^(١) لاي سبب كان ؟ ولما كان العفو موجها إلى الهاربين جميعا باستثناء المنضمين إلى عصابات قطع الطريق فأغلب الظن أن المقصود بالعبارة السابقة أولئك الذين كان لهم دور في الاضطرابات التي وقعت عام ١٥٢ .

وتشير وثيقة^(٢) يرجع تاريخها إلى عام ١٥٧ أى بعد ثلاث سنوات من صدور قرار ليبراليس إلى أن موظفى الإدارة كانوا لا يزالون يعملون على تنفيذ ما جاء فى هذا القرار بشأن الهاربين ومن سوء الحظ أن مقدمة البردية متأكدة ولكننا يمكن أن نستخلص منها إشارة إلى قرار ليبراليس . وهذه الوثيقة عبارة عن خطاب أرسله استراتيجوس إلى زميل له كما يرجح راينموث^(٣) . وثبتت هذه الوثيقة التى نحن بصدها أنه حتى بعد انقضاء ثلاثة سنوات على صدور قرار ليبراليس كان بعض الهاربين لا يزالون يتواجدون فى أماكن أخرى وأنهم كانوا موضع اهتمام رجال الإدارة .

وكذلك تشير وثيقة^(٤) أخرى من عام ١٥٨ إلى قيام الموظفين بتنفيذ قرار ليبراليس . وتتضمن الوثيقة خطابا أرسله أحد ضباط الشرطة المحليين يقول فيه " إلى ديودوروس Di-odoros استراتيجوس قسمى ثيميستوس وبوايمون بمديرية ارسينوى من باوسيميس Pausimis بن اورسينوفيس Orsenophis بن بيتوسيريس Petosiris ضابط الشرطة فى عزبة داما Dama . إننى أقسم بجلالة الإمبراطور قيصر هادريان انطونينوس أوغسطس

(1) من المعروف أن موظفى القرية كانوا يعدون قوائم بأسماء الهاربين وقيمة الضرائب المستحقة عليهم . ولا بد أن الاستراتيجيةجوس كان يعد بدوره تقارير عن المديرية يستمد منها من تلك التقارير التى كان يرفعها إليه موظفو القرية وأفضل أمثلة على هذه التقارير ما تضمنته هاتان الوثيقتان : P. Cornell 24, P. Ryl . 595

(2) P. Ryl . 78 .

(3) Reinmuth, op . cit . p . 25 .

(4) P. Fay . 24 .

بيوس بأئني علقت نسخة من قرار الوالى سمبرونيوس ليبراليس الذى يأمر فيه الغرباء الذين يتواجدون فى الغربية بالعودة إلى مواطنهم . وإننى أقسم بأئني أقول الصدق وإلا فأئني استحق ما يترتب على الحنث بالقسم - باوسيميس العمر ثلاثون عاما له علامة فى قدمه اليسرى . كتب هذه الرسالة ... كاتب المديرية بحضور ديودوروس الكاتب ، لأن باوسيميس أقر بأنه لا يعرف الكتابة . التاريخ " .

ويتضح بجلاء من هذه الوثيقة أنه حتى بعد مرور أربع سنوات على صدور قرار ليبراليس كان بعض الأشخاص لم يمتثلوا للقرار ويعودوا إلى مواطنهم ، وأن رجال الإدارة كانوا لا يزالون مشغولين بتنفيذ قرار الوالى . ويرى فيلكن (١) أن سبب إرسال هذا الخطاب هو أن بعض الأشخاص فى هذه الحالة تعللوا بأنهم لم يعرفوا بقرار الوالى . ويتسأل ناشر البردية عن السبب الذى دعا ضابط الشرطة إلى تقديم هذا الإقرار بعد تلك المدة الطويلة من صدور قرار الوالى . وفى رأيه أن السبب فى ذلك كان فيما يبدو أن بعض الأشخاص الذين كانوا يقيمون فى عزبة داما كغرباء والقى القبض عليهم أنكروا معرفتهم بقرار الوالى ومن ثم فإن هذا الضابط اتهم بالتقصير وبعدم تنفيذ أوامر الوالى التى تنص على تعليق نسخة من قراره فى الأماكن العامة . ولذا فقد سارع الضابط بنفس التهمة مقسما بأنه علق نسخة من القرار . وأغلب الظن أن أولئك الذين أنكروا معرفتهم بالقرار قد كتبوا أملا فى الإفلات من العقاب . منتحلين لأنفسهم العذر بأنهم نظرا لأميةهم لم يتمكنوا من قراءة نسخة القرار المتعلقة ومعرفة محتوياته . ومن المسلم به أن الأمية كانت فاشية بين الناس فى تلك الآونة (٢) ، ولعل أوضح دليل على ذلك أن مرسل الخطاب نفسه كان لا يعرف الكتابة برغم الوظيفة التى كان يشغلها فلجأ إلى غيره لتحضير الخطاب له . وتهمة الكذب أمر وارد إذ لابد من أن أمر قرار مشهور خطير مثل قرار الوالى المذكور كان شائعا معروفا لمن يعرف أولا يعرف القراءة . بيد أنه لو كانت الأمية تعفى من تنفيذ الأوامر والقرارات لاتخذت غالبية أهل البلاد من الأمية حجة لعدم معرفتها بالأوامر والقرارات .

وتشير وثيقة (٣) من عام ١٦٨ إلى قرار أصدره الوالى باينوس بلاستييانوس Bainus

(1) Wilcken, Grundzuge . 19 .

(2) Youtie, ' ΑΓΡΑΜΑΤΟΣ : : An aspect of Greek society in Egypt . Harvard Studies in Classical philology . 75 . 1971 . PP . 161 - 176 .

(3) P . Berlin . 16036 .

Blastianus يأمر فيه الهاربين بالعودة إلى مواطنهم كما أمر الذين كانوا لا يزالون يقيمون في مواطنهم بالآيبرحوها : ولنا عودة بعد قليل إلى هذا القرار .

ونتبين من إحدى الرسائل الشخصية (١) (القرن الثاني أو الثالث) أن أحد الولاة أصدر قرار يقضى بعودة الهاربين وأعلن عفوا عاما . وهذه الرسالة بعث بها ابن أبيه الهارب يستحثه فيها على العودة إلى موطنه لأن الوالى أصدر عفوا عن الهاربين ويحذره بأنه سوف يحاكم أمام محكمة الوالى فى حالة عدم امتثاله لقرار الوالى بالعودة . ونظرا إلى خلو هذه الوثيقة من التاريخ وإلى تعذر التأكد من تاريخها . فإننا لا نستطيع أن نحدد من كان الوالى المقصود هنا ولا إذا كانت الإشارة إلى أحد القرارات التى سبق ذكرها أو إلى قرار آخر لم تجد علينا الوثائق البردية بالتعرف عليه .

وتشير وثيقة (٢) يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠ - ٢٠٢ إلى أن الإمبراطورين سبتيميوس سيفيروس وكركلا أصدرأ أمرا بعودة الهاربين إلى مواطنهم . والوثيقة عبارة عن خطاب أرسله استراتيجوس إلى زميل له يقول فيه " من استراتيجوس الواحة بإقليم طيبة - خطاب بشأن الذين يعيشون بعيدا عن مواطنهم - سكستيليوس هيراكس - Sexiti- lios Herax استراتيجوس الواحة بإقليم طيبة إلى استراتيجوس قسمى ثيمستوس وبوليمون بمديرية ارسينوى . وبعد فإنك تعلم جيدا يا صديقى العزيز بأوامر الإمبراطورين العظيمين سيفيروس وأنطونينوس سيدينا المجلين ، وكذلك بالتعليمات المكتوبة التى أرسلها الوالى فيما يتعلق بالأشخاص الذين يقيمون بعيدا عن مواطنهم والتى أشارت إلى أنه ينبغى علينا أن نعمل على إعادتهم إلى مواطنهم . ولذلك فإنك يجب أن تتأكد يا صديقى بنفس الطريقة وأن نعمل على إعادة الهاربين الذين يقيمون فى المناطق القريبة منك ... وإلا فإننا سوف نتهم بأننا مقصرون فى تنفيذ التعليمات . وهكذا .. فإننى سوف أشعر بالامتنان تجاهك وأتمنى لك التوفيق يا صديقى " .

وتشير هذه الرسالة إلى القرارات التى أصدرها الإمبراطوران سبتيميوس سيفيروس وكركلا عند زيارتهما للاسكندرية عام ١٩٩ - ٢٠٠ وإلى أن موظفى الدولة كانوا يعملون

(1) B. G. U. 164 .

(2) P. Westminster College . 3 . published by D. J. Crawford & P. E. Esterling . J. E. A . 55 . 1966 . PP . 188 ff .

على تنفيذ هذه القرارات الإمبراطورية وقرار الوالى الملحق بها . ولذا فإن أحد الاستراتيجوى يطلب إلى زميله العمل على تنفيذ هذه التعليمات وطرد الغريباء الذين يقيمون فى دائرة اختصاصه . ويرجع ناشرو الوثيقة أن يكون الغرض من إرسال هذا الخطاب هو إعادة الهاربين من مديرية صاحب الرسالة الذين نما إلى علمه أنهم يتواجدون فى مديرية المخاطب . وإذا كان ضياع بعض السطور من نهاية الرسالة يجعل من المتعذر معرفة الأمر ببقه فإنه يمكن أن يفهم من عبارة " إننى سوف أشعر بالامتنان تجاهك " . وهى التى ساقها صاحب الرسالة قرب نهايتها أنه كانت له مصلحة مباشرة وأن الأمر لم يتعلق فقط بتنفيذ قرارات الإمبراطورين والوالى .

وفى عام ٢٠٧ أصدر الوالى سابتيانوس اكويل Sabtianus Aquila قرارا نفتقر إلى وثيقة رسمية تتضمن نصه لكن فحواه جاء فى شكوى (١) تقدم بها سكان قرية سوكنوبايونيسوس لعرض المتاعب التى كانوا يلاقونها . فقد جاء فى شكواهم " خاصة وأن الوالى المعظم اكويل قد أمر كل الذين يتواجدون فى أماكن أخرى غير مواطنهم بأن يعودوا إليها ويعودوا إلى شغل وظائفهم السابقة . وقد امتثلنا لهذا الأمر " . ثم يستطردون بعد ذلك فى بيان المتاعب التى كانوا يلاقونها بعد امتثالهم لقرار الوالى وعودتهم إلى مواطنهم (٢) . وقد أشار هؤلاء الأشخاص أنفسهم فى الشكوى (٣) التى تقدموا بها إلى الاستراتيجوس حول الموضوع نفسه إلى قرار الإمبراطورين سبتيميوس سيفيروس وكر كلا الذى اقتضى عودة الهاربين إلى مواطنهم . فقد قالوا فى هذه الشكوى " إن سيدينا المجلين الإمبراطورين سيفيروس وانطونينوس ، أكثر الأباطرة تبجيلا وقدسية ، عند زيارتهما لمصر معا بجانب الهبات العظيمة الأخرى التى أغدقاها على البلاد . قد أمرا المصريين الذين يتواجدون فى مواطن أخرى بالعودة إلى مواطنهم ، وترك حياة العنف والخروج على القانون . وقد امتثلنا لهذا الأمر وعدنا إلى موطننا " .

كذلك فقد وردت فى التماس (٤) آخر يرجع إلى عام ٢٠٩ إشارة إلى القرارات التى

(1) P . Gen . 16 .

(2) انظر نص هذا التماس فى الفصل الثانى .

(3) P . Cattaoui . II .

(4) Thomas, A petition to the Prefect of Egypt and related imperial edicts . J . E . A . 61 . 1975 . PP . 201 - 21 .

أصدرها هذان الإمبراطوران بشأن الهاربين . فقد ورد في هذا الإلتماس ما يلي : " لقد تناهى إلى علمنا أن العديدين يعيشون في مواطن أخرى غير مواطنهم ونحن نعلن على الملأ أوامرنا للجميع بضرورة العودة إلى مديرياتهم " .

ثم يستطرد مقدم الإلتماس فيشير إلى قرار الوالى سابتيانوس اكويلا الذى جاء فيه " ولكن بعد انقضاء هذه المهلة فإن أى شخص مهما كانت هويته لا يمثل للأوامر سوف يخضع للغرامة - وطبقا لقرارات الولاة الذين سبقونى وطبقا لما أصدرته من قرارات ... فإن عليك أن تأخذ فى الاعتبار ضرورة وضع نسخة من خطابى هذا فى المدن والأماكن العامة فى المديريات " وبعد أن استشهد مقدم الإلتماس بتلك القرارات أخذ فى سرد شكواه .

ومن الملاحظ أن قرار الوالى اكويلا الذى أشار إليه هذا الإلتماس أعطى للهاربين مهلة للعودة إلى مواطنهم مثل قرار ليبراليس . لكنه نظرا لضيق هذا الجزء من البردية فإنه لم تيسر لنا معرفة مقدار هذه المهلة .

وقد وردت فى وثيقة (١) أخرى من عام ٢١٠ اشارة إلى قرار اكويلا والوثيقة عبارة عن خطاب أرسله أحد الأشخاص إلى الديويكتيس فى الاسكندرية للاعتذار عن عدم استطاعته المثول أمام المحكمة لاضطراره إلى العودة إلى موطنه " لأن الوالى المعظم اكويلا قد أمر كل الذين يقيمون فى الاسكندرية بالعودة إلى مواطنهم من أجل الحصاد " .

وهنا يجب أن نتساءل عما إذا كان هذا القرار الذى أشارت إليه هذه الوثيقة الأخيرة هو نفسه الذى ورد فى الوثيقتين السابقتين (٢) والواقع أن ما ورد فى هذه الوثيقة الأخيرة عن قرار الوالى اكويلا قد يعطى انطبعا بأن هذا القرار كان خاصا بالمتواجدين فى الاسكندرية فقط فى حين أن ما ورد فى الوثيقتين السابقتين عن قرار الوالى دون الإشارة إلى منطقة بعينها قد يعنى أن هذا القرار كان موجها إلى كل سكان البلاد دون تخصيص الاسكندرية . ويرى مارتين (٣) أن القرار الذى أشارت إليه الوثيقة الأخيرة قد يكون قرارا خاصا صدر من أجل الهاربين المتواجدين فى الاسكندرية أو قد يكون بندا خاصا

(1) P. Flor. 6.

(2) P. Gen. 16. ; J. E. A. 61. 1975.

(3) Martin, op. cit. p. 157 n. 99.

بالاسكندرية ضمن بنود القرار العام الذي أشارت إليه الوثائق الأخرى السابقة . أما توماس (١) فإنه يرى أن السطر الذي وردت به الإشارة إلى الاسكندرية في الوثيقة الأخيرة وهو : يمكن أن تقرأ فيه كلمة (بمعنى في الأماكن الأخرى) ومعنى هذا أن القرار لا يقصد منطقة بعينها بل يشير إلى كل البلاد . ويستطرد توماس موضحا وجهة نظره قائلا بأنه يبدو أن ناشر هذه الوثيقة كان واقعا تحت تأثير قرار (٢) الامبراطور كركلا الذي صدر عام ٢١٥ والذي كان موجها إلى الهاريين المتواجدين في الاسكندرية . وهذا يعنى من وجهة نظرا هذا الباحث أن تلك الوثائق جميعها قد أشارت إلى قرار واحد بذاته أصدره أكويلا . إلا أن لويس (٣) يرى رأيا آخر فهو يقول إن قراءة ناشر بردية Flor.6 صحيحة ، ومع ذلك فإن الوثيقة تشير إلى القرار نفسه لا إلى قرار آخر خاص بمدينة الاسكندرية ، ولكن لأن الأمر في الوثيقة الأخيرة يتعلق بتواجد صاحبها في الاسكندرية فإن هذا الشخص اضطر إلى التأكيد على ذكرها ، وأن ترجمة هذا السطر يمكن أن تكون " وحتى هؤلاء الموجودين في الاسكندرية " .

ومجمل القول أن الامبراطورين سبتيميوس وكركلا عند زيارتهما للاسكندرية عام ١٩٩ - ٢٠٠ اصدرا قرارا يقضى بعودة الهاريين إلى مواطنهم ، وأشارا إلى العقوبات التي ستحل بالمخالفين . وهذا القرار أشارت إليه ثلاث من الوثائق (٤) التي عرضناها . وقد أصدر الوالى سابتيانوس اكويلا قرارا تنفيذا لما أمر به الإمبراطوران وأشارت إلى هذا القرار التنفيذي ثلاث من الوثائق (٥) أيضا . إذ أن قرارات الولاة في مثل هذه الحالة كانت عادة تصدر بناء على رغبة امبراطورية (٦) . وكان الهدف الأساسى من قرار الإمبراطورين هو إعادة الهاريين إلى مواطنهم لمزاولة أعمالهم المألوفة ، وليس دعوة السكان للعودة إلى مواطنهم من أجل أغراض التعداد . ذلك لأن التعداد كان قد جرى بالفعل تحت

(1) Thomas, op . cit . p 214 .

(2) P . Giss . 40 II .

(3) Lewis . NOHMATA ΛΕΓΟΝΤΟΣ . BASP . 7 . 1970 . PP . 111 - 2 .

(4) P . Westminster College . 3 . ; Cattaoui . II . ; J . E . A . 61 . 1975 .

(5) P . Gen . 16 . ; P . Flor . 6 . ; J . E . A . 61 . 1975 .

(6) e . g . B . G . U . 372 .

إشراف الوالى الذى سبق اكويلا فى هذا المنصب . (١) كما أن هذا القرار سابق فى تاريخه على التعداد التالى الذى تم إجراؤه فى عام ٢١٥ - ٢١٦ تحت إشراف الوالى أوريليوس أنطونينوس Aurelius Antoninus (٢) .

ويمثل القرار (٣) الذى أصدره الامبراطور كركلا عام ٢١٥ إحدى تلك المحاولات التى استهدفت إعادة الهاربين من أعمالهم فى الريف إلى مواطنهم وقد جاء فى هذا القرار " كل المصريين المتواجدين فى الاسكندرية وبخاصة سكان الريف الذين هربوا إلى المدينة من أماكن أخرى ويمكن الاستدلال عليهم بسهولة يجب العمل على طردهم بكل وسيلة ممكنة . ويستثنى من هذا القرار تجار الخنازير وملاحو السفن النيلية ، والعاملون فى جلب الوقود اللازم لتدفئة الحمامات . أما الآخرون فيجب طردهم لأنهم تسببوا فى جلب المتاعب للمدينة بأعدادهم المتزايدة وعدم شغلهم لأية وظائف . وقد تنهى كذلك إلى علمنا أنه فى أعياد سيرابيس وبعض الأعياد الأخرى بل وحتى فى بعض الأيام العادية اعتاد المصريون على أن يحضروا معهم الثيران أو بعض الحيوانات الأخرى لتقديمها أضاحى . ومن ثم فإنه لايجب منعهم من الحضور لهذا الغرض . ولكن الذين ينبغى منعهم هم أولئك الذين يهرون من مواطنهم فى الريف تهربا من الأعمال الزراعية . وكذلك لا يجب منع أولئك الذين يحضرون إلى الاسكندرية بدافع الرغبة فى مشاهدة عظمة المدينة أو فى البحث عن حياة أكثر تحضرا أو الذين يحضرون لإنجاز بعض الأعمال . وهذا إلى أنه يمكن التعرف على ناسجى الكتان المصريين من خلال لهجتهم التى تكشف بسهولة أنهم يحاولون اتخاذ مظاهر وثياب الآخرين وأيضا من خلال أسلوب معيشتهم الذى يخالف أسلوب الحياة الحضرية ويفصح عن كونهم ريفيين مصريين " .

وهذا القرار أرسله الإمبراطور كركلا إلى والى الاسكندرية فى ذلك الوقت وهو أوريليوس أنطونينوس Aurelius Antoninus (٤) ويبدو أن كركلا أصدر هذا القرار فى أعقاب اضطرابه لزيارة مصر بسبب الاضطرابات التى وقعت فى الاسكندرية والتى تولى

(1) P . Oxy . 111 col . I . 1 . 113 - 4 . , 1548 . 1 . 5 .

(2) Reinmuth, op . cit . p . 68 .

(3) P . Giss . 40 II .

(4) Reinmuth, op . cit . p . 55 .

قمعها بقسوة متناهية (١) فقد هاله عندئذ كثرة الريفيين النازحين إلى العاصمة بحثا عن وسيلة أو أخرى لكسب عيشهم . وقد كان الكثيرون منهم عاطلين وشاركوا في الاضطرابات التي نشبت في الاسكندرية . وإذا كنا نفهم اهتمامه بطرد الريفيين الذين هربوا من أعمالهم الزراعية فإننا لا نفهم تركيزه في آخر القرار على فئة ناسجي الكتان المصريين إلا إذا كان قد ثبت له أنه كانت توجد منهم أعداد كبيرة في الاسكندرية وأنهم فيما يبدو شاركوا في الاضطرابات الأخيرة . فضلا عما يتضح من القرار أن أسلوب معيشتهم كان لا يروق له . ومن الواضح أن القرار لم يهدف إلى طرد كل الغريباء من الاسكندرية فقد استثنى فئات بعينها كانت المدينة بحاجة إليها . ولم ير بأسا في أولئك الذين كانوا يحضرون إلى المدينة بصفة مؤقتة من أجل الاحتفالات الدينية أو بغرض النزهة أو الاطلاع على معالم الاسكندرية ودلائل عظمتها ، ولا في أولئك الذين كانوا يرغبون في البحث عن حياة أكثر تحضرا . وربما كان المقصود بالفئة الأخيرة أولئك الذين كانوا يتقاطرون على الاسكندرية من مختلف أنحاء القطر للالتحاق بالمعاهد العلمية بها .

وإصدار الإمبراطور كركلا لهذا القرار بعد حوالي ١٥ عاما من قراره السابق الذي أصدره بالاشتراك مع الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس ينهض دليلا على أن القرار السابق لم يحقق أهدافه ، وعلى أنه كان لا يزال يتواجد في الاسكندرية عدد من الهاربين الذين تركوا مواطنهم في الريف واستقروا في المدينة وكانوا عاملا من العوامل التي أدت إلى ازدياد الاضطرابات التي وقعت في المدينة في الفترة السابقة على إصدار هذا القرار . ويلاحظ جونسون (٢) أن قرار الإمبراطور كركلا لم يشير إلى ضرورة عودة هؤلاء الأشخاص إلى مواطنهم بل اكتفى بالإشارة إلى ضرورة طردهم من المدينة . ولكنه لما

كان الإمبراطور آنذاك يستعد للقيام بحملة ضد بارثيا لكن الاضطرابات التي وقعت (1) في الاسكندرية اضطرتة إلى تأجيل الحملة إلى العام التالي ليتولى بنفسه إخماد تلك الاضطرابات وتلقيح السكندريين درسا . وعندما اقترب من المدينة ذهب إليه وفد من طلبة القوم لتحيته كما جرت العادة . فأمر بإلقاء القبض عليهم وقتلهم ثم أعمل السيف في رقاب سكان المدينة واستمر ذلك بضعة أيام استباح خلالها رجاله المدينة ثم قام بعد ذلك بإصدار عدة قرارات كان من بينها هذا القرار انظر :

Milne, A history of Egypt under the Roman rule . p . 71 - 2 .

Lewis, Life in Egypt under Roman rule . p . p . 201 - 2 .

(2) Johnson, op . cit . p . 255 .

كانت عبارات القرار التي تضمنت ذكر " سكان الريف الذين هربوا إلى المدينة " وكذلك " هؤلاء الذين هربوا من الريف حيث توجد مواطنهم للتهرب من الأعمال الزراعية " فإننا لا نسرف في الرأي إذا استنتجنا أن القرار استهدف طرد الهاربين المتواجدين في الاسكندرية ليعودوا إلى مواطنهم ويمارسوا أعمالهم السابقة . ويميل ميير Meyer (١) إلى الربط بين قرار كركلا والدعوة إلى إجراء التعداد عام ٢١٥ - ٢١٦ التي أصدرها والي الاسكندرية آنذاك اوريليوس انطونينوس وهو الذي وجه إليه الإمبراطور كركلا خطابه الذي تضمن القرار . غير أن فيلكن (٢) يعترض على الربط بين التعداد وقرار الإمبراطور كركلا ويرى أن هذا القرار لم يصدر من أجل التعداد وإنما هو قرار أملت ظروف الفوضى التي سادت البلاد آنذاك عقب ثورة الاسكندرية ، وأنه مثله في ذلك مثل قرار ليبراليس كان الهدف منه إعادة الهاربين إلى مواطنهم . ونحن نميل إلى تأييد رأي فيلكن بشأن هذا القرار . ذلك أن إجراء التعداد كان إجراء دوريا يقوم به في الظروف الإستثنائية مثل الظروف التي أدت إلى إصدار هذا القرار أو تلك التي صدر في ظلها قرار ليبراليس .

ويمكن أن نخلص إلى القول بأن قرار الإمبراطور كركلا الذي ضمنه خطابه إلى والي الاسكندرية عام ٢١٥ كان الهدف منه تحقيق الاستقرار في المدينة والعمل على طرد سكان الريف الذين هربوا من مواطنهم وأقاموا في الاسكندرية لكي يعيدوا مرة أخرى إلى مواطنهم ويستأنفوا العمل في مزارعهم التي هجروها ، ومن ثم ينهضون بأداء التزاماتهم للدولة من ضرائب وإيجارات وأعمال إلزامية .

وقد وافقتنا وثيقة (٣) من عام ٢١٦ بقرار والي فاليريوس داتوس Valerius Datus الذي أمر فيه كل الذين كانوا يقيمون بعيدا عن مواطنهم بالعودة إليها . وبعد هذا القرار أمرا تنفيذيا لقرار الإمبراطور كركلا مثل قرار والي اكويل الذي كان قد صدر تنفيذا لقرار الإمبراطورين سبتيميوس سيفيروس وكركلا كما ذكرنا من قبل . ولكن بينما أكد قرار الإمبراطور كركلا على ضرورة طرد الفرياء من الاسكندرية فإن قرار فاليريوس داتوس لم يشير إلى منطقة بعينها وإنما أشار إلى جميع المتواجدين خارج مواطنهم .

(1) Meyer, P. Giss. II. P. 41.

(2) Wilcken, Grundzug. 1911.

(3) B. G. U. 159.

ومعنى ذلك أنه كان موجها إلى جميع سكان البلاد . كما يجب أن نؤكد أيضا أن هذا القرار لم تكن له علاقة بالتعداد الذى كان قد أجرى بالفعل وإنما كان الهدف الرئيسى منه إعادة الهاربين إلى مواطنهم خاصة وأن الوالى أشار فى بداية القرار إلى المتاعب التى كان يلاقىها الناس بسبب الأعمال الإلزامية . (١)

وفى إحدى الرسائل الشخصية (٢) التى يرجع نشرها أنها تعود إلى القرن الثالث دون أن يستطيع تحديد تاريخ تقريبي لها ، يكتب شخص إلى أخيه الهارب ناصحا إياه بالعودة إلى موطنه لأن " الوالى أرسل عفوا إلى هنا " ويقول له إنه لم يعد هناك مبرر للخوف من شيء . ولم يذكر كاتب الرسالة اسم الوالى الذى أصدر هذا العفو . فقد يكون المقصود بهذا قرار الوالى اكويلا أو قرار فاليريوس داتوس . ولكن من الجائز أيضا أن يكون المقصود قرارا آخر غير هذين القرارين خاصة وأن فيلكن يرجح أن هذا الأخ الهارب كان متورطا فى بعض الاضطرابات المحلية وأنه هرب خوفا من العقاب ، وهو ما توحى به عبارة أن " الوالى أرسل عفوا إلى هنا " مما قد يدل على أن الأمر كان ذا صبغة محلية .

ه - معاقبة الهاربين الذين لا يمثلون للقرارات :

ذكر الوالى سمبرونيوس ليبراليس فى قراره (٣) الصادر عام ١٥٤ أن الهاربين الذين لن يمثلوا لقراره ويعودوا إلى مواطنهم سوف ينظر إليهم باعتبارهم مجرمين وأن كل من يقبض عليه خارج موطنه بعد انقضاء ثلاثة شهور من صدور القرار سوف يحاكم أمام الوالى .

وقد أشارت وثيقة (٤) من عام ١٦٦ إلى وقوع حالة هروب جماعية لذا فقد قرر الابيستراتيجوس فرض عقوبات رادعة على الأشخاص الذين هربوا وطلب إرسالهم إليه حتى يقوم بمحاكمتهم .

وقد ذكر الوالى سابتيانوس اكويلا فى قراره الذى وافقنا به وثيقة (٥) من عام ٢٠٩ أن

(1) B . G . U . 159 . 11 . 4 - 5 .

(2) P . Oxy . 1668 .

(3) B . G . U . 372 .

(4) P . Oxy . 2182 .

(5) J . E . A . 61 . 1975 .

(3) P . Giss . 40 II .

الأشخاص الذين لن يمتلكوا لقراره بالعودة إلى مواطنهم سوف يعاقبون قائلاً : " ولكن بعد انقضاء هذه المهلة فإن أى شخص مهما كانت هويته لا يمثل للأوامر سوف يخضع للغرامة " .

ونعلم من إحدى الرسائل الشخصية ^(١) (القرن الثانى أو الثالث) أن الهاربين الذين لن يمتلكوا لقرار الوالى ويعودوا إلى مواطنهم تجرى محاكمتهم أمام الوالى .

٦ - مطاردة الهاربين الذين لا يعودون إلى مواطنهم :

وافقتنا وثيقة ^(٢) من عام ١٣٦ برسالة بعث بها استراتيجوس إلى أحد رؤسياه أشار فيها إلى أن هناك شخصين يقيمان فى غير موطنهما فى المنطقة التى يشرف عليها هذا الرؤوس ولقت نظره إلى أن البقاء خارج الوطن بسبب غير مقبول يعد جريمة يعاقب عليها القانون .

ويأتى هذا الخطاب فى إطار سياسة الإدارة الرومانية لمطاردة الهاربين ومنعهم من التسلل إلى القرى الأخرى حيث كانوا يستطيعون الاختفاء فيها لدى نوبهم عن أعين رجال الإدارة . ولا ندرى كيف تنامى إلى علم الاستراتيجوس أمر هذين الشخصين لكن أغلب الظن أن ذلك جاء عن طريق التقارير التى كان يبعث بها الموظفون إلى الاستراتيجوى أو عن طريق العيون التى كانوا يثبتونها لكى تتسقط أخبار الهاربين .

ولذلك فإن هذا الاستراتيجوس ما أن علم بأمر هذين الشخصين حتى بادر بإرسال هذا الخطاب إلى رؤوسه حتى يقبض عليهما أو يعمل على طردهما من دائرة اختصاصه حتى يعودوا إلى موطنيهما .

وإذا ما راجعنا قرار ^(٣) سميرونيوس ليبراليس فإننا نلاحظ أن الوالى بعد أن أشار إلى المفوائد التى ستعود على الهاربين الذين يمتلكون لقراره انتقل إلى صيغة الوعيد فذكر أن الذين سيعصون قراره ستقوم السلطات بمطاردتهم ومعاملتهم كمجرمين .

أما هؤلاء الذين هربوا من مواطنهم وأثروا الالتحاق بعصابات قطاع الطرق فإن

(1) B . G . U . 164 .

(2) P . Oslo . 17 .

(3)

راجع نص هذا القرار ص ١٨٢ .

الوالى يقول أنه لا يعينهم بقرار العودة ، وأن ثمة إجراءات اتخذت لردعهم ، وأنه أصدر أوامره بتجريد الحملات لمطاردتهم ولكنه مع ذلك يترك الباب أمامهم مفتوحا فيقول إن الذين سيلقى القبض عليهم خلال تلك الحملات سوف تحدد عقوبتهم طبقا لاشتراكهم فى عمليات السلب وقطع الطريق وهو بهذا يعطى الفرصة للهاربين الذين انضموا إلى قطاع الطرق لكي يتدبروا أمرهم قبل الإقدام على الاشتراك فى عمليات قد توقعهم تحت طائلة القانون . كما ذكر الوالى أنه أعطى أوامره بالآ يقدم رجاله على مضايقة هؤلاء الذين عادوا إلى مواطنهم واستأنفوا أعمالهم حتى لو كانت هناك تقارير بشأنهم قدمها الاستراتيجوى .

ونعلم من وثيقة (١) يرجع تاريخها إلى الفترة الممتدة من عام ٢١٠ إلى عام ٢١٤ أن الوالى بايبيوس يونكينوس Baebius Iuncinus أصدر أمرا إلى الاستراتيجوى بتتبع عصابات اللصوص والقبض على أفرادها . وقد حظر الوالى على أى شخص إيواء مثل هؤلاء اللصوص وأوضح أن من يقوم بإيوائهم سوف يعامل مثلهم تماما . وقد أمر الوالى بأن تعلق صورة من قراره فى الأماكن العامة . وكما نعلم فإن غالبية أعضاء هذه العصابات كانوا من الهاربين . وكان قرار الإمبراطورين سبتيميوس سيفيروس وكركلا قد حظر على أى شخص أن يؤوى الهاربين وفرض غرامات على من يقدم على ذلك .

والحقيقة أن بقاء هذه العصابات تعيث فى البلاد فسادا وتزيد فى متاعب الناس كان يشجع البعض على الهروب من مواطنهم والانضمام إلى هذه العصابات ويرى لويس (٢) فى صدور هذا القرار بعد فترة وجيزة من قرار الوالى اكيولا دليلا على أن قرار هذا الوالى لم يحقق أهدافه وأنه كان لا يزال هناك هاربون لم يعيدوا إلى مواطنهم مما اضطر بايبيوس يونكينوس إلى إصدار هذا الأمر .

وقد حذر الإمبراطور كركلا فى قراره (٢) الذى أصدره عام ٢١٥ الهاربين المتواجدين فى الاسكندرية الذين لن يمثلوا لقراره بأنه يمكن الاستدلال عليهم بسهولة وطردهم من المدينة .

(1) P. Oxy. 1408 .

(2) Lewis, NOHMATA AEFONTOZ . BASP , 1970 . p 112 .

(3) H. Gass. 40 II.

ونعرف من وثيقة (١) من عام ٢٣٥ أن الإدارة فى مديرية اوكسيرينخوس قامت بتعيين موظفين أوكلت إليهم مهمة تتبع الهاربين الذين فروا من اوكسيرينخوس إلى مديرية هرموبوليس لإعادتهم مرة أخرى إلى موطنهم .

كذلك فقد واقتنا وثيقة (٢) يرجع تاريخها إلى الفترة ما بين عامى ٢٣٨ و ٢٤٤ بخطاب من ضابط شرطة فى إحدى القرى موجه إلى قادة الشرطة فى مديرية اوكسيرينخوس ، يقسم فيه بالإمبراطور جورديانوس Gordianus بأن بعض الأشخاص الذين تطلب الإدارة القبض عليهم غير متواجدين فى قريته كما أنهم غير موجودين فى قراهم . وإذا كانت الوثيقة لم تشر إلى هوية هؤلاء المطلوب القبض عليهم فإن روستوفتزف (٣) يرجح أنهم كانوا هاربين من أداء التزاماتهم للدولة ، وأنه كان لدى رجال الإدارة ما يحملهم على الاعتقاد بوجودهم فى القرية التى يعمل فيها هذا الضابط . ونحن نعرف من وثيقة سابقة أن الإدارة القت على كامل رجال الشرطة مسئولية طرد الغرباء الذين يتواجدون فى دائرة اختصاصهم . (٤)

كذلك فقد أمدتنا وثائق القرن الرابع بمعلومات عن محاولات الإدارة الرومانية لمطاردة الهاربين . وأولى وثائقنا فى هذا المجال وثيقة (٥) من عام ٣٠٨ - ٣٠٩ تحتوى رسالة بعث بها رقيب Praepositus القسم Pagus الخامس من مديرية ارسينوى إلى زميل له فى قسم آخر يقول فيها " إلى سيدى وأخى رقيب القسم من هيراكليديس Heraclides رقيب القسم الخامس - تحية . إنك بلا شك يا أخى تعلم بأوامر الآلهة المقدسين سادتنا وملوكنا . التى اقتضت تسليم الغرباء الذين يتواجدون فى القرى إلى رجال الخزانة الإمبراطورية مقابل خمسة قويات Folles عن كل شخص وبذلك يقبل الرجال على هذا العمل من تلقاء أنفسهم بدلا من إجبارهم على القيام به . وقد شكوا سكان كرانيس من أن بعض رجال قريتهم يتواجدون فى الأماكن التابعة لك . ولذا فإننى أبادر بإبلاغك أيها الأخ العزيز كى تأمر رجال القرى فى منطقتك بأن يسلموا إلى المبعوثين من طرفنا رجال

(1) P . S . I . 1248 .

(2) P . Oxy . 80 .

(3) Rostovtzeff . Social and Economic History of the Roman Empire . p . 488 .

(4) P . Fay . 24 .

(5) P . I . Cairo . Isidore . 126 .

قربتهم عندما يقدمون لهم الأسماء . كما أرجو أن توافيني بأسماء الذين يتم تسليمهم . وإذا كان هناك أشخاص من المسجلين فى المناطق التابعة لك يتواجدون فى دائرة اختصاصى فأرجو أن ترسل إلى من تكلفهم باستلامهم ومعهم خطاب منك . وبذلك يمكننا تنفيذ الأوامر الصادرة بدقة . إننى أصلى من أجل صحتك أيها الأخ وأتمنى لك حظا سعيدا لمزيد من السنوات . »

وقد عثر على هذه البردية ضمن أوراق اوريدليوس ايزيدوروس الذى شغل وظيفة كومارخ عام ٣٠٨ (١) فى قرية كرانيس ثم عين بعد ذلك فى وظيفة ملاحظ Tesserarius فى نفس القرية (٢) حيث شارك فى عمليات تتبع الهاربين وإعادتهم إلى مواطنهم (٣) . وهذا قد يعنى أن هذه الوثيقة ربما لم تكن الخطاب الأسمى الذى كان من المفروض تسليمه إلى المرسل إليه ، وإنما نسخة منه تسلمها هذا الشخص بوصفه عضوا فى اللجنة التى شكلها هيراكليديس رقيب القسم لتسلم الهاربين وإعادتهم إلى كرانيس . وقد أشار هيراكليديس إلى أن هناك أوامر إمبراطورية (والمقصود هنا الإمبراطوران جاليريوس Galerius وليكينوس Licinus) وتقتضى تسليم الهاربين من مواطنهم ومنع مكافأة قدرها خمسة فويلات (٤) فى مقابل كل هارب يتم تسليمه إلى رجال الخزانة . ولم يفصح نص الوثيقة عن كان يستحق المكافأة فى هذه الحالة . أكان المستحق سكان القرى الذين يقومون بالإبلاغ عن الغريباء المتواجدين بينهم . أم موظفى القرى الذين يقبضون عليهم أم موظفى مواطنهم الأصلية الذين كانوا يتجشمون عناء الانتقال إلى قسم آخر لتسلمهم .

ويعتقد ناشر البردية أن هذه المكافأة كانت من نصيب موظفى القسم الذين يقومون بالقبض على الهاربين الموجودين فى قسمهم (٥) ، وأن هيراكليديس أراد بتلميحه إلى هذه

(1) P . Cairo - Isidoros . 68 .

(2) عن السلم الوظيفى لهذا الشخص انظر :

Larson , The officials of karanis . 27 B . C - 337 A . D.

(3) P . Cairo - Isidoros . 128 .

(4) الـ Follis الواحدة تساوى أربعة دنائير وبهذا تكون المكافأة عن الهارب الواحد مقدارها ٢٠ ديناراً . (5) انظر تعليق الناشر . لمزيد من المعلوما عن الفويل انظر :

West, Currency in Roman and Byzantine Egypt . PP . 134 - 7 .

(5) على الرغم من أن قيمة المكافأة ليست كبيرة إلا أنها تشكل حافزا لصغار الموظفين باعتبارها دخلا إضافيا إلى جانب مرتباتهم الضئيلة مما كان يحملهم على بذل المزيد من الجهد فى تتبع الهاربين.

المكافأة تذكير زميله بالفوائد المادية التي ستعود عليه هو ورجاله إذا ما قاموا بتنفيذ الأوامر الإمبراطورية . وأما هيراكليديس ورجاله فحسبهم أن يستعينوا الهاربين من أهالي قسسمهم لكي يقوموا بإجبارهم على القيام بالأعمال التي هربوا دونها . ولعل أن هيراكليديس كان بدوره يبحث عن استفادة مادية من وراء هذا القرار ولذلك طلب من زميله فى نهاية الرسالة أن يكتب إليه إذا كان يعتقد بأن بعض الهاربين من قسسه يتواجدون فى المنطقة التى يشرف عليها هيراكليديس حتى يقوم بالقبض عليهم مما يعنى حصوله هو وموظفوه على المكافأة ذلك فضلا عن " العمل بدقة على تنفيذ قرارات الأباطرة " . وتدل هذه الوثيقة على انتشار ظاهرة الهروب فى تلك الفترة وعلى تراخى رجال الإدارة فى القبض على الهاربين مما حدا بالحكومة إلى منح مكافأة لكل من يلقى القبض على هارب حتى يؤدى هذا العمل بحماس .

وتنفذا لتلك القرارات فإن إحدى الوثائق (١) من عام ٣١٤ - من أوراق أوريليوس ايزيدوروس أيضا - تحدثنا عن قيام لجنة من موظفى قرية بوتو Bito بالتوجه إلى قرية كرانيس لتسلم الهاربين من قريتهم الذين كانوا يتواجدون فى كرانيس . والوثيقة عبارة عن إيصال استلام الهاربين وفحواها ما يلى " أوريليوس باكمنيوس Aurelius Pakimneus بن باثرموثيس Pathermouthis الذى يشغل وظيفة ملاحظ Tesserarius وأوريليوس سارابيون Aurelius Sarapion بن ابوالونيوس وأوريليوس ارتميدوروس Artemidoros بن باموثيوس Pamoutheus وكلاهما يشغل وظيفة كومارخ (٢) . وأوريليوس ناروز Nar-ous ضابط الشرطة . وجميعهم من قرية بوتو بمديرية منف إلى أوريليوس ايزيدوروس الذى يشغل وظيفة ملاحظ فى قرية كرانيس بمديرية أرسينوى . تحية . لقد حضرنا نحن باكمنيوس ورفاقه إلى قرية كرانيس السافة الذكر ، ووجدنا الرجال الذين كانوا قد هربوا من قريتنا حيث كان قد تم وضعهم تحت التحفظ . ونحن نقر بأننا تسلمناهم منك وبأنه ليست لدينا مطالب أخرى لديك أو لدى القرية فى أى أمر آخر . وقد كتبنا هذا الإيصال بناء على ما تقضى به الإجراءات الرسمية .

(1) P . Cairo - Isidoros . 128 .

(2) كان لكل قرية فى ذلك الوقت أكثر من كومارخ أنظر :

Johnson & West, Byzantine Egypt . p . 325 .

وهذه هي الوثيقة الوحيدة من نوعها من بين الوثائق التي وافقتا بها أوراق البردى . ويبدو أن هذا الإيصال قد حرر لموظفي قرية كرانيس لكي يتمكنوا من صرف المكافأة المستحقة لهم . ولم يشر الإيصال إلى عدد الهاربين الذين تسلمتهم اللجنة ، ولكن ربما تكون القائمة كتبت في ورقة أخرى لم تصلنا مع هذه الوثيقة . ونحن نعلم من الوثيقة السابقة (١) أن ثمة تنسيق كان يجرى بين موظفي الأقسام المختلفة لتقصي أمر الهاربين وربما كان رقيب القسم الذي تقع فيه قرية بوتو بمديرية منف قد قام بإرسال خطاب إلى زميله مراقب القسم الخامس بمديرية أرسينوى الذي تقع فيه قرية كرانيس طالبا منه القبض على الهاربين من أهالي قسمة المتواجدين هناك لكي يرسل من قبله بعض الموظفين لتسلمهم . ولذا فقد قام موظفوا قرية كرانيس بإلقاء القبض عليهم وسجنهم حتى يحضر موظفو موطنهم لتسلمهم . ونلاحظ أن اللجنة التي ذهبت لتسلم الهاربين سميت باسم أكبر الموظفين مرتبة حيث جاء في الإيصال كما نلاحظ أيضا أن الإيصال حرر باسم الموظف الذي يساويه في المرتبة وهو أوريليوس ايزيدوروس .

وهكذا فإن هاتين الوثيقتين تشيران إلى أوامر الأباطرة بمطاردة الهاربين وإلى أنه تقرر رصد مكافأة للقبض عليهم وإلى أنه طبقا لهذه الأوامر كانت القرى ترسل لجانا من موظفيها إلى القرى الأخرى التي كان يتواجد فيها الهاربون لإعادتهم إلى مواطنهم وإعطاء إيصال إلى موظفي القرية التي تسلموا منها الهاربين .

ونستخلص من إحدى الشكاوى (٢) التي تقدم بها سكان قرية ثيادلفيا عام ٣٣٢ أنه كان هناك موظف مهمته تتبع الهاربين والقبض عليهم وإعادتهم إلى مواطنهم . فقد ورد في شكاوى الباقين في ثيادلفيا من سكانها بعد أن ذهبت جهودهم لاستعادة رفقاتهم الباقين هباء " لهذا السبب فإننا نحن القوم الضعفاء الذين لا حيلة لنا نرجو سموكم ان تأمر الضابط المسئول عن الأمن بأن يسلم إلينا رجال قريتنا الهاربين وعائلاتهم . (٣)

ويعتقد رى Rea (٤) الذي قدم أحدث قراءة لهذه البردية أن هذا الموظف كان يتمتع

(1) P . Cairo - Isidoros . 126 .

(2) P . Theadelphia . 17 . = P . Sakaon . 44 = P . Turner . 44 .

(3) انضح هذا السطر من خلال القراءة الجديدة وهو ما لم تبرزه القراءة الأولى في مجموعة P . Theadelphia . 17

انظر : القراءات الجديدة : P . Sakaon . 44 . 11 . 15 - 6 . ; P . Turner . 44 . 11 . 15 - 6

(4) P . Turner . 44 . p . 181 .

بسلطات واسعة تتجاوز القسم إلى المديرية بأكملها مما كان يمكنه من التعامل مع نظرائه في مديرتي أوكسرينخوس وكينوبوليس التي أشار الشاكون إلى أن الهاربين من ثيادلفيا كانوا يتواجدون فيهما . وإذا كان فحوى هذه الوثيقة يوحي بأن هذا الموظف كان أحد رجال الشرطة وأنه عين خصيصا من أجل تتبع الهاربين ، فإنه في ضوء المعلومات المتوافرة لدينا حتى الآن يتعذر علينا أن نقطع برأى بشأن هذه الوظيفة ومهام شاغلها وتاريخ نشأتها (١) .

٧ - تشجيع الهاربين على العودة :

نلاحظ في القائمة (٢) التي أعدها جابى ضريبة الرأس في فيلادلفيا بأسماء الهاربين عام ٥٧ هـ أنه عند إشارته إلى عودة بعض الهاربين إلى موطنهم أن الكاتب الملكي أصدر أمرا بإعفائهم من دفع ضريبة الجسور المتأخرة عليهم . ويعد هذا الإعفاء نوعا من المكافأة لهؤلاء على عودتهم وهو في نفس الوقت يمثل تشجيعا للآخرين الذين كانوا لا يزالون هاربين على العودة حتى يتمتعوا بمثل هذا الإعفاء .

وقد حث الوالى سمبرونيوس ليبيراليس الهاربين على العودة إلى موطنهم في قراره (٣) عام ١٥٤ حتى يتمكنوا من جنى ثمار الرعاية والرخاء اللذين أسبغهما الإمبراطور على رعاياه على حد تعبير الوالى . وإذا كان سمبرونيوس ليبيراليس لم يشر إلى نوعية هذه الرعاية فأننا نرجح أنها كانت تشمل إعفاءات ضريبية . وكذلك يصدق هذا القول نفسه على القرار (٤) الذي أصدره الإمبراطوران سبتيموس سيفيروس وكركلا عند زيارتهما للاسكندرية عام ١٩٩ - ٢٠٠ وهو القرار الذي أمر الهاربين بالعودة إلى موطنهم وأشار إلى أن الأمباطورين قد أغدقا الكثير من الهبات على البلاد .

٨ - تخفيف الاعباء التي كانت تؤدي إلى الهرب :

وبداسة القرار (٥) الذي أصدره الوالى تيبيريوس يوليوس الاسكندر عام ٦٨ تدل على

(1) Lewis, Inventory of compulsory services . : لمزيد من المعلومات عن هذه الوظيفة انظر :

(2) P . Ryl . 595 . 11 . 133 - 85 .

(3) B . G . U . 372 .

(4) J . E . A . 61 . 1975 . pp . 201 - 21

(5) O . G . I . S . 669 .

أن الوالى استهدف بقراره هذا القضاء على الكثير من المفاسد التى استشرت فى البلاد آنذاك . وبرغم أن القرار لم يشر صراحة إلى الأناخوريسيس كأحد هذه الشرور فإننا نتفق مع بعض الباحثين ^(١) فى الاعتقاد بأن هذه الظاهرة كانت من بين الأمور التى هدف هذا القرار إلى وضع حد لها خاصة وأن الوثائق ^(٢) قد أشارت إلى وقوع هذه الظاهرة فى مثل هذه الفترة . ولعل أن تكون الصورة أكثر وضوحا إذا ما استرجعنا محتويات هذا القرار (وهو عبارة عن إجابات من الوالى على بعض الالتماسات التى قدمت إليه) وفيما يلى نص هذا القرار " وقبل كل شيء فإننى قررت أن التماسك الذى أشرت فيه إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يجبرك على التزام جباية الضرائب أو تأجير أرض الدولة هو التماس معقول لأن هذا مخالف لما أمر به الولاة . وقد حدث بعض الاضطراب نتيجة لإرغام البعض على تولى التزام جباية الضرائب دون أن تكون لديهم الخبرة الكافية للقيام بهذا العمل . "

ثم يستطرد الوالى فيشير إلى قيام بعض الموظفين بسجن الأشخاص المدينين للدولة ويقرر أنه أصدر أوامره بوقف هذا الإجراء قائلا " ولذا فإننى قررت أن مثل هذه التصرفات يجب أن تتوقف لهذا السبب . ويجب الحصول على مستحقات الدولة من ممتلكات المدين لا من شخص المدين نفسه " ويقول أيضا " ولا ينبغي لأى موظف أن يقوم بحبس شخص حر إلا إذا كان مجرما " . وفى إشارة إلى محاولة تخفيف الأعباء التى يتحملها سكان الريف يقول الوالى " ولأن المزارعين فى جميع أرجاء البلاد قد شكوا إلى من أنهم أثقلوا بأعباء جديدة بالرغم من أن الضرائب المقررة عليهم سواء أكانت نقدا أو عينا معروفة وأن هذا الأمر فوق طاقتهم وهم يرجون عدم تحميلهم بأعباء أخرى " ويستطرد قائلا " ولقد أصدرت أوامرى إلى الاستراتيجوى فى المديرىات بأن يراجعوا الضرائب التى فرضت فى السنوات الخمس الأخيرة ويتأكدوا من أن هذه الضرائب ليست مقررة بشكل عام على كافة المديرىات والمراكز والقرى . وإذا ثبت لهم ذلك فإن عليهم أن يراجعوا التقديرات السابقة وأن يتوقفوا عن جباية هذه الالتزامات وأن يوقفوا كل الإجراءات التى اتخذت من أجل هذه الأعباء الزائدة فى المديرىات . "

(1) Chalon, L'edit de Tiberius Julius Alexander . pp . 67 , 188 . ; Martin , op . cit . p . 150 . ; Braunert, JJP . IX - X . 1955 . pp . 267 , 273 - 4 .

(2) P . Graux . 1 , 2 . ; P . Cornell . 22 , 24 . ; P . Ryl . 595 . ; P . Mich . 354 .

كذلك يذكر الوالى أن هناك بعض جباة الضرائب قد كونوا لأنفسهم ثروات عن طريق جباية مبالغ أكثر مما هو مقرر . ويقول فى هذا الصدد " وإننى أيضا أصدر تعليماتى إلى الاستراتيجية بالآ يتسلموا شيئا من المحاسبين إلا بأمر الوالى . وفيما يخص الموظفين الآخرين فإذا ما ثبت أنهم كونوا ثروات بشكل غير مشروع فإنهم سوف يجبرون على دفع المبالغ التى أخذوها من الناس وسوف يدفعون مظلها للخزانة " . ويقول فى النهاية " ولهذا فإن على الجميع أن يعيشوا فى لطمئنان وأن يقوموا بزراعة أراضيههم بهمة ويتأكدوا من أن جباية الضرائب ستكون على أساس التقدير الحقيقى لمدى تغطية الفيضان لأراضيههم وليس على هوى الموظفين الذين يقدمون تقارير مزيفة عن طريق المعدل النسبى . وإذا ما ثبت قيام أحدهم بمثل هذا التزييف ... فسوف يدفع ثلاثة أضعاف " .

ويشير قرار الوالى بشكل واضح إلى بعض المشاكل التى كان يعانى منها الناس والتى كانت تدفعهم إلى الهروب من مواطنهم . فهو يشير إلى أنه قد حدثت بعض المشاكل نتيجة إرغام البعض على تولى جباية الضرائب . وهو ما تؤكد وثيقة (١) من القرن الأول حيث أشارت إلى هروب الملتزمين لأنهم أرغموا على التزام جباية الضرائب . وكذلك فقد أشار الوالى إلى المعاملة السيئة التى كان يلقاها المدينون على يد جباة الضرائب . وهو ما يذكرنا بالوقائع التى أشار إليها فيلون (٢) فقد مر بنا أنه أوضح تفصيلا كيف أن الجباة كانوا يقومون بتعذيب أقارب الهاربين . ثم يذكر الوالى أن سكان الريف أصبحوا مثقلين بالأعباء الإضافية التى فرضت عليهم ، ولذا فقد أصدر أوامره بوقف فرض أعباء جديدة بل مراجعة تلك الأعباء التى تم فرضها فى السنوات الأخيرة (٣) . وكذلك يذكر الوالى مفاصد رجال الإدارة الذين كونوا لأنفسهم ثروات غير مشروعة عن طريق ابتزاز دافعى الضرائب والحصول على مبالغ إضافية منهم وأنه أصدر أوامره برده هؤلاء .

وفى النهاية يدعو الوالى الجميع إلى العيش فى سلام والقيام بزراعة أراضيههم ويعددهم بأن يجرى تقدير الضرائب على أساس عادل . (٤)

(1) P . Oxy . 44 .

(2) Philo . De specialibus legibus . III . 159 - 63 .

(3) ينبغى أن نقارن هذه العبارة بما ورد فى خطاب الوالى باينوس بلاستيانوس بشأن وقف جباية الضرائب الإضافية 16036 P . Berlin .

(4) يوجد تشابه كبير بين هذه الفقرة والفقرة الختامية التى وردت فى قرار الوالى سمبرونيوس ليبراليس . الذى دعا فيه الهاربين إلى العودة إلى مواطنهم .

وفى إحدى الرسائل الإدارية (١) التى ترجع إلى أواخر القرن الأول كتب استراتيجوس إلى الكاتب الملكى بشأن رفض ملتزمى الضرائب الاشتراك فى المزداد وتهديدهم بالهرب قائلا " وطبقا لهذا فإننى رأيت أنه من الأصوب أن أكتب إلى سمو والى عن هذا الأمر ، وقد أجاب على رسالتى طالبا منى مراجعة الشروط التى تم بناء عليها بيع حق التزام جباية الضريبة فى الفترة الماضية والعمل بقدر الإمكان على تخفيف الأعباء الملقاة على كواهل الملتزمين " وكما أشرنا عند دراسة هذه الوثيقة فى الفصل الثانى (٢) فإنه يبدو أنه كانت هناك حالات هروب سابقة بين الملتزمين ، وأنهم هذه المرة كانوا يهددون بالفرار إذا ما أُجبروا على التزام جباية الضرائب ، ولذلك فإن الاستراتيجوس باعتهاره المسئول الأول عن الضرائب فى المديرية أرسل إلى والى شارحا له الحالة فاستجاب والى وطلب تخفيف الأعباء المفروضة على ملتزمى الضرائب حتى لا يهربوا . وتبعاً لذلك فإن الاستراتيجوس بعث بدوره إلى الكاتب الملكى محيطا إياه علما بقرار والى حتى يعمل على مراجعة الشروط التى يتضمنها عقد التزام جباية الضرائب .

وتتضمن برقية (٣) يرجع تاريخها إلى أوائل القرن الثانى حكما أصدره والى سوابيكوس سيميليس Sulpicius Similis من أجل تخفيف الأعباء المفروضة على شخصين تقدما إليه بشكوى بسبب اختيارهما للقيام بعمل إلزامى فى أرض الدولة . وطلبا فى شكواهما " إعفاء واحد منا حتى تتمكن إلى جانب هذا من القيام بزراعة أرضنا " . وعندما استفسر والى عما إذا كان والد هذين الأخوين لا يزال موجودا وجاءت الإجابة بالنفى قرر " يمكن إعفاء أحد هذين الأخوين إذا تم إيجاد بديل له " . ويرجح لويس (٤) أن تكليف هذين الأخوين بالعمل فى أرض الدولة كان نتيجة لهروب مزارعيها الأصليين . ونحن نعرف أنه فى مثل هذه الحالات كان الموظفون يقومون بترشيح آخرين للحلول بشكل إلزامى محل المزارعين الهاربين (٥) .

(1) P . Ozy . 44 .

(2)

انظر الفصل الثانى .

(3) P . Amh . 65 .

(4) Lewis , J . E . A . XXIII . 1937 . p . 70 . n . 4 .

(5) P . Berlin Leighbe . 7 . ; P . Ups . 7 . ; P . Gen . 37 .

وقد وجد هذان الأخوان نفسيهما مرشحين للقيام بهذا العمل على الرغم من أنهما مشغولان بزراعة أرضيهما ، ولذا فإنهما طلبا إلى الوالى إعفاء أحدهما من هذا العمل . وعندما علم الوالى من تحريات أن أبيهما غير موجود وافق على إعفاء أحدهما بشرط أن يتوفر بديل له . ونلاحظ أنه برغم اقتناع الوالى بعدالة مطلب هذين الأخوين فإنه ربط الإعفاء بتوفر بديل لهذا الشخص المطلوب إعفائه . ومعنى هذا أنه فى حالة عدم توفر البديل تظل الحال على ما كانت عليه .

ولما كان الوالى الذى تشير إليه هذه الوثيقة هو سيرفيوس سولبيكيوس سيميليس Servius Sulpicius Similis الذى شغل هذا المنصب فيما بين عامى ١٠٧ - ١١٢ (١) فإنه يمكن إرجاع تاريخ هذه الوثيقة إلى هذه الفترة بالتحديد . ويبدو أن هذا الحكم قد صدر خلال جلسات المحكمة Conventus التى كان الوالى يعقدها للاستماع إلى الشكاوى .

وقد وافقتا بربية (٢) يرجع تاريخها إلى عام ١٤٠ بقائمة بالضرائب المتأخرة على بعض الأفراد فى العام الثانى من عهد الإمبراطور انطونينوس بيوس Antoninus Pius وتشير محتويات الوثيقة إلى أن هناك بعض الضرائب المتأخرة على بعض دافعى الضرائب من العام الخامس عشر من حكم الإمبراطور هادريان أى من عام ١٣٠ . ويبدو أن الإدارة الرومانية أدركت أن عدم القدرة على سداد الضرائب والخوف من العقاب كان من الأسباب الرئيسية التى كانت تدفع الأشخاص إلى الهروب ولذلك فقد عملت على التيسير عليهم بإعطاء مثل هذه المهلة الطويلة لسداد الضرائب المتأخرة .

وتحدثنا وثيقة (٣) من عام ١٤٣ من قيام الوالى فاليريوس يوادايمون Valerius Eu- daemon بمحاكمة أحد الموظفين لأنه تسبب فى هروب شخص . وتحوى هذه الوثيقة تقريراً عن المحاكمة نصه كما يلى " العام السادس من حكم الإمبراطور انطونينوس قيصر اليوم السابع عشر من شهر أمشير . خاص بمحاكمة كالينيكوس Callinicus كاتب القرية

(1) Reinmuth, A working list of the prefects of Egypt 30 B . C . to 299 A . D BASP . 4 .

1967 . p . 92 .

(2) P . Oxy 2432 .

(3) P . Wisc . 81 .

السابق حضوريا . وعندما مثل كاليينيكوس أمام المحكمة وبعد عرض الكثير من القضايا قال يودايمون لكاليينيكوس ماذا جرى لعقلك عندما قمت بترشيح رجل فقير لوظيفة إلزامية ؟ لقد تسببت فى هروبه ومصادرة ممتلكاته ولذلك فإنك يجب أن تعاقب وتدفع الغرامة إلى مكتب الخزانة . وكذلك يجب أن تدفع للرجل أربعة أضعاف المبلغ الذى بيعت به ممتلكاته " ولا يخلو من الدلالة قيام الوالى بمحاكمة هذا الموظف السابق لأنه تسبب فى هروب شخص ومصادرة ممتلكاته نتيجة لقيامه بوضع اسم هذا الشخص فى قائمة المرشحين لشغل وظيفة إلزامية مع أنه ليست لدى هذا الشخص القدرة على القيام بأعباء هذه الوظيفة لكونه معدما ذلك أن الترشيح لمثل هذه الوظائف كان يتطلب أن تتوافر لدى المرشح قدر معين من الممتلكات يكون بمثابة تأمين تلجأ إليه الإدارة فى حالة وجود عجز لدى هذا الموظف . (١)

والحكم الذى أصدره الوالى ضد هذا الموظف إذ يعد من ناحية بمثابة رادع له ولأمثاله من الموظفين الذين كانوا يتسببون باستهتارهم فى هروب الأشخاص يعد من ناحية أخرى نوعا من الإنصاف لهذا الهارب ومحاولة لإعادته مرة أخرى إلى موطنه حيث يسترد قيمة ممتلكاته التى صودرت . ولم نقل بأن الحكم أنصف هذا الرجل تماما لأن حصوله على أربعة أضعاف المبلغ الذى بيعت به ممتلكاته لا يحقق له قيمتها الحقيقية . إذ أن الممتلكات فى مثل هذه الحالة كانت تباع بثمن بخس . فضلا عن ذلك فإن التعويض المادى مهما بلغ مقداره كان لا يمكن أن يعوضه عن أيام التشرد والمعاناة التى كابدها بعيدا عن موطنه منبوذا من الجميع ومطاردا من السلطات باعتباره هاربا (٢) . وعلى أية حالة فإنه كان من شأن هذا الحكم تشجيع الرجل على العودة إلى وطنه واستئناف حياته بشكل طبيعى .

وقد تضمنت وثيقة (٣) من عام ١٦٨ قرارا أصدره الوالى باينوس بلاستيانونوس فى خطاب أرسله هذا الوالى إلى استراتيجوس فى مديرية أرسينوى يقول فيه " من باينوس بلاستيانونوس إلى فوكيون Phokion استراتيجوس قسمى ثيميستوس وبوليمون بمديرية

(1)

راجع نظام الخدمات الإلزامية فى الفصل الثالث

(2) P . Oslo . 17 . ; P . Fay . 24 .

(3) P . Berlin . 16036 .

ارسينوى . تحية . إننى أطلب منك وقف جباية الضريبة التى يتم تحصيلها من الأهالى عن الهاربين وغير القادرين وذلك لأننى أصدرت أوامرى بأن يعود الهاربون إلى مواطنهم كما أنه يتحتم على الذين يقيمون فى مواطنهم ألا يهجروها . وعلى الجميع أن يعلموا بأننى أصدرت أوامرى بأن تعلق نسخة من هذا الخطاب فى عاصمة المديرية وفى جميع القرى . عليك ألا تكتفى فقط بمراجعة القوائم التى يعدها جباة الضرائب والموظفون الآخرون بل ينبغى أن تراجع بدقة عدد هؤلاء الذين هربوا حقيقة بعد اعلان قرارى هذا على الملأ فى القرى التى هرب منها الناس ، وأن تقوم بإعداد قائمة بأسماء الهاربين وأن تنظر فيما إذا كان من الضرورى تأجيل دفع المبالغ المستحقة عن الموعد المحدد وأن تجد حلاً آخر لا يودى مستقبلاً إلى إرهاب الأهالى والانتقال عليهم بكثرة الأعباء وإجبارهم على دفع ضرائب الهاربين . دعواتى لك بالصحة - السنة الثامنة ٢٦ أمشير " .

ونستشف من هذا الخطاب أن الوالى أصدر أمراً إلى الهاربين بالعودة إلى مواطنهم ، كما أنه أمر هؤلاء الذين كانوا لا يزالون يقيمون فى مواطنهم بالآل يبرحوها ، وأنه أصدر أوامره بأن تعلق نسخة من هذا القرار فى عواصم المديريات وفى القرى حتى يعلم الجميع بهذا القرار . ولذلك فإن الوالى طلب من الاستراتيجوس التوقف عن جباية الضريبة التى كان يتم جبايتها من السكان لتعويض النقص الناجم عن هروب المولدين . وتعتقد ناشرة الوثيقة أن الضرائب التى يشير إليها الوالى فى خطابه هما ضريبتان إحداهما عن الهاربين والأخرى عن غير القادرين . إلا أن لويس (١) فى دراسة خاصة له عن هذه الوثيقة يؤكد أن المقصود هنا ضريبة واحدة وهى ضريبة الهاربين غير القادرين الذين لم يتركوا وراءهم ممتلكات وأن العبارة الواردة فى سطر ٣ من الوثيقة تشير إلى ضريبة واحدة وهى الضريبة المعروفة باسم ضريبة الهاربين وكذلك نصح الوالى الاستراتيجوس بمراجعة قوائم الهاربين بنفسه وبألا يعتمد على التقارير التى يقدمها له الموظفون. ذلك أن بعض هؤلاء الموظفين من توى الضمائر الخرية كانوا يستبيحون لأنفسهم تقاضى رشوة من بعض السكان مقابل إدراج أسمائهم فى قوائم الهاربين بينما هم لا يزالون فى مواطنهم حتى يتهربوا من دفع الضرائب ، مما كان يزيد العبء على الآخرين الذين لم يهتدوا إلى هذه

(3) Lewis, The Tax concession of A . D . 168 . ZPE . 38 . 1980 . pp . 249 - 54 .

الحيلة . وقد طلب الوالى من الاستراتيجوس إعطاء مهلة لدافعى الضرائب وكذلك البحث عن وسيلة أخرى لتعويض النقص الناتج عن هروب الممولين بدلا من تحميل الآخرين هذا العبء حتى لا يؤدى ذلك إلى هروبهم أيضا .

وهكذا فإن الوالى إذ أمر الهاربين بالعودة إلى مواطنهم فإنه عمل فى الوقت نفسه على التخفيف عن الآخرين الذين كانوا لا يزالو يقيمون فى مواطنهم بالسماح بإعطائهم مهلة لتسديد الضرائب المتأخرة وأيضا عدم تحميلهم الضرائب المستحقة على الهاربين .

ولما لم يكن هناك معنى لأن يختص الوالى أحد الاستراتيجوى بون غيره برسالة عن ملابس حالات الهروب التى كانت شائعة ولم تقتصر على منطقة هذا الاستراتيجوس ، وكان الوالى قد ضمن هذه الرسالة فحوى أوامره بعودة الهاربين إلى مواطنهم وعدم مغادرتها وأمر بتعليق نسخة من الرسالة فى عاصمة المديرية وفى القرى ، فإنه يبدو لنا أن وثيقتنا هذه تمدنا بنسخة من هذه الرسالة التى يبدو أنها أرسلت إلى سائر الاستراتيجوى لحثهم على تطبيق أوامر الوالى وتزويدهم بتعليمات أخرى . ويؤكد ذلك أن إحدى برديات (١) مجموعة ستراسبورج توافينا بصورة مبتورة لهذه الرسالة . فهذه البردية لا تحتوى إلا على عشرة سطور من هذه الرسالة ابتداء من السطر التاسع من وثيقتنا . وحتى هذه السطور العشرة ينتابها كثير من الثغرات مما جعل الناشر عاجزا عن تحديد التاريخ الذى ترجع إليه أو مصدرها .

وإذا كنا فى حاجة إلى دليل على مدى ما نفتقر إليه من الوثائق التى لم تصل إلينا فإننا نجد فى هذه المسألة دليلا كافيا . ذلك أنه من بين كل الرسائل التى يبدو أن الوالى أرسلها إلى كافة الاستراتيجوى لم تصل إلينا إلا نسخة مبتورة وأخرى كاملة .

وقد ذكرت وثيقة (٢) من عام ١٦٩ أن الوالى باساىوس روفوس Bassaeus Rufus وافق خلال إحدى جلسات المحكمة (٣) التى عقدها فى ذلك العام على تخفيض الضرائب المقررة على بعض قرى مديرية مهندس فى الدلتا بعد إطلاعه على التقارير (٤) التى أعدها

(1) P . Stras . 239 .

(2) B . G . U . 903 .

(3) Reinmuth, The prefect of Egypt from Augustus to Diocletian . p . 62 .

(4) P . SI . 101 , 2,5 . ; SB . 8 . ; B . G . U . 902 . ; P . Thmouis . 1 .

كتاب القرى فى تلك المديرية والتي أشارت إلى حالات الإقفار الشديد التى وصلت إليها بعض قرى تلك المديرية من جراء الوباء الذى اجتاحتها ، واضطرار باقى السكان إلى الهروب حتى لا يتحملوا أعباء الضرائب المقررة على تلك القرى . ومن الجلى أن قرار الوالى استهدف تشجيع أولئك الهاربين على العودة إلى قراهم لتعميرها من جديد .

ونعرف من وثيقة (١) ترجع إلى عام ٢٠٠ - ٢٠٢ أن الامبراطورين سبتيميوس سيفيروس وكركلا قد وافقا على تخفيف الأعباء الإلزامية المفروضة على بعض القرى فى مديرية اوكسيرينخوس . وتحتوى هذه الوثيقة على التماس تقدم به شخص - يصف نفسه بأنه استراتيجوس سابق وبأنه سبق له شغل وظيفة كبير القضاة فى الاسكندرية - إلى الإمبراطورين السالف ذكرهما يشير فيه إلى أن الكثير من قرى مديرية اوكسيرينخوس التى يملك فيها هو وأولاده بعض الضياع قد أنهكت أهلها كثرة الأعباء المفروضة عليهم للخرانة الإمبراطورية والحامية الرومانية . ومضى قائلا أن كثرة هذه الأعباء قد تؤدي إلى دمار تلك القرى مما لابد من أن يفضى إلى بقاء أراضيهم دون زراعة . وقد رد الإمبراطوران على الالتماس بالموافقة على منح سكان مديرية اوكسيرينخوس بعض الامتيازات وتخفيف الأعباء المفروضة على سكانها .

كما يجب أن نشير إلى قرار (٢) آخر أصدره الإمبراطوران سبتيميوس سيفيروس وكركلا عام ٢٠٠ ونصه " حيث أن الكثيرين لا يزالون يطلبون فى التماساتهم الإعفاء من إجبارهم على دفع ضرائب الآخرين كما لو كانوا ضامنيهم خلافا لما سبق أن قررناه ، فإننا نشعر بأنه من الضروري أن نؤكد قرارنا الذى سبق أن أصدرناه فى هذا الصدد وبأنه لا يجب إجبار شخص على دفع الضرائب المستحقة على الآخرين . ولذلك لا يجب إجبار الأب على دفع الضرائب المستحقة على ابنه أو إجبار الابن على دفع الضرائب المستحقة على أبيه ، ولا أن يجبر أى شخص على دفع الضرائب المستحقة على شخص آخر ولا أن يحل شخص محل شخص آخر فى دفع الضريبة .

(1) P . Oxy . 705 .

(2) P . Mich . 529 .

قام لويس أيضا بقراءة هذه الوثيقة والتطبيق عليها انظر :

Lewis , The Severan edict of . Mich . IX 529 . Chronique d'Egypte . 50 . 1975 . pp .

202 - 6 .

وقد وافتنا وثيقة (١) ثانية بنسخة من هذا القرار ، ولكن الحالة السيئة التي عليها هذه الوثيقة تحول دون معرفة تفاصيل القرار على نحو ما تضمنتها وثيقتنا الأولى . ويبدو من نص القرار أنه كان قد سبق أن أصدر هذان الإمبراطوران قراراً في هذا الشأن . ولكنه يبدو أن الموظفين لم يراعوا تطبيق القرار واستمروا في وسائلهم التعسفية من أجل استخلاص ضرائب الهاربين من نويهم بشتى الطرق على نحو ما كان يحدث في القرن الأول وفقاً لرواية فيلون (٢) . وإزاء ذلك رأى الإمبراطوران ضرورة إعادة تأكيد القرار السابق بقرار جديد لكي يتوقف الموظفون عن اللجوء إلى مثل هذه الأساليب التي كانت لا تزال موضع شكوى الأهالي كما ذكر الإمبراطوران في قرارهما .

وتشير وثيقة (٣) من عام ٣٢٠ إلى محاولات رجال الإدارة وضع حد للمعاناة التي كان يلاقيها سكان قرية ثيادلفيا التي هرب الكثيرون من سكانها بسبب الجفاف وتقص المياه اللازمة للحقول . وهذه الوثيقة عبارة عن محضر إحدى جلسات المحكمة التي كانت تعرض فيها مختلف الشكاوى . ومن بين الشكاوى التي عرضت شكوى السكان الباقين في ثيادلفيا من أن سكان القرى المجاورة لهم كانوا يعمدون إلى منع المياه من الوصول إلى قريتهم . وقد أمر المتصرف Praeses في ولاية هيراكليا (٤) رقيب القسم ومفتش الري بالذهاب إلى القرية للتحقق من هذه الشكاوى وإيقاف أولئك الذين كانوا يعطلون تدفق المياه وإرغامهم على تطهير قنوات المياه المؤدية إلى ثيادلفيا . وقد عرضت في الجلسة نفسها شكوى أخرى من سكان هذه القرية حيث شكا بعض المزارعين من أن شخصاً يدعى مانوس Manus كان يقوم هو وإخوته بمنع المياه من الوصول إلى أراضيهم والاستحواذ على المياه لرى حقوله وحده . وقد طلب المزارعون في شكواهم السماح للمياه بالوصول إلى

(1) P . Flor . 382 . 11 . 17 - 23 .

(2) Philo , loc . cit .

(3) P . Sakaon . 33 . = P . Ryl . 653 .

Youtie , TAPA . 89 , 1958 . pp . 394 ff .

(4) انظر دراسة أخرى عن هذه الوثيقة طبقاً للإصلاحات التي قام بها بقلديانوس في الولايات قسمت كل ولاية إلى عدة ولايات صغرى فقسمت مصر تبعاً لهذا إلى عدة ولايات هي :

Aegyptus Iovia , Aegyptus Herculia , Arabia Nova , Libya Inferior , Thebais .

لزيد من التفاصيل حول هذه التمديلات انظر :

Barnes , The new Empire of Diocletian and Constntine . pp . 209 - 11 .

حقولهم وعرضوا استعدادهم لأن يتنازلوا لهذا الشخص عن أراضيهم على أن يقوم هو بزراعتها ودفع ما يستحق عليها من ضرائب وإيجارات . وقد أصدر المتصرف أمرا إلى رقيب القسم يبحث هذا الأمر والعمل على أن يحصل هؤلاء المزارعون على المياه اللازمة لرى حقولهم .

وفى محاولة لحل مشكلة هذه القرية البائسة صدر قرار بإلحاقها بقرية هرموبوليس المجاورة لها وكانت أفضل حالا . ومعنى ذلك أن يقوم سكان قريتي ثيادلفيا وهرموبوليس بالاشتراك فى زراعة أراضي القريتين ودفع مستحقتهما متضامنين . (١)

ثانيا : جدوى المحاولات لعلاج ظاهرة الاناخوريسيس :

وهكذا فإننا حاولنا فى هذا الفصل أن نتتبع مختلف محاولات الإدارة فى مصر فى خلال القرون الثلاثة للميلاد وحتى منتصف القرن الرابع للتعامل مع ظاهرة الاناخوريسيس فى ضوء وثائق هذه الحقبة .

وإذا ما حاولنا تبين الخطوط العريضة للسياسة التى اتبعتها الإدارة الرومانية فى هذا الصدد ، فإننا نلاحظ بادية ذى بدء أن أكثر هذه المحاولات كانت تتجه إلى الشدة والضغط أكثر منها إلى تقصى الأسباب الحقيقية للهروب وتلافيها . ولا أدل على ذلك من أن أولى المحاولات كانت تضيق الخناق على الهاربين بعدة وسائل وهى : إرغام الأهالى على الإخطار عن نويهم الهاربين وقد أمدتنا وثائق القرن الأول بعدة إخطارات عن حالات هروب تقدم بها أقارب للهاربين من الدرجة الأولى (٢) . ويبدو أن مسئولية الإخطار عن الهاربين قد امتدت فى القرن الثانى لتشمل الجيران ورفقاء العمل (٣) . وكذلك كانت الإدارة ترغب أصحاب المنازل على تقديم إخطار فى حالة هروب أحد المستأجرين (٤) . ومن المرجح أن يكون الغرض من تقديم هذه الإخطارات هو مساعدة الموظفين فى إعداد قوائم بأسماء الهاربين وأوصافهم حتى يتسنى تقديمها إلى رجال الشرطة ليتمكنوا من تتبع الهاربين والقاء القبض عليهم كما ورد فى قرار الوالى سمبرونيوس ليبراليس .

(1) P . Theadelphia . 20 . = P . Ryl . 695 . = P . Sakaon . 42 .

(2) P . Oxy . 251 - 3 . ; P . Mich . 580 . ; P . Gen . inv . 222 .

(3) P . Bouriant . 21 .

(4) P . Oxy . 2669 .

وقد لجأت الإدارة إلى إرغام أصحاب المنازل أيضا على تقديم إقرارات بأنه لا يوجد في بيوتهم غرباء . (١) كما كان على جماعات الحرف أن يقدموا إلى الإدارة إقرارات بأنه لا يوجد بينهم غرباء (٢). وكانت الإدارة أيضا تقوم بتحذير أصحاب الأعمال من إستخدام الهاربين (٣) وتفرض غرامات باهظة على من يؤمنهم . (٤)

وكذلك كان الموظفون يلجأون إلى الضغط على أقارب الهاربين لحملهم على الإدلاء بمكان الهاربين من نوبيهم أو لكي يتولوا إقناع نوبيهم بالعودة إلى مواطنهم . فقد أشار أحد الأشخاص إلى مضايقة رجال الإدارة له بسبب هروب والده ، وذكر أنه لا يستطيع البقاء في المديرية إذا ما تأكد له هروب والده (٥) . وفي وثيقة أخرى نجد خطابا (٦) من أب إلى ابنه يستحثه على المسارعة بالعودة لأن الابيسترأيتجوس سأل عنه وهدد بكتابة تقرير بشأنه . كما جاء في أحد الالتماسات التي تقدم بها أحد سكان قرية سوكنو بايونيسوس أن شيخ القرية حضر إليه ومعه آخرون وهددوه طالبين منه إحضار إثنين من أقاربه الهاربين . (٧)

ومن الوسائل التي لجأ إليها الموظفون لمنع الأفراد من الهرب الحصول على ضمانات منهم سواء في شكل إقرارات مصحوبة بقسم باسم الإمبراطور يقر فيها الشخص بأنه لن يهرب (٨) أو في شكل مبالغ من المال يدفعها المكلفون بأداء بعض الأعمال على أن يستردوها عند فراغهم من القيام بالعمل . (٩)

وقد كان الأباطرة والولاة يصدرون قرارات تقضى بعودة الهاربين إلى مواطنهم . وكان القرار الأول في هذا الصدد هو قرار (١٠) الوالى فيبيوسمكسيموس عام ١٠٤ الذي

(1) P . Oxy . 255 .

(2) P . Oxy . 1029 .

(3) P . Graux . 3 .

(4) J . E . A . 61 . 1975 . pp . 201 - 21 .

(5) P . Phil . 33 .

(6) P . Tebt . 411 .

(7) P . Lond . 342 .

(8) P . Oxy . 1258 .

(9) P . Gen . 42 .

(10) P . Lond . 904 .

انتهاز فرصة الاستعداد لإجراء التعداد فأصدر قرارا مبكرا يدعو فيه الناس إلى العودة إلى مواطنهم واستئناف أعمالهم التي تركوها . ثم يأتى بعد ذلك قرار (١) الوالى سمبرونيوس ليبراليس عام ١٥٤ الذى صدر فى أعقاب الاضطرابات التى سادت البلاد فى تلك الفترة وكان الهدف منه وضع حد لحالة الفوضى التى نتجت عن هذه الاضطرابات والتى كان من جرائها أن اضطر الكثيرون إلى الهروب من مواطنهم . ولذلك فإن الوالى أمر جميع الهاربين بالعودة إلى مواطنهم واستئناف أعمالهم السابقة .

وقد تضمنت رسالة (٢) من عام ١٦٨ نص القرار الذى أصدره الوالى باينوس بلاستييانوس وأمر فيه جميع الهاربين بالعودة إلى مواطنهم . وقد وردت فى أحد الخطابات (٣) الشخصية (القرن الثانى أو الثالث) إشارة إلى قرار أحد الولاة يأمر فيه الهاربين بالعودة إلى مواطنهم ويعلن عفوا عاما . وكذلك أشارت إحدى الرسائل (٤) المتبادلة بين استراتيجوس وزميل له إلى قرارات الإمبراطورين سبتيميوس سيفيروس وكركلا عام ٢٠٠ - ٢٠١ التى أمر فيها الهاربين بضرورة العودة إلى مواطنهم : وهى نفس القرارات التى أشارت إليها وثائق (٥) أخرى ترجع إلى فترة لاحقة . وقد أصدر الوالى سابتيانوس اكويلا عام ٢٠٧ قرارا (٦) يقضى بعودة الهاربين إلى مواطنهم تأكيدا للأوامر السابقة التى أصدرها هذان الإمبراطوران . وفى عام ٢١٥ أصدر الإمبراطور كركلا قراره (٧) الشهير الذى يقضى بطرد الغرياء الذين يقيمون فى الاسكندرية بعد أن هربوا من مواطنهم فى الريف وتركوا أعمالهم هناك . وقد هدف القرار إلى تخليص مدينة الاسكندرية من العاطلين الذين تسببوا فى إشارة الشغب وإعادتهم إلى مواطنهم . ثم يأتى أخيرا القرار (٨) الذى أصدره الوالى فاليريوس داتوس عام ٢١٦ الذى أمر فيه كل الذين يقيمون بعيدا عن مواطنهم بالعودة إليها . وقد أشارت بعض هذه القرارات إلى العقوبات

(1) B . G . U . 372 .

(2) P . Berlin . 16036 .

(3) B . G . U . 164 .

(4) P . Westminster College . 3 .

(5) P . Cattaoui . II . ; J . E . A . 61 . 1975 .

(6) P . Gen . 16 . ; P . Flor . 6 . ; J . E . A . 61 . 1975 .

(7) P . Giss . 40 II .

(8) B . G . U . 159 .

التي ستفرض على الهاربين الذين لن يمتلكوا لتلك الأوامر ويعودوا إلى مواطنهم في خلال مهلة معينة . فقد أعطى قرار (١) ليبراليس مهلة مقدارها ثلاثة شهور للعودة وأشار إلى أن من يقبض عليه خارج موطنه بعد إنقضاء هذه المهلة سوف يعامل كمجرم ويحاكم أمام الوالى . وهذا الأمر نفسه ورد في الرسالة الشخصية (٢) التي بعث بها ابن إلى أبيه الهارب يطلب منه العودة والإفانه سوف يحاكم أمام الوالى . وقد أشارت قرارات (٣) الامبراطورين سبتيميوس سيفيروس وكر كلا عام ١٩٩ - ٢٠٠ التي أمرا فيها الهاربين بالعودة إلى مواطنهم إلى العقوبات التي ستفرض على من يأوون الهاربين من دافعى الضرائب . وقد أعطى قرار الإمبراطورين مهلة لتنفيذ هذا الأمر وأشار إلى أن من يستمر فى عصيان الأوامر بعد هذه المهلة سوف تفرض عليه غرامة وقد ذكر الإمبراطور كركلا فى قراره (٤) عام ٢١٥ أن الذين لن يمتلكوا لأمره ويغادرون المدينة من تلقاء أنفسهم سوف يتم اكتشاف أمرهم وطردهم من المدينة بالقوة .

وقد جرت العادة بأن تعلق نسخة من أوامر الأباطرة والولاة التي تقضى بعودة الهاربين إلى مواطنهم فى الأماكن العامة فى القرى وعواصم المديريات حتى يلم الجميع بها ويقفوا على محتوياتها. (٥)

وكان رجال الإدارة يتابعون رؤوسهم ويشددون عليهم فى ضرورة تنفيذ التعليمات الصادرة بشأن الهاربين . وهذا ما نلمسه من الرسالة (٦) التي بعث بها استراتيجوس إلى أحد رجال الشرطة المحليين يستفسر فيها عن السبب فى بقاء اثنين من الغرباء فى المنطقة التي يشرف عليها هذا الشرطى . كما كان صغار الموظفين بدورهم حريصين على إظهار طاعتهم لرؤسائهم وبيان مدى قيامهم بتنفيذ الأوامر الصادرة إليهم بشأن الهاربين . فقد تضمنت وثيقة رسالة (٧) بعث بها أحد رجال الشرطة إلى رؤسائه يقسم فيها بأنه علق

(1) B . G . U . 372 .

(2) B . G . U . 164 .

(3) J . E . A . 61 . 1975 .

(4) P . Giss . 40 II .

(5) B . G . U . 372 . ; P . Fay . 24 . ; P . Berlin . 16036 . ; J . E A . 61 . 1975 .

(6) P . Oslo . 17 .

(7) P . Fay . 24 .

نسخة من القرار الذي يقضى بعودة الهاربين إلى مواطنهم في مكان عام . وفي رسالة (١) مماثلة يؤكد أحد رجال الشرطة في إحدى القرى بأن الهاربين الذين تطلب الإدارة إلقاء القبض عليهم لا يوجدون في قريته .

وإزاء تفاقم ظاهرة الهروب فإن الإدارة اضطرت إلى مطاردة الهاربين وإلقاء القبض عليهم لإعادتهم إلى مواطنهم . فنجد الوالى سمبرونيوس ليبراليس في قراره (٢) عام ١٥٤ يشذر الأشخاص الذين لن يمتثلوا لقراره ويعودوا إلى مواطنهم بأنه سوف يلقي القبض عليهم ويعاملون كمجرمين . هذا إلى أن الوالى بابيوس يونكينوس أصدر أوامره (٣) عام ٢١٠ - ٢١٤ بالقبض على عصابات اللصوص . ولا يفوتنا أن نذكر أن أعضاء هذه العصابات كانوا في معظمهم من الهاربين . بل يتبين من وثيقة (٤) من عام ٢٣٥ أن الأمر وصل إلى حد تعيين موظفين خصيصا من أجل مطاردة الهاربين واستعادتهم إلى مواطنهم .

وقد أشارت وثيقة (٥) من القرن الرابع (عام ٣٠٨ - ٣٠٩) إلى أن الإدارة رصدت مكافأة للموظفين لتشجيعهم على مطاردة الهاربين . وكانت القرى تقوم بإرسال لجان من موظفيها إلى القرى الأخرى لاستلام الهاربين وإعادتهم إلى مواطنهم (٦) . كذلك فقد ذكرت وثيقة من عام ٣٣٢ أن هناك موظفا كانت مهمته مطاردة الهاربين وإعادتهم إلى مواطنهم (٧) .

ومن ناحية أخرى أشارت الوثائق إلى محاولات الإدارة الرومانية للقضاء على ظاهرة الهروب بإزالة الأسباب أو على الأقل تخفيف الأعباء التي كانت تؤدي إلى فرار الأهالي . فقد سبق أن ذكرنا أن الكاتب الملكى قد وافق عام ٥٧ على إعفاء الهاربين الذين عاشوا إلى قرية ثيادلفيا من خريبة الجسور المتأخرة عليهم (٨) . وفي عام ٦٨ أصدر الوالى تيبيريوس

(1) P . Oxy . 80 .

(2) B . G . U . 372 .

(3) P . Oxy . 1408 .

(4) P . S . I . 1248 .

(5) P . Cairo - Isidoros . 126 .

(6) P . Cairo - Isidoros . 128 .

(7) P . Theadelphia . 17 .

(8) P . Ryl . 595 .

يوليوس الاسكندر قرارات (١) بهدف القضاء على المفاسد التى إستشرت فى البلاد ، وإن كان قرار الوالى لم يشر صراحة إلى ظاهرة الهروب كأحد هذه الشرور التى كانت تعانى منها البلاد . إلا أن هذه الظاهرة كانت من بين المفاسد التى هدف القرار إلى القضاء عليها . وفى وثيقة (٢) ترجع إلى نهاية القرن الأول لاحظنا أن الإستراتيجوس كتب إلى الوالى سائلا إياه الموافقة على تخفيف الشروط التى كان يتم فى ظلها بيع التزام جباية الضرائب حيث أن الشروط الحالية أدت إلى إحجام الملتزمين عن الإشتراك فى المزاو وهروبهم وقد وافق الوالى على هذا الطلب . وقد أشارت إحدى الوثائق (٣) من أوائل القرن الثانى إلى موافقة الوالى على أعفاء أحد المزارعين من العمل الإجبارى فى أرض النولة . ويتبين من قائمة (٤) ضرائب ترجع إلى عام ١٤٠ أن النولة كانت تمنح مهلة طويلة لدافعى الضرائب لتسديد متأخراتهم . وقد قام الوالى فى عام ١٤٣ بمحاكمة أحد المواطنين لأنه تسبب فى هروب شخص ومصادرة ممتلكاته. (٥)

وقد تضمن قرار (٦) الوالى سمبيرونيوس ليبراليس عام ١٥٤ إشارة إلى أن الإمبراطور قد أسبغ الكثير من الخيرات على البلاد . وأغلب الظن أن هذه الخيرات التى أشار إليها قرار الوالى كانت إعفاءات ضريبية وتخفيف لأعباء الخدمات الإلزامية . وفى عام ١٦٨ طلب الوالى باينوس بلاستيانيوس من الاستراتيجوس وقف جباية الضريبة التى كان يتم تحصيلها من السكان لتعويض النقص الناجم عن هروب بعض دافعى الضرائب وطلب منه البحث عن حل آخر لتغطية هذا العجز حتى لا يؤدى ذلك إلى إرهاب دافعى الضرائب . (٧)

كذلك وافق الوالى باسيوس روفوس عام ١٦٨ - ١٦٩ على تخفيف الضرائب المقررة على سكان بعض قرى مديرية مندىس التى اجتاحتها الوباء مما أدى إلى هروب باقى

(1) O . G . I . S . 669 .

(2) P . Oxy . 44 .

(3) P . Amh . 65 .

(4) P . Oxy . 2432 .

(5) P . Wisc . 81 .

(6) B . G . U . 372 .

(7) P . Berlin . 16036 .

السكان لخوفهم من أن يتحملوا وحدهم عبء الضرائب. (١)

وقد تضمنت القرارات (٢) التي أصدرها الإمبراطوران سبتيميوس سيفيروس وكركلا عند زيارتهما للبلاد في عام ١٩٩ - ٢٠٠ إشارة إلى أنهما قررا منح بعض الإمتيازات من التخفيف عن كواهل سكان البلاد . وقد ذكرت وثيقة (٣) من عام ٢٠٠ - ٢٠٢ أن هذين الإمبراطورين إستجابا للإلتماس الذى تقدم به أحد سكان مديرية أوكسيرينخوس طالبا فيه تخفيف الأعباء الإلزامية المفروضة على قرى هذه المديرية . كما أصدر هذان الإمبراطوران خلال تلك الزيارة أيضا قرارا (٤) يقضى بعدم مسئولية الأقارب عن دفع الضرائب المستحقة على الآخرين . ثم أخيرا ما ذكرته الوثائق عن محاولات الإدارة لحل مشاكل قرية ثيادلفيا التى كان الجفاف سببا فى هروب معظم سكانها وذلك بالعمل على تأمين وصول المياه إليها (٥) أو بالحاقها بقرية أخرى أفضل حالا . (٦) ولإعطاء صورة واضحة مركزة لمحاولات الإدارة للقضاء على ظاهرة الأناخوريسيس نلخصها فى النقاط التالية :

١ - تضيق الخناق على الهاربين :

(أ) إخطارات الإبلاغ عن الهاربين .

(ب) إقرارات أصحاب المنازل .

(ج) إقرارات جماعات الحرف .

(د) منع أصحاب الأعمال من يئوون الهاربين .

(هـ) فرض عقوبات على من يئوون الهاويين .

٢ - الضغط على أقارب الهاربين .

(1) B . G . U . 903 .

(2) P . Westminster College . 3 . ; P . Cattaoui . II . ; J . E . A . 61 . 1975 .

(3) P . Oxy 705 .

(4) P . Mich . 529 .

(5) P . Sakaon . 33 .

(6) P . Sakaon . 42 .

٣ - الحصول على ضمانات بعدم الهرب :

(أ) إقرارات بقسم .

(ب) ضمانات مادية .

٤ - إصدار قرارات تقضى بعودة الهاربين إلى مواطنهم .

٥ - فرض عقوبات على الهاربين الذين لا يمتلكون للقرارات .

٦ - مطاردة الهاربين الذين لا يعودون إلى مواطنهم .

(أ) عن طريق رجال الشرطة .

(ب) تعيين موظفين لهذا الغرض .

(ج) رصد مكافآت للقبض على الهاربين .

٧ - تشجيع الهاربين على العودة بمنحهم إعفاءات ضريبية .

٨ - تخفيف الأعباء التي كانت تؤدي إلى الهرب .

ولكن إلى أى مدى نجحت محاولات الإدارة الرومانية فى القضاء على ظاهرة الاناخورييسيس؟ ويمكن الرد على هذا التساؤل بالتساؤل هل لو كانت هذه المحاولات قد نجحت كانت حالات الهروب تستمر برغم المحاولات المستمرة التى بذلتها الإدارة الرومانية للقضاء عليها . وإذا ما أخذنا قرار (١) سمبرونيوس ليبراليس كمثال فإننا نلاحظ أن القرار حدد مهلة ثلاثة شهور للهاربين للعودة إلى مواطنهم وأنه أصدر أمره إلى مرقسيه للعمل على تنفيذ هذا القرار . ولكن الوثائق حدثتنا بأن هؤلاء المرقسين كانوا لا يزالون يعملون على تنفيذ تلك التعليمات حتى بعد انقضاء ثلاث سنوات (٢) وفى حالة أخرى بعد مرور أربع سنوات (٣) على صدور القرار .

وكذلك الحال فيما يخص قرار (٤) الوالى باينوس يونكينوس الذى صدر فى الفترة ما

(1) B . G . U . 372 .

(2) P . Ry 1.78 .

(3) P . Fay . 24 .

(4) P . Oxy . 1408 .

بين عامي ٢١٠ - ٢١٤ أى بعد فترة وجيزة من إصدار الوالى اكويل لقراره (١) عام ٢٠٧ وهذا دليل على أن قرار اكويل لم يحقق أهدافه .

وهذا القول يمكن أن ينطبق أيضا على قرار (٢) الإمبراطور كركلا الذى صدر عام ٢١٥ .

والحقيقة أن سياسة الإدارة الرومانية فى هذا المجال إتسمت بقصر النظر . فقد إنصرف جل إهتمامها إلى علاج أعراض المرض دون محاولة حقيقية لعلاج الأسباب الأصلية الكامنة وراءه . ذلك أن القرارات التى كان الأباطرة والولاة يصدرونها تباعا ويأمرون الهاربين إلى مواطنهم كان يعقبها بالفعل عودة الكثيرين ، ولكنهم بعد عودتهم كانوا يجدون الأسباب التى أدت إلى هروبهم لا تزال قائمة مما كان يدفعهم إلى الهرب مرة أخرى وهذا ما ورد صراحة فى أحد الالتماسات (٣) من عام ٢٠٧ حيث ذكر مقدموه أنهم عادوا إلى موطنهم امتثالاً للأوامر ولكنهم وجدوا الظروف التى أدت إلى هروبهم لا تزال باقية . ولذلك فإنهم طالبوا بحل مشاكلهم ليتمكنوا من البقاء فى موطنهم . وهذه إشارة صريحة إلى استعدادهم للهرب مرة أخرى ، وحتى فى بعض الحالات التى كانت تصدر فيها قرارات بهدف تخفيف معاناة الأهالى فإن الموظفين لم يكونوا يراعون تطبيق هذه القرارات (٤) بدليل اضطرار كركلا إلى إعادة إصدار قرار سابق .

وإذا ما نظرنا إلى الإعفاءات التى ذكرت بعض الوثائق أنها منحت للهاربين الذين عادوا إلى مواطنهم فإننا نلاحظ أن مقدارها كان يسيرا بالقياس إلى الضرائب الأخرى التى كان عليهم أن يؤدوها للدولة (٥) وفى الحالات (٦) التى سمحت فيها الدولة بمهلة طويلة لتسديد الضرائب المتأخرة ، فإن هذا فى نظرنا لا يعد علاجاً حقيقياً فقد كان الأمر لا يتعلق بطول المدة أو بقصرها بقدر ما كان يتعلق بقدرة الأهالى على تسديد الضرائب المستحقة عليهم . وفى رأى لويس (٧) أن العلاج الحقيقى فى مثل تلك الأحوال كان يكمن

(1) P . Gen . 16 .

(2) P . Giss . 40 II .

(3) P . Gen . 16 . ; P . Cattoui . II .

(4) P . Mich . 529 .

(5) P . Ryl . 595 .

(6) P . Oxy . 2432 .

(7) Lewis, J . E . A . XXIII . 1937 . p . 67 .

فى تخفيض مقدار الضريبة . بيد أنه لما كان مثل هذا العلاج لا يتمشى مع سياسة الرومان القائمة على اعتصار أكبر قدر ممكن من دخل مصر ، فإن الإدارة أغفلت الاعتراف بهذه الحقيقة وإنصرف اهتمام موظفيها إلى تأمين دخل الخزانة الإمبراطورية من الخسارة بشتى الطرق .

ومما يجدر بالملاحظة أن بعض تلك الإعفاءات لم تكن جدية . ومثال ذلك أن الوالى حين وافق على اعفاء أحد المزارعين من العمل الإجبارى فى أرض الدولة اشترط إيجاد بديل له كشرط لهذا الإعفاء (١) ومعنى هذا أنه فى حالة عدم وجود البديل كانت الحال تستمر على ما هى عليه . ويتضح عدم جدية هذا القرار إذا علمنا أن السبب فى اختيار هذا الشخص لهذا العمل كان النقص فى الأيدى العاملة . ومعنى ذلك ببساطة أنه لن يتيسر إيجاد بديل له .

كما يمكن أن نلاحظ أن بعض الحلول التى لجأت إليها الإدارة الرومانية لمواجهة مشكلة الهروب كانت تؤدى إلى تفاقم الظاهرة ، ونقصد بذلك الضغط على الأقارب واعتبارهم مسئولين عن هرب نوبيهم . وخير مثال على ذلك أن الشخص الذى هرب والده وتعرض لمضايقات رجال الإدارة بسبب ذلك أخذ هو بدوره يفكر فى اللحاق بوالده (٢)

كما أن قرار (٣) إلحاق القرى الفقيرة مثل ثيادلفيا بالقرى الأخرى الأفضل حالا مثل هرموبوليس كان لا يؤدى إلى حل مشكلة ثيادلفيا وتشجيع سكانها على البقاء فيها بقدر ما يؤدى إلى إفتقار قرية هرموبوليس وزيادة الأعباء المفروضة على أهلها مما يدفعهم أيضا إلى الفرار .

وخلاصة القول أن المحاولات المختلفة التى بذلتها الإدارة الرومانية منذ أوائل القرن الأول وحتى القرن الرابع الميلادى والتى تراوحت ما بين استعمال الشدة تارة واستعمال اللين تارة أخرى ، وكان الغرض منها القضاء على ظاهرة هروب الأفراد من مواطنهم قد جانبها التوفيق وتبعاً لذلك فإن الحال استمرت على ما هى عليه طوال هذه الحقبة كما بينا

(1) P . Amh . 65 .

(2) P . Phil . 33 .

(3) P . Sakaon . 42 .

فى الفصل الثانى . ومرد ذلك إلى أن إهتمام الإدارة الرومانية قد انصرف الى علاج أعراض المرض دون الأسباب الحقيقية الكامنة وراءه وهى التى عالجنها فى الفصل الثالث وعرفنا أن أكثرها فاعلية وأبعدها أثرا فى حدوث ظاهرة الأناخورييسيس واستمرارها كانت الإلتزامات التى أبهطت كاهل الأهالى وفى الوقت نفسه أفادت صوالح الخزانة الإمبراطورية وكانت تسمو فوق أى اعتبار آخر فى نظر الأباطرة والولاة ورجال الإدارة الرومانية ؟ مما يزيد فى مسئولية هؤلاء جميعا .

وظاهرة الأناخورييسيس إذ تبرز مساوئ حكم الرومان فى مصر ، تدل على عدم استكانة الأهالى لظلم مرهق لم تسعفهم الظروف بالتعبير عنه عادة إلا بهذه الطريقة السلبية .

المصادر والمراجع

أولا المصادر

١ - البردى

B.G.U. - Aegyptische Urkunden aus den Staatlichen Museen zu Berlin, Griechische Urkunden. Berlin. I-XIII. 1895-1976.

C.P.R.= Corpus Papyrorum Raineri. Vienna. I-IV. 1895-1958.

P.Amh.=The Lord Amherst Papyri, ed.B.P. Grenfell and A.S.Hunt. London 1900, 1901. 2 vols.

P.Athen.=Papyri Societatis Archaeologica Atheniensis, ed.G.A. Petropoulos. Athens. 1939.

P.Berlin.16036. verso col.II, ed. Anna Swiderek. Festschrift zum 150 Jarigebestehendes Berliner Agyptischen Museum. Berlin. 1974. pp.225-29.

P.Berlin.Leihgbe.=Berliner Leihgbe griechischer Papyri, ed.T.Kalen and Greek Seminar of Upsala. Uppsala. 1932. II ed.A.Tomsin. Uppsala. 1977.

P.Bouriant.=Les Papyrus Bouriant, ed.P.Collart. Paris. 1926.

P.Cairo-Isidoros.=The Archive of Aurelius Isidoros in the Egyptian Museum, Cairo and the University of Michigan, ed.A.E.R. Boak and H.C. Youtie. Ann Arbor 1960.

P.Cairo-Zenon.=Zenon Papyri, Catalogue general des antiquites egyptiennes du Musee du Caire, ed. C.C.Edgar. Cairo 1925-31. 4 vols, vol V published by the Societe Fouad I de Papy-

- rologie. ed.O.Guerand and P.Jouguet.1940.
- P.Cattaoui.II.,ed.L.Barry, B.I.F.AO.3.1903.pp.187-202.
- P.Col-Zen.=Zenon Papyri, Business Papers of the third century B.C. dealing with Palestine and Egypt.vol.I ed.W.L.Westermann and E.S.Hasenoechl.Columbia Papyri.Greek Series III.New York 1934.
- P.Cornell.=Greek Papyri in the Library of Cornell University.ed. W.L.Westermann and A.A.Schiller.New York.1926.
- P.Fay.=Fayum Towns and their Papyri.ed.B.p.Grenfell,A.S.Hunt and D.G.Hogarth.London.1900.
- P.Flor.=Papyri greco-egizii, Papyri Fiorentini.ed.G.Vitelli and D.Comparetti.3 vols.Milan.1906,1908,1915.
- P.Fouad.=Les Papyrus Fouad I ed.A.Bataille and W.G.Waddell.Cairo 1939.
- P.Gen.=I Les Papyrus de Geneve.ed.~J.Nicole.Geneva.1906.II Textes grecs inedits de la collection Papyrologique de Geneve.ed.J.Nicole Geneva 1909.
- P.Gen.inv.222.=Declaration d'Anachoresis,ed.C. Wehrli.Museum Helveticum.35.1978.pp.245-8.
- P.Giss.= Griechische Papyri im Museum des oberhessischen Geschichtsvereins zu Gissen.ed.p.Eger,E.Korneman and P.M.Meyer. Leipzig-Berlin 1910-1912.
- P.Graux.,ed.H.Henne.B.I.F.A.O.21.1923 p.189 ff, 27.1927.pp.1-27.

P.Hib.=The Hibeh Papyri. I ed.B.P.Grenfell and A.S.Hunt.London.1906.

II ed.E.G.Turner and M.T.Lenger.London.1955.

P.Leit.=Leiturgia Papyri,ed.N.Lewis.Philadelphia.1963 (Transactions of the American Philosophical Society.New Series. vol.53.part 9).

P.Lille.= Papyrus Grecs (Institut Papyrologique de l' Universite de Lille) ed.P.Jouguet, P.Collart, J. Lesquier, M. Xoual. Paris.1907, 1908, 1923,1928.

P. Lond.= Greek Papyri in the British Museum.ed.G.F. Kenyon, H.I.Bell, W.E.Crum and T.C.Skeat. London. 1893-1974.

P.Merton.= A Descriptive Catalogue of the Greek Papyri in the Collection of Wilfred Merton. I ed.H.I.Bell and C.H.Roberts.London.1948. II ed.B.R.Rees, H.I. Bell, J.W, Barns,Dublin.1959. III ed.J.D.Thomas.London.1967.

P.Mich.Michigan Papyri. At present 13 vols. Each volume has a subtitle of its own. First volume Ann Arbor.1931. Last 1977.

P.Oslo.= Papyri Osloenses. I Magical Papyri,ed.S. Eitrem.Oslo.1925. II ed.S.Eitrem and L.Amundsen.Oslo.1931. III ed.S.Eitrem and L.Amundsen.Oslo 1936.

P.Oslo.inv.1026.= List of delinquent taxpayers.ed.Martha H.de Kat Eliassen Sympolae Osloenses. vol LI 1976.pp.145-54.

P.Oxy.= The Oxyrhynchus Papyri,ed.B.P. Grenfell, A.S. Hunt and others. London.1898.in progress 52 vols 1984.

- P.Oxy.Hels.= *Commentationes Humanarum Literarum* (fifty Oxyrhynchus Papyri) ed.H.Zilliacus and others. Helsinki. 1979.
- P.Paris.= *Notices et textes des papyrus grecs du Musee du Louvre et de la Bibliotique Imperiale* (Notices et extraits des manuscrits de la Bibl. Imperiale et autres bibl.18.2) ed J.A.Letronne, W. Brunet de Presle and E. Egger.Paris.1865.
- P.Petaus.=*Das Archive des Petaus*.ed.U.Hagedorn, D. Hagedorn, L.c.Youtie and H.C. Youtie. Cologne and Opladen 1969.
- P.Petrie.= *The Flinders Petrie Papyri*, Dublin. I ed.J.P.Mahaffy. 1891. (Royal Irish Academy, Cunningham Memoirs. No VIII). II ed.Mahaffy. 1893. III ed.J.P.Mahaffy and J.G. Smyly. 1905.
- P.Phil.= *Papyrus de Philadelphia*, ed.J.Scherer. Cairo 1947 (Publ. Soc. Fouad I)
- P.Princeton.= *Papyri in the Princeton University Collections*. I ed.A.C. Johnson and H.B. van Hoesen. Baltimore. 1931. (The Johns Hopkins University Studies in Archaeology No. X). II ed.E.H.Kase, Jr. Princeton 1936 (Princeton University Studies in Papyrology No.1). III ed.A.C. Johnson and S.P.Goodrich. Princeton. 1942 (Princeton University Studies in Papyrology No.4)
- P.Rein.I= *Papyrus grecs et demotiques recueillis en Egypte*, ed.T. Reinach, w.Spiegelberg and S.de Ricci. Paris. 1905. II *Les Pap-*

yrus Theodore Reinach, ed.P.Collart. Cairo. 1940 (BIFAO 39).

P.Ryl.= Catalogue of the Greek Papyri in the John Rylands Library, Manchester. I Litrary Texts ed.A.S.Hunt. Manchester. 1911. II Documents of the Ptolemaic and Roman period, ed.J.de M.Johnson, V. Martin and A.s. Hunt. Manchester 1915. III Theological and Litrary Texts, ed.C.H. Roberts. Manchester. 1938. IV Documents of the Ptolemaic, Roman and Byzantine period. ed.C.H. Roberts and E.G. Turner. Manchester. 1952.

P. Sakaon.= The Archive of AAurelius Sakaon: Papers of an Egyptian Farmer in the last century of Theadelphia, ed.G.M. Parasoglou. Bonne.1978.

P. S. I.= Papyri greci e latini (Publiczione della Societa Italiana per la ricerca dei papiri greci e latini in Egitto), Florence. The first eleven volumes were edited by a number of persons under the general direction of G. Vittelli and M. Norsa. 1912-1935. The latest issue in 1978 is volume XIV. ed. V. Bartoletti.

P. Stras.= Griechiche Papyrus der kaiserlichen Universtats und Land bibliothek zu Strassburg, vols I, II ed.F. Preisigke. Leipzig 1912, 1920. vols III, IV, V. ed. P. Collomp., J. Schwartz and others strassburg. 1948-1979.

P. Tebt.= The Tebtunis Papyri, ed.B.P. Grenfell, A.S. Hunt, J.G. Smyly,

E. J. Goodspeed and C.C. Edgar. London. 1902-1938. I ed. B.P. Grenfell, A.S. Hunt, J.G. Smyly. 1902. II ed. B.P. Grenfell, A.S. Hunt, E.J. Goodspeed. 1907. III pt. 1. ed. A.S. Hunt, J.G. Smyly assisted by B.P. Grenfell, E. Lobel and M. Rostovtzeff. 1933. III pt. 2. ed. A.S. Hunt, J.G. Smyly and C.C. Edgar. 1938. IV ed. J.G. Keenan and J.G. Shelton. London. 1976.

P. Theadelphia. = Papyrus de Theadelphia. ed. p. Jouguet. Paris. 1911.

P. Thmouis. 1 col. 104-5. ed. S. Kambites, Un nouveau texte sur le deppeuplement de nome mendesien. Chronique D' Egypte. 51. 1976. pp. 139 ff.

P. Turner. = Papyri Greek and Egyptian, ed. various hand in honour of E. G. Turner, general editors P.J. Parsons and J.R. Rea. London. 1981.

P. Ups. = Der Fluch des Christen Sabinus, Papyrus Upsaliensis 8, ed. G. Bjorck Uppsala. 1938.

P. Westminster College. 3. ed. D.J. Crawford & P.E. Esterling. J.E.A. 55. 1955. pp. 188 ff.

P. Wisc. = The Wisconsin Papyri, ed. P.J. Sijesteijn. Leiden 1967. (Pap. Lug. Bat. XVI), II ed. P.J. Sijesteijn. Holland. 1977. (Studia Amstelodam. XI).

SB. = Sammelbuch gr. Urkunden aus Aegypten (Collection of Papyri and inscriptions published in journals or indexed catalogues. Begun by Preisigke in 1915. continued by F. Bilabel and

Kiessling) 12 volumes in 1978. in progress.

St. Pal. = Studien zur Palaeographie und Papyruskunde, ed. C. Wessely. A periodical publication issued irregularly and miscellaneous in character. 23 volumes. Leipzig. 1904-1922.

U. P. Z. = Urkunden der Ptolemäerzeit, ed. U. Wilcken. I Papyri aus Unterägypten. Berlin - Leipzig. 1927. II Papyri aus Oberägypten. Berlin. 1935 - 1957.

٢ - الاوستراكا

O. Stras. = Griechische und griechische-demotische Ostraka der Universitäts- und Landesbibliothek zu Strassburg in Elsass I, ed. P. Viereck. Berlin 1923.

O. Tait. = O. Bodl. I ed. J. G. Tait. London 1930. (Egyptian Exploration Society, Graeco-Roman Memoires 21) Nos. 1-406.

WO. = Griechische Ostraka aus Aegyptens und Nubia. ed. U. Wilcken. Leipzig, Berlin. 1899. 2 Vols.

٣ - النقوش

O. G. I. S. = Orientis Graeci Inscriptiones Selectae. ed. W. Dittenberger. Leipzig. 1903-1905.

٤ - المصادر الأدبية

- Dio Cassius, Roman History. L VII. 10 LCL . translated by E. Cary. Harvard. London. 1981.
- Herodotus, The Histories . LCL. translated by A. D. Godly. Harvard, London. 1979.
- Homer, The Iliad. LCL. translated by A.T. Murray. London. Harvard . 1979. -, The Odyssey. LCL. translated by. A.T. Murray. London Harvard. 1980.
- Lysias, Book XIV .Against Alcibiades. For deserting the ranks. LCL. translated by W. R. M. Lamb. London. 1976.
- Philo, De specialibus legibus III. LCL.Philo. vol. VII. translated by F. H. Colson. London. Harvard. 1950.
- Plato, vol III. Symposion. LCL. translated by W. R. M. Lamb. London. 1925.
- Pliny, Panegrique de Trajan. par M. Durry. Paris. 1938.
- Thucydides, The Pleponesian war. LCL. translted by C. E. Smith. Harvard, London. 1975.

ثانيا : المراجع

١ - المراجع الأجنبية

Barnes, T. D.

The new Empire of Diocletian and Constantine. Harvard 1982.

Bell, H. I. The Economic Crisis in Egypt under Nero. JRS. 28. 1938. p.1.
ff.

- Roman Egypt from Augustus to Diocletian. Chronique d' Egypte. 13.
1938 pp.347 - 363.

Bevan, E.

A History of Egypt under the Ptolemaic Dynasty. London. 1927.

Boak, A. E.

Village Liturgy in fourth century Karanis. Akten des VIII. Internationalen
Kongresses fur Papyrologin. Wien. 1955. pp. 37-40.

- & Youtie, H. C. Flight and oppression in fourth - century Egypt. Studi
in Onori di A. Calderini e Roberto Paribeni. 3 vols. Milano
1956. II pp. 332 - 37.

Bowman, A.K.

The Town Councils of Roman Egypt. American Studies
in Papyrology. volume eleven . Toronto. 1971.

Braunert, H.

' IAIA: Studien zur Bevölkerungsgeschichte des ptolemaischen und römischen Ägypten. J J P . IX -X. 1955 - 1956. pp. 211 - 328.

- Die Binnenwanderung. Studien zur Sozialgeschichte Ägyptens in der Ptolemaer und Kaiserzeit. Bonn. 1964.

Calderini. A.

.J .E. A. XL, 1954. pp. 19 ff.

Chalon, G.

L' edit de Tiberius Julius Alexander. Switzerland . 1964.

Cary, M & Scullard, H.H.

A History of Rome. third edition . London 1979.

Clarysse, W.

Harmachis agent of the Oikonomos . Ancient Society. 7.1976. pp. 200 -

5

Crawford, D.J.

Kerkiosiris : an Egyptian village in Ptolemaic period. Cambridge. 1971.

Henne, H.

Document et travaux sur l' Anachoresis . Akten des VII Internationalen Kongresses für Papyrologie. Wien . 1955.

Hombert, M & Preauxm C.

Recherches sur le Recensement dans l' Egypte romaine. (P. Bruxelles inv. E. 7616) Leiden. 1952.

Johnson, A.C.

Roman Egypt. An Economic Survey of Ancient Rome. vol. II. Baltimor. 1936.

- & West, L.C. Byzantine Egypt. Economic Studies. Princeton. 1949.

Larson, M.E.

The officias of Karanis (27 B.C. - 337 A.D.) .A contribution to the study of local government in Egypt under Roman rule. unpublished Ph. D. dissertation. Michigan Univ.1954.

Lewis, N.

.An aspect of the Roman oppression in Egypt. J. E. A. XXIII. 1937. pp. 63 - 75.

- Exemption from Litrgy in Roman Egypt I. Actes du Xe Congres International de Papyroloues. Varsovie - Caracovie 3 - 9 Sepember. 1965. Milano. 1966 pp. 508 - 541.

- . BASP. 4.1967. pp.17 - 9.

- Inventory of compulsory services in Ptolemaic and Roman Egypt. American Studies in Papyrology . vol. 3. The American Society of Papyrologists. New Haven - Toronto 1968.

- BASP. 71970. pp. III - 2.

- The Severan edict of P. Mich. IX 529. *Chronique d' Egypte*. 50. 1975.
pp. 202 - 6
- The tax concession of A. D. 168. *ZPE*. 38. 1980. pp. 249 - 54.
- The compulsory public services of Roman Egypt . *Papyrologica Florentina*. vol XI firenze. 1982.

Lewis, N. *Life in Egypt under Roman rule*. Oxford 1983.

Martin, V. *Les Papyrus et l' histoire administrative de L' Egypte grecoromaine*. *Munchener Beitrage zur Papyrusforschung und Antiken Rechtsgeschichte*. 1934 vol. 19 pp. 144 ff.

- Recensement periodique et reintegration du domicile legal. *Atti del IV Congresso Internazionale di Papyrologia*. Firenze - 28 April - 2 Maggio 1935 Milano. 1936.

Meyer, P.M.

Zum Ursprung des Kolonat. *Klio*. I 1901. pp. 424 - 26.

Milne, J. G.

A History of Egypt under Roman rule. London 1898.

- The ruine of Egypt by Roman mismanagement. *JRS*. XVII. 1927 . pp. 1 - 13.

Montevecchi. O.

La Papyrologia. Societa editrice Internazionale. Torino 1973.

Morris, Royce L.B. *The Economy of Oxyrhynchus in the first century*. *BASP*. 15. 1978.

Oates, J.F. Fugitives from Philadelphia. American Studies in Papyrology. vol. I Essays in honor of C.B. Wells. The American Society of Papyrologists. New Haven. Connecticut 1966.

Oertel, F. Die Liturgie. Studien Zur Ptolemaischen und Kaiserlichen Verwaltung Agyptens. Leipzig 1917.

Olsson, Bror. Papyrus brief aus der fruhesten Romerzeit. Uppsala. 1925.

Posner, G. L' Anachoresis dans L' Egypte Pharonique. Le monde Grec : Hommage a Claire Preaux. ed. J. Bingen, G. Cambier, G. Nachtergaele. Editions de l' Universite de Bruxelles. 1975.

Preaux, Claire. Papyrus Literaires et documents. Chronique d' Egypte. 22. 1936. pp.558 ff.

- L' Economie Royale des Lagides. Editions de la Fondation Egyptologique. Reine Elisabeth. Bruxelles 1939.

Preaux, Claire.

L' attache a la terre : continuites de L' Egypt Ptolemaique a L' Egypt romaine. Das Romisch - Byzantinische Agypten. Akten des internationalen Symposions. 26 - 30 September 1978 in Trier. Mainz am Rhein 1983.

- See also Hombert.

Preisigke, F.

Fachworter des offentlichen Verwaltungsdienstes Agyptens in den griechischen. Papyrusurkunden der ptoleaisch - romischen Zeit. Gottingen 1915.

Reinmuth, O. W.

The Prefect of Egypt from Augustus to Diocletian. Klio. Beiheft 34. Leipzig 1935 reprint 1979.

- A working list of the Prefects of Egypt 30 B.C. -299 A.D. BASP. 4. 1967.

Remondon , Roger.

Annales du Service des Antiquites de L' Egypte. 15. 1951. pp. 221 - 45.

Rostovtzeff, M.

Studien zur Geschichte des Römischen Kolonates. Leipzig Berlin 1910.

- The foundation of Social and Economic life in Egypt in Hellenistic times. J. E. A. vol. V 1920.
- A Large Estate in Egypt in the third century B. C. A Study in the Economic History . Madison 1922.
- Roman exploitation of Egypt in the first century A. D.. Journal of Economic and Business History . vol. I 1929.
- The Social and Economic History of the Hellenistic world . 3 vols. Oxford 1941.
- The Social and Economic History of the Roman Empire. 2 vols. Second ed. revised by .P. M. Fraser. 1979.

Scott, K.

Greek and Roman honorific monthes, yale Classical Studies . II. 1931.

Schmidt, Walter.

Der Einfluss der Anachoresis im Rechtsleben Agyptens
zur Ptolemaerzeit. Ph. D. dissertation Universtat Koln
1966.

Sciller, A. A. see Westermann.

Thomas, J. D.

A petition to the Prefect of Egypt and related imperial edicts. J. E. A. 61.
1975. pp. 201 -21.

- The Epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt. Part 2 the Roman
Epistrategos. Papyrologica Coloniensia vol. VI Opladen
1982.

Wallace, S. L.

Taxation in Egypt from Augustus to diocletian. Princeton 1938.

West, L.C.

Currency in Roman and Byzantine Egypt. Amsterdam 1967. - see also
Johnson.

Westermann, W. L.

The Ptolemies and the welfare of their subjects. American Historical Re-
view. XLIII. 1938.

- & Schiller, A. A. Apokrimata . Decisions of Septimius Severus on le-
gal matters. New York 1954.

Wilcken, U.

Ein dunkles Blatt aus der inneren Geschichte Aegyptens. Festschrift zu

Otto Hirschfelds. Berlin 1903.

- & Mitties, L. Grundzuge und Chretomatie der Papyruskunde. I (1, 2), II (1, 2) Leipzig 1912.
- Archive fur Papyri. 8. 1927. p. 311 ff.
- Archive fur Papyri .9.1930. p.82 ff.

Woes, F.

- Das Asylwesen Agyptens in der Ptolemaerzeit und die spater Entwicklung. Munchen 1923.

Youtie, H.C.

Notes on the Papyri. TAPA. 98. 1967. pp. 509 - 19.

- see also Boak.

٢ - المراجع العربية

- ١ - إبراهيم نصحي : تاريخ مصرفى عصر البطالة - ٤ أجزاء القاهرة ١٩٧٧.

* * *

١٩٩٤ / ١٠٠٣٣	رقم الإيداع
LS.B.N : 977 - 5487 - 20 - X	الترقيم الدولى

جواند سارالطباعه